

مجلة
الدراسات
اللبنانية
والعربية

العدد التاسع : أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ Abaad - No. 9, September 2006



المحور

السياسات الاقتصادية في لبنان المأزق والرؤية البديلة

غالب أبو مصلح
نجيب عيسى
جورج قرم
عبد الحليم فضل الله
رانيا غانم جريديني
ألبير داغر

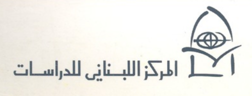
■ الحرب العالمية الرابعة
باسكال بونيفاس

■ الثيوقراطية الأميركية
كيفن فيليبس

■ غناء فيروز لكلمات زياد
أحمد بيضون

■ المشاركة السياسية للمرأة العربية
هدى رزق

■ تحديات القضية الفلسطينية
مقابلة مع شفيق الحوت



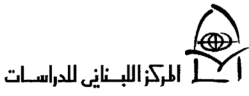
■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحـة الغـلاف وتـصـمـيـم المجلة: للفـنان اللبنـاني عـادل قـديح ■ خطوط: حـسين مـاجـد



المشرف العام : أسامة صفا
مدير التحرير : فارس أبي صعب
مساعدة التحرير : رانيا غانم جريديني
المديرة المسؤولة : جنوبة اسحق

ISSN : 1023 - 9626



العدد التاسع : أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

المحتـويات

الافتتاحية

المحور: السياسات الاقتصادية في لبنان: المأزق والرؤية البديلة

دراسة

مقابلة

مراجعة كتب

أسامة صفا

الأزمة الاقتصادية في لبنان والحاجة إلى رؤى إصلاحية شاملة

بعد توقف دام ثماني سنوات ونيف، تعود مجلة أبعاد إلى الصدور عن المركز اللبناني للدراسات، بمزيج من التجدد والمحافظة على قِدَمِها. أبقت أبعاد في حلتها الجديدة على قيمة المضمون من حيث الجودة العلمية ونخبوية الباحثين المساهمين ومن حيث الأفكار الخلّاقة. سيلاحظ قارئو أبعاد أن الشكل أُبقي عليه كما هو بعد أن أصبحت هذه المجلة الفكرية قبيل توقفها المجلة المفضلة عند العديد من المفكرين والباحثين العرب.

يهم المركز اللبناني للدراسات من خلال إعادة إصدار أبعاد أن يساهم بقوة وبصورة مستمرة في المناقشات الفكرية الدائرة حول موضوعات مهمة عن لبنان والمنطقة العربية. وكما عودتنا أبعاد، يتناول كل عدد من المجلة – التي ستصدر بوتيرة ثلاثة أعداد في السنة الواحدة – محوراً محدداً يتناول الباحثون فيه موضوعات من زوايا مختلفة ومنطلقات فكرية متعددة تضفي رؤية شاملة على جميع عناوين المحور.

لقد ارتأينا في المركز اللبناني للدراسات أن نركز في العدد الأول بعد التجديد على قضية مركزية باتت تحتل الحيِّز الأوسع من المناقشات بين المفكرين والسياسيين والناشطين العاملين في لبنان، وهي السياسات الاقتصادية والتنموية للدولة اللبنانية. وبما أن الحكومة اللبنانية حتى كتابة هذه الأسطر كانت منهمكة في إعداد الورقة الإصلاحية وهو البرنامج

إفتتاحية

الاقتصادي الاجتماعي لتحقيق النمو وتقليص العجز وخفض خدمة الدين العام وتحقيق عدالة اجتماعية أفضل، ومع خروج أول مسودة من الخطة الإصلاحية إلى العلن، أخذت الردود بين مؤيد ومشكك ومعارض تتعالى في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، فكان هذا العدد بمنزلة مساهمة فكرية في المناقشات على أمل أن يقدم بعضاً من حلول واقعية أو مداخل إلى آفاق جديدة. تجدر الإشارة هنا، إلى أنه خلال كتابة هذه الأسطر كان لبنان يتعرض لحرب ضروس تشنها إسرائيل ضد مدنييه ومنشآته الاقتصادية والبنى التحتية المدنية. ساهمت ولا ريب، في إعادة عجلة النمو الاقتصادي إلى الوراء إلى حد كبير.

الأمر الذي لا شك فيه، أن عناصر قوة الاقتصاد اللبناني وأحد أهم أسباب قدرته على الصمود هي الليبرالية التي يتمتع بها والتي تمنحه هامشاً كبيراً من زيادة قوته التنافسية وتمنع انهياره. بيد أن الليبرالية التي اتسم بها الاقتصاد اللبناني منذ نشؤ الدولة إلى اليوم في ظل خللٍ في السياسات الاجتماعية والتنموية وقصور في وضع وتحقيق رؤى تنموية شاملة، أصبحت بحاجة إلى إصلاح جذري ليس بعيداً عن إصلاح سياسي شامل. ويأتي الحديث عن إصلاح اقتصادي في ظل الحديث عن إصلاحات انتخابية وسياسية تمس البنى السياسية اللبنانية، وهو عمل مطلوب لاستكمال عملية النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد. ففي

ظل طائفية سياسية متجذرة في النفوس والعقول والممارسات، يصعب الحديث عن إصلاحات اقتصادية تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية ومساواة اجتماعية وتحمي الطبقات الفقيرة وتحافظ على مختلف القطاعات الاقتصادية. إن هذه المناقشات تعود مرة أخرى إلى بداياتها بعد أن انطلقت وأخمدت عدّة مرات في السابق، ولكننا نراهن على جدية دفعها قدماً هذه المرة والمثابرة في نقلها إلى مستويات جديدة تؤتي ثمارها الملموسة.

تتناول الفصول في هذا العدد مجموعة من العناوين الاقتصادية المهمة تتمحور حول برامج بديلة للسياسات الحكومية، وأفكار جديدة للمساعدة في خدمة الدين العام، ومراجعات نقدية وتقويمية للبرامج السياسية لفترة ما بعد الحرب، وطرائق جديدة لمساعدة القطاع الخاص على استعادة قدرته التنافسية. تطرح هذه الفصول العديد من التساؤلات والمعضلات وتعالجها من جوانب مختلفة مع التركيز على إضفاء أفكارٍ جديدة على المناقشات الدائرة حول هذه الموضوعات.

نتمنى للعدد الأول من أبعاد "الجديدة" أن يلقى اهتمام وإعجاب القارئين وأن يقدم مادة جديدة تسهم في الحوار الاقتصادي والاجتماعي الدائر في لبنان. ◇

السياسات الاقتصادية في لبنان المأزق والرؤية البديلة

سقطت المنظومة السوفياتية
وبدت الليبرالية الاقتصادية وكأنها النموذج الأفضل من
أجل الولوج إلى التنمية والاستقرار والرخاء. برزت أيضاً ومن خلال
عدة كتابات وأبحاث وكأن الليبرالية الجديدة، هي أحد الأركان الأساسية
لترسيخ النظام الديمقراطي في مجتمعات أوروبا الشرقية الانتقالية وفي البلدان
النامية أيضاً.

في هذا الإطار، يظهر النموذج اللبناني الاقتصادي الذي اعتمد و منذ الاستقلال المنحى
الليبرالي القائل بإطلاق يد السوق الحرة و الحد من تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي
والاجتماعي إلى الحد الأدنى، كحالة يجدر التعمق بدراستها وبخاصة من حيث فحص الفرضية
القائلة بربط الليبرالية الاقتصادية بالمنحى الديمقراطي. انطلاقا من هنا ركزت الأبحاث في
المحور الأول من أبعاد على الأزمة الاقتصادية في لبنان وسبل معالجتها إذ إنها تهدد بتقويض
عملية الدمقرطة و التحول إلى الحكم الصالح في لبنان.

يسعى هذا المحور من أبعاد لتسليط الأضواء على المأزق الاقتصادي في لبنان على
مستويات التنمية والنمو وفي مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية
المتبعة من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٠. كما يحاول
الأساتذة المشاركون في هذا المحور، تقديم رؤىً بديلة لتلك السياسات
التي لم تتمكن من إحقاق النمو و التنمية على الأصعدة
السياسية و الاجتماعية والاقتصادية.

غالب أبو مصلح (*)

الليبرالية الجديدة وشرعة حقوق الإنسان
إضاءة على المشهد اللبناني

يقول كينز: "إن فلاسفة الاقتصاد والسياسة، سواء أكانوا على صواب أم كانوا على خطأ، هم أكثر تأثيراً مما يعتقد الكثيرون – في الحقيقة انهم يحكمون العالم – فالرجال العمليون الذين يعتقدون أنهم خارج تأثيرهم النظري، يكونون عادة عبيداً لاقتصادي ميت".

هناك الكثير من الحقيقة في هذا القول، فقد حكمت نظريات كينز العالم الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتم بناء دولة الرفاهية في المراكز الرأسمالية في ظل هذا الفكر.

القيادة الفكرية لا تكون دائماً للذين يستشرفون المستقبل، ويتخطون بأفكارهم علائق الإنتاج السائدة وبناها الفوقية الحقوقية والقيمية، بل تكون في كثير من الأحيان للذين يطرحون حلولاً تواكب متغيرات الاقتصاد، تفسرها وتبررها، وتعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة في معالجة أزماتها البنوية وتخطيها لهذه الأزمات. فقد استطاع النظام الرأسمالي حتى الآن أن يتجاوز أزماته، وأن يطور بناه الفكرية والقانونية، فضلاً عن ثقافته وقيمه، أي ثقافة وقيم الطبقة السائدة، التي يتم تعميمها وسيادتها في المجتمع.

كانت الفاشية أحد التعابير عن أزمة الرأسمالية في النصف الأول من القرن العشرين، كما هي الليبرالية الجديدة اليوم هي تعبير عن أزمة الرأسمالية في مرحلتها المعولمة والأكثر احتكارية.

بل إن النظام الرأسمالي طرح حلولاً متباينة لأزماته. فقد أنبت الفكر الاشتراكي العلمي الذي وجد الحلول لأزمات الرأسمالية في تخطيها كنظام، ليحرر الإنسان من التشوهات التي أُلصقت به عبر عصور الظلم والاستبداد، كما أفرز الفاشية التي تقدس العنف والقوة، وتخضع الفرد لـ"طغيان" الأمة – العرق والدولة – كمنظم للتاريخ والحياة. فقد كانت الفاشية أحد التعابير عن أزمة الرأسمالية في النصف الأول من القرن العشرين، كما هي الليبرالية الجديدة اليوم هي تعبير عن أزمة الرأسمالية في مرحلتها المعولمة والأكثر احتكارية.

رفضت الفاشية الاتجاهات الفلسفية الأساسية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ورفعت شعار: "لنؤمن، لنطع، لنقاتل" في وجه شعارات "الحرية والمساواة والأخاء". ويبدو أن

(*) كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية – بيروت.

الفاشية تنهض من رمادها في هذا العصر. يقول موسوليني "الحرب وحدها توصل عطاءات الإنسان إلى أقصاها، وتسم الذين لديهم الجرأة لخوضها بسمة النبالة. والفاشية تدخل الصراع اللاسلمي إلى حياة الأفراد، هي ثقافة من أجل القتال. والحرب للرجال مثل الأمومة للمرأة. أنا لا أؤمن بالسلام الأبدي. وليس لا أؤمن به فقط بل أراه مثيراً للكآبة، وهو نفي لكل فضائل الإنسان".

في ظل حكم المحافظين الجدد ومبادئ الليبرالية الجديدة، يتم تجديد الفاشية بصورة ما. يقول بوش: "أنا رئيس حرب (War President) أتخذ القرارات والحرب في ذهني – إدارة الحرب والانتصار". ويؤمن بخرافة شعب الله المختار – الأنغلوسكسون البروتستانت البيض – العبرانيون الجدد، وحقهم في شن حروب وقائية استباقية لديمومة سيطرتهم. وكما أن موقف الولايات المتحدة من قضايا الإنسان والمجتمعات في العالم الثالث لا تقل وحشية وحقارة عن ممارسات الفاشية.

تمثل النقلة الفكرية من الكينزية إلى الليبرالية الجديدة حدثاً مهماً في تاريخ الرأسمالية وتطورها. بدأت أزمة النظام الرأسمالي العالمي، الذي قادته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في أواسط الستينات من القرن الماضي. وقد ظهرت أزمة النظام بعد إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية واليابان بوجه خاص، إذ استطاعت هذه البلدان، وبخاصة ألمانيا، إعادة بناء قدراتها الإنتاجية، والصناعية بوجه خاص، وكذلك اليابان، بفعل سياسات حمائية لأسواقها السلعية والخدماتية، وفي ظل قيود على الأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال. وبذلك استعادت هذه البلدان قدراتها التنافسية في وجه الاقتصاد الأميركي، وفي ظل المظلة النووية الأميركية أيضاً، إبان سنوات الحرب الباردة ضد المعسكر الإشتراكي. كما استفاد الاقتصاد الياباني بخاصة من تنامي الإنفاق الأميركي في شرق آسيا نتيجة الحرب الكورية، وبعدها الحرب الفييتنامية. وبدأ الاقتصاد الأميركي يعاني عجزاً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري، وبدأت أكبر دولة دائنة عند نهاية الحرب العالمية الثانية، تتحول إلى دولة مدينة. كما أخذ مستوى الإدخار الوطني الأميركي في الانخفاض الحاد. ولجأت الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغوط المتنوعة على كل من اليابان وألمانيا لرفع سعر صرف عملتيهما، بغية خفض قدراتهما التنافسية، وبهدف تقليص فائضهما التجاري مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من رضوخ الدولتين للضغوط الأميركية، فقد استمر حجم العجوزات الأميركية، فعمدت الولايات المتحدة إلى إسقاط جزء أساسي من اتفاقات بريتون وودز وتعهداتها أمام المجتمع الدولي، منها ربط سعر الدولار بالذهب، وحق إبدال الدولار بالذهب من قبل الحكومات والمؤسسات والأفراد في العالم، هذا النظام الذي شكل النظام النقدي العالمي المستقر نسبياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وظهر بالتالي نظام سعر الصرف العائم، أي اللانظام النقدي العالمي. هكذا دخل العالم في مرحلة شديدة الاضطرابات والتقلبات في أسعار النقد، الأمر الذي رفع المخاطر في الأسواق النقدية، ودفع البلدان إلى رفع احتياطياتها من العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار، لحماية عملاتها الوطنية من ضغوط السوق من قبل المضاربين المحليين والدوليين.

كما أن استعادة القدرات التنافسية والإنتاجية في أوروبا واليابان وتراكم الرساميل، وبخاصة رأس المال الثابت في قطاعات الإنتاج، بنسب أعلى من نمو الطلب على السلع، الذي يحدده نمو الرواتب والأجور الفعلية بوجه عام، دفع إلى تراكم طاقة إنتاجية فائضة، وبالتالي

إلى تدني معدل عائد التوظيفات الرأسمالية. فقد أظهرت، على سبيل المثال، دراسات لجامعة يال ولمعهد بروكينغز، أن معدل ربحية رأس المال قد هبط في الولايات المتحدة الأميركية من ١٠,٥ في المئة عام ١٩٦٥ إلى ٥,٤ في المئة عام ١٩٧٣. فقد تحقق فائض في الإنتاج على نطاق عالمي، وخصوصاً في صناعات النسيج والصلب وبناء السفن والسيارات. لذلك، هبط معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي في البلدان الصناعية ككل من ٥,٦ في المئة في الستينات إلى ١,٥ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨. وارتفعت الطاقة الإنتاجية المعطلة في الصناعات التحويلية من ١٥ في المئة سنة ١٩٧٩ إلى ٣٤ في المئة في عام ١٩٨٢[1]. إن جميع السياسات التي عملت الولايات المتحدة على فرضها على البلدان الرأسمالية الناضجة لم تعط ثمارها في تحسين أداء الاقتصاد الأميركي، وتحسين مقوماته الأساسية، بما في ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين هذه البلدان عبر مؤتمرات عديدة مثل مؤتمر اللوفر في فرنسا.

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي التي ظهرت في بداية السبعينات، وتمثلت في جانب منها باشتداد المنافسة وظهور التناقضات بين مراكز النظام، واكبتها تطورات تقنية كبيرة أدت إلى نمو قدرات الحواسيب وشبكات الاتصال العالمية. ساعدت هذه التطورات التقنية العالمية على تمدد الشركات الكبيرة وظهور الشركات الكونية المتعددة الجنسيات.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية الاحتكارية المعولمة، وهي ثورة مضادة على الطبقات العاملة وعلى المكتسبات والحقوق التي راكمتها في صراعها الطويل مع رأس المال وطغيانه، والتي جرى التعبير عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما حركة رؤوس الأموال بعيداً من تبادل السلع والخدمات، فقد أخذت حجماً هائلاً في الأسواق المالية والنقدية. فتحولت العملات وأدوات التحوط ضد المخاطر، إلى سلع يتم الإتجار بها، والمضاربة عليها، فأخذت تستقطب الفائض من الرساميل المتراكمة وتحول العالم كله إلى منتدى للمقامرة. وفي أواسط عام ٢٠٠٥ بلغ الإتجار والمضاربة بالعملات حدود الـ ١,٩ تريليون دولار في اليوم الواحد، كما بلغت قيمة المتاجرة بالمشتقات Derivatives ١,٢ تريليون دولار في اليوم الواحد. وهذه الأرقام آخذة في النمو بمعدلات مرتفعة سنوياً.

إن هذا المنحى في حركة رؤوس الأموال عبر العالم جعل الأسواق النقدية والمالية أكثر اضطراباً، ورفع من معدلات المخاطر فيها وأنبت الكثير من الفقاعات في أسواق السندات والعقارات في أكثرية بلدان العالم. فرأينا ارتفاعات غير مبررة في بعض الأسواق المالية للأسهم لا علاقة لها بالمردود، وسرعان ما تنفجر هذه الفقاعات، وتذوب من جراء ذلك ثروات وهمية طائلة، فيفقد العديد من المضاربين ثرواتهم فيها.

في هذه البنية الاقتصادية المأزومة والخطرة، ومع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأميركا في أوائل الثمانينات، جرى الانقلاب على الفكر الكينيزي الذي ساد المجتمعات الرأسمالية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليحل مكانها فكر الليبرالية الجديدة، فكر مدرسة شيكاغو الاقتصادية المحافظة.

(١) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية الاحتكارية المعولمة، وهي ثورة مضادة على الطبقات العاملة وعلى المكتسبات والحقوق التي راكمتها في صراعها الطويل مع رأس المال وطغيانه، والتي جرى التعبير عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ظهر الفكر الليبرالي الجديد استجابة لأزمة النظام الرأسمالي، وهو جاء تعبيراً عن مصالح الرأسمالية في مرحلتها الأكثر احتكارية وعولمة، فمنذ بداية السبعينات، ظهرت القدرات الهائلة للشركات الكونية المتعددة الجنسيات في السيطرة على اقتصادات بلدان العالم وسياساتها. ففي عام ١٩٧٣ كانت المبيعات السنوية لشركة جنرال موتورز الأميركية، أكبر من الناتج القومي لسويسرا وباكستان وجنوب أفريقيا؛ وكانت مبيعات رويال دتش شل أكبر من الناتج القومي لإيران وفنزويلا وتركيا؛ أما مبيعات شركة غود يير فكانت أكبر من الناتج القومي للعربية السعودية، كما أن معدل نمو أكثر الشركات الكونية المتعددة الجنسيات نجاحاً يساوي ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدل نمو البلدان الصناعية الأكثر تطوراً(٢).

نمت هذه الشركات الكونية العملاقة أيضاً عبر سياسات الدمج والاستحواذ، فضاقت بها الحدود الإقليمية، وأصبح العالم كله سوقاً مطلوبة لها، فعملت على تقويض كل الموانع التي تقف في وجه توسعها وسيطرتها. يقول رئيس الشركة العالمية *IBM*: "لأغراض تتعلق بالأعمال Business، لم تعد الحدود التي تفصل بين أمة وأخرى أكثر واقعية ووجوداً من خط الإستواء. فهذه الحدود ليست أكثر من تخوم ملائمة للكيانات العرقية واللغوية والثقافية"(٣).

في الوقت الذي تضغط الرأسمالية العالمية ودولها الرئيسية لإسقاط الحدود أمام شركاتها الكونية، نجد أن أسواق المراكز الرأسمالية تزداد حمائية، وحدودها ترتفع في وجه سلع بلدان العالم الثالث.

لا ريب أن في هذا القول مبالغة كبيرة. ففي الوقت الذي تضغط الرأسمالية العالمية ودولها الرئيسية لإسقاط الحدود أمام شركاتها الكونية، نجد أن أسواق المراكز الرأسمالية تزداد حمائية، وحدودها ترتفع في وجه سلع بلدان العالم الثالث. فبعد السياسات الليبرالية الجديدة التي يبشر بها ويضغط لتطبيقها "إجماع واشنطن"، نجد أن معدل الحماية في بلدان العالم الثالث تبلغ ثلث معدلات الحمايات الجمركية وغير الجمركية لأسواق بلدان المراكز الرأسمالية الكبرى. وفي الوقت الذي تتم إزالة الموانع أمام حركة الرساميل وسلع الصناعات التحويلية والخدمات لبلدان المراكز الرأسمالية المتفوقة جداً من حيث القدرات التنافسية في هذه القطاعات، نجد أن الموانع والعقبات في وجه السلع الزراعية لبلدان العالم الثالث ما زالت مرتفعة جداً وسياسة دعم الإنتاج الزراعي في بلدان المركز الرأسمالية مرتفعة جداً أيضاً. وكما لم يشمل فتح الأسواق حركة القوى العاملة فهو لم يشمل الإنسان الذي كانت تتمحور حوله كل الأنشطة الاقتصادية وتستهدفه قبل عهد الليبرالية الجديدة. فهذه الشركات الكونية والدول التي تقف خلفها أسقطت أسوار حماية الاقتصادات الحمائية لدول العالم الثالث لتؤبد تخلفها وتبعيتها، بل إنها قوضت استقلاليتها أيضاً. فالسلطة الحقيقية لم تعد في أيدي الحكام المحليين، المنتخبين منهم وغير المنتخبين، بل أصبحت في أيدي هذه الشركات الكونية ووكلائها المحليين. "إن السلطة تنبع من السيطرة الاقتصادية على وسائل تكوين الثروة

(٢) ريتشارد بارنيت ورولاند مولر، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني.

(٣) Ibid., p. 24.

على مستوى العالم بأسره وفي سياق نمو عالم جديد، فمدراء شركات مثل "جنرال موتورز" و"فولكس فاكن" و"إكسون موبيل" ومدراء بضع مئات من الشركات الأخرى، يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات أثر أكبر من قرارات أكثر الحكومات ذات السيادة، حول مكان عيش الناس، والعمل الذي يقومون به، إن وجد، الطعام الذي يأكلونه والكساء الذي يلبسونه وأي نوع من المعرفة سيتلقونه في المدارس والجامعات، وأي نوع من المجتمع سيرثه أطفالهم"(٤).

في الوقت الذي تتم إزالة الموانع أمام حركة الرساميل وسلع الصناعات التحويلية والخدمات لبلدان المراكز الرأسمالية المتفوقة جداً من حيث القدرات التنافسية في هذه القطاعات، نجد أن الموانع والعقبات في وجه السلع الزراعية لبلدان العالم الثالث ما زالت مرتفعة جداً وسياسة دعم الإنتاج الزراعي في بلدان المركز الرأسمالية مرتفعة جداً أيضاً.

ويؤكد المفكر البارز ماغدوف، العلاقة الوثيقة المتنامية بين ارتفاع الصادرات والرساميل والاحتكارات، كقضية مركزية في فهم النظام الرأسمالي العالمي الجديد، أو الإمبريالية الجديدة: "إن قطاع الأعمال يمكن فهمه على نحو أفضل إذا ما نظر إليه كنمط للقوة (Power) الذي يعمل للسيطرة على الأسواق وكأن العالم بأسره ملك له، مع تطوير بنية الاحتكارات. إن ممارسة السيطرة لم يعد ممكناً فقط، بل أصبح ضرورياً على نحو متزايد من أجل سلامة المؤسسة وموجوداتها"(٥).

ويقول ماغدوف إن ظهور مقدار كبير من تمركز القوة لا يعني انتهاء المنافسة، بل يعني أن المنافسة ارتفعت إلى مستوى جديد: "إن استراتيجية المنافسة اختلفت عنها في مرحلة المنافسة السابقة، فلم يعد خفض الأسعار الطريقة المفضلة للحصول على نصيب أكبر من السوق، ويتم إبقاء الأسعار مرتفعة، وتُكبح زيادة الإنتاج إلى حدود الطلب الفعلي عند الأسعار المرتفعة"(٦).

صحيح أن العولمة نقلت بعض الصناعات إلى بلدان العالم الثالث سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة، لكن ذلك لم يؤدِ إلى ارتفاع الأجور في هذه البلدان، كما لم يسفر عن أي تراكم لرؤوس الأموال أو أي دفع لعملية التنمية، بل ولد "الشركات المجوّفة" أو "الشركات ما بعد الصناعية" Post Industrial Corporations، التي تركت الصناعة وراءها، واختطت لنفسها مستقبلاً أنظف، يعتمد على معالجة المعلومات وعلى الاتصالات والتسويق والسمسرة". هذه الشركات "يمكنها أن تنتقل بسرعة حول العالم مطاردة العمالة الرخيصة، متجاوبة بسرعة مع متغيرات أذواق المستهلكين"(٧). مثال على ذلك شركة Nike. يقول بارنيت: "في الثمانينات، ارتفعت أسهم نايك بنحو ٦٠٠ في المئة. مركز هذه الشركة في أوريجون. ويشرف المركز على شبكة من المصانع حول العالم، عدد قليل منها مملوك من قبل الشركة...". ويقول نائب الرئيس: "لا نعلم أي شيء عن التصنيع، نحن مسوقون ومصممون". عملياً، إن ١٠٠ في المئة من أحذية نايك تصنع في آسيا. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أقفلت الشركة مصانعها في كوريا الجنوبية وتايوان، وافتتحت ٣٥ موقعاً جديداً لها في الصين وإندونيسيا

(٤) Ibid., p. 25.
(٥) Harry Magdoff, *Imperialism Without Colonies* (New york: *Monthly Review Press*, 2003).
(٦) Ibid.
(٧) Richard Barnett and Cavanagh, *Global Dreams* (New York: Simon & Schuster, 1994).

وتايلند، حيث الأجور متدنية جداً. وللشركة جدول رواتب لأكثر من ٨٠٠٠ موظف، يعمل جميعهم عملياً في الإدارة، أما البيع وتطوير المبيعات والدعاية والإنتاج الحقيقي فهي في يد ٧٥٠٠٠ ملتزم آسيوي. "نايك المصنوعة في إندونيسيا تكلف ٥,٦ دولارات للحذاء الواحد، ويباع في أميركا وأوروبا بـ ٧٣ دولاراً، ويصل حتى ١٣٥ دولاراً. ومن أجل الدعاية للأحذية "حصل مايك جوردان على ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وهو مبلغ أكبر من مجمل الرواتب في المصانع الإندونيسية التي تصنع هذا الحذاء"(٨).

صحيح أن العولمة نقلت بعض الصناعات إلى بلدان العالم الثالث سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة، لكن ذلك لم يؤدِ إلى ارتفاع الأجور في هذه البلدان، كما لم يسفر عن أي تراكم لرؤوس الأموال أو أي دفع لعملية التنمية.

برزت شرعة حقوق الإنسان كقضية أخلاقية ذات قبول شامل، في النصف الثاني من القرن الماضي، وكانت نتيجة أحداث ونضالات تاريخية، أهمها نضالات الطبقة العاملة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونتيجة الثورة البولشيفية التي رفعت بديل الاشتراكية في وجه النظام الرأسمالي، ونتيجة الركود الكبير في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي، ونتيجة ظهور وسقوط الفاشية عقب الحرب العالمية الثانية، كما نتيجة ظهور حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث.

تم القبول الدولي بمبادئ حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين. وتتزايد الاعتداءات والتجاوزات لحقوق الإنسان من قبل أكثر الدول تشدقاً بهذه الحقوق، وبخاصة منذ ثمانينات القرن الماضي بعد وصول المحافظين الجدد إلى السطة في بريطانيا وأميركا.

يمكن تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال: الجيل الأول يمثل الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بأفكار الثورتين الفرنسية والأميركية، المتداخلة مع الفلسفات السياسية للفردية ومبادئ التجارة الحرة "الليسي فير" التي تنظر إلى حقوق الإنسان من الناحية السلبية، أي "الحرية من" بدلاً من "الحق في"، وتدعو إلى امتناع الحكومات عن التدخل، في سعيها لتحقيق كرامة الإنسان وحريته. أما الجيل الثاني من الحقوق فيتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل هذه الحقوق رداً على ما ولدته الرأسمالية من تحديات وارتكبته من اعتداءات وما مارسته من استغلال للطبقات العاملة في بلدان المركز الرأسمالي، كما لشعوب العالم الثالث. وينظر البعض إلى هذه الحقوق كردود على الجيل الأول من حقوق الإنسان: "الحق في" بدلاً من "الحرية من". وتتطلب هذه الحقوق تدخل الدولة بدلاً من منعها من التدخل، من أجل حماية الطبقات الشعبية والعاملة، ومن أجل تمكين هذه الطبقات من المشاركة في حقوق الانتاج والاستهلاك مثل البنود ٢٢ إلى ٢٧ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. هذه الحقوق التي اتت الليبرالية الجديدة لتقوضها وهي:

- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في العمل، وحق الحماية من البطالة.
- الحق في الراحة والاسترخاء، بما فيها عطلات دورية مدفوعة الأجر.

(٨) Ibid., p. 328.

- الحق في مستوى معيشة مناسب للمتطلبات الصحية والعيش الجيد للعامل وأسرته.
- الحق في التعليم.
- الحق في اختيار العمل.
- الحق في الانضمام الى النقابات.

أما الجيل الثالث من حقوق الإنسان، فكان نتيجة انتصار حركات التحرر الوطني مثل:

- الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- الحق في المشاركة والإفادة من الثروات الإنسانية العالمية.
- الحق في السلام.
- الحق في بيئة صحية متوازنة، والحق في المعونات الإنسانية في حالات الكوارث.

وأتت الليبرالية الجديدة المعولمة لتسقط فعلياً هذه الحقوق.

تقترن الليبرالية الجديدة بمدرسة شيكاغو الاقتصادية، التي تشدد على كفاءة الأسواق ودور الأفراد المقرر في الاقتصاد، ودور الحكومات المعطل والمشوه لأداء الأسواق، فتدعو إلى رفع كامل القيود عنها.

ترتكز الليبرالية الجديدة على نظريتي توزيع الدخل ومستوى العمالة. وتقول بترك قضية توزيع الدخل بين العمال ورأس المال لآليات العرض والطلب. فالسوق تعطي كل ذي حق حقه، أو تعطي كلاً ما يستحقه. فالأسواق بطبيعتها لا تهدر ما هو ذو قيمة. وعبر تحرير الأسعار يتم الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وتسعيرها. فالبطالة سببها ارتفاع الرواتب والأجور، وتزول البطالة بخفض الرواتب والأجور. وبالتالي فإن السياسيات الاقتصادية يجب ألاّ تستهدف العمالة الكاملة – كما تدعو الكينزية، ويجب ألاّ تستعمل أدوات السياسات المالية والنقدية لرفع مستوى العمالة، بل عليها " تحرير" الأجور وقوانين الاستخدام والتوظيف، أي خفض الأجور في حال البطالة وإلغاء أو إسقاط قوانين العمل الحامية للعمال.

باختصار شديد، إن الليبرالية الجديدة بنسختها الأميركية المهيمنة، تدعو إلى تحرير الأسواق المالية وفتحها في وجه حركة الاموال التوظيفية والمضاربة، وإلى سياسات التخصيص الشاملة، وإلى إضعاف مؤسسات الحماية الاجتماعية، وإضعاف أو شل الاتحادات النقابية، وإلى تقليص حجم دور الحكومة، وإلى خفض معدلات الفوائد العليا، وإلى فتح أسواق السلع والخدمات والرساميل العالمية، وإلى إسقاط أهداف العمالة الكاملة، وفكرة الحد الأدنى للأجر وعقود العمل الجماعية، وذلك بحسب نظرية "المعدلات الطبيعية" للقرن الثامن عشر.

وعبر مركزية الولايات المتحدة في النظام الرأسمالي العالمي، فقد وضع "إجماع واشنطن لمؤسساته الدولية برنامجاً يرتكز على أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، يبشر بها ويفرضها على بلدان العالم الثالث. ويمكن اختصار هذه الأيديولوجيا بـ: سياسات التخصيص، والتجارة الحرة، وإسقاط كل أنواع الموانع من وجهها، والنمو بقيادة التصدير، وتحرير أسواق المال وفتحها أمام كل أنواع تدفقات الأموال وحركاتها، و" تحرير" سوق العمل، واتباع سياسات تقشفية وانكماشية أوقات الأزمات، ومراكمة احتياطيات نقدية كبيرة بالدولار بوجه خاص.

لا يبدو هذا البرنامج جديداً على أسماع اللبنانيين، فقد اعتادوا سماعه منذ وصول "الحريرية" إلى السلطة في أوائل التسعينات. ولا يخرج برنامج التصحيح الهيكلي الجديد الذي وضعته الحكومة اللبنانية الحالية، والذي ستقدمه إلى مؤتمر" بيروت ١ " عن هذا البرنامج أيضاً، الذي يركز على البنود التالية:

– خفض فاتورة الرواتب والأجور وملحقاتها، وذلك عبر العديد من الإجراءات، أهمها:

– تجميد الأجور بالسعر الجاري لليرة اللبنانية لموظفي القطاع العام، وجعل الرواتب والأجور الحقيقية تتناقص بمعدلات التضخم وبمتغيرات سعر الصرف الحقيقي والفعلي لليرة اللبنانية.

– خفض الرواتب والأجور الحقيقية بمعدلات زيادة الضرائب غير المباشرة وبعض الضرائب المباشرة وبعض الضرائب المباشرة على السلع والخدمات ذات الإستهلاك الشعبي ورفع نسبة اقتطاعات نهاية الخدمة في الأجور والرواتب.

– خفض حجم القطاع العام، أو بالأحرى عدد موظفي القطاع العام، وذلك عبر الامتناع عن التوظيف لمدة عشر سنوات بحيث ينخفض عدد الموظفين بنسبة ٢٠ في المئة خلال السنوات الخمس الأولى عبر بلوغ البعض سن التقاعد (مع خفض سن القاعد إلى ٦٠ سنة)، ثم ينخفض هذا العدد خلال عشر سنوات بنسبة ٤٥ في المئة.

– إلغاء معاشات التقاعد، وإبدالها بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين الجدد مع تقليص نسبة التعويضات من الراتب.

– إلغاء الدعم عن جميع السلع والخدمات، مثل دعم الرغيف، ودعم المواصلات العامة، ودعم بعض الإنتاج الزراعي.

– خفض معدلات الفوائد، وذلك بغية خفض تكلفة الدين وعجز الخزينة. لكن خفض معدلات الفوائد ليس قضية إرادوية. فإلى جانب معارضة جمعية المصارف أي مزيد من الخفض في معدلات الفوائد المدينة – وهي التي تقرر فعلاً معدلات الفوائد – تضغط آليات السوق المالية لرفع معدلات الفوائد في السوق اللبنانية، وذلك لسببين إثنين: أولاً، ارتفاع معدلات المخاطر والتصنيف الإئتماني الجديد للبنان -B، الذي يفرض توسيع الهوامش في الفائدة على الدولار وبقية العملات الأجنبية بين الخارج والداخل؛ وثانياً، ارتفاع معدلات الفائدة على العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار واليورو.

– رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠ في المئة إلى ١٢ في المئة في منتصف عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١٥ في المئة عام ٢٠٠٨. وكذلك توسيع إطار السلع الخاضعة لهذه الضريبة، أي تقليص نطاق الإعفاءات في هذه الضريبة، المطبقة على الأدوية وبعض السلع الغذائية. إن وقع هذه الضريبة، وعبؤها الأساسي يقعان على الطبقات الشعبية والمحدودة الدخل، وبالتالي فهي توسع نطاق الفقر وتقلص القدرات التنافسية لقطاعات الإنتاج اللبناني وتوسع الفوراق الاجتماعية.

– تحرير أسعار مشتقات النفط وزيادة الضرائب عليها. فمشتقات النفط غير مدعومة، ولكن نسبة الضريبة عليها تدنت مع ارتفاع أسعار النفط، وبقاء تكلفة الاحتكار ثابتة. وإطلاق أسعار المشتقات مع زيادة ضريبة القيمة المضافة، التي تحسب على سعر الصفيحة والضرائب السابقة

عليها، يمكن أن يرتفع ثمن صفيحة البنزين أو المازوت إلى أكثر من ٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية – أي أن يصبح الحد الأدنى للراتب لا يزيد على ثمن ٦ صفائح بنزين أو مازوت.

– تقليص حقوق الطبقات العاملة عبر تحرير سوق العمل، أي تسهيل التوظيف والطرد من الوظيفة، وإلغاء الوظيفة الدائمة، والاستعاضة منها بالوظيفة التعاقدية والعمل اليومي. وذلك يعني القضاء على العمل النقابي والمنظمات الحامية للعمال والموظفين ووضع هؤلاء العمال والموظفين في حال قلق دائم والخوف من البطالة، وبالتالي التمكن من خفض الأجور والرواتب الحقيقية، وزيادة نصيب رأس المال من القيمة المضافة وزيادة ساعات العمل دون زيادات في الأجور والرواتب – كما حصل في قطاع المصارف مثلاً.

– إلغاء دعم الإنتاج الزراعي، مع إسقاط الحمايات الجمركية لهذا الإنتاج المعان بنسب مرتفعة كثيراً في الخارج. فمعدل دعم السلع الزراعية في أوروبا وأميركا مثلاً يصل إلى أكثر من خمسين في المئة من ثمنها في بعض القطاعات (الحليب ومشتقاته والدواجن والسكر)، وهو يبلغ أكثر من ٣٥ في المئة كمعدل عام، الأمر الذي يعني زيادة كشف قطاع الزراعة للإغراق الخارجي، أي القضاء على ما تبقى من قطاع الزراعة.

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقية، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفض المداخيل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

– تحرير التجارة و "تطوير الأسواق المالية". إن التجارة في لبنان "حرة" بمعنى ما؛ وقطاع التجارة هو القطاع المسيطر (إلى جانب القطاع المالي الذي وُجد وبني في الأصل لخدمة هذا القطاع؛ وما زالت المصارف اللبنانية مصارف تجارية). وقطاع التجارة في لبنان يعني بوجه خاص كبار التجار، ووكلاء الشركات الأجنبية، وأصحاب الوكالات الحصرية، أي الاحتكارات التي يحميها القانون. وتعد الورقة لا بإسقاط الاحتكارات ومنعها في لبنان، بل بإسقاط قانون حماية الوكالات الحصرية ليس أكثر. وإسقاط القانون لا يلغي الاحتكارات وسيطرتها، فهو مثلاً لا يحمي الوكالات الحصرية في سوق الأدوية، ولكن سوق الأدوية هي سوق احتكارية جداً في لبنان كما يعلم الجميع. فالمطلوب فعلاً تفكيك البنية الاحتكارية في جميع قطاعات الاقتصاد، بما فيها "الأسواق المالية"، والإفراج عن قانون "البورصة" المدفون في وزارة المالية منذ عام ١٩٩٦ إكراماً لمصالح المصارف ولصيانة احتكارها ولإبقاء تكلفة الوساطة المالية مرتفعة جداً.

– استكمال سياسات الخصخصة، بشروط تسمح باستمرار البنى الاحتكارية للقطاعات التي يتم تخصيصها. وفي بيئة سياسية واقتصادية ومالية غير ملائمة، يتم بيع المرافق العامة بأسعار غير عادلة للشركات الكونية المعولمة ووكلائها المحليين، كما جرى في أوروبا الشرقية وروسيا.

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقية، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفض المداخيل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين، وأضعف قطاعي الزراعة والصناعة وقلّصهما نتيجة زيادة الضرائب العشوائية على مدخلات الإنتاج، وفتح الأسواق على مصراعيها أمام السلع المستوردة المعانة التي أغرقت السوق المحلية، وضاعف الفجوة التنموية بين بيروت مركز

الخدمات وبين المناطق، ودمر النقابات وشرذمها، وكشف الطبقات العاملة لاستبداد أرباب العمل. أما الآن فتدفع هذه الأيديولوجيا باتجاه إسقاط مبدأ ديمومة العمل وإقرار الوظيفة التعاقدية والعمل المياوم، حيث لا حقوق ولا ضمانات للقوى العاملة، وحيث يبقى الموظف في دائرة الخوف الدائم على مصيره، خاضعاً ومستسلماً أمام رب العمل، دون أي ثقة في المستقبل، دع عنك رفع معدلات الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على كاهل الفئات الشعبية ومحدودي الدخل، وتوسيع سيطرة الاحتكارات التي ترفع أسعار السلع والخدمات إلى مستويات غير عادلة، مثل مدخلات البناء ومشتقات النفط والأدوية الطبية والزراعية والاتصالات والطاقة الكهربائية، فضلاً عن سياسات رفع الدعم عن جميع السلع، وتخصيص القطاعات الاستراتيجية، أي نقل ملكيتها عملياً إلى أيدي الشركات المتعددة الجنسية، تحت اسم "الشركاء الاستراتيجيين".

إن الليبرالية الجديدة تقدس مبدأ الملكية الخاصة وتراكم الرساميل، وتضعها فوق الانسان وحتى فوق الحياة والعدالة، إنها تسقط الإنسان كهدف لعلميات الإنتاج؛ إنها تسقط إنسانية الإنسان وتشيؤه، فتجعله مثل برميل من النفط أو متر مكعب من الرمال

إن الليبرالية الجديدة تقدس مبدأ الملكية الخاصة وتراكم الرساميل، وتضعها فوق الانسان وحتى **فوق الحياة والعدالة**، إنها تسقط الإنسان كهدف لعلميات الإنتاج؛ إنها تسقط إنسانية الإنسان وتشيؤه، فتجعله مثل برميل من النفط أو متر مكعب من الرمال، وأحد مدخلات الإنتاج الذي يحدد سعره في السوق عاملا العرض والطلب. وإذا كان عاطلاً من العمل فيجب خفض سعره أو رميه خارج المجتمع، خارج سوق العمل، لأن سوق العمل لا يحتاج إليه. هذه هي حال المشردين (Homeless) في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال.

ليس للإنسان قيمة كإنسان، كمخلوق بشري، بالنسبة إلى الليبرالية الجديدة؛ قيمته فقط كمستهلك. وقد عممت الليبرالية الجديدة ثقافتها وقيمها على المجتمعات، فجعلت من القدرات الاستهلاكية – القدرات الشرائية – مقياساً للاحترام. ومن لا يملك المال يفقد قيمته في مجتمع الاستهلاك الظهوري.

أسقطت الليبرالية الجديدة كل حقوق الإنسان المنصوص عليها في الجيل الثاني من هذه الحقوق. كما جرى إسقاط حقوق الجيل الثالث أيضاً بفعل توحيد الأسواق العالمية وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.

إن النظام العالمي الحديث يصعب فهمه من دون فهم الشركات المتعددة الجنسيات، وتركيبتها، ونطاق أعمالها وسيطرتها على مراكز النظام العالمي، وسياساتها. فمجالس إدارة هذه الشركات يأخذون القرارات التي تحدد حياة العديد من سكان الكرة الأرضية على غير صعيد، ويتحولون إلى حكام حقيقيين في هذا العالم وهم غير منتخبين ديمقراطياً. وهكذا المؤسسات الدولية، وما نسميه تجاوزاً "الشرعية الدولية" فإن قراراتها هي انعكاس لإرادة المراكز الرأسمالية الكبرى التي تهيمن عليها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات. فقد تخطت هذه المؤسسات الدولية حدود استقلالية الدول التي حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها أسقطت حق الدول في السلام والحياة، وهو ما يحدث اليوم في العراق وفلسطين وأفغانستان. وتتجاوز هذه "الشرعية الدولية" حقوق لبنان واستقلاله عبر القرارات المتتالية وعبر تصرفات مندوبيها من أمثال تيري رود لارسن.

أخيراً، إن التقويم الموضوعي لأيدولوجيا الليبرالية الجديدة ودعاتها لا يتضح إلاّ في رؤية نتائج سياساتها المفروضة على العالم الثالث في أميركا اللاتينية وأفريقيا وبعض بلدان آسيا. فعلى الرغم من الشعار المرفوع على مدخل بناء البنك الدولي في واشنطن الذي يقول: "حلمنا هو عالم خال من الفقر" فإن نطاق الفقر في ظل هيمنة الليبرالية الجديدة قد اتسع كثيراً. ففي حين كان نصيب الفرد الواحد من أغنى خمس سكان العالم لا يزيد على ٣٠ ضعف نصيب الفرد الواحد لدى خمس سكان العالم الأكثر فقراً في الستينيات من القرن الماضي وقبل عهد الليبرالية الجديدة، ارتفع هذا المعدل إلى ٧٨ ضعفاً عند نهاية القرن العشرين وهو الآن أكثر ارتفاعاً.

إن نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية. كما الفوارق الطبقية، كل هذه المؤشرات قد ازدادت سوءاً في المكسيك وبلدان أميركا الوسطى، كما في لبنان مصر وأندونيسيا، وفي السنغال وبوركينا فاسو وبنين وسواها من بلدان العالم الثالث التي وقعت في فخ الليبرالية الجديدة والعولمة التي تفرضها مؤسسات "إجماع واشنطن". إن التخلف لا يعني بالضرورة انعدام النمو، بل قد يكون التخلف نمواً مشوهاً في معظم الأحيان؛ فتخلف هذه البلدان وانكشافها وتبعيتها للمراكز الرأسمالية العالمية قد ازداد كثيراً. وكذلك نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية، كما الفوارق الطبقية، كلها مؤشرات اقتصادية واجتماعية ازدادت سوءاً، على الرغم من نمو الناتج المحلي القائم في بعض هذه البلدان مثل المكسيك ودول أميركا الوسطى، كما لبنان ومصر والأردن، وإندونيسيا.

ففي المكسيك، الدولة العضو في اتفاقية التجارة الحرة في شمال أميركا (NAFTA) منذ سنة ١٩٩٣، تم اتباع توجيهات إجماع واشنطن بحذافيرها لمدة عشر سنوات، وخلال ولاية ثلاثة من رؤساء جمهورية، جرى تخصيص الجزء الأكبر من المؤسسات الصناعية، وأسقطت جميع العوائق في وجه المستثمرين الأجانب، وتم إسقاط الموانع الجمركية على الواردات، وفتحت الأسواق المالية أمام النظام المالي العالمي الجديد. فما الذي جنته المكسيك بعد نحو عشر سنوات من هذه السياسات؟ يشير كتاب **فخ العولمة** في أواخر التسعينات: "أصبح نصف السكان الذين هم في سن العمل، إما عاطلين عن العمل أو يعملون كمياومين من حين لآخر. وانخفض نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي. وتسود البلد الاضطرابات السياسية والاضرابات العمالية والتمردات الفلاحية... إن المعجزة اقتصرت... على جزء ضئيل من الاقتصاد ومن السكان. فالمصانع الجديدة التي نشرت الازدهار في إنتاج الكيماويات والكهربائيات والسيارات كان مصيرها شديد التعلق بالاستيراد، وبالتالي، فإن ما خلقته من فرص عمل كان ضئيلاً نسبياً... من ناحية أخرى، تركزت ملكية المشاريع الحكومية السابقة في أيدي أقلية من المساهمين الكبار. فخمسة وعشرون من الشركات الصناعية فقط كانت تسيطر على شركات تنتج نصف الناتج القومي.

في الوقت ذاته، عصف الانفتاح السريع على المكسيك بقطاعات اقتصادية مهمة، إذ إنها لم تستطع الوقوف في وجه المنافسة الأميركية... وفي صناعة المكائن وحدها، وتوقف الإنتاج في نصف المصانع، كما في صناعة النسيج... وانخفض النمو الحقيقي إلى ما دون معدل نمو السكان. وابتداء من عام ١٩٨٨، تزايد الاستيراد بمعدلات نمو بلغت أربعة أضعاف نمو الصادرات. فارتفع العجز في الميزان التجاري بنسب عالية جداً[٩].

(٩) هانس بيترمان وهارالد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٣٢ – ٢٣٣.

أما على صعيد الأمن الغذائي، فقد تم فرض سياسات زراعية باسم العولمة وتحت بنود اتفاقية "نافتا"، قوضت الأمن الغذائي للمكسيك، وحرمت العديد من المكسيكيين غذائهم الأساسي. فمنذ بداية الثمانينات، انخفضت توظيفات الحكومة لدعم الزراعة المحلية بنسبة ٧٠ في المئة. وفي سنة ١٩٩٠ أصبح ٤٠ في المئة من الفاصوليا التي يستهلكها المكسيكيون مستورداً، كما ٢٥ في المئة من الذرة و٣٠ في المئة من السكر. وانخفض معدل استهلاك الفرد للفاصوليا بنسبة ٢٨ في المئة، ومن الحليب الطازج ٢١ في المئة، ومن اللحوم ٣٠ في المئة. "وهناك أعداد كبيرة من المكسيكيين، الذين انخفضت قدرتهم الشرائية في الثمانينات بنسبة ستين بالمئة تقريباً لم يعد باستطاعتهم الحصول على ما كان يعد الخبز اليومي لحياتهم. وبحسب تقرير المجلس الوطني للمستشفيات، إن نصف الأطفال المكسيكيين في الريف تقريباً يعانون من سوء التغذية"(١٠).

ويقول عالم غذاء في جامعة المكسيك (الجامعة الوطنية المستقلة) إن المكسيكي العادي يحصل على ٤٠ في المئة من البروتين من الذرة التي يأكل منها بين ٢٥٠ و٤٥٠ غراماً يومياً. وفي سنة ١٩٩٨، أعلنت الدولة حظراً على زراعة الذرة المعدلة جينياً، "ولكن هذا الحظر لا ينطبق على الواردات" من الذرة الأميركية... "فالزراعة غير الكفوءة (من حيث القدرة التنافسية) والنمو في عدد السكان يعني أن المكسيك الآن (في سنة ٢٠٠٤) تستورد نحو ٦ ملايين طن سنوياً (نحو ربع حاجاتها الإستهلاكية) من الولايات المتحدة الأميركية تحت اتفاقية نافتا". وتقول مجلة *The Economist*: "في سنة ٢٠٠٨، سيتم رفع ما تبقى من نظام الكوتا على واردات الذرة من الولايات المتحدة بحسب اتفاقية نافتا، وذلك سيطلق طوفاناً من صادرات الذرة المعدلة جينيا من الولايات المتحدة"(١١).

ونتيجة "تحرير" سوق العمل، تم خفض أجور العمال المكسيكيين، حتى من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، مثل شركة فورد الأميركية. ففي سنة ١٩٨٧ "كان رد فعل شركة فورد على إضراب قام به عمال الشركة في مدينة المكسيك – "القائمة في المكسيك منذ ٢٣ سنة" بإغلاق المصنع لبضعة أسابيع، وإعادة فتحه بعد ذلك بأجور عمالية جديدة تبلغ نحو نصف الأجور السابقة"(١٢).

كذلك ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض مستوى معيشة الأكثرية الساحقة من الجماهير في مراكز النظام الرأسمالي الحديث. ففي الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٩٥ حصل أربعة أخماس مجمل المستخدمين والعمال الذكور عن كل ساعة عمل أجراً تقل قيمته الحقيقية عما كانوا يحصون عليه عام ١٩٧٣ بمقدار ١١ في المئة، على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي القائم والحقيقي بنسب تزيد على معدل ارتفاع عدد السكان. هل تستطيع المجتمعات البشرية في مراكز النظام الرأسمالي وأطرافه تحمل نتائج أفكار ونهج الليبرالية الجديدة، فكر الرأسمالية المعولمة الأكثر احتكارية؟ أم أن هذه الأفكار والسياسات ستعيد للطبقات العاملة ثوريتها وتفتح باب التاريخ مجدداً لتجاوز النظام الرأسمالي؟ ◇

(١٠) Richard Barnett, Ibid., p. 253.
(١١) *The Economist* (25 Sep 2004).
(١٢) Richard Barnett, Ibid., p. 320.

نجيب عيسى (*)

النمو المشوّه والتنمية المفقودة في لبنان

نسعى في هذه الورقة لتبيان كيف أن النظام "الحر" اقتصادياً و"الطائفي" سياسياً كان ولا يزال عاجزاً عن إطلاق عملية تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية، وأن ما يمكن أن يتولد في إطاره هو مجرد نمو اقتصادي مشوَّه ومشوِّه للبنية الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية. وقبل أن نبدأ بتفصيل كيف تعامل النظام اللبناني "الحر" اقتصادياً و"الطائفي" سياسياً مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي لا بدَّ من القول إن هذا النظام انطلق، في الواقع، من بنية اقتصادية اجتماعية شديدة الاختلال موروثة من عهد الانتداب وما قبله.

أولاً: المعالم الرئيسية للبنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية غداة الاستقلال (تركة الانتداب)

كان للبنان عند حصوله على الاستقلال عام ١٩٤٣، الخصائص الرئيسية لبلد من "البلدان النامية" أو من "بلدان العالم الثالث"، وهي تدني إنتاجية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) واعتماد الاقتصاد على الخارج (ترانزيت وسياحة واصطياف وتحويلات من المغتربين) وفوارق اقتصادية اجتماعية كبيرة بين مختلف مناطق البلد وفئاته الاجتماعية. وبتفصيل أكثر نلاحظ أن الانتداب الفرنسي ترك لدولة الاستقلال بلداً يتكون من حيزين جغرافيين شديدي التمايز اقتصادياً واجتماعياً.

فالحيّز الأول، الذي يقتصر على العاصمة بيروت ومحيطها القريب من جبل لبنان، كان يستقطب نحو ثلث السكان مقابل استقطابه الأنشطة الاقتصادية المولِّدة لمعظم الدخل الوطني. وهي أنشطة يغلب عليها الطابع الحديث، وتتكون خصوصاً من مرافق تجارية وخدمية تعمل مع الخارج: استيراد وتصدير ترانزيت، ووكالات تجارية ومكاتب تمثيل، ومصارف، وسياحة واصطياف ومؤسسات تعليمية وصحية، إضافة إلى الإدارات الحكومية وعدد من الصناعات التي شهدت نمواً ملحوظاً في العقد الذي سبق الاستقلال: مواد غذائية ودخان ونسيج وملابس ومواد بناء.

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية – بيروت.

واقتضى تركز هذه الأنشطة في المحيط المذكور قيام شبكة متطورة من البنى الأساسية قوامها مرفأ ومطار، وطرق داخلية، وكهرباء ومياه، وصرف صحي، ووسائل مواصلات أو اتصالات برية وسلكية ولاسلكية تصل هذا المحيط بالخارج. وتولت أمر هذه الشبكة شركات أجنبية (فرنسية في معظم الأحيان) بموجب عقود امتياز. كما تلازم تركز الأنشطة الاقتصادية والبنى الأساسية الحديثة في بيروت ومحيطها مع وجود بنية اجتماعية حديثة، تتكون من طبقة برجوازية عريقة ناشطة في مجال التجارة والخدمات، وأقل نشاطاً في مجال الصناعة، وشديدة الارتباط بالغرب على صعيدي المصالح والثقافة؛ وطبقة وسطى عريضة نسبياً منفتحة على الخارج ومكونة من تجار وموظفين، وصغار ومتوسطي المالكين، وأصحاب مهن حرة؛ وطبقة عاملة ناشئة ولكن ناشطة، انتظم جزء لا يستهان به منها في تنظيمات نقابية (عمال المرفأ، وعمال صناعة التبغ، وعمال النسيج...).

كان الحيز الجغرافي الثاني، الذي يضمّ سائر المناطق اللبنانية، يستقطب نحو ثلثي السكان، ومعظمهم يعيشون من أنشطة اقتصادية متدنية الإنتاجية، تتركّز في الأرياف وقوامها زراعة تعتمد على طرق استغلال فنية وحقوقية تقليدية، إن لم نقل بدائية. وفي مراكز المحافظات والأقضية، حرف تقليدية وتجارة محلية، أمّا المناطق الطرفية في الجنوب والبقاع والشمال، فكانت علائقها الاقتصادية بالجهة الثانية من الحدود (فلسطين، الجمهورية العربية السورية) أمتن من علائقها بالمناطق اللبنانية الأخرى، ولا سيما العاصمة بيروت وضواحيها.

وفي ما عدا مراكز المحافظات، كان معظم القرى والبلدات في الحيِّز المذكور محروماً المرافق العامة والخدمات الأساسية، من طرق المواصلات، وكهرباء ومياه، ومؤسسات تعليمية وصحية. أما اجتماعياً فكانت المناطق اللبنانية خارج بيروت والجبل، على عكس الحيِّز الأول، تتميَّز باستقطاب شديد يتمثل بوجود فئة من كبار مالكي الأراضي، مقابل جماهير عريضة من الفلاحين والحرفيين، متروكة ضحية لثالوث الفقر والجهل والمرض مع شبه غياب للطبقة الوسطى.

ثانياً: مرحلة النمو المشوّه والتنمية المفقودة ١٩٤٣– ١٩٧٥

١– المرحلة التأسيسية للرؤية الليبرالية المتطرفة ١٩٤٣– ١٩٥٨

تضمن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى وعداً بمعالجة مجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان لبنان يعانيها حينذاك، كإلغاء الطائفية السياسية واعتماد التخطيط العلمي للمستقبل، وتنمية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) وإدخال العدل والمساواة إلى النظام المالي وحماية العامل وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية: جعل التعليم الابتدائي إجبارياً والقضاء على الأمية... الخ، أي أن البيان المذكور تضمن العناصر الرئيسية لرؤية تنموية اقتصادية واجتماعية. إلا أن مجرى الأمور في الواقع جاء مختلفاً تماماً. في هذا الخصوص نلاحظ أن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى أرسى تقليداً رافق مختلف مراحل تطور المجتمع اللبناني، ألا وهو الفارق الكبير، لا بل الهوة الشاسعة، بين النيات التي

تضمنتها البيانات الوزارية اللاحقة من جهة وبين ماجريات الواقع من جهة ثانية.

استمرت البيانات الوزارية تكرر نفسها من ناحية شمولية القضايا التي كانت تعلن العزم على التصدي لها. فباستثناء "إلغاء الطائفية السياسية"، الذي اختفى من التداول حتى عاد ليظهر في وثيقة الوفاق الوطني (١٩٩٠) أتت هذه البيانات على ذكر إصلاح الإدارة والقضاء والنظام الضريبي وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية في جميع المناطق والاهتمام بقضايا العمل والعمال وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنماء الزراعة والصناعة، مضافاً إليها مكافحة الاحتكار والاستغلال والقضاء على الفساد والرشوة. مع التأكيد في مرحلة الستينات والسبعينات على اعتماد التخطيط العلمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة وما يستلزمه ذلك من تركيز على تخفيف الفوارق بين الأفراد والمناطق وإنماء الطاقات البشرية، كل ذلك مع المحافظة على "الاقتصاد الحر والمنظم".

إن البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى أرسى تقليداً رافق مختلف مراحل تطور المجتمع اللبناني، ألا وهو الفارق الكبير، لا بل الهوة الشاسعة، بين النيات التي تضمنتها البيانات الوزارية اللاحقة من جهة وبين ماجريات الواقع من جهة ثانية.

في الواقع، ومن الناحية العملية، كانت الوجهة التي اتخذها تعامل الدولة في لبنان مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي ساطعة الوضوح ولا تترك مجالاً للشك في طبيعتها: وجهة تتلخص بالشعار الشهير "دعه يعمل دعه يمر" أي الوجهة الليبرالية في أكثر صيغها تطرفاً. وقد وجدت الطبقة الأساسية والنخب التي تعاقبت على الحكم في لبنان سنداً نظرياً لتعاملها هذا مع الشأن الاقتصادي الاجتماعي في مقولات ميشال شيحا حول "طبيعة" لبنان واللبنانيين، مع أن التوجهات التنموية التي تذهب عكس هذا التيار الفكري (على الأقل في ما يتعلق بالشأن الاقتصادي الاجتماعي) كانت حاضرة عند شريحة واسعة من النخب الفكرية.

أ- الليبرالية اللبنانية في حلتها النظرية

في الفترة الاستقلالية الأولى ظهر ميشال شيحا بوصفه "المنظر" الرئيس لـ"الليبرالية" على الطريقة اللبنانية. فهو الذي أرسى مرتكزات الفكر الاقتصادي الرسمي التي بقيت ثابتة إلى الآن والتي يمكن تلخيصها بأقانيم ثلاثة هي:

١- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات.

٢- إن النشاط الاقتصادي للبنانيين لا يمكن أن يكون بالأساس، إلا مع الخارج وفي الخارج.

٣- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل أعلى درجات الليبرالية وامتناع الدولة عن ممارسة أي دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا يصب في مصلحة المبادرة الفردية والقطاع الخاص.

وقد انطلق شيحا في صوغ رؤيته هذه من فهم معين ومحدد لا يتغير لـ "الإنسان اللبناني" و"الكيان اللبناني" و"دور لبنان في العالم" و"دور الدولة في لبنان".

فالتاريخ (منذ الفينيقيين حتى اليوم)، والجغرافيا (امتداد لبنان على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط) عملا على أن يكون العنصر البشري في لبنان فريداً، وحتّمَا على اللبنانيين أن يكونوا ويبقوا تجاراً ومقدمي خدمات إلى العالم. فـ"فينيقيا هي رمز مزدوج كياني واقتصادي، لقد

كنا تجاراً وسنبقى كما كان فينيقيوا الأمس" و"الموقع الجغرافي، الطبيعة هي التي اختارت لبنان اليوم ليكون بلداً تجارياً" و"قدر اللبنانيين أن يكونوا تجاراً ويبيعوا خدمات أكثر مما يبيعوا سلعاً". ينتج من هذا التصور أن لبنان لا يمكن أن يصبح بلداً صناعياً أو زراعياً وأن عليه أن يبقى صلة الوصل بين الشرق والغرب، الأمر الذي يقتضي بالضرورة أن يبقى نظامه الاقتصادي حراً. فالاقتصاد الحر ولبنان توءمان. "بلد كبلدنا هذا الذي قدم الخدمات بخاصة لا بد بكل بداهة، من أن تحكمه الحرية بأوسع مجالاتها" و"الاقتصاد الحر معطى طبيعي يستمد شرعيته من طبيعة الشعب اللبناني الذي هو تقريباً وحيد نوعه، والاقتصاد الحر ووجود الكيان اللبناني نفسه أمران متلازمان ولا يمكن لأي سياسة أن تزيل هذا التلازم بل عليها أن تحافظ عليه".

أما الدولة في لبنان، فهي بحسب شيحا، مجرد تعبير عن التعددية الطائفية، وعليها أن تبقى بعيدة من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: "كل التشريع اللبناني وكل السياسة الاقتصادية يجب أن يأخذا بالحسبان عاملاً أساسياً، عاملاً تكوينياً، هو أن النشاط اللبناني هو في الخارج ومع الخارج" و"ليعيش لبنان يجب أن يذهب عنه مرض الغرب التشريعي ومرضه الضرائبي"[1].

ب- الفكر التنموي المقابل

مقابل هذا الفكر الذي لا يرى في لبنان سوى منتج للخدمات "في الخارج ومع الخارج"، في ظل أعلى درجات الحرية للمبادرة الفردية وأدنى درجات التدخل من الدولة، كان الكثير من المفكرين الأكادميين والخبراء (من أمثال سعيد حماده وجورج الحكيم وألبرت بدر وموريس الجميل وإبراهيم عبد العال)، يرون الأبعاد الخطيرة التي تأخذها الاختلالات في البنية الاقتصادية الاجتماعية وفي مقدمها تهميش قطاعي الزراعة والصناعة، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل، والانتشار الواسع للفقر والأمية، ويؤكدون ضرورة تدخل الدولة لجعل هذه البنية أكثر توازناً، وذلك بوضع خطط وبرامج قطاعية تعنى بتنمية القطاعات المنتجة المولدة لفرص العمل؛ واستغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وإصلاح النظام الضريبي غير العادل؛ ومعالجة المشاكل السكانية... الخ[2].

وكان أكثر هؤلاء المفكرين يربطون بين اضطلاع الدولة بدورها التنموي وبين ضرورة إصلاح النظام السياسي والإدارة الحكومية.

ج- لماذا كانت الغلبة للرؤية الليبرالية؟

تكتسب الإجابة عن هذا السؤال أهمية خاصة، لأن لبنان مثّل حالة نادرة في نوعها لاعتماده، في تلك الفترة، نظاماً اقتصادياً اجتماعياً متطرفاً في الليبرالية، ذاهباً بذلك عكس التيار الذي كان سائداً في بلدان العالم حينئذ، ويقضي بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع.

---

(١) قادي عبد الله، "بنية الاقتصاد الحر وأزمته،" في: الطريق، العدد ٤، أيلول/ سبتمبر، ص ١٧-١٨؛ فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية** (بيروت: دار الريس، ١٩٩٩)، ص ٦١-٩٢؛ جورج قرم، "الاقتصاد في محاضرات الندوة اللبنانية،" في: **عهد الندوة اللبنانية** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٥٧٨، وميشال شيحا، "Présence du liban," في: **عهد الندوة اللبنانية** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٢٤٣-٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه.

لا شك في أن أخذ لبنان في التوجه الليبرالي كان في بداية الأمر على علاقة وثيقة بطبيعة النظام السياسي الذي اعتمدته دولة الاستقلال، والذي ارتضت بموجبه أن تكون وظيفتها الرئيسية تنظيم العلاقة بين الطوائف والسهر على تأمين شروط المحافظة على الكيان وفق ما حدده "الميثاق الوطني". وفي هذا الإطار كان الهم الرئيسي لمختلف أطراف السلطة توسيع وتكريس نفوذها السياسي عن طريق استخدام مؤسسات الدولة لتقاسم المصالح والمغانم، وتأمين المصالح الخاصة للفئات والمجموعات التي يستمد منها ذاك النفوذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن أخذ لبنان في التوجه الليبرالي كان في بداية الأمر على علاقة وثيقة بطبيعة النظام السياسي الذي اعتمدته دولة الاستقلال، والذي ارتضت بموجبه أن تكون وظيفتها الرئيسية تنظيم العلاقة بين الطوائف والسهر على تأمين شروط المحافظة على الكيان وفق ما حدده "الميثاق الوطني".

وبما أن رئاسة الجمهورية هي مركز القرار السياسي الفعلي، كان من الطبيعي أن تعمل مؤسسات الدولة بالدرجة الأولى على تأمين مصالح الفئة الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للرئاسة الأولى، وأن تحظى تلك الفئة بحصة الأسد من المزايا والمغانم التي تتقاسمها مراكز القوى في السلطة السياسية. ومن المعروف أن عصب الاقتصاد اللبناني في الأربعينات من القرن الماضي (تجارة الاستيراد والتصدير والوكالات التجارية والمصارف والمؤسسات الخدمية الكبرى) كانت بيد فئة برجوازية قليلة العدد، تتكون من عائلات يرتبط أكثرها بعلائق القربى والنسب، وتلك الفئة كانت تمثّل الدعامة الأساسية لرئاسة الجمهورية، ولها الكثير من الممثلين في مجلس النواب والحكومة. ومن المعروف أيضاً أن تلك الفئة البرجوازية كانت شديدة التمسك بالاقتصاد الحر المتطرف وترفض أي تدخل للدولة، إلا لتحقيق مصالح الفئة المعنية والمحافظة عليها[٣]. والجدير بالذكر أن ميشال شيحا، المنظر الرئيسي لليبرالية اللبنانية، كان من تلك الفئة، ونسيباً لرئيس الجمهورية. وإذا كان من السهل لنا أن نفهم في ضوء ذلك كيف تمت الغلبة الليبرالية في أربعينات القرن الماضي، فمن الصعب أن نفهم استمرار هذه الغلبة بعد ذلك، على الرغم من التيار الجارف نحو تدخل الدولة الذي عمّ بلدان العالم، ومن الشكوى المتصاعدة في لبنان حيال أضرار الخلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

لم يكن لليبرالية أن تستمر في لبنان على تطرفها طوال الخمسينات، لولا تدخل جملة من العوامل الخارجية، مردها إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة (الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وارتفاع إنتاج النفط وعوائده المالية، وقيام أنظمة اقتصادية موجهة). هذه التحولات جعلت لبنان في وضع شبه احتكاري على صعيد المزايا الجغرافية والبشرية، بالنسبة إلى المنطقة العربية المجاورة، ودفعت القطاع الخاص في هذا البلد إلى أن يؤدي بنشاط كبير دور الوسيط في العلائق التي أخذت تنمو بسرعة بين المنطقة المذكورة والعالم الخارجي على عدة مستويات (حركة البضائع، وحركة رؤوس الأموال، وحركة الأشخاص). ونتيجة ذلك، انطلق الاقتصاد اللبناني في حركة نمو سريع، خففت وحجبت في آن معاً الاختلالات العميقة التي كانت تعتري البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية. فانتشرت أسطورة تلازم الازدهار الاقتصادي مع الاقتصاد الحر على نطاق واسع.

(٣) فواز طرابلسي، "التكوين الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب،" أبعاد، العدد ٦ (أيار/ مايو ١٩٩٧)، ص ٧٩.

د- الليبرالية اللبنانية في الواقع

حتى أواخر ستينات القرن الماضي، بقي معظم النشاط الاقتصادي شأن المبادرة الفردية والقطاع الخاص. فهذا القطاع كان يتمتع بحرية شبه كاملة في تنظيم وإدارة أنشطته، في حين اكتفت الدولة بدور "الشرطي" الذي تنحصر مهمته بالسهر على الأمن وحماية حرية المبادرة الخاصة، مع السهر على بعض المرافق التي تقتضيها مصلحة القطاع الخاص ولا يستطيع تأمينها بنفسه، ومنها مثلاً، وسائل المواصلات والاتصالات وبعض الأشغال والخدمات العامة الأخرى. ولم تحاول الدولة، حتى من خلال دورها المحدود، أن تقوم أو تعدّل بعض الشيء في الاتجاهات التلقائية للمبادرات الخاصة أو تنسق في ما بينها، وتجعلها تصب في خدمة أهداف وطنية معينة، أو أن تضع سياسات محددة لمعالجة ما قد ينجم عن هذه الحرية من أضرار على الصعيد الاجتماعي.

بعبارة أخرى لم يكن للدولة سياسة محددة في المجال الاقتصادي ولا في المجال الاجتماعي، بل لم يكن لديها ما يكفي من الأدوات، وخصوصاً المعلومات، التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسات وتنفيذها. وهذا ما يظهر بوضوح على المستويات الثلاثة التالية:

لم يكن لليبرالية أن تستمر في لبنان على تطرفها طوال الخمسينات، لولا تدخل جملة من العوامل الخارجية، مردها إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة. هذه التحولات جعلت لبنان في وضع شبه احتكاري على صعيد المزايا الجغرافية والبشرية، بالنسبة إلى المنطقة العربية المجاورة.

(١) الإطار المؤسسي التشريعي والتنظيمي العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: عدا فعل الإيمان بالاقتصاد الحر والوعد بإنجاز مشروع الموازنة وتحقيق توازنها والوعود التقليدية الأخرى، تخلو البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة من خطط أو سياسات محددة لتنفيذ هذه الوعود عملياً. وخارج البيانات الوزارية، لا يوجد أي نص رسمي يحدد للحكومة سياسة اقتصادية أو اجتماعية، أو موقفاً من قضية رئيسية على هذين الصعيدين. وفي عام ١٩٥٣، أنشئ مجلس للتصميم تلاه إنشاء وزارة للتصميم العام في عام ١٩٥٤. لكن المجلس والوزارة بقيا يفتقران إلى الحد الأدنى من الإمكانات المادية والوسائل الفنية التي تمكنهما من ممارسة أي دور جدي تخطيطي أو توجيهي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا الخصوص أن لبنان بقي طوال تلك الفترة في عداد أكثر البلدان تخلفاً من حيث توافر المعطيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية. من جهة أخرى يلاحظ استمرار لبنان بالاعتماد على التشريعات والأطر التنظيمية التي كانت سارية في عهد الانتداب، من غير تحديثها أو إدخال أي إضافة عليها، إلا في ما ندر. وأهم المرتكزات التشريعية والتنظيمية التي استحدثت: تحرير أسعار القطع وتحرير حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وإصدار قانون السرية المصرفية.

(٢) حجم القطاع العام ودوره: بقيت أهمية القطاع العام محدودة جداً، فإلى جانب إدارات الدولة العادية، اقتصر هذا القطاع على عدد من مؤسسات الخدمات والمرافق العامة. وبعض هذه الخدمات والمرافق كانت موازناته تدخل في صلب الموازنة العادية للدولة، مثل البريد والتلغراف والجريدة الرسمية، والبعض الآخر كانت موازناته ملحقة بالموازنة العادية، مثل مصلحة الهاتف ومكتب الحبوب والشمندر السكري واليانصيب الوطني. أما الباقي فكان عبارة عن مصالح

مستقلة تبيع خدماتها شأن أي مؤسسة خاصة، وقد أوكل أمر استثمارها إلى شركات خاصة أجنبية بموجب عقود امتياز كانت قد أبرمت مع سلطات الانتداب. من هذه المصالح الكهرباء والمياه ومرفأ بيروت ومصلحة سكك الحديد وشركة حصر التبغ والتنباك.

(٣) الدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة: لم تمثل نفقات الموازنة في أوائل الخمسينات أكثر من ٨ في المئة من الدخل القومي. وقد ارتفعت هذه النسبة في أواخر العقد إلى نحو ١٣ في المئة. صحيح أن هذه النفقات لم تشمل قوانين البرامج التي كانت تمول من "صندوق احتياطي" يتغذى من الفوائض المحققة سنوياً في الموازنة، إضافة إلى بعض المساعدات الخارجية (اعتمدت الحكومات المتعاقبة طوال تلك الفترة سياسة الفائض في موازنتها بدل سياسة العجز)، إلا أن مجموع ما أنفق على قوانين البرامج خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٨ لم يتجاوز فائض سنتين في الموازنة.

لم يكن للدولة سياسة محددة في المجال الاقتصادي ولا في المجال الاجتماعي، بل لم يكن لديها ما يكفي من الأدوات، وخصوصاً المعلومات، التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسات وتنفيذها.

وفي ما يتعلق بهيكل النفقات، بقي تصريف أعمال الإدارة العادية يغلب على الموازنة، فمتوسط النفقات الجارية بلغ نحو ٨٥ في المئة من مجموع النفقات، في حين بلغ متوسط النفقات الاستثمارية ١٥ في المئة فقط. وإذا نظرنا إلى توزيع النفقات بحسب الأبواب، نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لنفقات السيادة (وزارات الدفاع والداخلية والخارجية ورئاسة الجمهورية...) كانت، في المتوسط، تستحوذ على ٦٠ في المئة من مجموع الاعتمادات. أما الأبواب ذات الطابع الاقتصادي، وتحديداً الاعتمادات المخصصة للبنى الأساسية المادية (وزارات الأشغال العامة والبريد والبرق والهاتف) فمثلت نحو ٥.١٧ في المئة. ومع أن الجزء الأكبر من الاعتمادات المخصصة للبنية الأساسية المادية وقوانين البرامج أنفق في مجال توسيع الطرق البرية والكهرباء، فإن عدداً يراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ تجمع سكني بقي خارج شبكة الطرق المعبدة، وتركز معظم الإنفاق في البنى الأساسية الأخرى من كهرباء ومياه ومواصلات سكلية ولاسلكية في بيروت وضواحيها.

ويلاحظ أن نصيب الأبواب ذات الطابع الاجتماعي (وزارات التربية والصحة والشؤون الاجتماعية) كان نحو ١٨ في المئة من مجموع الاعتمادات. ومع أن وزارة التربية حظيت بمفردها بنحو ١٣ في المئة، كان التعليم الرسمي يشمل أقل من ٤٠ في المئة من مجموع تلاميذ المدارس. أما في المجال الصحي فيُلاحظ أن المستشفيات الحكومية كانت حتى عام ١٩٦٤ لا تضم أكثر من ١٥ في المئة من مجموع أسرَّة المستشفيات الموجودة في لبنان، إضافة إلى أن نسبة ٧٧ في المئة منها كانت تتركز في محيط بيروت وجبل لبنان.

وفي ما يتعلق بهيكل الإيرادات، مثّلت الضرائب والرسوم المباشرة على مختلف أنواعها نسبة لا يقلّ متوسطها عن ٧٥ في المئة من مجموع إيرادات الخزينة. ومثّلت الرسوم الجمركية وحدها نسبة ٣٥ في المئة . أما الضرائب والرسوم المباشرة، في مختلف أنواعها، فلم يتجاوز متوسط نسبتها ٢٥ في المئة. والجدير بالذكر خصوصاً هو أن حصيلة ضريبة الدخل لم تتجاوز نسبتها ٩ في المئة من مجموع الإيرادات العامة، كان الجزء الأكبر منها يستوفى من أصحاب المداخيل المحدودة، من موظفين ومستخدمين لا يستطيعون التفلت منها، أضف إلى ذلك أن الضريبة على الإرث والثروة كانت شبه معدومة.

٢- الرؤية التنموية غير المكتملة: ١٩٥٨-١٩٧٤

مثّل مجيء الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم، في أواخر عام ١٩٥٨، نقطة تحول رئيسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبنان المستقل. فأول مرة تسعى السلطة السياسية لتكوين رؤية اقتصادية واجتماعية تنموية وتعمل على وضعها موضع التنفيذ. وليس من باب المصادفة أن يأتي هذا التحول عقب الأحداث الدامية التي شهدها صيف ذلك العام، وكانت بمنزلة بداية حرب أهلية، ورأى فيها الحكم الجديد ناقوس خطر يدق مهدداً وجود لبنان ووحدته. كما رأى أن عملية إنقاذ هذا الوجود تتطلب الذهاب إلى أبعد من معالجة الأسباب السياسية المباشرة التي كانت وراء هذه الأحداث ومعالجة أسبابها العميقة، المتمثلة باختلالات البنية الاقتصادية والاجتماعية التي لم يستطيع "الازدهار" الاقتصادي التخفيف منها، ولا سيما الفوارق الحادة بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية. غير أنه لم يقدر للتجربة الشهابية أن تكتمل، فأخذت الرؤية التنموية التي احتضنتها بالتلاشي، تاركة المجال من جديد للمزيد من الخلل يصيب البنية الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية الطويلة والمدمرة في عام ١٩٧٥.

أ- الرؤية الاقتصادية الاجتماعية للشهابية

كلّف فؤاد شهاب، رغبة منه في وضع إطار عام متماسك للسياسة التي نوى تطبيقها من أجل تنمية متوازنة في البلاد، مؤسسة "ارفد" (IRFED) الفرنسية بإجراء دراسة عامة عن أوضاع وحاجات لبنان وإمكاناته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٤].

واستناداً إلى المعلومات والوثائق القليلة المتاحة حينذاك، وإلى الاستقصاءات الميدانية التي أجرتها بعثة إرفد، وضعت أول دراسة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان المستقل. حملت هذه الدراسة عنوان "حاجات وإمكانات التنمية في لبنان"، وتناولت مختلف القطاعات (الموارد الطبيعية، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والتعليم، والصحة... الخ) بتحليل مفصل للجوانب الإيجابية والسلبية، مع تركيز على نقاط الضعف الرئيسية والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل معالجتها.

ركّز التقرير خصوصاً على عمق الفوارق بين قطاعات الإنتاج (الوزن الكبير لقطاع الخدمات مقابل ضعف قطاعي الزراعة والصناعة)، وبين مناطق البلاد (الاستقطاب الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي حول بيروت على حساب المناطق الأخرى)، وبين الفئات الاجتماعية (٤ في المئة من السكان يستأثرون بنحو ثلث الدخل القومي مقابل ٥٠ في المئة فقراء). وقد شخص التقرير الوضع على النحو الآتي: "لتحقيق التماسك الوطني الضروري للتنمية، يجب أن تشعر جميع فئات الشعب بأنها مستفيدة بما يكفي من التضامن الاقتصادي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف يجب أن تسعى المجموعات المحظوظة (صاحبة الامتيازات) منذ الآن إلى تخفيف الفوارق بين أوضاعها المعيشية وأوضاع الفئات الأقل حظاً. ويجب على الفئات المحظوظة أن تظهر بعض التقشف عن طريق الالتزام بدفع الضرائب وأن تقبل ببذل جهد كبير مكلف لتنمية المناطق المحرومة". كما ذكر التقرير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن أن يكون وحده تعبيراً عن مسألة التنمية في لبنان، بل هناك بنية الدخل القومي ومسألة توزيع موارد الدولة أيضاً.

---

(٤) Institutde recherche et de formation en vue du développement harmonisé (IRFED), *Liban face à son développement* (Beyrouth: Ministère du Plan, 1963), p. 16.

وأضاف أن الدولة يجب أن تتبصر بما يفرضه النمو السريع من متطلبات ملحة وهي التي يجب أن تعي مخاطر الفوارق المتزايدة بين مستويات المعيشة وتركز السكان في العاصمة. وذكر كذلك أن التخطيط يفرض نفسه في لبنان بوصفه وسيلة لتكون الدولة أفعل ويكون البلد أكثر ازدهاراً، ويكون هذا الازدهار موزعاً على نحو أفضل. والمشاكل التي يعانيها لبنان لا تسمح له "أن يفلت من البحث عن تخطيط يلائم واقعه"، "فإذا كانت مبادرة تجار لبنان قد سمحت بالمحافظة على صحة عملته ونمو لافت لدخله الوطني، فمن الواضح أن هذه النتائج لا يمكن عدّها مكتسبة دائماً وهي ما كانت لتحصل لولا الثمن المقابل المتمثل بالتفاوت الخطير في توزيع المداخيل والسكان والخلل بين فروع النشاط الاقتصادي. فلبنان لا يمكن أن يستمر في وضعه الحالي، المتفائل في الظاهر والهش في العمق. أما التخطيط المطلوب للبنان فلا يمكن أن يكون على النمط الاشتراكي أو حتى على نمط التخطيط الليبرالي الجديد، إنما يتطلب نمطاً أكثر مرونة يراعي أوضاع لبنان الخاصة، ويقوم على التخطيط الذي لا تتدخل الدول بموجبه مباشرة إلا "في مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية ووضع الأطر القانونية والإدارية المناسبة"[٥]. على قاعدة هذا التشخيص خلص التقرير الذي وضعته بعثة إرفد إلى تحديد عدد من الأولويات في شأن الإجراءات الملحة الواجب اتخاذها، وأهمها[٦]:

(أ) تجهيز الدولة بالمؤسسات المتخصصة التي تمكنها من فهم الأوضاع وتحديد آفاق تطوّرها.

(ب) تزويد وزارة التصميم الوسائل التي تمكنها من التخطيط وتنسيق الجهود في مجال التنمية.

(ج) الإنجاز السريع لشبكة البنى الأساسية.

(د) إيقاف النمو العشوائي والفوضوي لبيروت.

(هـ) زيادة الإنتاج الزراعي لأن الزراعة تبقى القطاع الأساسي في الاقتصاد اللبناني.

(و) تنمية الصناعة والحرف.

(ز) تنظيم السياحة.

(ح) تسهيل التسليف الاستثماري.

(ط) زيادة الإيرادات المالية للدولة.

ب - التجسيد العملي للرؤية التنموية في عهد شهاب وما بعده

سجلت في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٩-١٩٦٤) إنجازات بالغة الأهمية في مجال إنشاء الأطر المؤسسية القانونية والإدارية اللازمة لانخراط الدولة في دورها الجديد التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من أهم هذه الإنجازات: استحداث مديرية الإحصاء المركزي، ومصلحة الإنعاش الاجتماعي، والمشروع الأخضر، ومعهد التدريب على الإنماء، ومجلس الخدمة المدنية، والجامعة اللبنانية، والبنك المركزي، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى،

(٥) Ministère du Plan (IRFED), *Besoins et possibilités de développement du Liban* (Beyrouth : le Ministère, 1961), Tome I, pp. 17-26.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣-٧.

والمجلس الوطني لإنماء السياحة، ومكتب الفاكهة...الخ. ثم وُضع مشروع خطة تنمية خمسية (١٩٦٢-١٩٦٦) كانت عبارة عن مجموعة من برامج استثمارية للقطاع العام تهدف إلى توسيع وتطوير البنى والهياكل الأساسية. وفي هذا السياق تضاعف حجم الموازنة بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٥ وأدخلت قوانين البرامج في صلب الموازنة وتحولت سياسة الفائض التي كانت متبعة في السابق إلى عجز شديد الاعتدال. لكن هيكل الإيرادات بقي هو نفسه تقريباً مع تغيير طفيف في هيكل النفقات. وما يجب الوقوف عنده أيضاً هو أنه لم يحدث في عهد الرئيس شهاب أي تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي. فمجلس النواب بقي يمارس وظيفته بوصفه مجمعاً لزعامات تقليدية طائفية ومناطقية. إلا أن السياسة الخارجية أصبحت أحد العناصر الرئيسية للاصطفاف السياسي لهذه الزعامات، إلى جانب مصالحها الاقتصادية والاجتماعية الآنية. وبقيت رئاسة الجمهورية مركز القرار الفعلي. لكن الجديد في الأمر هو أن الدروس التي استخلصها الرئيس شهاب من أحداث عام ١٩٥٨ وما بنى عليها من رؤية تنموية، جعلته على مسافة من المصالح الفئوية لهذه الزعامات، معتمداً في الحكومات التي ألّفها على الجزء منها الأقرب إلى توازنات السياسة الخارجية (بين مصر الناصرية والولايات المتحدة). ولم يكن الرئيس شهاب ليتمكن من الاحتفاظ بهذه المسافة من الزعامات التقليدية لولا استناده إلى الدعم الخارجي وإلى الجيش ومجموعة من الموظفين الإداريين الأكفياء (التكنوقراط).

مع نهاية ولاية شهاب أخذ زخم التوجه التنموي يتلاشى شيئاً فشيئاً، إلى أن تمَّ الإجهاز على ما سمي النهج الشهابي عقب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي وضعت حداً للدعم الخارجي لهذا النهج. ثم جاءت الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ لتكرس عودة الزعامات التقليدية إلى مركز القرار الفعلي، ومعها عاد التحالف التقليدي للمصالح السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل مجيء شهاب ليبقي التوجهات التنموية التي عادت تحفل البيانات الوزارية بها حبراً على ورق. ويبقى المثال الناصع على عداء هذا التحالف لأي منحى تنموي يتمثل بحؤله دون إقرار المرسوم رقم ١٩٤٣ المتعلق بزيادة الرسوم الجمركية على استيراد بعض السلع الكمالية والمرسوم المتعلق بتنظيم استيراد الدواء.

٣- حصيلة مرحلة ما قبل الحرب الأهلية: "ازدهار" دون تنمية

ساد الاعتقاد – ولا يزال – في أوساط واسعة من اللبنانيين أن مرحلة ما قبل الحرب الأهلية كانت فترة ازدهار اقتصادي. وهذا الاعتقاد صحيح، إذا اقتصر معنى الازدهار على أن الناتج المحلي الإجمالي استمر بتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً راوحت ما بين ٥ و٦ في المئة سنوياً وبالأسعار الثابتة، بحيث كانت حصة الفرد من هذا الناتج ترتفع بمعدل يناهز ٣ في المئة سنوياً. وقد جرى هذا النمو في ظل توازنات عامة نقدية ومالية داخلية وخارجية ملحوظة، فبقيت الأسعار مستقرة حتى أوائل السبعينات ولم تعانِ المالية العامة عجزاً يذكر. وبقي لبنان عملياً بمنأى من المديونية بشقيها (الداخلي والخارجي). وعلى الرغم من العجز الكبير في الميزان التجاري، كان الرصيد الصافي لحركة الخدمات والتحولات من الخارج وحركة رؤوس الأموال، يسد هذا العجز ويحقق باستمرار فوائض من احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة. وهذا ما كان ينعكس ثباتاً، لا بل تحسناً، في سعر صرف الليرة. تلك هي معالم

الازدهار اللبناني الذي رفعه الكثيرون إلى مرتبة المعجزة.

لكن معدل النمو هو، كسائر المؤشرات التي ترتكز على متوسطات حسابية، مؤشر خادع وأصبح من المتفق عليه أنه لا يمكن بمفرده أن يمثل مؤشراً لحالة تنمية فعلية، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي هذا، المرتفع نسبياً، ترافق في الواقع من الناحية الاقتصادية مع نمو، لا بل تضخم، في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة، إضافة إلى أن محرك هذا النمو كان خارجياً، إذ جاء تلبية لحاجات خارجية على حساب الحاجات المحلية، الأمر الذي جعل مجمل الاقتصاد على درجة عالية من التبعية تجاه الخارج. أما من الناحية الاجتماعية فقد ترافق النمو بتفاوتات عميقة بين المناطق والفئات والطبقات الاجتماعية.

أ- التشوه في البنية الاقتصادية

(١) التفاوت الكبير بين القطاعات الاقتصادية: في الواقع، إن معظم النمو الذي حققه الاقتصاد اللبناني جاء من نمو قطاع الخدمات. فالزراعة التي كانت قبيل الحرب الأهلية تشغل نحو ٢٠ في المئة من مجموع القوى العاملة لم تكن تعطي سوى ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والصناعة التي كانت تساهم في نحو ١٦ في المئة من الناتج فقط كانت تمثل نحو ١٩ في المئة من القوى العاملة؛ وقطاع البناء الذي كان يساهم في نحو ٥ في المئة من الناتج كان يشغل بدوره نحو ٥ في المئة من القوى العاملة، هذا في حين أن قطاع الخدمات كان يستأثر بنحو ٧٠ في المئة من الناتج ويشغل نحو ٥٦ في المئة من اليد العاملة. ولم تقتصر هيمنة قطاع الخدمات على هذا الجانب الكمي، بل تلازمت مع ضعف بنيوي لقطاعي الزراعة والصناعة جعل درجة ترابطهما وتشابكهما متدنية جداً كما جعل تطورهما رهينة لتطور قطاع الخدمات نفسه. وبذلك بقي تطور هذين القطاعين خاضعاً إما للدوافع الخارجية التي تحكمت بتطور قطاع الخدمات وإما للدوافع المتأتية من قطاع الخدمات. علماً أن هذه الدوافع لم تستطع أن تؤمن للقطاعين المذكورين قاعدة صلبة لنمو لاحق ذاتي ومستقل.

إن معدل النمو الاقتصادي هذا، المرتفع نسبياً، ترافق في الواقع من الناحية الاقتصادية مع نمو، لا بل تضخم، في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة، إضافة إلى أن محرك هذا النمو كان خارجياً، إذ جاء تلبية لحاجات خارجية على حساب الحاجات المحلية.

فالزراعة شهدت نوعاً من الانقسام العمودي داخلها بين قطاعين: قطاع "حديث" نسبياً يتوجه نحو التصدير يبدو أكثر مكننة ورياً، وبالتالي أكثر إنتاجية؛ وقطاع زراعة "تقليدية" (حبوب، تبغ...) رقعتها أكثر اتساعاً ويعيش منها عدد أكبر من المواطنين، إلا أنها بقيت بمنأى من دخول رأس المال الخاص ومن اهتمام الدولة وتميزت بإنتاجيتها المنخفضة. أما الصناعة التي شهدت بعض النمو قبيل الحرب الأهلية وهو مرده إلى ارتفاع الطلب الخارجي ومتطلبات النمو المتسارع لقطاع الخدمات، فقد بقيت في طابعها الغالب صناعة استهلاكية نهائية خفيفة، تقوم على إكمال تحويل منتوجات مستوردة نصف أو شبه منتهية الصنع، هذا إذا لم تكن عبارة عن عملية تجميع أو قولبة وتغليف لمنتوجات منتهية الصنع أصلاً.

أما الجانب الآخر لضعف البنية الإنتاجية فيتمثل بضعف معدلات الاستثمار بوجه عام، إذ لم يتجاوز متوسطها خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٠ الـ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الاستهلاك كان خلال تلك الفترة يناهز في حجمه حجم الناتج المحلي. واللافت للنظر أيضاً أن الاستثمار في البناء كان يمثل كمتوسط نحو ٦٥ في المئة من مجموع الاستثمارات.

(٢) الخارج محرك النمو: لم يكن محرك النمو الاقتصادي في لبنان محركاً ذاتياً بل خارجياً، وبالتحديد عربياً. فقد نتج هذا النمو أساساً من عمل الاقتصاد اللبناني من أجل تأمين حاجات المنطقة العربية المجاورة، عبر اضطلاعه بدور الوسيط التجاري والمالي والخدمي، في العلائق التي ربطت هذه المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، بعد سلسلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة المذكورة منذ احتلال فلسطين وحتى الفورة النفطية في بداية السبعينات مروراً بمجيء أنظمة موجهة في عدد من البلدان. وفي هذا الإطار نلاحظ أن أكثر فروع قطاع الخدمات دينامية هي تلك التي كانت تعمل من أجل تلبية الطلب العربي. فهذا القطاع كان "يصدر" ٦٠ في المئة من ناتجه وكان الخارج يستقطب نحو ٤٥ في المئة من الإنتاج الصناعي ونحو ٣٥ في المئة من الإنتاج الزراعي. أضف إلى ذلك أن الواردات الزراعية كانت تزيد على ٧٥ في المئة من الناتج الزراعي المحلي، والواردات الصناعية كانت تزيد على ١٧٥ في المئة من الناتج المحلي الصناعي، وأن أكثر من ثلث الاستثمارات السنوية كان مصدره خارجياً.

نتج هذا النمو أساساً من عمل الاقتصاد اللبناني من أجل تأمين حاجات المنطقة العربية المجاورة، عبر اضطلاعه بدور الوسيط التجاري والمالي والخدمي، في العلائق التي ربطت هذه المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي الغربي.

(٣) درجة التبعية العالية نحو الخارج: تبين المعطيات السابقة الذكر إلى أي مدى كانت تبعية الاقتصاد اللبناني نحو الخارج، فهو كان بحاجة إلى الخارج لتصريف الجزء الأكبر من إنتاجه وكان بحاجة إليه لاستيراد القسم الأعظم من حاجاته السلعية، كما أنه كان بحاجة إلى هذا الخارج لتأمين جزء لا يستهان به من الاستثمارات. وإلى هذه المعطيات يمكن إضافة مؤشرين آخرين:

المؤشر الأول، يفيد بأن الصادرات السلعية لم تكن تغطي كمتوسط سوى نحو ٤٠ في المئة من الواردات، الأمر الذي كان يسبب بعجز دائم وكبير في ميزان المدفوعات.

المؤشر الثاني، يفيد بأن قيمة الواردات والصادرات كانت تمثل كمتوسط نحو ٦٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (نحو ١٧ في المئة للصادرات ونحو ٤٣ في المئة للواردات). وإذا أخذنا في الحسبان الصادرات من الخدمات، لارتفعت قيمة مجموع الصادرات والواردات إلى نحو ١١٠ في المئة من الناتج المحلي. وهي نسبة كانت نادرة الوجود على الصعيد العالمي.

لم تقتصر خطورة هذه التبعية على جانبها الكمي، فقد كان يزيد فيها أنها تناولت عناصر أساسية من حياة المواطنين وبنية الاقتصاد. فالجزء الأعظم من المواد الغذائية الأساسية (٥٠ في المئة)، كالحبوب واللحوم والسكر والألبان والأجبان، كان يستورد من الخارج. وكان هذا الخارج، نفسه هو مصدر الجزء الأعظم من حاجة الاقتصاد إلى المواد الأولية والسلع الوسيطة والإنتاجية.

ارتبطت بمعاناة الاقتصاد اللبناني التبعية المفرطة تجاه الخارج، معاناته الدرجة الكبيرة من الهشاشة وسرعة العطب. فالخدمات شديدة الحساسية تجاه عوامل هي بدورها من طبيعة متقلبة ومتغيرة باستمرار، كعوامل الثقة والأمن والاستقرار السياسي. والأهم أن هذه الأنشطة ارتكزت أساساً على الطلب الخارجي المتأتي من العالم العربي الذي شهد الكثير من الهزات والتغيرات التي كان الاقتصاد اللبناني ينال نصيبه منها، من الانفصال الجمركي عن سوريا وإغلاق الحدود معها مرات كثيرة إلى حرب السويس وحوادث عام ١٩٥٨ وأزمة أنترا وحرب حزيران/ يونيو ١٩٥٨... الخ.

ب- التشوهات والاختلالات على الصعيد الاجتماعي

(١) التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين المناطق: لم يعم الازدهار جميع المناطق اللبنانية، بل انتعشت مناطق معينة وبقي الحرمان نصيب مناطق أخرى، إذ تمحورت الحياة الاقتصادية حول بيروت ومحيطها القريب من الجبل. ففي هذا المحيط الضيق من الأرض اللبنانية تركزت الأكثرية الساحقة للأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو الخارج، والتي مثّلت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي (حركة الاستيراد والتصدير والترانزيت والحركة المصرفية والمالية والحركة السياحية) كما تركزت فيه الأكثرية الساحقة للأنشطة الخدمية الأخرى: معظم إدارات الدولة، وجميع الأنشطة المرتبطة بالإعلام، وجميع الجامعات ومعاهد التعليم العالي، ومعظم المؤسسات المرتبطة بالنشاط الثقافي، و٧٥ في المئة من أسرّة المستشفيات، و٨٠ في المئة من المدارس الخاصة المتوسطة والثانوية. وفي هذا المحيط نفسه تركز ما يزيد على ٧٠ في المئة من النشاط الصناعي. وعلى عكس ما قد يتبادر إلى الذهن، كانت بيروت مستفيدة رئيسية من النشاط الزراعي، وخصوصاً التصديري منه، لأن القسم الأكبر من ملاك البساتين والأراضي والقسم الأكبر من ضامني المواسم ومسوقيها كان يقيم فيها.

لم يبق من الازدهار لبقية المناطق إذاً سوى الفتات. عملياً بقي لهذه المناطق أن تتقاسم ما يفضل عن بيروت من الناتج الزراعي الذي لم يتجاوز بمجمله ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا أخذنا في الحسبان أن القسم الأكبر من الناتج الزراعي يأتي من زراعة الفواكه والخضار التصديرية المنتشرة حول المدن الساحلية وزحلة، لم يبق لبقية الريف اللبناني سوى الزراعات التقليدية (حبوب، تبغ، زيتون...) التي لا تفي بأمر من يمارسها.

على صعيد الصناعة توزعت بقية المناطق اللبنانية (باستثناء بيروت وضواحيها) نحو ٣٢ في المئة من المؤسسات الصناعية، وذلك على النحو التالي:

١٥ في المئة لما تبقى من الجبل، و١٠ في المئة للشمال، و٣ في المئة للجنوب، و٣,٥ في المئة للبقاع. أما بالنسبة إلى الأنشطة الخدمية ففي الإمكان الجزم بأن بقية المناطق اللبنانية لم تعرف سوى بعض الأنشطة التجارية والحرفية المحلية، إضافة إلى عدد قليل نسبياً من الوظائف الحكومية اللازمة لتسيير الإدارات والمرافق العامة الموجودة في المحافظات والأقضية. يمكن أن نضيف كذلك أن نصيب المناطق اللبنانية الريفية من الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها لم يكن بأكبر من نصيبها من الأنشطة الاقتصادية المنتجة مباشرة.

(٢) الهجرة والنزوح والبطالة: أدى تركز النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية في بيروت وضواحيها إلى تفريغ الريف اللبناني من سكانه، فهاجر قسم منهم نحو الخارج، إذ بلغ معدل الهجرة في النصف الثاني من الستينات نحو عشرة آلاف مهاجر في السنة، في حين توجه قسم آخر نحو بيروت وضواحيها فأصبح هذا الحيز الضيق من الأراضي اللبنانية يستقطب نحو نصف السكان المقيمين. لكن العاصمة وضواحيها بقيت عاجزة عن تأمين فرص العمل المنتجة لجميع النازحين، فكانت النتيجة استقرار معدل البطالة عند مستوى مرتفع نسبياً (نحو ٨ في المئة من مجموع القوى العاملة) وتفشي الأعمال الهامشية على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى تكوين حزام عريض من البؤس حول بيروت.

(٣) التفاوت في توزيع الدخل الوطني: لم يكن يوجد، في بداية السبعينات من دليل على أن نمط توزيع الثروة والدخل قد تغير عما كان عليه في أواخر الخمسينات. وبحسب بعض التقديرات العائدة للعام ١٩٧١، فإن ما يمكن تسميته الطبقة العليا التي تمثّل ١٠ في المئة من الأسر، كانت تستحوذ على ٤٨ في المئة من الدخل الوطني. في المقابل لم تحظَ الطبقة الفقيرة التي كانت تمثل ٥٠ في المئة من الأسر إلا بـ١٧ في المئة من الدخل الوطني. أما الطبقة الوسطى التي تمثّل ٤٠ في المئة من الأسر فكانت حصتها ٣٥ في المئة من الدخل القومي. ومن حسابات تقريبية قمنا بها لتقدير حصص مختلف الفئات المهنية الاجتماعية من الناتج عام ١٩٧٠ تبين لنا أن فئة أصحاب الأعمال التي كانت تمثّل ٧,٥ في المئة من مجموع القوى العاملة كانت تحظى بنحو ٥٥ في المئة من الناتج، وإذا عزلنا داخل هذه الفئة، فئة أرباب العمل في قطاعات التجارة والمال التي لا تمثل سوى ٢,٤ في المئة فقط من مجموع القوى العاملة، تكون حصتها نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) القصور الواضح في مجال تأمين الحماية الاجتماعية: على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في العهد الشهابي وما بعده، في مجال توسيع شبكات البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية بحيث أصبحت تشمل جزءاً كبيراً من المناطق الريفية والفئات المحرومة (طرق، مياه، كهرباء، خدمات صحية وتعليمية حكومية...)، فقد ظل التعليم الخاص طاغياً. ففي مطلع السبعينات كان التعليم الرسمي لا يشمل سوى ٤٥ في المئة من مجموع التلاميذ في مراحل التعليم الثلاث. أضف إلى ذلك أن نسبة الأولاد خارج المدارس من فئة الأعمار ٦-١٤ سنة كانت ١٢,٥ في المئة وأن نسبة الأميين من مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم على عشر سنوات كانت مرتفعة جداً (نحو ٣١ في المئة).

على الرغم من الزيادة الملحوظة التي تحققت في عدد طلاب الجامعة اللبنانية فإن ديمقراطية التعليم بقيت كما نتذكر شعاراً يجوب به الطلاب شوارع بيروت؛ ذلك أن الجامعة الوطنية (أي التعليم الجامعي المجاني) بقيت تفتقر إلى الكليات التطبيقية، كما بقيت تفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات الضرورية (معدات، أبنية، كفاءات) إضافة على عدم حصول الطلاب على التقديمات الكافية لتفرغهم للدراسة.

وتفيد الإحصاءات العائدة إلى تلك الفترة (مطلع السبعينات) أن ٤٢ في المئة من المساكن كانت تعاني حالة ازدحام شديد. وفي المجال الصحي كانت أسرّة المستشفيات الحكومية تمثّل ١٢ في المئة فقط من مجموع أسرّة المستشفيات في لبنان. وهنا لا بد من الإشارة إلى الخطوة المتقدمة التي مثّلها قيام مؤسسة الضمان الاجتماعي في النصف الثاني من الستينات، إلا أن الحرب لم تترك لهذه المؤسسة الوقت الكافي لتؤدي دوراً مهماً في المجال الصحي، فبقيت تقتصر على أقل من ٣٠ في المئة من القوى العاملة وعلى عدد محدود من التقديمات.

٤- لماذا فشل المشروع التنموي الشهابي

من الصعب إجراء معالجة وافية لهذا الموضوع في هذا السياق. فما يمكن فعله هو استخلاص بعض الأفكار التي تمثّل عناصر إجابة عن السؤال المطروح، منها:

أ –لم يحمل المشروع التنموي إلى الحكم قوى اجتماعية جديدة وإنما هو شخص بمفرده وصل إلى مركز القرار السياسي الأساسي في البلاد (رئاسة الجمهورية) بتفاهم خارجي.

ب– كان من الطبيعي أن يلقى مشروع الرئيس شهاب معارضة شديدة من العصب الرئيسي للطبقة السياسية التقليدية المتمثلة بالزعامات التي ترتبط مصالحها بالبرجوازية الكبرى التجارية والخدمية وكبار مالكي الأراضي (الإقطاع السياسي)، ولكنه لم يعتمد في مواجهة هؤلاء على قوى سياسية جديدة أو تحريك وتأطير قوى شعبية، وإنما اعتمد على الأجهزة الأمنية والبيروقراطية من جهة، والدعم الخارجي من جهة أخرى.

ج– تشوب المشروع التنموي الشهابي نفسه نقاط ضعف رئيسية، أهمها أن بعض الأطر المؤسسية التي استحدثت لم ترتبط بخطط تنموية فعلية متكاملة، ذات أهداف واضحة ومكممة، على صعيد تنويع الإنتاج وإيجاد فرص عمل. والخطط التي وضعت (برامج الاستثمار في البنى الأساسية) لم يجر الالتزام بتنفيذها، فتحولت المؤسسات الجديدة عن أهدافها الأصلية إلى إدارات عادية انضمت إلى صنف الإدارات التقليدية البيروقراطية غير المنتجة. ولم تبذل جهود تذكر لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، سواء عن طريق توجيهه إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة والمولدة لفرص العمل في الريف، أم عبر إشراكه في تحمل جزء من أعباء تمويل التنمية. فأخذت جهود الدولة التي اقتصرت على توسيع شبكة البنى والخدمات الأساسية تفقد زخمها تدريجياً، مع نضوب أموال الاحتياطي التي جرت مراكمتها في الخمسينات. ولم يُمس بالنظام الضريبي لتحميل الأغنياء أي عبء إضافي.

د– لم ينبت النهج التنموي الشهابي وينمو على أرض صلبة، لا سياسياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً، الأمر الذي جعله يضعف كثيراً مع انتهاء مدة رئاسة شهاب نفسه، ليضمحل عملياً مع تغير الظروف الخارجية التي جاءت بصاحب النهج إلى الحكم (حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧).

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الأهلية
أو بؤس محاولة تكرار التجربة

الأوراق الأخرى في هذا المحور تسلط بما فيه الكفاية من أضواء على مختلف جوانب السياسة الاقتصادية التي اعتمدت في إطار مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وما أفضت إليه من نتائج. لذلك سأكتفي هنا بالتركيز على فكرة رئيسية مفادها أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعانيها لبنان في الوقت الحاضر، التي أصبحت أزمة نمو وتنمية معاً بعدما كانت قبل الحرب الأهلية أزمة تنمية، ما هي في الواقع إلاّ أزمة استمرار النظام اللبناني "الحر" اقتصادياً و"الطائفي" سياسياً بوجهه التقليدي، وبخاصة استمرار ارتكازه على الصعيد الاقتصادي إلى الأقانيم الثلاثة نفسها أي:

١– إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات.

٢– إن النشاط الاقتصادي اللبناني لا يمكن أن يكون في الأساس إلا مع الخارج وفي الخارج.

٣- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل أكثر الأشكال الليبرالية تطرفاً.

١- النمو والتنمية في مشروع "النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار"

في وقت كان لبنان في أمسّ الحاجة إلى سياسة تعمل على تحويل النمو الاقتصادي المحقق إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، جاءت الحرب لتضع حداً لحركة النمو نفسها وتراكم على الاختلالات السابقة كماً كبيراً وخطيراً من المشاكل الجديدة: قدر كبير من الخراب والدمار، وبالتالي الخسائر التي لحقت برأس المال البشري والمادي، تقلص الناتج المحلي، تزايد العجز في المالية العامة، ارتفاع المديونية، تدهور سعر صرف الليرة، ارتفاع معدلات التضخم، تدهور القدرة الشرائية للأجور، اتساع دائرة الهجرة والتهجير والبطالة... الخ.

انتقل لبنان إذاً إلى مرحلة السلم الأهلي مع أزمة اقتصادية اجتماعية عامة وشاملة. لكن على عكس ما كان الأمر عليه بالنسبة إلى الجانب السياسي للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، الذي حظي ببرنامج مفصل وشامل في "وثيقة الوفاق الوطني" المعروفة باتفاق الطائف، فإن الشأن الاقتصادي الاجتماعي لم يحظ إلا بعدد قليل من المبادئ العامة. لكن اللافت للنظر هو أن الذين صاغوا هذه المبادئ كانوا (كما كان الرئيس شهاب) متنبهين إلى العلاقة بين غياب التنمية المتوازنة وبين المحنة التي مرّ بها لبنان. فقد نصّت الوثيقة على أن "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام"، كما أكدت ضرورة "اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً" وضرورة "العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي".

إن القوى المتصارعة في الحرب، التي تقاسمت السلطة بعد اتفاق الطائف، مع أرجحية لقوة كان من المفترض أنها تمثل مناطق وفئات اجتماعية همشها نمط النمو الذي كان سائداً "قبل الحرب"، رأيناها عاجزة عن ترجمة هذه المبادئ إلى سياسات وبرامج محددة.

بمعنى آخر لم يرَ واضعو هذه النصوص أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تولدت من الحرب الأهلية هي مشاكل قائمة بذاتها يمكن معالجتها باستقلال عن جذورها المتمثلة بالاختلالات التي كانت قائمة قبل الحرب في البنية الاقتصادية.

المفارقة كانت هي أن القوى المتصارعة في الحرب، التي تقاسمت السلطة بعد اتفاق الطائف، مع أرجحية لقوة كان من المفترض أنها تمثل مناطق وفئات اجتماعية همشها نمط النمو الذي كان سائداً "قبل الحرب"، رأيناها عاجزة عن ترجمة هذه المبادئ إلى سياسات وبرامج محددة إلى أن جاء المرحوم الرئيس الحريري بمشروعه للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار.

أ- المعالم الرئيسية لمشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار

من الواضح أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتأسس بدوره على المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف ولا على الاعتبارات التي انطلق منها، وإنما تأسس على أن الحرب الطويلة والمدمرة التي شهدها لبنان كانت بمنزلة كارثة طبيعية (لنقل زلزال) حلت بالاقتصاد اللبناني، وأن المهمة الرئيسية المطروحة على مشروع النهوض تتلخص بإعادة بناء الاقتصاد

اللبناني على الأسس نفسها التي كان قائماً عليها قبل الحرب وبالهيكل نفسه، مع بعض التحسينات الخارجية إن أمكن. بعبارة أخرى سعى مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وراء هدف أساسي تمثل بالعمل على استئناف مسيرة النمو الاقتصادي التي عرفها لبنان قبل الحرب وبالنمط نفسه القائم على إنتاج الخدمات لحساب المنطقة (دور الوساطة) وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي إلى حدوده الدنيا. ولم تجد صدى لدى المسؤولين تلك الأصوات التي أطلقها في حينه العديد من المهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي (ونحن منهم)[٧]، التي كانت تقول إنه لا يمكن معالجة المشاكل والاختلالات التي خلفتها الحرب باستقلال عن معالجة الاختلالات البنيوية الموروثة من مرحلة ما قبل الحرب، وخصوصاً أن المستجدات الإقليمية والعالمية تجعل من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل أن يعود لبنان إلى تأدية دوره الإقليمي التقليدي (دور الوساطة)، وإنه إذا لم يجر العمل على إطلاق عملية النمو من خلال رؤية تنموية تهدف إلى إعادة إرساء البنية الاقتصادية الاجتماعية على أسس أكثر توازناً، فهذا معناه العمل على العودة إلى حرب جديدة وفي أحسن الأحوال التأسيس لمرحلة جديدة من الخضات والأزمات الاجتماعية العنيفة فضلاً عن جعل مشروع النهوض باهظ التكاليف.

إن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتأسس بدوره على المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف ولا على الاعتبارات التي انطلق منها، وإنما تأسس على أن الحرب الطويلة والمدمرة التي شهدها لبنان كانت بمنزلة كارثة طبيعية حلت بالاقتصاد اللبناني، وأن المهمة الرئيسية المطروحة على مشروع النهوض تتلخص بإعادة بناء الاقتصاد اللبناني على الأسس نفسها التي كان قائماً عليها قبل الحرب

المهم أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار انطلق من فكرة أساسية مفادها أن المشكلة الرئيسية التي يعانيها الاقتصاد اللبناني بعد الحرب هي مشكلة نمو، وأن المهمة الأساسية المطروحة على المشروع هي إعادة إطلاق حركة النمو التي أوقفتها الحرب. ومسؤولية الدولة تنحصر تحديداً في توفير المناخ المناسب ليقوم القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) باستثمار رؤوس الأموال اللازمة في عملية الإنتاج، بحيث يمكن التعويض عن الخسائر التي ألحقتها الحرب في أسرع وقت ممكن. وعلى هذا الأساس قام المشروع الرسمي للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار، بصرف النظر عن الصيغ المختلفة التي ظهر فيها، على ثلاث ركائز أساسية:

– إطلاق برنامج ضخم لإعادة إعمار وتحديث ما تهدم وتقادم خلال الحرب من بنى أساسية مادية ومرافق صحية وتربوية.

– تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال تحسين ثم تثبيت سعر صرف الليرة وتقليص العجز في الموازنة تدريجاً وصولاً إلى اختفائه.

– تحديث الأطر المؤسسية (وخصوصاً من الناحيتين التنظيمية والتشريعية) التي من شأنها حفز نشاط القطاع الخاص مع التركيز بهذا الخصوص على المجال المصرفي والمالي والضريبي.

(٧) انظر على سبيل المثال "وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي،" بيروت، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ١٧–٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٣.

وكانت الغاية من البرنامج الضخم للاستثمار في مشاريع البنى الأساسية تهيئة لبنان لدخول مرحلة السلام التي كان يُعتقد أنها مقبلة على منطقة الشرق الأوسط، وذلك من موقع يؤهله لخوض معترك المنافسة مع أطراف في هذه المنطقة سبقته أشواطاً بعيدة في مجال البنى التحتية. وحلول السلام في المنطقة مع ما سيجلبه من استقرار سياسي، سيكون حافزاً إضافياً للقطاع الخاص الأجنبي واللبناني (المقيم والمهاجر) على الاستثمار. أما تمويل البرنامج فكان الرهان في خصوصه على تدفق المساعدات من الأشقاء والأصدقاء على هيئة قروض ميسرة مع قدر كبير من الهبات والمنح.

الملاحظ هو أن برنامج إعادة الإعمار (وهو ما سمي خطة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار) لم يستقر على صيغة معينة. لكن اللافت أنه في آخر صيغة له (خطة ١٩٩٥–٢٠٠٧) توقع انفاقاً للقطاعين العام والخاص قدره ٧٣ مليار دولار (حصة القطاع العام منها ٣١ ملياراً)، سينتج منها معدلات نمو يحققها الناتج المحلي الإجمالي يراوح ما بين ٦ و٩ في المئة سنوياً.

لم يقتصر مشروع النهوض على استعادة معدلات النمو المرتفعة التي تحققت قبل الحرب وإنما استهدف أيضاً استعادة نمط النمو نفسه الذي كان سائداً بركيزتيه الأساسيتين: النظام "الحر" وإنتاج الخدمات لحساب الخارج (دور الوساطة). فالمسؤولون لم يكفوا عن إعلان تمسكهم "بالنظام الاقتصادي الحر" وصورة النظام الاقتصادي الحر الذي يقصدونه تكاد تكون طبق الأصل عن الذي كان سائداً قبل الحرب. فطالما صرحوا أن التخطيط أصبح بعد انهيار المنظومة الاشتراكية من الماضي. وخطة النهوض نفسها لم تتضمن أية معالجة مستقلة للاختلالات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاكل الاجتماعية تحديداً ترك أمر معالجتها للنمو الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي نفسه ترك أمره للقطاع الخاص. ودور الدولة يقتصر كما في السابق، على تامين ما يلزم لهذا القطاع من مناخ ملائم، وتحديداً ما يلزم في المجالات الثلاثة نفسها (البنى التحتية والاستقرار المالي والنقدي والتشريعات التي تصون حرية المبادرة الفردية وتصون مصالحها). أما لناحية البنية الإنتاجية فلم يرها أصحاب المشروع بدايةً تختلف في المستقبل عنها في الماضي. فالاقتصاد اللبناني سيقوم أساساً على إنتاج الخدمات لحساب الخارج (لبنان مركز المنطقة المالي والتجاري والسياحي والثقافي... الخ). وفي السنوات الأخيرة تحول النموذج من صيغته اللبنانية التقليدية إلى نموذج أكثر حداثة وهو نموذج دبي. وفي هذا الإطار نلاحظ أن مشاريع البنية الأساسية التي تضمنتها خطة النهوض وكذلك مشروع تطوير الوسط التجاري لبيروت (سوليدير) من حيث طبيعتها وتمفصلها جاءت بهدف رئيسي هو إطلاق قطاع الخدمات، لأن تعزيز قطاعات الإنتاج السلعية (الزراعة والصناعة) كان يتطلب توليفة أخرى من المشاريع. إلى ذلك أضف أن مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يتضمن (أو يترافق مع) خططاً أو سياسات واضحة ومحددة المعالم لتطوير قطاع الإنتاج.

٢– حصيلة مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار: لا نمو ولا تنمية

تتناول الأوراق الأخرى في هذا المحور بالتفصيل السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والاجتماعية التي انتهجت في إطار مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار وما أفضت إليه

هذه السياسات من نتائج. لذلك سيقتصر الكلام هنا على المعطيات الرئيسية التي تبين كيف أن محاولة استرجاع نمط النمو الاقتصادي الذي كان سائداً قبل الحرب (بالأقانيم الثلاثة التي ارتكز عليها هذا النمو) في ظل التغييرات العميقة في الظروف الخارجية (الإقليمية والدولية) التي أحاطت بالازدهار اللبناني حينذاك، قد أدت ليس إلى غياب التنمية وحسب بل أيضاً إلى تلاشي النمو المشوه نفسه.

أ- تلاشي النمو المشوه

إذا نظرنا إلى أداء الاقتصاد اللبناني خلال مجمل الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣، نلاحظ أن هذا الأداء كان رديئاً بوجه عام، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان بحسب تقديرات البنك الدولي نحو ٣,٣ في المئة كمعدل وسطي في السنة. ويرجع ضعف هذا الأداء إلى جملة من الأسباب التي انبثقت من السياسات التي انتهجت في إطار مشروع النهوض، وأهمها:

(١) انخفاض مستوى الاستثمار بوجه عام، فمجموع الاستثمارات (العامة والخاصة) (التكوين القائم لرأس المال الثابت) التي لم تتجاوز عام ١٩٩٧ (٢٢ في المئة) من الإنفاق الوطني أصبحت لا تمثل سوى ١٥,٣ في المئة من هذا الإنفاق عام ٢٠٠٢[8]. وهذا الانخفاض في مستوى الاستثمار جاء كحصيلة لانخفاض مستوى الاستثمار من قبل القطاعين العام والخاص. ففي ما يتعلق بالنفقات الاستثمارية الحكومية نلاحظ أن نسبتها من مجموع النفقات الحكومية في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣ بقيت في حدود ١٤ في المئة فقط[9]. أما في ما يتعلق بالإنفاق الاستثماري الخاص فاللافت للنظر أنه بقي متدنياً على الرغم من وفرة الموارد المالية، وخصوصاً منها المتدفقة من الخارج؛ وهذا له أسباب متعددة يتعلق معظمها بالسياسة النقدية المعتمدة، فالمستوى المرتفع لأسعار الفائدة نتج منه انحراف في توظيف الموارد المتاحة تمثل باستقطاب سندات الخزينة لما بين ٥٠ في المئة و٦٠ في المئة من توظيفات القطاع المصرفي، والباقي ذهب في معظمه للتوظيف في قطاعي التجارة والبناء[10]. إن ارتفاع أسعار الفائدة مضافاً إليه الارتفاع الذي شهدته أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى (الطاقة الكهربائية والنفطية والنقل والعقارات والاتصالات...) جعل تكاليف الإنتاج في القطاعات الأخرى، ولا سيما الزراعية والصناعية، عالية جداً، الأمر الذي قلّص من القدرة التنافسية للمنتوجات اللبنانية ولجم نمو الصادرات وزاد في تفاقم أزمة الإنتاج المحلي القابل للتبادل الدولي. إنّ الاستمرار بسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار على مستوى مرتفع، أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وتزايد مزاحمتها للسلع المنتجة محلياً في السوق المحلية (أسعار الواردات انخفضت بنسبة ٤,١ في المئة كمتوسط سنوي بسبب ارتفاع قيمة العملة الوطنية)[11]. لهذه الأسباب وغيرها (التعقيدات الإدارية، نقص الشفافية، مظاهر الفساد)، نلاحظ بوجه خاص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان،

إنّ الاستمرار بسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار على مستوى مرتفع، أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وتزايد مزاحمتها للسلع المنتجة محلياً في السوق المحلية.

(٨) وزارة الاقتصاد والتجارة، الحسابات الاقتصادية في لبنان ١٩٩٧-٢٠٠٢ (بيروت: الوزارة، [د.ت.]).
(٩) توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥).
(١٠) وزارة الشؤون الاجتماعية، الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٤).
(١١) وزارة الاقتصاد والتجارة، الحسابات الاقتصادية في لبنان ١٩٩٧-٢٠٠٢.

باستثناء القطاع السياحي، محدوداً جداً[١٢].

(٢) لم يؤدِ قطاع البناء (الأبنية والأشغال العامة) الذي حصل على القسم الأكبر من التكوين القائم لرأس المال (نحو ٦٧,٥ في المئة من مجموع الاستثمارات العامة والخاصة خلال الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٢)[١٣] الدور المنتظر منه كمحرك لبقية الأنشطة الاقتصادية، لأن الجزء الأكبر من عوامل الإنتاج والمدخلات في هذا القطاع (يد عاملة، آلات ومعدات، شركات مقاولة، خبرات... الخ) كان مصدره غير لبناني. فقد تسرب جزء كبير من الاستثمارات في القطاع المذكور إلى الخارج على هيئة أجور لليد العاملة وأرباح للشركات الأجنبية، وتكاليف آلات ومعدات.

(٣) من ناحية ثانية نلاحظ أن أداء الاقتصاد اللبناني خلال الفترة المشار إليها لم يكن على الوتيرة نفسها. فمن الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من هذه الفترة، وخصوصاً السنوات ١٩٩٢–١٩٩٥، حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً بلغ متوسطها السنوي نحو ٦,٥ في المئة ونحو ٥,٧ في المئة إذا شملت هذه الفترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧. ثم أخذ معدل النمو ينخفض تدريجاً بدءاً من عام ١٩٩٦ ليبلغ الصفر عام ٢٠٠٠ ثم يعود ليرتفع قليلاً في السنوات التالية، حيث المعدل الوسطي لنمو الناتج خلال الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٢ لم يعد يتجاوز ٢ في المئة[١٤]، (إذا أخذنا في الحسبان معدل نمو السكان تكون النتيجة أن معدل ناتج الفرد بقي دون زيادة). بمعنى آخر فإن معظم الزيادة التي حققها الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢–٢٠٠٣ إنما تحققت قبل العام ١٩٩٥ بسبب كثافة الإنفاق الحكومي على إعادة إعمال البنى التحتية والمرافق العامة من جهة، ومن جهة ثانية بسبب كثافة الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الأبنية السكنية والعقارات بوجه عام الناتجة من التوقعات المتفائلة في ذلك الوقت لزيادة الطلب على العقارات المبنية، التي جاءت بدورها في سياق الرهان على استعادة لبنان دوره الاقتصادي في المنطقة. أضف أيضاً أنه في سياق موجة التفاؤل هذه، أخذت المنشآت الاقتصادية في السنوات التالية للحرب مباشرة في تشغيل طاقاتها الإنتاجية التي كانت معطلة وتجديد بعض تجهيزاتها. وقد شجعها على ذلك تزايد الطلب الاستهلاكي المكبوت في أثناء الحرب. لكن مع التيقن من أن الرهان على قرب حلول السلام في المنطقة كان في غير محله، وتركيز الحكومة على اهتمامها على الأوضاع المالية المتردية وإهمالها القيام بالإصلاحات الضرورية لتحريك النشاط في القطاعات الإنتاجية الأخرى، أخذت معدلات النمو تنخفض بدءاً من العام ١٩٩٦ بدفع مباشر من الأزمة التي أخذ قطاع البناء يمر بها، ذلك أن انحسار موجة التفاؤل جعل مستوى الطلب على العقارات المبنية وغير المبنية يبتعد نزولاً من مستوى العرض المرتفع.

ب– استمرار التشوه / الخلل في البنية الاقتصادية

(١) **استمرار الخلل في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي**: تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة بوجه عام ما سبق ذكره عن الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية وأهمها[١٥]:

(١٢) كسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨–٢٠٠٢.
(١٣) وزارة الاقتصاد والتجارة، المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) نعتمد بوجه رئيسي على المعطيات الإحصائية التي تضمنتها الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٤–٢٠٠٢.

(أ) إن تركز الإنفاق الاستثماري في قطاع البناء خلال النصف الأول من التسعينات جعل حصة هذا القطاع في تلك الفترة ترتفع إلى نحو ٩,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (بعدما كانت حصة هذا القطاع في السنوات القليلة التي سبقت الحرب الأهلية لا تتجاوز ٤,٥ في المئة من الناتج). ونتيجة للأزمة التي أخذ يعانيها هذا القطاع بعد عام ١٩٩٦ أخذت حصته في الناتج تتدنى لتصل إلى ٧,٧ في المئة في عام ٢٠٠٢، محققاً تراجعاً قدره ٢,٩ في المئة في السنة كمتوسط.

(ب) إذا وضعنا قطاع البناء بوجه عام جانباً تضعف مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي الأخرى في تكوين الناتج المحلي. ونلاحظ بوجه خاص تدني حصة هذه القطاعات من الناتج خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. فقطاعا الزراعة والصناعة اللذان كانا عام ١٩٩٧ يمثّلان مجتمعين نحو ٢١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت حصتهما إلى ١٨,٥ في المئة عام ٢٠٠٢. واللافت للنظر أكثر هو انخفاض حصة الصناعة من ١٣,٥ في المئة إلى ١١,٧ بحيث بقي معدل نمو هذا القطاع أدنى من نمو الناتج بوجه عام، ولم يتجاوز ١,٧ في المئة في السنة كمتوسط. إنّ تطور قطاعي الزراعة والصناعة خلال فترة ما بعد الحرب يعكس ما سبق ولاحظناه من ضعف الاهتمام الذي أولته سياسة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لهذين القطاعين. فالإنفاق الاستثماري العام الذي توقعته خطة "أفق ٢٠٠٠" على مجمل القطاعات الإنتاجية (باستثناء البناء) لم تتجاوز حصته من مجموع الإنفاق في الخطة نسبة ٨ في المئة. أما حصة الصناعة من تسليفات الجهاز المصرفي للقطاع الخاص فلم تتجاوز ١٣ في المئة، في حين أن نصيب الزراعة من هذه التسليفات بقي في حدود ٢ في المئة فقط[١٦]. أضف إلى ذلك العوائق الأخرى التي اصطدم بها نمو هذين القطاعين والذي سبقت الإشارة إليها، وهي المتعلقة بالعوامل الكثيرة التي عملت على رفع تكلفة الإنتاج والحد من القدرة التنافسية لهذين القطاعين في السوقين المحلية والخارجية.

إنّ تطور قطاعي الزراعة والصناعة خلال فترة ما بعد الحرب يعكس ما سبق ولاحظناه من ضعف الاهتمام الذي أولته سياسة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار لهذين القطاعين. فالإنفاق الاستثماري العام الذي توقعته خطة "أفق ٢٠٠٠" على مجمل القطاعات الإنتاجية (باستثناء البناء) لم تتجاوز حصته من مجموع الإنفاق في الخطة نسبة ٨ في المئة.

(ج) مقابل انخفاض حصة القطاعات المنتجة للسلع (بما فيها قطاع البناء) من ٣,٣٠ في المئة إلى ٢٦,٢ في المئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفعت حصة الخدمات خلال الفترة نفسها من ٦٩,٧ في المئة إلى ٧٣,٨ في المئة. واللافت للنظر هو أن قطاع النقل والاتصالات كان الأكثر دينامية بحيث حقق معدل نمو حقيقي قدره كمتوسط ٧,٨ في المئة في السنة. وجاء هذا نتيجة العناية الخاصة التي حظي هذا القطاع بها في برامج الحكومة الاستثمارية، بما في ذلك التحسينات التقانية والإدارية التي لحقت به. أما معدل النمو المرتفع نسبياً لقطاع الإدارة الحكومية ٤,٩ في المئة في السنة فمرده أساساً إلى التوسع في حركة الاستخدام في هذا القطاع من جهة وإلى رفع أجور الموظفين فيه بنسبة ملحوظة في بداية الفترة. أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن ضعف نمو "الخدمات الأخرى" (٠,٧ في المئة في السنة) يخفي في الواقع النمو الملحوظ لعدد من القطاعات الفرعية التي يتضمنها، وهي بالتحديد القطاع

(١٦) كسبار، الاقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢.

المصـرفي والقطاع الفندقي وتسـارع نمو قطاع الفنادق (٢٠٠٣-٢٠٠٢) حين نـشطت حركـة السياحة.

(٢) استـمرار التبعـية الشديدة نحـو الخارج: يظهر من البيانات الإحصـائية الرسمـية المتـوافرة للفـترة ١٩٩٧-٢٠٠٢[١٧]، أن حجم الاسـتيـراد من السلع والخدمـات خلال الفـترة المذكـورة بقي يمثّل كمـتوسـط نحو ٤٢ في المئـة من الناتج المحلي الإجـمالي في حين أن حـجم الصـادرات من السلع والخـدمـات لم يمثّل إلاّ نحـو ١٥ في المئـة من الناتج. أي أن الصادرات لم تغط أكثر من ٣٦ في المئة من المستـوردات. لكن إذا أخذنا في الحسبان الصادرات والواردات من السلع فقط، نلاحظ أن نسبة التغطيـة تنخفض إلى نحو ١٥,٥ في المئة. من ناحية ثانية نلاحظ أن حجم الإنفاق الوطني يتجاوز كثيراً حجم الناتج المحلي الإجمالي فيمثّل كمتوسط خلال الـفترة نـفسهـا نحـو ١٢٧ في المئة منه، أي أن ٢٧ في المئـة من الموارد المتاحـة تأتي من الخارج، علماً أن حجم الاستهلاك بمفرده يتـجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ يمثّل كمتوسط نحو ١٠٣ في المئة منه.

ج - استمرار التشوه والخلل على الصعيد الاجتماعي

(١) الخلل في توزيع الدخل الوطني: يظهر من المسح الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧، أن الفوارق في توزيع الدخل لا تزال كبيـرة نسبياً، إذ إن ٤٠ في المئة من السكان لا يحصلون على أكثر من ٤,١٣ في المئـة من إجمالي الدخل الوطني. في المقابل هناك ١٤ في المئة من السكان يحـصلون على نحو ٤٣ في المئة، إنما الفئـة الوسطى التي تمثّل نحو ٤٤ في المئـة من السكان فتـحصل على نحو ٤٧ في المئة من الدخل الإجمالي.

إن الفوارق في توزيع الدخل لا تزال كبيرة نسبياً، إذ إن ٤٠ في المئة من السكان لا يحصلون على أكثر من ٤,١٣ في المئة من إجمالي الدخل الوطني. في المقابل هناك ١٤ في المئة من السكان يحصلون على نحو ٤٣ في المئة.

وإذا عدّينا توزيع الودائع المصرفية مـؤشراً على مدى تركز الثروة نلاحظ أن هذه الدرجـة عـاليـة في لـبنان، إذ إن ٢ في المئـة فـقط من مجمـوع حسـابات الودائع استـقطبت في أواخر التسعـينات من القرن الماضي نحـو ٥٩ في المئـة من قيمـة الودائع الإجمـاليـة في الجهـاز المصرفي، في حين أن ٦١ في المئـة من مجموع الحسـابات لا تستقطب إلاّ ٢ في المئـة من قيمة الودائع. إضـافة إلـى هذه المعطيات، تضـمنت الحسابات الوطنـية لعام ١٩٩٧ توزيعاً للناتج المحلي الإجـمالي بحسب عوامل الإنتاج. ويتبين من هذا التـوزيع أن الأجور مثّلت نحو ٣٥,٤ في المئـة من الناتج المحلي الإجمـالي. وإذا اسـتثنينا من الناتج المحـلي الإجمـالي مجـموع الضـرائب واهتلاك رأس المال، ترتفع نسـبة الأجور إلى نحو ٤٣ في المئـة (علماً أن نسبة أصـحاب الأجور من مجموع القوى العاملة تقع في حـدود ٦٥ في المئة) والباقي عبارة عن فوائد وأرباح. وقدرت إحدى الدراسـات أن حصـة الفـوائد الإجمالية (بما فيهـا الفوائد المدفوعـة على سندات الخزينة والودائع المصـرفيـة وحـسابات الإدخـار) قـد زادت من ١٦ في المئة من إجـمـالي الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ إلى نحـو ٢٦ في المئة عام ١٩٩٩، وذلك نتيجة السيـاسات المالية والنقدية التي اعتمدت[١٨].

(١٧) وزارة الاقتصاد والتجارة، المصدر نفسه.

(١٨) وزارة الشؤون الاجتماعية، الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق.

(٢) **اتساع دائرة الفقر:** بيّنت دراسة خارطة أحوال المعيشة التي أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨ والتي اعتمدت دليلاً مركباً لقياس الأحوال المعيشية في لبنان يتكون من ١١ مؤشراً موزعة على أربعة مجالات (السكن، المياه والصرف الصحي، التعليم، ومؤشرات متصلة بالدخل)، أن "دليل أحوال المعيشة" عام ١٩٩٦ كان منخفضاً بالنسبة لـ ٢٨,٤ في المئة من الأفراد و٢٥ في المئة من الأسر.

إذ إن ٢ في المئة فقط من مجموع حسابات الودائع استقطبت في أواخر التسعينات من القرن الماضي نحو ٥٩ في المئة من قيمة الودائع الإجمالية في الجهاز المصرفي، في حين أن ٦١ في المئة من مجموع الحسابات لا تستقطب إلاّ ٢ في المئة من قيمة الودائع.

أما المسح الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧ للأوضاع المعيشية في لبنان فقد أظهر أن نحو ١٧,٦ في المئة من الأفراد و١٢,٩ في المئة من الأسر يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (إذا حسبنا أن هذا الخط هو نحو ٣٣٣ دولاراً للأسرة المكونة من خمسة أفراد) وأن نحو ٣٨,٩ في المئة من الأفراد و٣١ في المئة من الأسر يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (إذا حسبنا أن هذا الخط هو فقط ٥٣٣ دولار للأسرة المكونة من خمسة أفراد).

آخر تقدير لخطوط الفقر ونسب الفقراء يعود إلى عام ٢٠٠١ (قامت به دراسة أجريت لحساب مجلس الإنماء والإعمار وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، بيّن أن ٧,١ في المئة من مجموع الأسر في لبنان تعيش تحت خط الفقر الأدنى (المقدر بنحو ٣٤٠ دولاراً في الشهر للأسرة المكونة من ٤,٦ أفراد) ونحو ٤٢ في المئة من مجموع الأسر في لبنان تعيش تحت خط الفقر الأعلى (المقدر بنحو ٧٨٢ في الشهر للأسرة).

(٣) **التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين المناطق:** ليس هنالك معطيات وافية حول هذا الموضوع وخصوصاً في ما يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادي في لبنان بحسب المناطق. ولكن المعطيات الجزئية المتوافرة تكفي لإظهار مدى التفاوت الذي لا يزال موجوداً بين المناطق على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يُظهر المسح الذي أجرته جامعة القديس يوسف في بيروت عام ٢٠٠١ أن بيروت وضواحيها تستقطب حوالي ٣٦ في المئة من مجموع السكان المقيمين في لبنان ونحو ٣٩ في المئة من مجموع القوى العاملة ونحو ٤٥ في المئة من العاملين في قطاع الصناعة وما بين ٤٢ في المئة و٥٢ في المئة من العاملين في قطاعات التجارة، والفنادق والمطاعم، والنقل والمواصلات، والصحة وخدمات المؤسسات.

من ناحية ثانية، أظهرت خارطة أحوال المعيشة لعام ١٩٩٦ أن هنالك سبعة أقضية (من أصل ٢٦ قضاء في لبنان) وهي الأقضية الطرفية في شمال لبنان وجنوبه، ترتفع فيها نسبة الأسر التي تعيش دون عتبة إشباع الحاجات الأساسية إلى ما بين ٤٥ في المئة و٦٧ في المئة، وهذه الأقضية تشترك في عدد من الخصائص، أهمها: ارتفاع معدل الأمية ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة ومعدل الإعالة العمرية وانخفاض معدل الالتحاق المدرسي للأطفال في الفئة العمرية ٦–١٢ سنة. أما دراسة مجلس الإنماء والإعمار فقد بين أن هنالك ١٥ قضاءً (من أصل ٢٦ قضاء) ترتفع فيها نسبة الفقر المدقع (٣٤٠ دولاراً للأسرة في الشهر) عن المعدل في لبنان ٧,١ في المئة. وفي ٦ من هذه الأقضية ترتفع نسبة الفقر المدقع على ما بين ١٥ و٢٢ في المئة.

(٤) تزايد معدلات البطالة والهجرة: لم تعمل معدلات النمو المقبولة التي تحققت في النصف الأول من التسعينات على لجم معدلات البطالة والهجرة المرتفعة نسبياً، لأن الاستثمارات تركزت... كما سبق ورأينا في بعض القطاعات الريعية والمحدودة التأثير في خلق فرص عمل (مضاربات عقارية، سندات خزينة...)، وفي قطاع البناء والأشغال العامة الذي لجأ على نطاق واسع إلى استخدام يد عاملة غير لبنانية ولم يعط دفعاً قوياً لبقية القطاعات، ثم جاء تباطوء النمو الاقتصادي ليزيد في وتيرة ارتفاع هاتين الظاهرتين. هكذا نلاحظ أن معدل البطالة الذي كان ٧,٣ في المئة سنة ١٩٩٦ (مسح وزارة الشؤون الاجتماعية) قد ارتفع إلى ٨,٥ في المئة في سنة ١٩٩٧ (مسح إدارة الإحصاء المركزي) ثم إلى ١١,٥ في المئة عام ٢٠٠١ (مسح جامعة القديس يوسف). وقد بينت هذه المسوحات أن البطالة تصيب أساساً الفئة العمرية الشابة فترتفع عند الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة: ما بين ٢٧,٥ و٢٨,٥ في المئة في فئة الأعمار ١٥-١٩ سنة، وما بين ١٨ و٢١ في المئة في فئة الأعمار ٢٠-٢٤ سنة. وفي ما يتعلق بالهجرة أظهر المسح الذي قامت جامعة القديس يوسف به أن عدد المهاجرين سنوياً قد ارتفع من نحو ٢٢ ألف مهاجر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١ كما بيّن أن معظم المهاجرين هم من الشباب ومن ذوي المستويات التعليمية العليا.

لم تعمل معدلات النمو المقبولة التي تحققت في النصف الأول من التسعينات على لجم معدلات البطالة والهجرة المرتفعة نسبياً، لأن الاستثمارات تركزت... كما سبق ورأينا في بعض القطاعات الريعية والمحدودة التأثير في خلق فرص عمل.

أخيراً، إذا كانت هذه هي الحصيلة العامة التي أسفر عنها مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار التي لم نأت فيها على ذكر الخلل المالي الكبير والارتفاع الفلكي في حجم المديونية التي لا يمكن تفسيرها إلا باستمرار وارتكاز النهج الاقتصادي الرسمي إلى الأقانيم الثلاثة نفسها التي أرسيت غداة الاستقلال، فإن السؤال الذي لا مفر من طرحه في نهاية المطاف هو لماذا استمر هذا النهج على مرتكزاته؟ والجواب يكمن في استمرار طبيعة النظام السياسي الطائفي الذي يؤدي إلى جعل السلطة السياسية الإطار الذي يجري فيه تقاسم الحصص والمنافع بين القائمين عليها. فالإنماء المتوازن الذي نصّ عليه اتفاق الطائف تحول عند أطراف السلطة السياسية إلى "توزيع متوازن" عليها (محاصصة متوازنة) للانفاق العام، طبعاً مع حفظ حقوق دائنيها (دفع خدمة الدين). ◇

جورج قرم (*)

المديونية العامة في لبنان وسبل مواجهتها

تتطلب معالجة الحلقة المفرغة للمديونية بطرائق ناجعة الاتفاق على تحديد الأسباب التي أدّت إلى هذا التراكم، إذ إن تحديد هذه الأسباب هو الذي يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لكسر الحلقة المفرغة.

أولاً: في أسباب تراكم المديونية

خرج لبنان من الحرب بمستوى مديونية منخفض، إذ كان الدين العام في نهاية عام ١٩٩٠ لا يتعدى الـ ١,٧ مليار دولار، يقابله موجودات من العملات الأجنبية ومن الذهب تعادل ٤,١ مليارات دولار، إضافة إلى الموجودات الخارجية للقطاع المصرفي البالغ ٢,٨ مليار دولار.

يُستدل من الجدول المرفق أن ظاهرة المديونية لم تأخذ منحىً خطيراً إلا ابتداءً من عام ١٩٩٤، حين قفز مجمل الدين من ٦٦٥٢ مليار ليرة إلى ١٢٠٥٤ مليار ليرة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، بسبب الفوائد العالية التي وضعها كل من مصرف لبنان المركزي ووزارة المالية على إصدارات سندات الخزينة بالليرة، وإقامة هامش عالٍ جداً بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار، على الرغم من نجاح مصرف لبنان في تثبيت سعر الصرف بعد التدهور الكبير والاصطناعي الذي حصل عام ١٩٩٢. إضافة إلى إصدار سندات خزينة فوق الحاجة الفعلية للخزينة كما هو معروف.

ويبيّن الجدول المرفق أن موازنة الدولة العادية (أي دون النفقات الاستثمارية وخدمة الدين العام) قد حققت بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٤ فائضاً بمقدار ١١٧٦٣ مليار ليرة. وفي حال إضافة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العادية، فإن موازنة الدولة خلال هذه السنين تكون أيضاً في حال فائض بمقدار ٣٣٣١ مليار ليرة. وإذا أُضيفت النفقات الصافية من خارج الموازنة (أي النفقات ناقص الإيرادات من خارج الموازنة، وهي تتكون من حصة البلديات من إيرادات الدولة وتسديد سلفات الخزينة)، فإن مقدار العجز المتراكم خلال السنوات العشر الأخيرة قد بلغ ٨٤٣٣ مليار ليرة فقط، أي ما يعادل ٥,٥ مليارات دولار طوال هذه الفترة، الأمر الذي يعني عجزاً سنوياً وسطياً بمقدار نصف مليار دولار.

(*) وزير مالية سابق ومستشار اقتصادي ومالي، أستاذ في الجامعة اليسوعية في بيروت.

أما خدمة الدين العام، وهي التي بلغت في هذه الفترة ٣٩١٨٢ مليار ليرة (أي ما يفوق كل الإنفاق الجاري للدولة من خلال الموازنة البالغ ٣٨١٦٩ مليار ليرة فقط)، فهي المسؤولة عن حصول هذا التراكم للمديونية، لأن الخزينة اللبنانية لم يكن في إمكانها تمويل خدمة الدين العام بهذه المستويات العالية من عائد سندات الخزينة المصدرة بالليرة اللبنانية، فأصبحت الدولة من جراء ذلك تستدين لتسديد الفوائد المستحقة التي أصبحت تدمج تلقائياً بأصل الدين، الأمر الذي أدى إلى تعاظم الأثر التراكمي للفوائد (Compound Interest). ومع أن الحكومات سعت ابتداء من عام ١٩٩٨ لزيادة الاستدانة بالدولار الأميركي تخفيفاً لتكلفة الدين العام، فقد ظلّت تكلفة الدين الإجمالي تتعاظم على مر السنين لتصبح ٤٨٧٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٣ (مقابل ٧٨٤ ملياراً عام ١٩٩٣).

ويبين الجدول المرفق ماذا كان سيحل بتطور الدين العام لو أن مصرف لبنان ووزارة المالية وكبريات المصارف في البلد عملت جميعها على إجراء خفض سريع للفوائد على الليرة، وبخاصة في ظل نجاح سياسة تثبيت القطع وتراجع نسبة التضخم وفوائض ميزان المدفوعات. كما يبين الجدول المرفق سيناريو مبنياً على احتساب صندوق النقد الدولي لمعدل الفوائد السنوية على سندات الخزينة بالليرة إذا ما خفض هذا المعدل بالتدريج من ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٢ في المئة ابتداءً من عام ٢٠٠٠؛ ويبيّن سيناريو آخر مبنياً على احتساب انخفاض أسرع في الفوائد من مستوى ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى مستوى ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ و٧ في المئة ابتداءً من حيث بدأت محاولات ضبط الإنفاق الجاري للدولة عام ١٩٩٨.

إن قانون إنشاء حساب إدارة الدين العام هو قانون غير دستوري، لأنه يؤدي إلى تفكيك سيادة الدولة على إيراداتها المالية العادية التي تحتاج هذه الدولة إليها لتامين نفقاتها الجارية.

ففي السيناريو الأول يظهر أن الدين العام الإجمالي كان سيبلغ ٣٠٥٩٠ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠٠٤ مقابل ١٨٨١٧ مليار ليرة وفق السيناريو الثاني. وفي الحالتين كان مستوى المديونية سيبقى شبه طبيعي، يمكن التغلب عليه بسهولة أكبر كثيراً مما هي الحال في آخر عام ٢٠٠٤ حين بلغ مستوى المديونية ٥٤٠٦١ مليار ل.ل.

ثانياً: في الخصخصة والتسنيد

في أحسن الحالات لا يمكن أن تدر الخصخصة أكثر من ٤–٥ مليارات دولار، أي ما يعادل ١٥ في المئة من المديونية الإجمالية وما يعادل سنة ونصف السنة من العجز السنوي في مستواه الحالي.

أما التسنيد، فنحن نرى أن قانون إنشاء حساب إدارة الدين العام هو قانون غير دستوري، لانه يؤدي إلى تفكيك سيادة الدولة على إيراداتها المالية العادية التي تحتاج هذه الدولة إليها لتامين نفقاتها الجارية. فالتسنيد يصلح فقط إما لتسييل موجودات قائمة كـ"التسليفات المصرفية" أو تسييل إيرادات مستقبلية إضافية بالنسبة إلى الإيرادات القائمة، حتى لا تتاثر موارد الخزينة العادية.

نعتقد أن الدافع الوحيد للتسنيد هو منح المصارف اللبنانية الكبرى امتيازاً جديداً على الدولة

باستبدال محفظتها من السندات بالدولار بسندات جديدة بالدولار أيضاً، وإنما معززة برهن بعض الإيرادات العادية للدولة، مثل الرسوم الجمركية على التبغ أو إيرادات إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية. والجدير بالإشارة هنا أن المصارف اللبنانية قد حسنت من تسليفاتها للدولة في السنين الأخيرة، إذ تخلصت من كميات كبيرة من السندات بالليرة واستبدلتها بسندات محررة بالدولار. ويبدو أن الخطوة المقبلة ستكون استبدال السندات العادية بالدولار بسندات أكثر جودة، لأنها ستكون مضمونة برهن الإيرادات المستقبلية للدولة. بهذه العملية تكون المصارف الرئيسية في البلاد (وهي تستحوذ على ٧٠ في المئة تقريباً من مجمل الودائع) قد أمنت سيطرة كاملة على الخزينة اللبنانية وإدارة المالية العامة.

ولنفترض أن عمليات التسنيد قد استكملت، على الرغم من مساوئها الجمة، فإن مردود هذه العمليات لا يمكن أن يتعدى ٥ أو ٦ مليارات دولار على الأكثر، الأمر الذي يمثّل نحو ٢٠ في المئة من مجمل الدين، فيكون مردود عمليات الخصخصة والتسنيد معاً في أحسن الحالات لا يتعدى ٣٠ إلى ٣٥ في المئة من الدين، الأمر الذي يعيدنا إلى الوضع الخطير الذي كان قائماً في نهاية عام ١٩٩٨ لا أكثر، حين كان مستوى الدين نحو ٢٨٠٠٠ مليار ليرة). وتكون الدولة في هذه الحال قد تنازلت عن سيل من الإيرادات الرئيسية، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة كبيرة في العجز السنوي للخزينة اللبنانية، لذلك فإن وضع حل للمديونية العامة ليس في الخصخصة أو التسنيد.

ثالثاً: إصلاح النظام المالي والنقدي في لبنان شرط أساسي للإفلات من فخ المديونية

ركّز عدد قليل من محللي النظام النقدي والمالي اللبناني على سماته الغريبة والمتناقضة. فهذا النظام هو المسؤول على نحو واسع عن المديونية الضخمة التي أغرق لبنان فيها منذ العام ١٩٩٤-١٩٩٥. صحيح أننا نسمع من وقت إلى آخر دعوات إلى خفض قيمة الليرة اللبنانية كحل سحري لكل العلل الاقتصادية، لكن التكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت المدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً إلى درجة يُشك فيها أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبملء إرادتها، إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء. ومن ثم إلى أي حد سيقف تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية إذا ما امتنع مصرف لبنان عن إدارته، كما فعل منذ عام ١٩٩٢؟ إن مثل هذه التوقعات والتساؤلات قد تؤدي إلى الانهيار الكامل للنظام النقدي ونظام المدفوعات.

التكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت المدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً إلى درجة يُشك فيها أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبملء إرادتها، إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

في الواقع، أرى أن مشكلة سعر صرف الليرة اللبنانية لم يجرِ التطرق إليها على نحو صحيح. والمسألة ليست في القيمة المفرطة والافتراضية لليرة اللبنانية، لأن مثل هذا الارتفاع في القيمة لا يمكن احتسابه بصورة ملائمة حين يكون الاقتصاد مدولراً على هذا النحو الواسع، كما هو الوضع في لبنان. إضافة إلى أنه لا توجد أية ضمانات بأن الخفض الحاد لقيمة الليرة سيمنح الدفع

لصادراتنا. ففي عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من تراجع الليرة من ٨٥٠ ل.ل إلى ٢٨٠٠ ل.ل مقابل الدولار، فإن صادراتنا لم تشهد أي تقدم. وهذا يؤكد أن خفض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحل الحقيقي، فهو يحد فقط من القوة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكان، كما يرفع من تكلفة المعيشة ويزيد النقص العام في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى أنه يجعل النمو صعب المنال.

تكمن المشكلة الحقيقية في لبنان، في بنية النظام النقدي وفي استخدام الدين العام المدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة. وقد ناقشت هذه النقطة مطولاً حين توليت حقيبة المالية مع كل من المصرف المركزي وجمعية المصارف، لكن الآذان الصاغية كانت قليلة. ما يكمن في صلب مشاكلنا هو الاستخدام المتوازي وغير المتوازن لعملتين مختلفتين في اقتصادنا مع تبني سعر ثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، في وقت اعتمد خلق فارق هائل في معدلات الفوائد بين الودائع بالعملة الوطنية والودائع بالدولار، كما هي الحال أيضاً بالنسبة إلى سندات الخزينة الصادرة بالليرة والدولار أو اليورو.

إن خفض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحل الحقيقي، فهو يحد فقط من القوة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكان، كما يرفع من تكلفة المعيشة ويزيد النقص العام في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى أنه يجعل النمو صعب المنال.

هذا الفارق الضخم غير مقبول أخلاقياً (أرباح خارقة متواصلة وغير مبررة من جراء الإيداع بالليرة اللبنانية أو الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية)[1]. إضافة إلى قلة فاعلية هذا الفارق من الناحية المالية. وإذا كان سعر الصرف مضموناً من قبل مصرف لبنان، فلماذا يكسب المدخر بالليرة مثل هذه الفوائد الأعلى كثيراً من المودع بالدولار، وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان الآجال القصيرة الأمد للودائع بالليرة اللبنانية أو لاستحقاقات سندات الخزينة الصادرة بهذه العملة. إن منح مثل هذه الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة يعني أن وزارة المالية والمصرف المركزي هما في صدد الإشارة إلى المدخرين أو المكتتبين في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية أن هناك خطراً عظيماً في الإبقاء على المدخرات بالعملة الوطنية، في الوقت الذي يضمنان هذا الخطر بإبقاء سعر الليرة ثابتاً، مهما كانت التكلفة للخزينة[2]. لقد كان في الإمكان تبرير الفارق في معدلات الفوائد لو ترك سعر صرف الليرة عائماً بحرية ولو لم يكن المصرف المركزي يتدخل في تأمين سعر صرف ثابت بصورة يومية متواصلة.

وفي حين كان معدل خدمة الدين من مجمل النفقات يقف عند مستوى ٢٣ إلى ٢٥ في المئة في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣، ارتفع هذا المعدل إلى ٤٢,٦ في المئة عام ٢٠٠٢. أما العجز الناجم عن خدمة الدين، الذي كان في حدود ٥٠-٦٠ في المئة من مجمل العجز، فبلغ ٧٠ إلى ٨٦ في المئة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وهذا يعني بكل بساطة أنه مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية ما دامت

---

(١) بلغت الارباح حدّها الاقصى، بواسطة المودعين غير المقيمين أو المودعين المحليين الكبار وذلك من خلال قيامهم بالاقتراض بالدولار باكلاف منخفضة نسبياً (فوائد) واستخدام عائدات الارباح للاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبفوائد مرتفعة.

(٢) يجب التذكير بأن المصرف المركزي منح علاوات (اسعاراً إضافية) للمودعين او المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية من خلال رفع سعر صرف الليرة سنوياً بنسبة ٢,٥ إلى ٣ في المئة، وقد اوقفت الممارسة بناءً لطلبي منذ بداية عام ١٩٩٩.

خدمة الدين مرتفعة بصـورة حادة في لبنان. إن الحل هو كلياً في يد المصرف المركزي والقطاع المصرفي بفعل الـواقع القائم، وهو أن كلاً من سعر الصـرف ومعدلات الفوائد تجـري إدارتهما وضبطهما بقوة من قبل مصرف لبنان بالتشاور مع المصارف الكبرى في البلد.

مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية ما دامت خدمة الدين مرتفعة بصورة حادة في لبنان.

ولكي نخرج مـن فخ الدين، نحن في أمس الحاجـة إلى خطة لإعادة تكوين النظام المالي والنقـدي. ولا نعتقـد أنه في الإمكان تغييـر عاداتنا النقدية في غضون ٢٤ ساعة. فما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على بنية معدلات الفـائدة المرتفعة جداً (سواء في الدولار أم في الليـرة)، ومن إدمـاننا على لعـبة المـقامـرة "الكازينو" من خـلال التحـوّل من الدولار إلى الليرة، ثـم العودة إليه بحـسب ما تمليـه علينا الشـائعـات ومـزاج اللاعـبين الأسـاسـيين في السـوق السـياسـيـة والمصرفية.

أما خطة إعادة تكوين النظام المالي والنقدي، فهي تشمل سلسلة من الإجراءات التدريجية للعودة إلى الوضع الطبيعي، أهمها:

١- وجوب توقف النظام عن تشجيع دولرة الاقتصاد

يجب التوقف عن تحـرير الشيكات المحررة مـحلياً بالدولار الأميـركي، وامتناع مؤسـسـات القطاع العـام عن قبـول تسديد فـواتير الموردين المحـررة بالدولار الأميـركي، إضافـة إلى عدم الموافقة على قيام شركات (مثل سوليدير) بتحرير رأس مالها بالعملة الأجنبية.

إن النظام النقدي المزدوج القـائم على استخـدام الدولار في معظم عمليات التـداول والإبقاء على العملـة الوطنية فقط لدفع أجـور القطاع العام أو لتـمويل المبالغ الضـخمة مـن الفوائد على الودائع الموقتة بالليرة اللبنانية، هو نظام يجب التخلي عنه تدريجاً. من ناحية أخرى، يفترض بنا تشجيع استخـدام الليرة اللبنانية عوضاً من إحباط مبادرة هذا الاسـتـخدام بذريعة الحفاظ على الاستقرار النقدي. فلنتذكر أنه حتى عام ٢٠٠١ كان المصرف المركزي "يعاقب" استخدام الليرة اللبنانيـة بفرض احتـياطيات إلـزامية مـقابل ودائع المصارف بـالليرة اللبنانيـة، في حين كانت الودائع بالدولار مستثناة من هذا الإجراء. أما إذا أردنا العودة إلى العمل بالليرة كعملة المداولات الرئيسية فإن العديد من المودعين سيرتدون إليها، ويتوقفون عن الاحتفاظ بحسابات بالعملتين، وهو واقع يمثّل تكلفة إضافية للمواطنين الذين عليهم أن يقوموا بمدفوعاتهم بالعملتين.

٢- جعل إدارة الدين العام أكثر رشدانية وتماسكاً واستقلالاً عن مصرف لبنان

منذ عـام ١٩٩٣ يصدر المصـرف المركزي من حين إلى آخـر سندات خزينة تـفوق حـاجات الخزينة الفـعلية، حتى حين لا يكون وضـع السـيولة للقطاع العام يحـتاج إلى التـمويل الفوري. والذريعة كانت دائماً الحـاجة إلى تعقيم السيولة بالعملة الوطنية من أجـل الاستقرار النقدي. إن الرسم البـياني الذي يصف تطور حـسابات القطاع العـام والخزينة لدى مـصرف لبنان يـظهر بوضوح أن مسـتوى السيولة للدولة والقطاع العام كـان بصورة شبه مسـتمرة فوق الـ ١٥٠٠

مليار ل.ل، وبلغ عدّة مـرات أكثر من ٢٥٠٠ مليار ل.ل في كثيـر من المراحل (بالغاً ذروته خلال العام ١٩٩٧ ليصل إلى عتبة ٤٥٠٠ مليار ل.ل لعدّة أشهر في الوقت الذي كانت الخزينة مجبرة على الاقتـراض من المصارف بمعـدلات فوائد مـرتفعة. ويمكن تقـدير التكلفة المفـرطة لمثل هذه الإدارة النقدية المستـغربة بأكثر من ٣٠٠٠ مليار ل.ل خلال السنوات العـشر الأخيرة (من دون احتـساب الفـوائد المركـبة)[٣]. إضافـة إلى ذلك، فإن سندات الخـزينة لأجل عامين، المكلـفة في مجملهـا، أصبحت مهيـمنة في إدارة الدين العام على حساب سندات الخـزينة لأجل ٣ أشـهر و٦ أشهر و١٢ شـهراً الأقل تكلفـة. ومـا لا شك فيه أن هذا النوع من الإدارة السيئة لـلدين العام أفسح المجال أمام القطاع المصرفي لتـحقيق أرباح ضخمة.

لذلـــك، لا بد هنـــــا من إنشاء جـهاز مـسـتقل عن البنك المركـزي لإدارة الدين العام ومنحـه استقــلالاً إدارياً عن وزارة المالية، كـما هي الحال في عـدة بلدان، كما لا بد من تغـيير أسلوب المناقـصات لسندات الخزيـنة بالليرة وخــفض لبنية الفـوائد أكثـر، على أن تقبل المـصارف بالتضـحـية بمستوى أرباحـهـا العالية جداً في ظروف حالة انكمـاشية كبيرة.

ما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على بنية معدلات الفائدة المرتفعة جداً، ومن إدماننا على لعبة المقامرة من خلال التحوّل من الدولار إلى الليرة، ثم العودة إليه بحسب ما تمليه علينا الشائعات ومزاج اللاعبين الأساسيين في السوق السياسية والمصرفية.

٣- فصل الرقـابة المصرفية عن مـصرف لبنان وإعطاؤها استقلالاً مالياً وإدارياً

إن مـصرف لبنان بممـارسـة سيـاسة دمج المـصارف المتـعثـرة بمصــارف أخرى وباسـتعـمـال سندات خزينـة لمنح قروض كـبيـرة لتسهـيل عمليات الدمج، حال دون تطبـيق أي عقاب على سوء الأمـانة من قبل إدارات المصارف المتعثـرة، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من تبخر أموال المودعين كـما حصل أخيراً مع فضـيحة بنك المدينة.

٤- وجوب إعادة النظر في هيكلية معدلات الفائدة بعناية

لا شك في أن دولار بيـروت يجب أن يحظى بهامش في الفـوائد المدفوعـة على الودائع أعلى مما يدفع في الأسواق الغربية. لكن المسـألة هي في تحديد مدى توسّع هذا الهامش. وحين نعلم أن مـعظم الودائع في لبنان هي لآجـال قصيـرة وأنه يسمح لمعظم المـودعين في أغلب الأحيـان بسحب ودائعــهم قبل الاستحـقاق من دون تكلفة أو وفق الحد الأدنى منهـا، يطرح السؤال، هل

---

(٣) بصفتي وزيراً للمالية حينها، عارضت بشدة المصرف المركزي عندما قام بتجديد كل آجال استحقاق سندات الخزينة، خلافاً لتعليماتي كوزير والتي نصّت على تجديد ٨٠ في المئة فقط من القيمة الاسمـية للسندات المستحقة. كذلك قام رئيس الوزراء بناءً على تقرير مني، بإعلام مجلس النواب بالـواقع القائم وهو أنه خلافاً للمادة (٦) من قـانون الموازنة، كانت هناك إصدارات فاقت حـاجة تمويل الخزينة. لمزيد من التفاصـيل انظر: جورج قرم، **الفرصة الضـائعة في الإصلاح المالي في لبنان** (بيروت: شركة المطبـوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١).

يجب أن يكون الهـامش الذي تدفعه المصـارف لكبار المودعين بالدولار أكـثر من ٢ إلى ٢,٥ في المئة أعلى مما يمكن الحصول عليه في الأسواق الغربية الكبرى؟

كمـا هو معلوم، ظلّت المصـارف حتى وقت قريب تدفع مـا يفوق الـ٥ إلى ٦ في المئـة لجذب الودائع بالدولار. والأغـرب من ذلك أن مصـرف لبنان كان يقـدّم هوامش ضخـمة جـداً لجذب الودائع المصرفـية بالدولار لتـعزيز احتـياطيه بـالعملات الأجنبـية. بذلك يكون مـصرف لبنان يساهم في رفع معدلات الفوائد في البلد[٤]، أما بالنسبة إلى معدلات الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانيـة، فقد كـانت تحدد عـادة، وبحسب الظروف، بزيادة هامش تراوح بـين ٦ و٢٠ في المئة أعلى من معدلات الفوائد على دولار بيروت. إن مـثل هذه الإدارة النقدية تكون نوعاً من الانتحار لاقتصاد البلاد، فـإلى جانب تضخيم تكلفة خدمة دين الدولة، فهي سـببت معاناة حادة للقطاع الخاص من حيث تكلفة التسليفات المصرفية التي يحتاج إليها، الأمر الذي أدّى أخيراً إلى الحديث عن إعادة جدولة بعض ديون هذا القطاع للمصـارف.

لا شك في أن تحقيق الأرباح المصرفـية هو مسألة جيدة لسمعـة السوق المالية اللبنانية، لكن في حالة لبنان جمعت هذه الأرباح بأكملها تقريبـاً بواسطة سياسة قضت على إمكانية النمو في هذا البلد وسبّبت الفوضى في ماليته العامة.

إن الإفلات من فـخ الدين واستـعادة النمـو يتطلبان تغـيرات جـذرية في الإدارة المصرفـية والنقـدية في لبنان، كـما في إدارة الـدين العام، والخـروج من النظام الحـالي، باتبـاع مقـاربة تدريجيـة ومصممـة تصميمـاً جيداً. وهي الخطوة الأولى لتجنب الانهـيار في المستقـبل. فحين نعتـمد أسلوباً جديداً في إدارة مـاليتنا، حينهـا سوف نتمكن بأمـان من توسيع هامش تأرجح سعر صرف الليـرة مقابل العملات الأخرى وإدخال المرونة الضـرورية جداً في نظامنا النقدي. سوف نحتاج طبعاً إلى تحديد سعر الليرة مقابل سلّة من العملات الدولية الرئيسية وليس مقابل الدولار الأميركي فقط.

ثمة تدابير أخرى مطلـوبة لتخفيف الأثر السلبي القوي للدين العام والخـاص في الاقتصاد. بيـد أن هذه الخطوات تستلزم بدورها بنـاء توافق جديد في النادي المصـرفي ومصـرف لبنان المركزي للتخلص من النظام المالي والنقدي الحالي المكلف وغـير الفعال. ولكي نتمكن من تجنب الأزمة، نأمل ألاّ يطول الأوان قبل أن ندرك أن الإبقـاء على مستوى مرتفع للأرباح المصـرفية لا يمكن أن يكون الهدف الحصري لسياستنا النقدية. إن الأرباح المصرفية جيدة ما دامت تنشأ عن نمو اقتـصادي حقيقـي وعن دينامية وزيادة إنتاجـية في الأنشطة الاقتصـادية. أما حين يكون المصدر الحـصري لهـذه الأرباح ناجماً عن الإقـراض المفرط للخـزينة وتكليف كل من القطاعين العام والخاص بأعباء كبـيرة نتيجة الفوائد المرتفعة بصورة غيـر واقعية، فإن هذه الأرباح التي تحققها المصارف تقضي على الاقـتصاد، وفي المدى الطويل سوف يوقع القطاع المصرفي نفسه ضحـية هذا النظام النقدي الفتـاك الذي يولّد الأرباح المصرفيـة بصورة عشوائيـة، ويولّد كذلك مداخـيل ماليـة عالية جـداً لكبار المودعين في المصـارف لا يقابلهـا أية زيادة في الإنتاجـية في الاقتصاد الوطني.

(٤) لا تتلقى عادة المصارف المركـزية ودائع المصارف التجارية بالعمـلات الأجنبية، لأن مثل هذا الإجراء موشـر بما لا لبس فيه إلى نقص حاد في هذه العملات لدى البنك المركزي.

خاتمة

فلنعد بالذاكرة إلى الأيام الخوالي الجيدة ما قبل الحرب، حين كان سعر عملتنا محدداً بطريقة حرة، وحين كانت قيمة العملة تحدد وفق القوة الطبيعية لاقتصادنا. في تلك الحقبة كانت الدولرة تمثّل ٣٠ في المئة فقط من الودائع، في حين كانت جميع التسليفات المصرفية تقريباً تجري بالعملة الوطنية. قد تعود تلك الأيام إذا ما شهد النظام المالي والنقدي الحالي غير الفاعل وغير الأخلاقي إصلاحاً في العمق بتعاون جميع الأفرقاء فيه.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان هو من جراء الإيمان الساذج بحتمية تخصص لبنان ببعض الخدمات السياحية والتجارية الطابع، وبجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ إليه. وقد رسخت السياسات المتبعة في لبنان (باستثناء عهد الرئيس شهاب) هذه الذهنية التي لا ترى مستقبلاً للبلاد خارج هذا الإطار. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من اللبنانيين، حتى في الفئات المحدودة الدخل، اعتاد أن يتكل على ما تدرّه حساباته الإدخارية في الجهاز المصرفي من فوائد عالية.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان هو من جراء الإيمان الساذج بحتمية تخصص لبنان ببعض الخدمات السياحية والتجارية الطابع، وبجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ إليه.

يدور التفكير السائد اليوم حول إمكان استقدام المزيد من القروض لتسديد ما يترتب على الدولة من خدمة للدين العام بدلاً من التفكير الجدي حول الدخول في نهضة إنتاجية شاملة تسمح بزيادة فرص العمل على نحو واسع، وبالتالي توليد مداخيل جديدة نابعة من جهد إنتاجي جماعي، يمكن من خلالها تسديد أصل الدين. فالحقيقة أن مَن يقع في المديونية، مهما كان السبب، سواء أكان فرداً أم كان مؤسسة أم دولة، يجب أن يقوم بأنشطة اقتصادية جديدة عبر تكثيف الجهود الإنتاجية لكي يولّد المداخيل الكافية لبداية تسديد مستحقات أصل الدين.

وستكون إشارة الخلاص حتماً توفير إمكانية بداية تسديد أصل الدين مع قدرة الدولة على تحمل مستوى مقبول من خدمة الدين دون الاضطرار إلى مزيد من الاستدانة لتغطية أعباء خدمة هذا الدين. ◇

تطور المالية العامة والدين العام من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٤ - بمليارات الليرات -

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	المجموع	النسبة المئوية إلى مجموع النفقات
النفقات العادية	١,٩٧٣	٢,٤٦٦	٢,٧٦٥	٣,٣٤٩	٤,٣١٧	٢,٩٥٦	٣,٠٧١	٣,٤١٩	٣,٠٤٩	٣,٤٤١	٣,٤٩٥	٣,٨٦٩	٣٨,١٧٠	٤٤,٥
خدمة الدين	٧٨٤	١,٤٨٨	١,٨٧٥	٢,٦٥٣	٣,٣٧٨	٣,٣٥٢	٣,٦٢٥	٤,١٩٧	٤,٣١٢	٤,٦٢٢	٤,٨٧٤	٤,٠٢٢	٣٩,١٨٢	٤٥,٧
النفقات الاستثمارية	٢٠٠	١,٢٥٠	١,٢١٦	١,٢٢٣	١,٤٦٧	٣٣٢	٥٠٤	٥٧٣	٣٨٧	٤٢٤	٤٤٠	٤١٥	٨,٤٣١	٩,٨
مجموع النفقات	٢,٩٥٧	٥,٢٠٤	٥,٨٥٦	٧,٢٢٥	٩,١٦٢	٦,٦٤٠	٧,٢٠٠	٨,١٩٠	٧,٧٤٨	٨,٤٨٧	٨,٨٠٩	٨,٣٠٦	٨٥,٧٨٤	١٠٠
الإيرادات	١,٨٥٥	٢,٢٤١	٣,٠٣٣	٣,٥٢٣	٣,٧٥٣	٣,٩٧٩	٤,٤٦٤	٤,٠٩١	٤,٢٩١	٥,٣٩٩	٦,٢١٩	٧,٠٧٥	٤٩,٩٣٣	٥٨,٢
١- عجز/ فائض ما عدا خدمة الدين والنفقات الاستثمارية	١١٨-	٢٢٥-	٢٦٨	١٨٤	٥٦٤-	١,٠٢٣	١,٣٩٣	٦٧٢	١,٢٤٢	١,٩٥٨	٢,٧٢٤	٣,٢٠٦	١١,٧٦٣	١٣,٧
٢- عجز/ فائض ما عدا خدمة الدين	٣١٨-	٤٧٥.١-	٩٤٨-	١,٠٣٩-	٢,٠٣١-	٦٩١	٨٨٩	٩٨	٨٥٥	١,٥٣٤	٢,٢٨٤	٢,٧٩١	٣,٣٣٢	٣,٩
٣- عجز/ فائض مع خدمة الدين ودون النفقات الاستثمارية	٩٠٢-	١,٧١٣-	١,٦٠٧-	٢,٤٦٩-	٣,٩٤٢-	٢,٣٢٩-	٢,٢٢٣-	٣,٥٢٥-	٣,٠٧٠-	٢,٦٦٤-	٢,١٥٠-	٨١٦-	٢٧,٤١٩-	٣٢,٠-
٤- عجز مع خدمة الدين والنفقات الاستثمارية	١,١٠٢-	٢,٩٦٣-	٢,٨٢٣-	٣,٦٩٢-	٥,٤٠٩-	٢,٦٦١-	٢,٧٣٦-	٤,٠٩٩-	٢,٤٥٧-	٣,٠٨٨-	٢,٥٩٠-	١,٢٣١-	٣٥,٨٥١-	٤١,٨-
النفقات الصافية خارج الموازنة	٥٢	١٧٥	٤٨٦	٥٠٧	١,٣٥٨	٧٩٧	٨٤٩	١,٧٧٣	٧٧١	١,٢٠٤	١,٣٤٧	١,٧٩٦	١١,١١٥	١٣,٠
العجز الإجمالي ما عدا خدمة الدين	٣٧٠-	١,٦٥٠-	١,٤٣٤-	١,٥٤٦-	٢,٣٨٩-	١٠٦-	٤٠	١,٦٧٥-	٨٤	٣٣٠	٩٣٧	٩٩٥	٧,٧٨٤-	٩,١-
العجز الإجمالي مع خدمة الدين	١,١٥٤-	٣,١٣٨-	٣,٣٠٩-	٤,١٩٩-	٦,٧٦٧-	٣,٤٥٨-	٣,٥٨٥-	٥,٨٧٢-	٤,٢٢٨-	٤,٢٩٢-	٣,٩٣٧-	٣,٠٢٧-	٤٦,٩٦٦-	٥٤,٧-
الدين بالليرة	٠٨٢.٦	١,٠٧٥٨	١٣,٩٧٠	١٧,٢٢٩	١٩,٧٨٥	٢١,٦٨٦	٢٥,٣٨٣	٢٧,١٦١	٢٨,٢١٤	٢٥,٣٠٢	٢٦,٨٤٣	٢٦,٣٧١		٠,٠
زيادة	١,٠١٢	٤,٦٧٦	٢,٢١١	٣,٢٥٩	٢,٥٥٦	١,٩٠١	٣,٦٩٧	١,٧٧٨	١,٠٥٣	٢,٩١٢-	١,٥٤١	٤٧٢-	٢١,٣٠١	٢٤,٨
الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز ٤	٩٠-	١,٧١٣	٣٨٨	٤٢٣-	٢,٨٥٣-	٧٦٠-	٩٦١	٢,٣٢٠-	٢,٤٠٤-	٦,٠٠٠-	١,٠٤٩-	١,٧٠٣-	١٤,٥٤٩-	١٧,٠-
الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز الإجمالي	١٤٢-	١,٥٣٨	٩٨-	٩٤٠-	٤,٢١١-	١,٥٥٧-	١١٢	٤,٠٩٤-	٣,١٧٥-	٧,٢٠٤-	٢,٣٩٦-	٣,٤٩٩-	٢٥,٦٦٥-	٢٩,٩-
الدين بالعملات الأجنبية	٣٢٨	٧٧٢	١,٣١٣	١,٩٠٨	٢,٤٣٢	٤,١٦٨	٥,٥٣٩	٦,٩٤٧	٩,٤٥٩	١٤,٥٣٨	١٥,٤٨٦	١٨,٣٦٣	٨١,٢٥٢	٩٤,٧
سعر الصرف	١,٧٤١-	١,٦٨٠	١,٦٢١	١,٥٧١	١,٥٣٩	١,٥١٦	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١,٥٠٨	١٩	٠,٠
ما يوازي بالليرة	٥٧٠	١,٢٩٦	٢,١٢٨	٢,٩٩٧	٣,٧٤٣	٦,٣١٨	٨,٣٥٢	١٠,٤٧٥	١٤,٢٦٣	٢١,٩٢٢	٢٣,٣٥٢	٢٧,٦٩٠	١٢٣,١٠٨	١٤٣٠٥
زيادة	٦٠-	٧٢٦	٨٣١	٨٧٠	٧٤٦	٢,٥٧٥	٢,٠٣٤	٢,١٢٣	٣,٧٨٨	٧,٦٥٩	١,٤٣٠	٤,٣٣٨	٢٧,٠٦٠	٣١,٥
مجموع الدين	٦,٦٥٢	١٢,٠٥٤	١٦,٠٩٧	٢٠,٢٢٦	٢٣,٥٢٨	٢٨,٠٠٤	٣٣,٧٣٥	٣٧,٦٣٦	٤٢,٤٧٧	٤٧,٢٢٤	٥٠,١٩٥	٥٤,٠٦١		٠,٠
زيادة مجموع الدين	٩٥٢	٥,٤٠٢	٤,٠٤٣	٤,١٢٩	٣,٣٠٢	٤,٤٧٥	٥,٧٣١	٣,٩٠١	٤,٨٤١	٤,٧٤٧	٢,٩٧١	٣,٨٦٦	٤٨,٣٦١	٥٦,٤
مجموع الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز ٤	١٥٠-	٢,٤٣٩	١,٧٢٠	٤٣٧	٢,١٠٧-	١,٨١٤	٢,٩٩٥	١٩٧-	١,٣٨٤	١,٦٥٩	٣٨١	٢,٦٣٥	١٢,٥١٠	١٤,٦
الاستدانة الزائدة بالنسبة إلى العجز الإجمالي	٢٠٢-	٢,٢٦٤	٧٣٤	٧٠-	٣,٤٦٥-	٠١٨.١	٢,١٤٦	١,٩٧١-	٦١٣	٤٥٥	٩٦٦-	٨٣٩	١,٣٩٥	
قيمة الدين مع فوائد معدلة	٧,٠١٨	٩,٤٩٨	١٢,٠٤٧	١٥,٢٢٨	١٩,٩٧٢	٢٢,٠٨٥	٢٤,١٢٤	٢٦,٩٢٧	٢٩,٢٥٤	٣٠,٨٣٢	٣١,١٠٦	٣٠,٥٩٠		
خدمة الدين (حسب المعدل الوسطي لصندوق النقد الدولي بعد تعديله)	١,٠٠٠	١,٠٠٥	١,٦٠٢	٢,١٥٢	٢,٧٠٢	٢,٨٠٤	٢,٩٢٩	٢,٩٠١	٣,٢٨٣	٣,٠١٢	٢,٥٥٨	٢,٢٧٥	٢٨,٢٢٢	
قيمة الدين مع فوائد عادية	٧,٠١٥	٩,٤٩٥	١١,٧٠٦	١٤,٠٨٧	١٧,٤٢٥	١٨,٣٣٤	١٨,٩٤٧	٢٠,٢٧٣	٢٠,٨٦٧	٢٠,٨٤٨	٢٠,١٠٢	١٨,٨١٧		
خدمة الدين	٩٩٧	١,٠٠٤	١,٢٦٣	١,٣٤٢	١,٣٠٧	١,٥٩٩	١,٥٠٢	١,٤٢٥	١,٤٤٩	١,٥١٤	١,٥٣٩	١,٥٠٥	١٦,٤٤٨	

المصدر: التقارير السنوية لمصرف لبنان وإحصاءات وزارة المالية، بالنسبة إلى تقدير تطور الدين في حال فوائد معدّلة تمّ الاستعانة بالفوائد الوسطية في لبنان لأعوام ١٩٩٩ - ١٩٩٣ بحسب صندوق النقد الدولي معدلة على النحو التالي: تنخفض تدريجياً من ٤.١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٣ في المئة عام ١٩٩٩. ومن ثم تقديرات واضع التقرير بالتطور التالي: ١٢ في المئة في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ومن ثم ١٠ في المئة عام ٢٠٠٢ و٨ في المئة عام ٢٠٠٣ و٧ في المئة عام ٢٠٠٤.
في حال تقدير تطور الدين بفوائد معتدلة اعتمدت النسب التالية: تنخفض من ١٨ في المئة عام ١٩٩٣ إلى ١٠ في المئة عام ١٩٩٦ وإلى ٥.٧ في المئة عام ١٩٩٧ و٧ في المئة عام ١٩٩٨ وما يليه من سنوات.

عبد الحليم فضل الله (*)

أثر السياستين النقدية والمالية في التنمية في لبنان

باتت سياسات التنمية بعد الحرب ملحقة بالسياسات النقدية والمالية، وجرى الخلط بينها وبين برامج التجهيز وإعادة الإعمار، كما طغى الاهتمام بإدارة عمليات الإنفاق الجاري والاستثماري الضخمة بدلاً من القيام بإعادة هيكلة واسعة وجذرية للقطاعين العام والخاص لتحقيق أفضل توزيع للموارد وزيادة فاعلية تشغيل الطاقات العاطلة وضمان نمو متصاعد طويل الأمد. وقد تمثّل ذلك بتركيز السياسات العامة على تحقيق ثلاثة أهداف ليست لها نتائج تنموية ملموسة: الإسراع في إعادة بيروت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، بغض النظر عن التحولات الداخلية والإقليمية العميقة، ووضع آليات محكمة للجم الأزمات النقدية، وإعادة تأهيل القطاع العام للقيام بمهمتين منفصلتين لكل منها وتيرتها الخاصة وبناؤها المؤسسي المختلف: دمج وتكييف القوى التي شاركت في الحرب في منظومة السلم الداخلي من ناحية، وإدارة عمليات التجهيز وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تدخل في إطار رؤية مضمرة لدور الدولة والوظيفة الإقليمية من ناحية أخرى.

أدت محاولة نقل تجربة ما قبل الحرب إلى ما بعدها، في ظروف سياسية واجتماعية غير متشابهة، إلى الإبقاء على الطابع الرأسمالي الاحتكاري للنظام الاقتصادي في لبنان.

وفي النتيجة أدت محاولة نقل تجربة ما قبل الحرب إلى ما بعدها، في ظروف سياسية واجتماعية غير متشابهة، إلى الإبقاء على الطابع الرأسمالي الاحتكاري للنظام الاقتصادي في لبنان، لكن وفق معادلة جديدة. في السابق كان دور الدولة محدوداً بوظيفتي دعم الاحتكارات وتقديم حمايات مختارة ومخففة لبعض المناطق والشرائح والقطاعات، وقد عبّرت السياسات المالية بدقة آنذاك عن الحياد النسبي للدولة، حيث الخزينة اللبنانية حققت فوائض مالية استمرت حتى عشية الحرب، باستثناء العجز المنخفض والموقت في الستينات، في أثناء تنفيذ الرئيس فؤاد شهاب مشروعه الإصلاحي.

بعد الحرب وقع النموذج تحت طائلة التناقض، فمن جهة ارتكز على الفلسفة الليبرالية نفسها التي تدعو إلى انكفاء الدولة وتقليص دورها، ومن جهة أخرى كان مضطراً إلى تضخيم هذا الدور، لاستيعاب النتائج المترتبة على اختلالاته وتوسيع شبكات الانفاق الريعي عشوائياً

(*) كاتب وباحث؛ نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق - بيروت.

لتخطي الممانعة الاجتماعية والسياسية العميقة وللتعويض من عدم وجود تضامن سياسي كاف مساند. وعلى نحو مفارق، كانت الدولة مدعوة أيضاً إلى التدخل من أجل مهمتين أخريين: الأولى، مساعدة الاحتكارات التقليدية المقيمة على استعادة مكانتها السابقة في ظروف داخلية وخارجية مختلفة لا تقوى فيها على المنافسة، والثانية منح الاحتكارات الوافدة فرصة احتلال مكانة في الداخل تليق بنفوذها وقدراتها.

في إطار هذه المقاربة، يمكن وصف النموذج الذي أطلق بعد الحرب وفشل في تحقيق غاياته، بأنه حصيلة الإخفاق في توفير تعاقد اجتماعي يحدد أدوار الفاعلين الاجتماعيين والأطراف المرتبطة بعملية الإنتاج، وينتج منه نظام توزيع متوازن وعادل ما أمكن، الأمر الذي يفترض ليس سياسات مالية ونقدية مدروسة فقط، وإنما تعريفاً لنمط الحياة أيضاً الذي ينبغي تبنية من قبل المجتمع اللبناني حتى يصبح ممكناً تحمّل تكاليف النهوض الاقتصادي والإعماري وأعباؤه.

أولاً: الخصائص العامة المعيقة للتنمية والنمو في نموذج ما بعد الحرب

١- ضعف الإدارة الاقتصادية والإنمائية

على الرغم من أن رؤية الإعمار والتنمية لم تخضع في أي وقت لإعادة نظر معمقة كما يقر مجلس الإنماء والإعمار نفسه بذلك، فقد كانت تصورات التجهيز وبرامج الاستثمار العام عرضة لتقلبات متتالية، من دون مبررات معلنة، ففي حين بلغت القيمة الإجمالية لبرنامج "أفق ٢٠٠٠" نحو ٢٣٨٨٦ مليون دولار قدرت قيمة برنامج السنوات الثلاث (٢٠٠٣) بـ ١١٢١٢ مليون دولار مع الأخذ في الحسبان ما تم إنفاقه فعلاً حتى ذلك التاريخ[1].

وإذا عمدنا إلى تقدير مستوى التقدم في العمل قياساً على خطة أفق عام ٢٠٠٠، بوصفها الأكثر طموحاً من بين الخطط الأخرى، وأقرب إلى حمل رؤية اقتصادية تنموية معلنة، يتبيّن أن حجم الإنفاق المحقق فعلاً البالغ ٥٧٨٢,٦ مليون دولار بالأسعار الجارية، يقل عن ربع ما كان مقدراً في خطة أفق عام ٢٠٠٠، الأمر الذي يعكس القيد التمويلي، وإلى حد ما العوائق الإدارية والتقنية والبشرية التي حالت دون تمكن الحكومة من استيعاب استثمارات ضخمة.

وقد انطوى برنامج الإنفاق على تفاوت بين القطاعات والمناطق، إذ ظهر تحيز لمصلحة تجهيزات البنية التحتية على حساب المخصصات المخططة للبنية الاجتماعية (٤٧ في المئة من المخطط مقابل ١٣ في المئة للبنى الاجتماعية و٢٢ في المئة للخدمات الاجتماعية و١٨ في المئة للقطاعات المنتجة)[2].

(١) قدر البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩ التغيّر النسبي للقيمة الإجمالية للبرامج الاربعة التي أعدّها مجلس الإنماء والإعمار بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ بـ ٤٦ في المئة. و البرامج المقصودة هي: تصور بكتل ودار الهندسة١٩٩١ وتصور أفق ٢٠٠٠ (١٩٩٤)، وتصور مونيتور آيس (٢٠٠٠)، وتصوّر السنوات الثلاث (٢٠٠٣).

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية، FAFO و UNDP؛ الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان، واقع وآفاق (بيروت: الوزارة، ٢٠٠٤)، ص ٣٣-٣٤، ومجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقدم العمل، آذار ٢٠٠١.

كما فشل البرنامج في تحقيق هدف رئيسي من أهدافه هو الإنماء المتوازن، فالإنفاق الإعماري مقاساً بالإنفاق الإعماري إلى الفرد، بقي منحازاً إلى بيروت الكبرى (١٤٤ في المئة من المخطط)، على حساب المناطق الأدنى نمواً (٦٩ في المئة لضواحي بيروت؛ ونحو ٧٥ في المئة للنبطية والجنوب والبقاع، و٨٥ في المئة للشمال).

لا تنحصر مشكلة إدارة برامج التجهيز والإنماء في البرمجة والتخطيط، بل تتعداها لتشمل التنظيم والتنفيذ وطريقة تحديد الحاجات ومستوى إشباعها، وقد تكثفت هذه الإخفاقات مع تصاعد الأزمة الاقتصادية والمالية لتحدث تحولاً حاسماً في تركيبة العناصر المؤثرة في القرار الإنمائي، فباتت أسيرة قواعد العمل التالية:

أ- ربط مشاريع التنمية والتجهيز بالتمويل المتاح، فبدلاً من أن تتم برمجة عمليات التمويل على أساس خطة الاستثمار والتجهيز العامة، باتت مكونات هذه الخطة مرتبطة بالقرار الذي يتخذه المقرضون، أو بنجاح جهات حكومية أو مؤسسات عامة بالحصول على تمويل خارجي لمشاريع وبرامج محددة لم يتم اختيارها بالضرورة على أساس معايير متوافق عليها. ويعد برنامج إنماء المناطق المحررة دليلاً مهماً على نتائج ربط التنمية بالتمويل الخارجي وليس بالموازنة، حيث تم تنفيذ ما لا يزيد على ٨ في المئة من البرنامج خلال السنوات الخمس المقررة لتنفيذه.

ب- أولوية الأهداف النقدية والمالية على الأهداف الاقتصادية والإنمائية. يلاحظ في هذا المجال أن برامج التنمية كانت تتباطأ في الحالات التالية:

ج- حين تتعارض مع أولوية دعم الليرة ودعم استقرار الأسعار، والجدير ذكره أن تكلفة دعم الليرة وتثبيت الأسعار كانت أعلى من تكلفة برامج التجهيز والاستثمار مجتمعة.

د- مع ارتفاع مستويات العجز وتزايد معدل الدين العام/ الناتج المحلي؛ ولنلاحظ هنا أن انخفاض معدلات الاستثمار العام حدث على دفعتين: الأولى عام ١٩٩٩ مع تصدر الاهتمام بأزمة المالية العامة ووضع أول برنامج للتصحيح المالي، والثانية عام ٢٠٠١ مع بدء تسجيل فائض في الحساب الأولي للخزينة.

هـ- التوافقات السياسية الموضعية والموقتة التي يتطلب تجديدها نفقات تعويضية باهظة، فمن دون ذلك لم يكن ممكناً مواصلة تنفيذ ما يعرف بالمشروع الإعماري الذي لا يحظى بقاعدة سياسية واجتماعية عريضة.

٢- سياسات مالية ونقدية قصيرة الأمد

أدّت هذه السياسات على المدى المتوسط إلى إبطاء النمو وإحباط عوامل التنمية. ركزت هذه السياسات منذ عام ١٩٩٢، على أربعة أهداف متضاربة: استقرار السوق النقدية الذي تحوّل إلى تثبيت لسعر الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي؛ ومكافحة التضخم وصولاً إلى تضخم سلبي أواخر التسعينات؛ وتأمين تمويل كاف لحاجات الخزينة؛ والحفاظ على وتيرة مرتفعة للتدفقات النقدية من الخارج.

وعلى الرغم من استمرارية هذه الأهداف فقد مرت السياسات العامة بثلاث فترات لكل منها

انعكاساتها على الاقتصاد الكلي وعوامل التنمية.

أ- المرحلة الأولى ١٩٩٢- ١٩٩٥

اتسمت هذه المرحلة بالتالي:

(١) سياسة مالية توسعية تقوم على:

- إنفاق استثماري ضخم لتنفيذ برنامج معجّل للإعمار.

- إنفاق جار كثيف لدواع سياسية واجتماعية وإدارية.

في هذه المرحلة جرى التأسيس لنهج في الإنفاق لا يزال مستمراً حتى اليوم، يقوم على تخصيص اعتمادات الموازنة للإنفاق على العمليات الجارية والاستثمار التلقائي والدوري، والإنفاق من خارج الموازنة على مشاريع التجهيز والاستثمارات الكبيرة الممولة أساساً بالقروض الخارجية، لكن ذلك لم يمنع خلال هذه الفترة، من تخصيص جزء لا بأس به من الموازنة للمشاريع الاستثمارية بلغ نحو ١٩ في المئة من مجموع اعتماداتها.

(٢) سياسة نقدية تضييقية صارمة، أملت ارتفاعاً تدريجياً في الفوائد الحقيقية، وانخفاضاً في التضخم.

يمكن عد سياسات هذه المرحلة، أنها داعمة للنمو إلى حد ما، ومناسبة مرحلياً لحاجات التنمية، لكنها في الوقت نفسه ساهمت في إطلاق ديناميات الدين بالنظر إلى ضخامة العجز الذي سجل خلالها (عجز فعلي ٥١,٨ في المئة مقابل ٤٨,٨ في المئة عجز مقدر).

ب- المرحلة الثانية: ١٩٩٦- ١٩٩٨

تميزت هذه المرحلة بالآتي:

(١) سياسات نقدية متشددة أكثر من السابق، فاستقرت قيمة العملة المحلية عند أعلى مستوياتها، وتراجعت معدلات التضخم إلى حدود متدنية (١,٦ في المئة عام ١٩٩٨) في حين واصلت معدلات الفائدة الحقيقية ارتفاعها.

(٢) سياسة مالية توسعية على صعيد النفقات الجارية ترجمت إلى عجز فعلي هائل بلغ متوسطه نحو ٥٦,٥ في المئة مقابل ٣٧ في المئة للعجز المقدر.

(٣) سياسة مالية انكماشية على مستوى نفقات الاستثمار، إذ انخفضت نسبتها إلى نحو ١٠ في المئة من الموازنة، و٤ في المئة من الناتج المحلي القائم، أي أعلى قليلاً من المخصصات اللازمة للتعويض من اهتلاك البنية التحتية المقدر بـ ٢,٤ في المئة من الناتج بالمقاييس العالمية. وقد ترافق ذلك مع انخفاض مماثل للاستثمارات العامة الممولة من خارج الموازنة.

مهدت سياسات هذه المرحلة إلى انتهاء دورة النمو التي بدأت أواخر عام ١٩٩٢، كما ساعدت على تحريك العوامل المعيقة للتنمية، فحلت الأهداف المالية تماماً محل الأهداف الاقتصادية، في حين حافظت الأهداف النقدية على صدارتها.

ج- المرحلة الثالثة ١٩٩٩- ٢٠٠٤

اعتمد خلال هذه المرحلة:

(١) سياسة نقدية انكماشية أيضاً لكن مع تسجيل تحسن نسبي في معدلات الفائدة أعقب

مؤتمر باريس ٢ وخروج تدريجي من التضخم الصفري.

(٢) سياسة مالية توسعية بحدود أقل على صعيد الإنفاق الجاري. فالعجز الأولي بدأ يتراجع ليتحول إلى فائض أولي بدءاً من عام ٢٠٠١ محققاً عام ٢٠٠٤ ما بين ١ في المئة و٢ في المئة من الناتج تبعاً لطريقة احتساب العجز. في هذه المرحلة ازداد الاعتماد على التمويل الخارجي في تغطية النفقات الجارية.

(٣) سياسات مالية انكماشية على مستوى الإنفاق الاستثماري الذي تدنى إلى أقل ٢,٥ في المئة من الناتج بما في ذلك النفقات خارج الموازنة.

يمكن وصف سياسات هذه المرحلة بأنها محبطة للنمو ومعيقة للتنمية وسبباً في اختلال التوازنات الاقتصادية. وقد جرى خلال هذه المرحلة الانتقال من اقتصاد يعتمد على التحويلات إلى اقتصاد يعتمد على القروض لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

على العموم، اتسمت سياسات كامل الفترة ١٩٩٢–٢٠٠٤ بالتالي:

أ – إنفاق جار مستقر نسبياً قياساً على الناتج (أي أنه منخفض الحساسية تجاه الأزمة).

ب – إنفاق استثماري متقلب ومتباطئ، ومتأثر سلباً بالسياسات المالية والنقدية (مرتفع الحساسية تجاه الأزمة).

ج – إنفاق توزيعي بديل للإنفاق الاجتماعي الفعلي، فالأول يتعامل مع نتائج إخفاق التنمية وتراجع النمو، في حين يفترض بالثاني تلبية الحاجات العامة ومراكمة رأس المال البشري.

إن معنى ذلك بحسب مراجعة نقدية لمجلس الإنماء والإعمار ضمّنها برنامجه التنموي الأخير، وجود نقص في الالتزام بتنفيذ السياسات العامة وضعف الترابط المنطقي بين حاجات السكان والسياسات القطاعية.

مثّلت آليات تمويل الدين العام والسياسات الداعمة لها حلقة وسيطة ذات وظيفة مزدوجة: جذب التدفقات النقدية من الخارج من جهة، وتغذية التدفقات المعاكسة نحو الخارج من جهة أخرى.

ووفق المراجعة نفسها، فإن رؤى الإعمار المرتبطة بلوائح ثابتة من المشاريع، "لم تشهد إعادات نظر معمقة مما عزز في مجالات عديدة الأوضاع التي أنتجتها الحرب، وبقيت الدراسات القطاعية التي يعول عليها في وضع الأطر التنفيذية الناجحة لرؤى التنمية، حالة استثنائية نادرة، وإذا ما وجدت لم تصدر في شأنها قرارات حكومية لتظل دون تأثير في لائحة المشاريع المعدة سلفاً"[٣].

د– فائض في التمويل متزامن مع عجز في عمليات الإنتاج، وهنا مثّلت آليات تمويل الدين العام والسياسات الداعمة لها حلقة وسيطة ذات وظيفة مزدوجة: جذب التدفقات النقدية من الخارج من جهة، وتغذية التدفقات المعاكسة نحو الخارج من جهة أخرى لأسباب مالية واقتصادية أهمها: زيادة عجز الحساب الجاري، وتضخم الاستهلاك المعتمد على الاستيراد، ومخصصات متزايدة لخدمة الديون الخارجية العامة والخاصة، وانخفاض القيمة النسبية للدولار الأميركي في لبنان قياساً على بلدان المحيط.

هـ– تمحور السياستين النقدية والمالية حول إدارة التدفقات النقدية في الداخل، ومن الخارج

(٣) دار الهندسة [وآخرون]، البرنامج التنموي ٢٠٠٦–٢٠٠٩، ٢٠٠٥ (بيروت: مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٥)، ص ١٣.

إلى الداخل، بدلاً من تركيزها على الأهداف النهائية والوسيطة التي تتصل بتحقيق النمو وتمويل التنمية.

على العموم، حصرت السياسات الحكومية اهتمامها بمسألتي الاستقرار والتمويل، لكنها أهملت قضية جوهرية هي أن الاقتصاد اللبناني بعد الحرب لم يكن بحاجة إلى ورشة إعمار فقط، وإنما قبل ذلك إلى إعادة هيكلة مدعومة بخيارات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية واضحة ومحددة أيضاً.

حصرت السياسات الحكومية اهتمامها بمسألتي الاستقرار والتمويل، لكنها أهملت قضية جوهرية هي أن الاقتصاد اللبناني بعد الحرب لم يكن بحاجة إلى ورشة إعمار فقط، وإنما قبل ذلك إلى إعادة هيكلة مدعومة بخيارات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية واضحة ومحددة أيضاً.

٣- دور متقلب للدولة على صعيدي التنمية وتحقيق التوازنات

عبرت فرضيات النهوض والإعمار المبكرة، عن ميل الحكومة إلى وضع هدفي تطوير البنية التحتية وزيادة النمو في موقع الصدارة. لكن تحت وطأة الأزمة وفي ظل فشل الرهانات على استعادة سريعة للدور الإقليمي، أصبحت السياسات المالية والنقدية، وهما قصيرتا المدى ومرنتان بطبيعتهما، الإطار المرجعي الناظم للسياسات الأخرى، وعوضاً من اعتماد الحكومة إدارة استراتيجية لتحقيق الأهداف الطموحة التي وضعت بعد الحرب، وجدت نفسها تمسك دفة إدارة تقنية موضعية ومتذبذبة، ساهمت في إضعاف الأداء الاقتصادي العام.

لقد فرض ذلك على الدولة، وظائف لا تنسجم البتة مع الخيارات التي سادت في بداية التسعينات، وأنتج ليبرالية اقتصادية جديدة تحمل في طياتها عدّة مفارقات، أبرزها أن الدولة المدعوة إلى الحياد بين الفاعلين الاقتصاديين، ظلت مدعوة ضمناً وبإلحاح إلى التدخل بكثافة لمعالجة النتائج الناشئة عن تشوهات النظام، وللتعويض من نواقصه، ولتحريك الآليات التي لا تعمل تلقائياً، لكن بشرط أن يكون هذا التدخل موضعياً، متقطعاً ومحدداً بوظائف جزئية، وغير مدرج في سياق برمجة أو خطة ترمي إلى تحديد غايات متفق عليها.

لقد جرى الافتراض أن تجديد الطابع الليبرالي يسمح بوجود تدخلات غير منظمة للدولة، لكنه يستبعد تدخلاتها المنظمة، خشية أن يتوسع دورها على حساب القطاع الخاص. لكن حتى المؤسسات الدولية التي رعت وترعى نشر مبادئ النيوليبرالية، أعادت النظر في مقولاتها الجذرية تجاه دور الدولة، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية، وقد أقرّ البنك الدولي عام ١٩٩٧ نموذجاً أكثر ملاءمة لهذه البلدان[٤] يدعو من جهة إلى تعزيز وظائف الدولة المتعلقة بالإشراف والرقابة والتنسيق، وإلى تقليص وظائفها الأخرى المتصلة بالمشاركة، ومن جهة أخرى إلى ربط سياسات النمو وتوازنات الاقتصاد الكلي بتوازنات اجتماعية غير منفصلة عن عمليات الإنتاج.

في لبنان، تأثر دور الدولة بالاختلالات المالية، واقتصار معادلة المخاطر على سوق النقد،

(٤) الاسكوا، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠)، ص ٦٢-٦٣.

ففقدت الدولة بذلك المرونة المطلوبة لمواجهة تحديات التنمية والنمو، وفي حين أنها كثفت من مساهماتها التي تعتمد على زيادة النفقات متجاهلة بذلك تفاقم المديونية، أهملت وظائفها النوعية القائمة على التنظيم مثل: تفكيك الاحتكارات، وخفض المخاطر العامة، وتنسيق أنشطة القطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية، وإعادة توزيع الأصول والمداخيل...

في النتيجة طرأت تبدلات على دور الدولة، ففي الفترة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٦) انصب اهتمامها على ضمان التدفقات الكافية لتمويل برامج التجهيز والتخلص من آثار الحرب، وتحقيق النمو والاستقرار، وتمكين القطاع الخاص، والإنفاق التعويضي لضمان التوافق الوطني على برامج لا تلبي طموحات جميع الأطراف.

إن دور الدولة المفترض به قيادة النشاط الاقتصادي لتحقيق غايات النمو والبناء، والاستقرار النقدي والاقتصادي والاجتماعي، والنهوض والتنمية، أضحى نتيجة السياسات المالية والنقدية غير المرنة رهينة دور تقني مهمته إدارة التصحيحات التي لم يعد في وسع السوق القيام بها.

وفي الفترة الثانية (١٩٩٧-٢٠٠٠) تركز دور الدولة على الآتي: تأمين تدفقات كافية لتمويل عجز الخزينة، واستكمال برامج التجهيز، ومعالجة النتائج الاجتماعية والاقتصادية لأزمة المالية العامة عبر شبكة فضفاضة وغير منظمة لإعادة التوزيع الريعي، وسياسة مالية توسعية.

وفي الفترة الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٥) اهتمت الدولة على نحو رئيسي بالتالي: ضمان تدفقات كافية لتمويل عجز الخزينة، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتغطية العجز المتزايد في الحساب الخارجي، مع بقاء الإنفاق الريعي على حاله.

وبالتالي تنقلت الوظائف الرئيسية للدولة تباعاً بين ثلاثة أهداف: النمو والإعمار، ثم صون الاستقرار واستيعاب المخاطر، وأخيراً ضمان تدفق العملات الأجنبية والرساميل قصيرة الأجل من الخارج. بمعنى آخر، اهتمت السياسات العامة في البداية بالتوازنات الاقتصادية، ثم حولت اهتمامها نحو التوازنات المالية والنقدية، لتركز أخيراً على التوازنات الخارجية. فمنذ نهاية التسعينات لم تعد الأدوات النقدية المتاحة قادرة وحدها على إدخال كميات كافية من الأموال لخدمة الدين العام، وتثبيت القيمة الخارجية لليرة تجاه الدولار، وفي الوقت نفسه تمويل عجز الميزان التجاري، الأمر الذي استدعى تدعيم السياسات النقدية بآليات مكثفة للاقتراض من الأسواق الخارجية.

في الخلاصة، فإن دور الدولة المفترض به قيادة النشاط الاقتصادي لتحقيق غايات النمو والبناء، والاستقرار النقدي والاقتصادي والاجتماعي، والنهوض والتنمية، أضحى نتيجة السياسات المالية والنقدية غير المرنة رهينة دور تقني مهمته إدارة التصحيحات التي لم يعد في وسع السوق القيام بها، ولو كان من نتائج ذلك زيادة التكاليف وإضعاف المكانة التنافسية للبلد، وتعريضه لمخاطر مستقبلية متزايدة، وخصوصاً أن ذلك ترافق مع تفضيل التوازن الخارجي على التوازنات الداخلية، وتغليب حاجات القطاع العام على حاجات القطاعات الاقتصادية التنافسية.

ثانياً: كيف أثرت السياسات المالية والنقدية في التنمية

سنعالج تأثيرات السياسات المالية والنقدية في التنمية من زاويتين: التأثير في الاستثمار، والتأثير في الدورة الاقتصادية التي من شأنها إحباط أو تعزيز فعاليات التنمية، مع الأخذ في الحسبان التشابكات الواضحة بين استراتيجيات التنمية وسياسات النمو والتشغيل وتوزيع الدخل والسياسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

١- التأثير في الاستثمار

تظهر عدة دراسات، من بينها دراسة لمنظمة الأسكوا[٥] حول بلدان المنطقة، وجود علاقة إيجابية بين تكوين رأس المال العام والخاص، ونمو الناتج وتطور الهيكل الاقتصادي المحلي، على الرغم من أن التوترات السياسية أضعفت نسبياً هذه العلاقة بحكم تأثيرها في مساهمة رأس المال البشري والمادي في النمو، في حين تظهر الدراسة نفسها أن الانفتاح التجاري ليس له أثر ملموس في النمو على المدى الطويل.

تقدم الدراسة أيضاً قرائن إحصائية عن وجود ارتباط إيجابي وثيق بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة، وذلك في عينة من بلدان المنطقة ذات الاقتصادات المتنوعة الشبيهة بلبنان، إذ تؤدي الاستثمارات العامة إلى جذب الاستثمارات الخاصة. ويمكن ربط ذلك بالوفورات الخارجية (Externalities) الناتجة من الاستثمار في البنى التحتية، التي تكون كبيرة إجمالاً قياساً على حجم تكلفتها في الاقتصادات غير المشبعة، الأمر الذي يرتد إيجاباً على مردودية القطاع الخاص[٦]. لكن هذه التأثيرات الإيجابية في النمو لا تنسحب تلقائياً على عوامل التنمية، ما لم يتزامن الاستثمار في الرأسمال المادي مع توظيفات مقابلة في رأس المال البشري، ومع تحسن في القدرة على استيعاب التقانة وتوطينها، وما لم يتم توزيع الموارد بين الفروع الاقتصادية بالحد الممكن من العدالة.

سنحاول في التالي تحليل انعكاسات السياسات المالية والنقدية في الاستثمار في لبنان آخذين في الحسبان المؤشرات التالية: نسبة تكوين رأس المال المادي إلى الناتج المحلي القائم، ونسبة تكوين رأس المال إلى الأرصدة المحلية، وفجوة الاستثمار - الادخار، ومعدلات الفائدة الحقيقية.

---

(٥) الاسكوا، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم الانتاجية في منطقة الأسكوا (نيويورك: الامم المتحدة، ٢٠٠٣)، ص ١٠-١٤.

(٦) أحصت دراسة حديثة لـ Briceno-Garmendia Estache et shafic الدراسات التي حللت العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية والإنتاجية والنمو، تبيّن بموجبها أن ٥٣ في المئة من هذه الدراسات تظهر أثراً إيجابياً في مقابل ٤٢ في المئة لا تظهر اي أثر، و٥ في المئة أظهرت أثراً سلبياً، غير أن جميع الدراسات المتعلقة بالبلدان النامية توصلت إلى وجود أثر إيجابي، دار الهندسة و[آخرون]، البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ص ٧٦ .

جدول رقم (١)
مؤشرات الاستثمار والادخار والفوائد الحقيقية قياساً على الـGDP والموارد المصرفية (نسب مئوية)

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الاستثمار الإجمالي/ GDP	٢٥	٢٩	٣٦	٣٦	٣٥	٣٠	٢٩	٢٣	٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢١
الاستثمار الحكومي/ GDP	١,٥	٣,٤	٤,١	٥,٦	٥,٥	٧	٦,٧	٤,١	٤,٨	٣,٨	٣,٩	٢,٧	٢,٥
الاستثمار الخاص/ GDP	٢٢,٥	٢٥,٦	٣١,٩	٣٠,٤	٢٤,٥	٢٣	٢٢,٣	١٨,٩	١٦,١	١٧,٢	١٦,١	١٧,٣	١٨,٥
الاستثمار الإجمالي/ الموارد المصرفية	١٦,٢	٢٠,١	٢٢,٢	٢٢	١٩,٢	١٥,٨	١٣,٥	٩,٦	٧,٧	٧,٥	٧	٦,٧	٧,٢٥
الاستثمار الحكومي/ الموارد المصرفية	٠,٩٧	٢,٣٦	٢,٥	٣,٤	٣	٣,٧	٣,١	١,٧	١,٨	١,٢٥	١,٤	٠,٩١	٠,٨٦
الاستثمار الخاص/ الموارد المصرفية	١٥,٣	١٧,٨	١٩,٧	١٨,٦	١٦,٢	١٢,١	١٠,٤	٧,٩	٥,٩	٦,١٢	٥,٦	٥,٨	٦,٤
الاستثمار الإجمالي/ الامتصاص الداخلي	١٥,٢	١٨	٢٠,٤	٢٣,٣	٢٠	١٨,٤	٢١,٩	١٧,٤	١٤,٤	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٩	١٥,١
الفائدة الحقيقية		٧,٢٧	٤,٠٧	٥,٨	٧,٥	٦,٩	١١	١١,٤	١٣,٧	١٠,٩	١٠	٩,٩	
الادخار/ GDP	-٣٩	-٣٢	-٢٥	-١٨	-١٨	-١٤	-٣	-٤	-٧	-١٢			
فجوة الادخار الاستثمار/ GDP	٦٤	٦١	٥٧	٥٤	٤٨	٤٠	٣٣	٢٦	٢٥	٣١			

استناداً إلى أرقام الجدول نخلص إلى التالي:

أ – على صعيد اتجاهات الاستثمار

في الفترة الأولى (١٩٩٢–١٩٩٧)، حدثت زيادة متواصلة في معدل تكوين رأس المال العام والخاص قياساً على الناتج المحلي القائم وعلى الموارد المصرفية وعلى مجموع الإنفاق الوطني على الاستثمار والاستهلاك، مع ملاحظة أن معدلات نمو الاستثمار العام كانت أعلى من معدلات نمو الاستثمار الخاص.

في الفترة الثانية (١٩٩٨–٢٠٠١)، حدث انحسار في معدلات تكوين رأس المال الثابت، مع تسجيل تراجع في الاستثمار العام تفوق وتيرته تراجع الاستثمار الخاص. يلاحظ أيضاً أن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الموارد المصرفية شهدت هبوطاً تتجاوز معدلاته الانخفاض الذي

طرأ على نسبتـه إلى الناتج. يرتبط ذلك بأمرين: الأول بداية الانفصال ما بين الاقـتصادين المالي والحقيقي، والثاني: ظهور مفاعيل التدفقات النقدية من الخارج على الاستهلاك والاستيراد.

في الفترة الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، عرفت معدلات الاستثمار استقراراً حيث غطى التحسن في معدلات تكوين الرأسمال في القطاع الخاص التراجع المستمر في تكوين الرأسمال العام.

وبتحليل العلاقة بين اتجاهات الاسـتثمار ومتغيرات السياسـتين المالية والنقدية في كل فترة من الفترات الثلاث، يتبيّن الآتي:

– في الفترة الأولى كان التأثير الإيجابي للسياسات المالية التوسعية في الاستثمار أقوى من التأثير الانكماشي للسياسات النقدية التضييقية.

– في الفترة الثانية تأثّر الاستثمار سلبـاً بإجراءات التقشف المالي التي اقتصرت تقريباً على الجانب الاستثماري، وبسياسة نقدية أكثر تشدداً، ترافقت مع ركود طويل لامس حد الكساد.

– في الفترة الأخيرة استقرت معدلات الاستثمار بفعل تكافؤ قوة الانكماش تأثراً بسياسات الحد من ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج، وقوة التوسع مع بدء انخفاض معدلات الفوائد الحقيقية.

وللتحـقق من قوة تأثير السـياسات المعتـمدة في الاسـتـثمار، عمـدنا إلى قياس العـلاقة بين متغيري "الفائـدة الحقيقية" (X) وكل من "نسبة الاستثمار الإجمالي/GDP" (Y1) و"نسبة الاستثمار العام/GDP" (Y2)؛ ونسبة "الاستثمار الخاص/GDP" (Y3)، لنحصل على النتائج التالية:

– وجود ارتباط (Correlation) عكسي قوي بين معدلات الفائدة الحقيقية ونسبة الاستثمار الاجمالي إلى الناتج يساوي ٨٨ في المئة.

– وجود ارتباط عكسي ضعيف جداً بين المتغير X ونسبة الاستثمار العام/ الناتج Y2:–٣,٥ في المئة.

– وجود ارتباط عكسي قوي أيضـاً بين المتغير X ونسبة الاستـثمار الخاص/ الناتج Y2:–٩١ في المئة.

وبتحليل الإنحدار[٧]، نحصل على معـادلتين مقبولتين إحـصائياً[٨]، تثبتان العـلاقة العكسية القوية بين تطور معدلات الفائدة الحقيقية X من جهة وبين كل من مستوى الاستثمار الإجمالي Y1 والاستثمار الخاص Y3.

---

(٧) هذا التحليل مبني لاعتـماده سلسلـة زمنية قصيرة نسبياً، ولا يمكن عده نهـائياً قبل إخضاعه لاختبارات قياسـية أخرى لا مجال لها هنا.

(٨) المعادلتان هما:

Y1 = 44 - 1.87 X

t-stat 0,4 -4.3

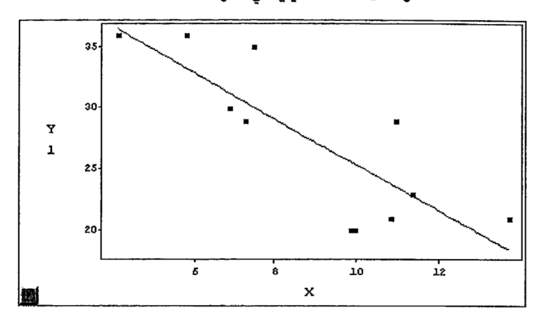
R2 (Coefficient of Determination) =68 في المئة ; F=18 ; df=11

Y3 = 38,86 - 1.82 X

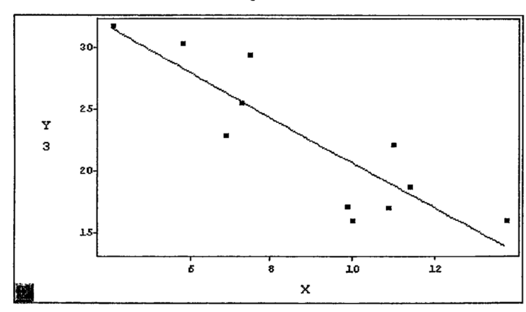
t-stat 12,2 -5.27

R2 (Coefficient of Determination) =76 في المئة ; F=27 ; df=11

رسم بياني رقم (١)
العلاقة بين معدل الاستثمار الإجمالي/ الناتج Y1
ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣



رسم بياني (٢)
العلاقة بين معدل الاستثمار الخاص/ الناتج Y3
ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣



يتبيّن مما تقدم أن السياسة النقدية معبراً عنها بسعر الفائدة الحقيقية[9]، كان لها تأثير قوي في معدلات الاستثمار في القطاع الخاص، في حين كانت السياسة المالية المؤثر الأساسي في الاستثمار العام.

في الحصيلة، عطلت ديناميات الدين، معطوفة على تعريف ضيق للاستقرار تضمن خلطاً بينه وبين التثبيت النقدي، إمكان تحقيق نسب استثمار تتناسب مع حاجات التنمية ومتطلبات الخروج من الحرب، فالإنفاق العام المتناقص على البنى التحتية لم يتم التعويض منه باستثمار خاص متزايد على التوظيفات المنتجة، الأمر الذي أفضى إلى تباطؤ النمو وانخفاض المداخيل الفردية.

في الحصيلة، عطلت ديناميات الدين، معطوفة على تعريف ضيق للاستقرار تضمن خلطاً بينه وبين التثبيت النقدي، إمكان تحقيق نسب استثمار تتناسب مع حاجات التنمية ومتطلبات الخروج من الحرب.

ويمكن تحديد مقدار الانخفاض في النمو الناشئ عن تراجع الاستثمار العام من خلال المقاربة الإحصائية التالية:

فلو أخذنا في نتائج بعض الدراسات التجريبية[10] التي خلصت إلى أن المردود الاقتصادي للإنفاق على البنية التحتية في البلدان النامية إيجابي ومرتفع ، وطبّقنا على لبنان المؤشرات التي توصلت إليها حول أميركا اللاتينية، حيث إن إضافة ١٠ في المئة إلى مخزون البنى التحتية يزيد في الناتج بما مقداره ١,٤ في المئة إلى ١,٦ في المئة، لتبيّن أن مقدار النمو الفائت نتيجة انخفاض معدلات الاستثمار العام يقارب ١٣ في المئة من إجمالي الناتج في الفترة ١٩٩٣–٢٠٠٤، أي ما يساوي ١,١ في المئة من النمو السنوي. وقد احتسبنا هذه النتيجة استناداً إلى المتوسط الحسابي للفرضيتين التاليتين: الأولى: تنفيذ كامل برنامج النهوض البالغ نحو ٢٣,٧ مليار دولار أميركي بحسب خطة أفق ٢٠٠٠، وهذا من شأنه زيادة مخزون البنى التحتية من ٧,٣٣ مليارات دولار أميركي تقريباً؛ إلى أكثر من ١٦ مليار دولار أميركي؛ الثانية: تحقيق نسب النمو المرتفعة نفسها التي حققها مخزون البنية التحتية في الفترة ١٩٩٣–١٩٩٨ المقدر متوسطه بـ١٢,٧ في المئة، الأمر الذي كان سيرفع هذا المخزون إلى نحو ٢٠ ألف مليار ل.ل.

ب – على صعيد الادخار

خلال الفترة الماضية ارتفع العبء الضريبي من نحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٢ إلى ٢١ في المئة عام ٢٠٠٥، وذلك في إطار نظام ضريبي تنازلي أثّر سلباً في معايير المساواة في توزيع المداخيل. وقد ترافق ذلك بل ربما أدّى إلى تسجيل معدلات ادخار سالبة، تدل على فشل السياسة المالية في حفز دوافع الادخار. لقد كان من شأن تحقيق نسب إدخار مقبولة على الصعيد الوطني، توليد سلسلة تداعيات حميدة: خفض أسعار الفائدة، وتقليص مخاطر الاقتراض السيادية، وزيادة الاستثمار بالاعتماد على التمويل المحلي، في حين أن الاستثمارات العامة، وإلى حد ما الخاصة، اعتمدت على التمويل الخارجي، مع ما ترتب عليه من تبعات لاحقة على المردودية واستقرار التوظيفات.

---

(٩) يمثل سعر الفائدة الحقيقية إجمالاً اتجاهات عناصر السياسة النقدية الاخرى: الفائدة الاسمية، السيولة والاسعار، سعر الصرف الحقيقي.

(١٠) لمزيد من الإيضاح انظر: البرنامج التنموي ٢٠٠٦–٢٠٠٩، ص ٧٧.

أدى الادخار السالب، إلى تخصيص مبالغ طائلة للاستهلاك كان من المفترض توجيهها نحو الإنتاج. فخلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥ استفاد لبنان من تدفقات مالية بلغ مجموعها نحو ٧٠ مليار دولار أميركي، إلاّ أن فجوة الاستهلاك - الدخل، وقصور الأداء الاقتصادي للقطاع المالي، وعدم مراعاته للعوائد الفعلية المصححة بالمخاطر عند توزيع الموارد... أدى إلى تخصيص هذه التدفقات على نحو لا يخدم النمو أو التنمية، فتوزعت على النحو التالي (أرقام تقديرية): ٤٠ في المئة لتمويل فائض الاستهلاك، و٢٥ في المئة لتمويل عجز الخزينة، و٣٥ في المئة فقط لتكوين رأس المال الثابت والمتحرك.

ج - على صعيد فاعلية الإنفاق الاستثماري والاجتماعي

لم تؤثر السياسات المعتمدة في حجم الاستثمار العام والخاص فحسب، بل أثّرت في فاعليته أيضاً، كما يتبيّن من عدد المشاريع غير المنجزة (تقدّر قيمتها بـ٥١,٥ في المئة من القيمة الإجمالية للمشاريع الملزمة أو التي بوشر تنفيذها في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥)، وتدني جودة نظام النقل، وارتفاع التكاليف، والتدهور السريع في البيئة. وبحسب البنك الدولي فإن الإنفاق على الاستثمارات العامة في لبنان لا يتناسب مع النتائج، لكن ذلك لا يبرر في رأية تقليص النفقات الاستثمارية كون حصتها في الموازنة لا تكاد تكفي اليوم لتمويل أعمال الصيانة الضرورية لتعويض الاهتلاك السنوي في البنية التحتية، المقدر بـ٢,٣ في المئة من الناتج المحلي، أي ما يساوي ٦,٥ في المئة من الموازنة اللبنانية.

المفارقة هي أن الحكومة ملزمة اليوم الجمع بين سياستين متعارضتين إلى حد كبير، الإبقاء من جهة على مستوى محدد من الإنفاق لمنع تقادم التجهيزات العامة، وتحريك معدلات النمو، ومن جهة ثانية خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

المفارقة هي أن الحكومة ملزمة اليوم الجمع بين سياستين متعارضتين إلى حد كبير، الإبقاء من جهة على مستوى محدد من الإنفاق لمنع تقادم التجهيزات العامة، وتحريك معدلات النمو، كون إحدى السبل الفعالة لخفض الحجم النسبي للدين العام هي "تكبير حجم الاقتصاد"، ومن جهة ثانية خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات، فالاستثمارات الجديدة اللازمة لتلبية الحاجات العامة، واستكمال المشاريع المباشر بها، تتطلب تمويلاً لا يستطيع لبنان استيعابه من دون زيادة عبء المديونية العامة، وتقويض قدرته على التصحيح المالي.

الجدير ذكره أن الورقة الحكومية للإصلاح المزمع تقديمها إلى مؤتمر بيروت (١) تجاهلت هذه الحقيقة حين جمعت ما بين تقليص الانفاق الحكومي بما فيه النفقات الاستثمارية، وبين توقعات مرتفعة للنمو: ٤-٦ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. تتطلب هذه الفرضية إمّا ضخاً مالياً من شأنه زيادة العجز المالي ورفع معامل الدين/ الناتج، وإمّا ترك هذه المهمة للقطاع الخاص، لكن نجاحه في القيام بهذه المهمة مشروط بخفض التكاليف واستكمال البنية التحتية، الأمر الذي يرتب بدوره إنفاقاً حكومياً إضافياً.

بالتالي فإن الهندسة المالية التي قامت في السابق على الإفراط في الإنفاق وفشلت في إحداث طفرة نمو، ستحرم البلاد في المستقبل، وربما لسنوات طويلة، استعادة مسار النمو وتأمين الموارد المطلوبة للتنمية والنهوض.

بالنسبة إلى الإنفاق الاجتماعي، يقدّر تقرير البنك الدولي (PER) أن ارتفاع نسبة هذا

الإنفاق إلى الناتج (٢١ في المئة–٢٤ في المئة) لم ينتج عوائد موازية، فمؤشرات الصحة والتربية متدنية أو مساوية للعديد من البلدان الأقل دخلاً (مثلاً: الأردن، تونس) التي ينفق بعضها على هذه القطاعات ربع ما ينفق في لبنان.

في الخلاصة تتركز مشكلة الاستثمار– الادخار في الأمور الآتية:

١– الاعتماد على التمويل الخارجي نظراً إلى استنفاد التمويل الداخلي في تغطية النفقات غير الجارية، فارتبط الانفاق الاستثماري بمصادر وشروط التمويل، بغض النظر عن الأولويات المخططة، وتركز الاهتمام على تدفق التمويل واستمراريته، بمعزل عن تكاليفه وشروطه.

٢– ضعف القدرة على رسملة التدفقات المالية الوافدة، حيث امتص الدين العام قسماً أساسياً منها.

٣– الفشل في جعل الانفاق الاجتماعي الكبير ركيزة الاستثمار في الموارد البشرية، فبقي هذا الإنفاق في معظمه توزيعاً ريعياً منفصلاً عن عمليات الإنتاج.

إن الهندسة المالية التي قامت في السابق على الإفراط في الإنفاق وفشلت في إحداث طفرة نمو، ستحرم البلاد في المستقبل، وربما لسنوات طويلة، استعادة مسار النمو وتأمين الموارد المطلوبة للتنمية والنهوض.

٤– الترابط بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، الأمر الذي ضاعف تأثير السياسات العامة في عمليات تكوين رأس المال. حيث تمتد مفاعيل السياسة النقدية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ويحدث العكس في ما يخص السياسة المالية.

وعلى العموم، أسس نمط الاستثمار لنموذج في التنمية يرتبط بالخارج أكثر منه بالداخل، ويمنح القطاع العام أفضلية على القطاع الخاص من دون أن يشفع ذلك بإعادة نظر موازية في دور الدولة ووظائفها.

٢– التأثير في شروط التنمية

لا يمكن إنجاز أهداف التنمية خارج دورة اقتصادية تتصف بالديمومة والاستقرار، فالتحولات النوعية في الهيكل الاقتصادي العام ونظم الانتاج، تتطلب مراكمة متواصلة ومن دون انقطاع للمكاسب التي يؤمنها النمو، وهذا ما يستدعي بدوره رسم سياسات مؤاتية. في لبنان أدت السياسات المالية والنقدية دوراً سلبياً على الصعد ذات الصلة بحاجات التنمية، وخصوصاً منها:

– تخصيص الموارد.
– المخاطر العامة والمردود.
– التنافسية والقدرة على اجتذاب الاستثمارات.
– الانسجام بين الدورتين المالية والسلعية.

وتصور عدة مؤشرات انعكاس هذه السياسات على بيئة التنمية، من بينها:

١– توسع الدورة المالية للاقتصاد بوتيرة أعلى كثيراً من توسع الدورة الإنتاجية، الأمر الذي

ولد حقوقاً نقدية لدى دائني الخزينة لا تقابلها أصول حقيقية.

إن أوضح مؤشر على التفاوت بين الدائرتين، هو ارتفاع نسبة الفوائد المدفوعة للدائنين من ١٠,٨ في المئة من الناتج المحلي، بداية التسعينات إلى ما بين ٢٢ في المئة و٢٣ في المئة منه في السنوات الأخيرة، في حين أن هذه النسبة لا تتعدى ٦ في المئة إلى ٧ في المئة في البلدان المتقدمة، وما بين ٩ في المئة و١١ في المئة في البلدان متوسطة الدخل.

٢- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي نحو ٤ في المئة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، بالتزامن مع زيادة الميل المتوسط إلى الاستهلاك. يلاحظ هنا نشوء ظاهرة الطلب المرتبط بالتدفقات وليس بالداخيل، مع العلم أن هذه التدفقات غير مغطاة على نحو كامل بأرصدة حقيقية، وإنما بذمم مالية لا يتوقع لها التسوية، نتيجة التضخيم المفتعل في القيمة الحقيقية للأرصدة المتداولة. وفي حين أن الإنفاق الحكومي الاستثماري مقيد بالعديد من الشروط الفنية والتقنية، فإن قدرة الحكومة غير المشروطة على الإنفاق الجاري سمح لها ضخ سيولة كبيرة تحولت طلباً لا يتفق وقدرة النظم الإنتاجية الداخلية المتسمة بتدني المرونة على تلبيته.

لا يمكن إنجاز أهداف التنمية خارج دورة اقتصادية تتصف بالديمومة والاستقرار، فالتحولات النوعية في الهيكل الاقتصادي العام ونظم الانتاج، تتطلب مراكمة متواصلة ومن دون انقطاع للمكاسب التي يؤمنها النمو، وهذا ما يستدعي بدوره رسم سياسات مؤاتية.

كان من نتائج رفع التوقعات المالية والشرائية للأفراد، تأزيم الأوضاع المالية للأسر، فقد اضطر نحو ٣٥ في المئة منها إلى الاستدانة لتغطية حاجاتها. وترتفع هذه النسبة عند الفئات الأفقر إلى أكثر من ٤٥ في المئة في حين لا تتجاوز نسبة الأسر القادرة على الإدخار ١٣,٣ في المئة.

٣- التأثير في هيكل التكاليف في الاقتصاد، بفعل السياسات المالية والنقدية المعتمدة، وبتأثير من تضخم الدين الحكومي.

٤- تراجع عدالة توزيع الداخيل، إذ يقدّر أن الإجراءات الحكومية على الصعيد الضريبي كانت مسؤولة عن ٢٠ في المئة إلى ٣٠ في المئة من تدهور معامل GINI الذي يبين نمط توزيع الناتج بين الشرائح الدخلية المختلفة. الجدير ذكره أن الأبحاث التطبيقية في حقل التنمية تربط بين معدلات النمو والتنمية وبين مراعاة معايير العدالة المختلفة، التي تتأثر بالسياسات التي تنتهجها الحكومة.

٥- كان لبنان بعد الحرب بحاجة ماسة إلى تخصيص للموارد يتناسب مع حاجات النمو والتنمية والإعمار، المتمثلة أساساً بـ: نمو مستدام؛ وتوظيف أفضل للتقانة؛ واستيعاب للطاقات الماهرة؛ وبنية تحتية متكاملة تتصف بالجودة؛ وعدالة في التوزيع وإعادة التوزيع؛ ومزايا تنافسية على المستوى الإقليمي؛ وقدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية في الداخل... لكن انضمام الأموال المتدفقة من الخارج فوراً إلى دورة تمويل الدين العام، تسبب في نمو الطلب بمعدلات تفوق مستوى نمو الناتج. وقد نشأ عن ذلك: زيادة في أسعار منتوجات القطاعات الاحتكارية، وأسعار السلع والخدمات غير الخاضعة للمنافسة الخارجية. كما أن ضعف الأساس الاقتصادي للنظام الضريبي وتفاوت معدلات الضريبة بين قطاع وآخر لأسباب مالية صرفة، أدى إلى إخلال مشابه في توقعات المستثمرين.

كانت النتيجة الأبرز لتشوه الأسعار النسبية سوء تخصيص للموارد أسفر عن:

– نمو القطاعات المنتجة للخدمات كما هو معروف على حساب القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، الأمر الذي أثّر في نمو الناتج وعلى توازن الحساب الخارجي.

– ارتباط دالتي الاستثمار والاستهلاك بحجم الموارد المالية؛ الموظفة إجمالاً بالدين العام؛ أكثر من ارتباطها بالناتج.

– ربط النمو والتوازنات الأساسية بقطاع عام غير منظم وسياسات تسيرها الحاجات لا الغايات.

جدول رقم (٢)

انعكاسات السياسات المالية والنقدية على التنمية والتوازنات الاقتصادية

تاثير السياسات في المؤشرات الأساسية	التاثير في عوامل وبيئة الإنتاج	التاثير في التوازنات	التاثير في العناصر المرتبطة بالتنمية
زيادة التكاليف	– تدني المكانة التنافسية للبلد. – انخفاض العرض. – انخفاض القيمة الحقيقية للرساميل الوافدة.	– عجز في الحساب الخارجي. – زيادة المديونية العامة والخاصة.	– نقص التمويل. – تدني الاستثمارات.
– زيادة الاستهلاك – تشوه بنية الأسعار النسبية	– زيادة الميل للإستيراد. – انخفاض القدرة التصديرية.	– عجز في الحساب الخارجي. – انخفاض معدلات النمو	– نقص التمويل. – خلل في تخصيص الموارد.
ارتفاع المخاطر	– ارتفاع الفوائد	– زيادة تحويل عوائد عوامل الانتاج للخارج. – زيادة المديونية.	– تراجع الاستثمار المنتج.
– توزيع غير عادل للمداخيل – انخفاض الدخل الفردي الحقيقي	– تدني جودة الانتاج. – تدني المهارات البشرية – توسع القطاعات الهامشية غير المنظمة	– تعزيز البنية الاحتكارية – انفاق توزيعي وريعي.	– نقص في الموارد البشرية. – خلل في تخصيص الموارد
تهميش قطاعات الانتاج السلعي	– انخفاض القدرة على التصدير – زيادة الواردات. – اعتماد أقل على التقانة.	– عجز الحساب الخارجي. – زيادة في البطالة. – اعتماد واسع النطاق على العمالة الأجنبية غير الماهرة. – انفاق توزيعي وريعي.	– نقص في الرأسمال التقني. – خلل في توزيع الموارد المالية.

يلخّص الجدول أعلاه قنوات التفاعل بين السياسات المالية والنقدية وعوامل التنمية، التي تتبع المسار التالي: استخدام الأدوات المالية والنقدية (التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي (التكاليف، بنية الأسعار، المخاطر، توزيع المداخيل) (التأثير في عوامل وبيئة الإنتاج (التأثير في التوازنات الاقتصادية (الحساب الخارجي، المديونية، البطالة، النمو...) (التأثير في العناصر المرتبطة بالتنمية (التمويل، التوظيف، تخصيص الموارد المادية والبشرية).

أخيراً، سيواجه لبنان، عاجلاً أم آجلاً، تحدي إعادة الهيكلة، إذ إنه بحسب الأسكوا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتبع سياسات مالية غير قابلة للاستمرار. ويوحي تفاقم المؤشرات بأن البحث عن الحلول في سلة الإجراءات نفسها هو مراوغة مكلفة للتحديات، فمع أن السياسات المعتمدة تمكنت حتى الآن من منع الانهيار النقدي فقد تسببت بانهيارات أخرى لا تقل عنها خطورة.

سيواجه لبنان، عاجلاً أم آجلاً، تحدي إعادة الهيكلة، إذ إنه بحسب الأسكوا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتبع سياسات مالية غير قابلة للاستمرار.

السؤال الصحيح هو أي إعادة هيكلة نريد: هل زيادة تدخل الدولة غير المنظم، هل ردها إلى وظائفها السيادية وتفكيك بنيتها الاجتماعية والخدماتية، وترك التصحيح من ثم لقوى السوق، أم أن المطلوب القيام بإصلاح يتسم بالتحدي والحذر في الوقت نفسه، ويتعامل مباشرة مع أسئلة مؤجلة ومستعصية: أي دور للبنان؟ بعد سبعة عقود على أطروحة الدولة- المعبر، أي تنمية؟ وهل أنها مستحيلة في ظل الأزمة أم أنها مخرج لا بد منه لتخطي الصعوبات، وأي هندسة مالية؟ لأي رؤية اقتصادية اجتماعية؟

من أهم دروس الأزمة، إظهارها أن عزل السياسات بعضها عن بعض، والفصل بين مسارات النمو والتنمية والإعمار، نجح موقتاً في نقل الأزمة من حيز اجتماعي اقتصادي إلى آخر، لكن لم يمنعها لاحقاً من التمدد والاتساع بل الارتداد نحو مصدرها، حين عجزت الأدوات المتاحة عن استيعابها. وبناء على ذلك يمكن التأكيد أن لجم تصاعد الأزمة لا يتسنى ضمن آلية حسابية مبسّطة، بل في إطار تكيف حي له نتائجه المادية والبشرية، وتكاليفه المؤلمة والباهظة. ◇

من أهم دروس الأزمة، إظهارها أن عزل السياسات بعضها عن بعض، والفصل بين مسارات النمو والتنمية والإعمار، نجح موقتاً في نقل الأزمة من حيز اجتماعي اقتصادي إلى آخر، لكن لم يمنعها لاحقاً من التمدد والاتساع بل الارتداد نحو مصدرها، حين عجزت الأدوات المتاحة عن استيعابها.

رانيا غانم جريديني (*)

مخاطر التعاقد الوظيفي في لبنان في إطار المفهوم الجديد للإدارة العامة

أولاً: الإطار العام للمفهوم الجديد للإدارة العامة

في ربع القرن الأخير، شهد مجال الإدارة العامة تحـولات جذرية، نتيجة المقاربة اللـيبرالية لدور الدولة في المجتمع. إن أحد مفاصل الرؤية الليبرالية الذي يهمنا في هذا البحث، هو تجسيد الفكر والنظرية الإداروية (Managerialist Thought) في منظومـة متكاملة للإصـلاح الإداري تهدف إلى تحـويل الإدارة العامة التـقليدية البـيروقراطيـة إلى ما يسمى في أوسـاط المنظمات الدولية، **الإدارة العامة الجديدة** التي سنشيـر إليها بإيجـاز هنا، على أن يجري تفصـيلها في الجزء الثاني من البحث.

تهدف الإدارة العامة الجديدة إلى نقل إعادة هيكلة الإدارة العامة بحسب الأساليب المتبعة في القطاع الخاص: تعـاقد وظيفي، تحرير الأجـور وتحديدها بحسب الجـدارة، كسر عقـود العمل الجماعية، تـخفيف القيود القانونية والرقابة المسـبقة عن الإدارة لتحريرها وترشيقهـا، فيصبح معيار المحاسـبة في القطاع العام مثل القطاع الخاص، يقاس بالانتاجيـة، ومدى رضى المستهلك والنجاح في خفض التكالـيف. إضافة إلى ذلك، يدعو منظّرو الإدارة العامـة الجديدة إلى التخلي عن الفـصل التقلـيدي المتـبع بين الإدارة والسـياسـة وإلى جعل الإدارة مـرتبطة بالتـوجهـات السياسـية لمتخذي القـرار للتخفيف من حـدة الصراعات التي طالما تقوم بين الإدارة ومـتخذي القرار التـي تمثل في رأي مؤيدي هذا المفـهوم عائقـاً أمام السلطة السـياسيـة المنتخـبة لتنفـيذ البرامج التي انتخبت على أساسها.

في الوقت الذي ينبع مفهوم الإدارة العامة الجديدة من الفكر "الإداروي"، انطلقت الخطوات التطبيقيـة للمشروع الإصلاحي الإداري المسمى الإدارة العامة الجديدة، من الأزمـة الاقتصادية والمالية التي سـيطرت على البلدان الغربية في أواخـر عام ١٩٧٠، فسـادت الدعوات إلى تقليص حجم الدولة ودورهـا ونطاق عملها، في الأوسـاط الفكرية والرسـمية، وبخاصـة الاقتـصادية والمالية. انطلق مـشروع إعادة رسـم هيكلية إدارة الدولة من نيوزيلنـدا واستراليـا اللتين تعدان مختبر الإدارة العامة الجديدة. تبنت بريطانيا بعض الخطوات، إنما بحذر أكبر وبسرعة أقل، على امتداد عهد تاتشـر في الحكم. اما في الولايات المتحدة الأميركية فـقد غدت الكتب التي تدعو إلى

(*) مساعدة تحرير في المركز اللبناني للدراسات – بيروت.

إعادة النظر في الإدارة التقليدية للدولة بمنزلة "كتاب مقدس"[1] لطلاب العلوم السياسية والإدارية في جامعات أميركا، وبقي التطبيق العملاني للمشروع الإصلاحي الإداري يقتصر على المستوى المحلي وفي قطاعات محددة.

أما في أواخر الثمانينات، تحولت التوجهات الكينزية لصندوق النقد الدولي، التي كانت تشدد على اخفاقات السوق الحرة وضرورة تدخل الحكومات للحد من المشاكل الناجمة عنه، كمعالجة البطالة وإعادة توزيع الدخل، إلى الدعوة إلى الحد من تدخل الدولة وإطلاق يد السوق الحرة، وذلك بضغط من القوى الاقتصادية. هذا المنحى الليبرالي المتوحش انبثق مما يسمى إجماع واشنطن (Washington Consensus) بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الأميركية حول السياسات النقدية والاقتصادية الفضلى للدول ودورها التي عممت على بلدان أميركا اللاتينية أولاً ومن ثم على جميع بلدان العالم الثالث القابعة تحت أزمة المديونية.

الإصلاحات المطالب بتنفيذها في البلدان النامية تولد الفقر وعدم الاستقرار والتخلف، لأنها لا تعبر عن حاجات المجتمعات ولا تأخذ في الحسبان المشاكل التي تعانيها تلك البلدان. اكثر من ذلك، لا تتمشى الإصلاحات المنضوية تحت لواء الادرة العامة الجديدة مع البيئة السياسية الثقافية لمعظم مجتمعات العالم الثالث والبيئة السياسية اللبنانية بوجه خاص.

تركز هذه السياسات على تحرير رؤوس الأموال ومعالجة التضخم والخصخصة وتقليص حجم الدولة ودورها بدلاً من التركيز على دفع النمو الاقتصادي ومعالجة مشاكل البطالة[2].

أما الإصلاحات الإدارية الجديدة، فهي واحدة من تلك الوصفات الجاهزة التي توزعها المنظمات الدولية والإقليمية على بلدان العالم الثالث. لكن هناك أسئلة كثيرة تطرح حول جدوى ومنافع تطبيق هذه الإصلاحات في البلدان النامية. تعبر تلك الإصلاحات بحسب ستيغليتز عن مصالح وزراء المال والاقتصاد في البلدان النامية الذين يخضعون لضغوط اللوبيات المالية والتجارية العالمية من جهة ولضغوط المنظمات المالية والتجارية الدولية من جهة أخرى. فالإصلاحات المطالب بتنفيذها في البلدان النامية تولد الفقر وعدم الاستقرار والتخلف، لأنها لا تعبر عن حاجات المجتمعات ولا تأخذ في الحسبان المشاكل التي تعانيها تلك البلدان. اكثر من ذلك، لا تتمشى الإصلاحات المنضوية تحت لواء الادرة العامة الجديدة مع البيئة السياسية الثقافية لمعظم مجتمعات العالم الثالث والبيئة السياسية اللبنانية بوجه خاص، فتبدو وكأنها ستعمق المشاكل وتضخمها بدلاً من معالجتها.

وسط الجدل القائم حول من يرى أن على البلدان النامية أن تستورد الأطر الإصلاحية والمؤسسية من البلدان الغربية لتطلق ورشة التطور والتنمية وبين الذين يعتقدون أن لكل بيئة سماتها وثقافتها الخاصة وبالتالي على كل مجتمع أن ينتج الأطر الإصلاحية التي تتناسب وبيئته وأهدافه ومشاكله وتطلعاته. نحاول في هذا البحث التطرق إلى هذه الإشكالية من خلال تسليط الضوء على مخاطر استيراد خطط إصلاحية إدارية يصعب استئصالها من بيئتها لزرعها في مجتمعات تقليدية، حيث السلطة لا تزال ذات وجه عائلي– تقليدي والشرعية تستمد من الروابط الطائفية والعلائق الزبونية، وهذا ينطبق على لبنان محور هذه الدراسة.

(١) David Osborne and Ted Gaebler, *Reinventing Government* (New York: Penguin, 1992).

(٢) Joseph Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: Penguin Books, 2002).

ثانياً: تعريف الإدارة العامة الجديدة والعوامل المرافقة لها

"الإدارة العامة الجديدة هي أداة للإصلاح تركز على النظريات النيو- كلاسيكية للانسان والمجتمع، وتدعو إلى إحكام سيطرة السياسيين والحكام على الإدارة من ناحية وإلى الخصخصة الشاملة من ناحية أخرى كأفضل الوسائل لحل مشاكل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) "[٣]. انطلاقاً من هذا التعريف سنعرض بالتفصيل مفهوم الإدارة العامة الجديدة أولاً ثم نشير إلى العوامل الخاصة بالبلدان الغربية التي كونت الأرض للمطالبة باصلاح الإدارة التقليدية البيروقراطية.

١- العوامل التي أدت إلى نشأة الإدارة العامة الجديدة

ذكرنا سابقاً أن النموذج البيروقراطي مثل خطوة ثورية في بدايته، إذ إنه رافق سقوط النظام الاقطاعي، الزبوني في أوروبا وساهم في تدعيم دور الدولة الحديثة القائمة على العقلانية واحترام القوانين والجدارة. ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين، برزت في البلدان الغربية دعوات من كلا اليمين واليسار، منتقدة النمط البيروقراطي الذي عد من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان. استند المطالبون باعادة النظر في النظام البيروقراطي إلى مجموعة من الأسباب: فشل النظام البيروقراطي والاختلال الوظيفي فيه، والنظريات الاقتصادية النيو كلاسيكية والحاجات الاقتصادية – الاجتماعية.

أ- الحاجات الاقتصادية والاجتماعية

يجمع المحللون الاداريون المؤيدون لنظرية الإدارة العامة الجديدة أن التنظيم الكلاسيكي الفيبري للإدارة العامة لم يعد يتمشى ومتطلبات العصر، فالمنافسة العالمية على الأسواق أصبحت أشرس وتقتضي خفض التكاليف وتحسين الخدمات، الأمر الذي دفع بالمؤسسات الخاصة إلى إعادة النظر في أساليب عملها من إعادة تمركز وتفويض العمليات الصناعية ,Delocalization، Decentralization and Outsourcing ، والتلزيم والتخلي عن العمليات غير المربحة وتلزيمها، والتركيز على تحسين الأداء عوضاً من التركيز على معدلات النمو التي أصبحت بطيئة.

في عالم أصبحت المنافسة على أشدها، يمثل القطاع العام أحد العوامل الأساسية في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات. فالسياسات والتشريعات الحكومية في مجالات العمل والبيئة والسياسات الضريبية والمالية والسياسات التربوية والصحية، كلها تمثل عامل استقطاب أو عاملاً غير مشجع للاستثمار[٤]. انطلاقاً من هنا ضغطت المجموعات الاقتصادية والمالية العالمية على الحكومات الغربية ومن ثم على الحكومات في البلدان النامية، لتعديل التشريعات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تقليص دور الدولة في المجتمع من أجل تسهيل عمليات الاستثمار وزيادة معدلات الربح التي انخفضت من جراء قوانين العمل الصارمة وارتفاع الضرائب والتكاليف الاجتماعية[٥].

---

(٣) Hans Van Mierlo, "Theories of Aministrative Reform and their Pratical Implications," in: Verheijen Tony, ed., *Innovations in Public Management: Perspectives from East to West Europe* (UK; Northampton: Edward Elgar Publishing, 1998), p.25-40.

(٤) Hughes Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction* (New York: St. Martin Press, 1997), pp.13-15.

(٥) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣).

كانت البلدان الغربية في السبعينات تعاني مشاكل ديمغرافية واقتصادية وثقافية جعلت المواطن يشعر بفقدان شرعية الدولة التي بدت غير قادرة على حل المشاكل المتزايدة، فتحول المواطن إلى المؤسسات غير الحكومية وطالب بتقليص حجم الدولة كوسيلة لتلبية حاجاته وبخفض الضرائب وتحقيق رفاهية معيشية أكبر. وتحولت البيروقراطية إلى قميص عثمان يحمل أعباء وأخطاء القطاعين الخاص والعام على حد السواء.

ب- فشل النظام البيروقراطي

يرى المحللون في الغرب أن البيروقراطية في إدارات القطاع العام قد فشلت أولاً لأن مبدأ الفصل بين السياسة والإدارة أدى فعلياً إلى حالة انفصام في إدارة الشان العام بحيث تصاعد التنازع على اتخاذ القرار وتحديد مفهوم المصلحة العامة التي ستندرج المشاريع والقوانين والمراسيم ضمنه. فمن جهة يتمتع الموظف العام بحصانة واستمرارية في الوظيفة، الأمر الذي يجعله يتمتع بشبكة علائق عامة قوية مع جماعات الضغط الفاعلة في المجتمع فتؤثر في قراره[٦]. فالتثبيت والاستمرارية في العمل تحول الموظفين العامين إلى جماعة ضاغطة قوية ضمن الإدارة تتمتع بالخبرة والمعرفة وتسيطر على الأدوات وأساليب العمل التي قد تساهم في إنجاح أو حتى إفشال مشاريع الحكومة إذا ما تعارضت والمصالح أو المنظار الإداري للمصلحة العامة. من جهة أخرى، تتكون الطبقة الحاكمة (وتحديداً في البلدان الديمقراطية) من خلال انتخابات يختار الشعب ممثليه على أساس مشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية يلتزم الحزب والجهة الفائزة في انتخابات تنفيذها ويحاسب إذا ما فشل أو قصر في تعهداته. غالباً ما يقع التنازع بين السياسي المنتخب والموظف العام على تحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع فيكون لكل طرف الأجندة الخاصة به. من هنا نفهم الدعوات في الغرب إلى دمقرطة الإدارة وإخضاعها لإرادة الشعب عبر جعل الطاقم الإداري في الفئات العليا من التوجهات السياسية نفسها للطاقم الحاكم، وملتزماً تنفيذ برنامج سياسي معين ومسؤول عن حسن أدائه. إن التطبيق الخاطئ للمبادئ الفيبرية في النظام البيروقراطي التي تكوّن أصلاً منظومة مثالية غير قابلة للتطبيق جعل من الإدارة البيروقراطية ومنظومتها تعاني عدة آفات: الحصانة والتثبيت الوظيفي يقتل روح المبادرة والابتكار عند الموظف الذي يكتفي بأداء متواضع. الأولوية والتركيز المفرط على تطبيق القوانين والإلتزام بها وجعل ذلك المعيار الأساسي الذي يقيم الموظف ويحاسب عليه فيصب هذا الأخير كل جهده على تطبيق القوانين، بدلاً من العمل جاهداً على تحقيق أهداف المؤسسة[٧].

يبقى السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه: هل تنطبق هذه المشاكل على لبنان؟ وهل أن الموظف العام يتمتع حقيقة بهذه الحصانة، أليس هو خاضعاً أصلاً لأهواء الطبقة السياسية الحاكمة؟ وحتى لو تصرف بعض المجموعات على تناغم مع بعض مصالح مجموعات ضاغطة اقتصادية، ألا يكون ذلك بمباركة السياسيين النافذين وطلبهم؟ حتى إن أكثر المطالبين بإعادة هندسة إدارة القطاع العام تطرفاً، يعترفون أن آفات النظام البيروقراطي تلك تنطبق على الأنظمة الغربية الدمقراطية. أما البلدان النامية فتتميز بالتلاعب السياسي وبإخضاع الإدارة لمشيئة السلطة الحاكمة وبالزبونية المتفشية في العلائق الاجتماعية -

(٦) Marguerite Helou, *Public Policy Making: The Case of Health Politics in Lebanon* (Doctoral Thesis, Syracuse Univesity, 1978).

(٧) Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction*, pp.45-50.

الإدارية - السياسية، وبالفساد أيضاً حتى إن التوظيف في الإدارة العامة أصبح بمنزلة تعويض بطالة(٨).

ج- النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية

ارتكزت الإصلاحات الإدارية في بريطانيا ونيوزيلندا واستراليا على أربع نظريات اقتصادية هي: نظرية تكلفة الصفقة (Transaction Theory) والنظرية الإداريوية (Managerialism) ونظرية الاختيار العام (Public Choice Theory) ونظرية المدير والوكيل (Principal-Agent Theory).

تدعو نظرية تكلفة الصفقة (Transaction Theory) إلى الاختيار بين تأمين الخدمات من داخل الإدارة وبين التعاقد مع جهات خارجية لتأمينها بطريقة عقلانية ترتكز على مقابلة التكاليف بين الطرفين. وهذا يعود بالطبع إلى طبيعة الإدارة والخدمات المقدمة. لكن تلزيم بعض الخدمات العامة إلى القطاع الخاص في لبنان لا يؤدي بالضرورة إلى خفض التكاليف وتحسين الأداء، المثل على ذلك تلزيم مهمة جمع النفايات في العاصمة بيروت إلى مؤسسة خاصة بموجب القرار رقم ١٣٥/ ٩٥/أ الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار، كلف الدولة بين شباط/ فبراير ١٩٩٤ و شباط/ فبراير ١٩٩٥، ١٣٨٩٧٢٨٢ دولاراً اميركياً في حين كان يمكن أن تقوم بلدية بيروت بالعمل نفسه وبتكلفة أقل، بخاصة أن المعدات والآليات التي توفرت لشركة سكر - سوكلين أتت بقرض من البنك الدولي(٩).

تزعم النظرية الاداريوية (Managerialism) أن الوسيلة الأسرع لإحراز التقدم الاجتماعي هي عبر التقدم الاقتصادي(١٠)، الذي يعمد إلى تطبيق الوسائل الجديدة والتقنيات الجديدة في مختلف الميادين. أما علم الإدارة فهو علم قائم بذاته، لا يمكن إخضاعه لقوانين وأنظمة مرعية الإجراء تجمد العمل الإداري وتولد بيروقراطية متحجرة وروتين إداري يمثّل مقبرة المشاريع والمبادرات الخيرة. الحل يكون وفق هذه النظرية في إعطاء الإدارة الحرية الكافية لإدارة مواردها البشرية والمالية وأنظمتها الداخلية وآليات الرقابة الخاصة بما تراه مناسباً لتحقيق الأهداف المتعاقد عليها. من هنا أهمية ارتباط الكادرات الإدارية بالطاقم السياسي الحاكم من ناحية وتحميل السياسي والإداري سوية المسؤولية الإدارية والسياسية إذا ما فشلوا في تنفيذ التزاماتهم. إن ذلك يعزز أصلاً عملية المساءلة، إذ تمنع السياسي من اتهام الإدارة بعرقلة مشاريعه إذا ما فشل في تحقيق أهدافه.

تفترض نظرية "الخيار العام" (Public Choice Theory) أن الإنسان يعمل لتعزيز مصالحه ورخائه فقط، وبالتالي سيحاول الموظف العام فرض السياسات التي ستعزز مكانه في الوظيفة والتي لن تتعارض والامتيازات والمصالح التي يتمتع بها. من هنا طالبت البلدان التي تعتمد الإدارة العامة الجديدة وتلك التي تحاول تطبيقها الفصل بين "التوجيه والتنفيذ" Steering and Rowing، بجعل رسم السياسات في الإدارة مرتبطة بالطبقة الحاكمة، على أن تتولى ما تسمى

(٨) David Osborne and Peter Plastrick, *Banishing Bureaucracy: The Five Strategies for Reinventing Government* (New York: Penguin Group, 1998), p.2.

(٩) انظر: عصام سليمان، "واقع البلديات في محافظة بيروت،" في: رنده انطون [وآخرون]، **واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٧)، ص ٨٠.

(١٠) Christopher Pollit, *Managerialism and Public Service: Cuts or Cultural Change in the 1990's* (Oxford UK: Blakwell, 1993), p2.

في بريطانيا " وكالات تنفيذية " عملية التنفيذ لا غير. تفترض النظرية أيضاً أن تعمل الإدرات في القطاع العام في بيئة احتكارية، الأمر الذي يحول تلك الإدارات إلى ماكينات غير منتجة، وغير فعالة، ومكلفة جداً وغير آبهة لحاجات المجتمع الحقيقية. لذلك يجب أن تخضع كل القطاعات العامة عبر الوكالات التنفيذية إلى آلية السوق، بدءاً بالقسائم (Voucher) مروراً بالمناقصات التنافسية (Competitive Tendering) و تلزيم العقود وصولاً إلى الخصخصة الشاملة.

أما في ما يتعلق بنظرية المدير والوكيل[11] (Principal-Agent)، يقول أيزنشتادت إن المشكلتين الأساسيتين اللتين تحاول النظرية التعامل معهما هما التصارع الحاصل بين إرادة المالك وأهداف المدير، وصعوبة مراقبة عمل المديرالذي يتمتع بالخبرة والمعرفة في الوقت الذي يبقى المالك على مسافة من التفاصيل العملية التي تؤثر في الإنتاجية والأداء مباشرة. تحاول النظرية أيضاً وأيضاً إيجاد، أساليب لجعل الإدارة والمدراء (في الشأن العام: المدراء العامون)، يعملون بطريقة تتلائم وأهداف المالك (في الشأن العام: السياسيون). الوسيلة الفضلى لتحقيق هذا الانسجام بين العمل الإداري والإرادة السياسية هي إنهاء العمل بنظام الإداري المغلق ومبدأ الاستمرارية والتثبيت الوظيفي واعتماد التعاقد الوظيفي من أعلى الهرم إلى أسفله وكذلك اعتماد التعاقد بين الوزارة ومؤسسات في القطاع الخاص إذا كان في إمكانها تقديم الخدمات المطلوبة بفاعلية أكبر وتكلفة أقل.

يترجم التعاقد بطريقة أفضل الأهداف المرتجاة من الإداراة وأنظمة الثواب والعقاب المرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسة.

تضافرت الظروف والعوامل للمطالبة باصلاح الإدارة البيروقراطية – الفيبرية وتحويلها إلى نظام الإدارة العامة الجديدة التي ترتكز على إعادة الهندسة والتمكين(Empowerment) وتعزيز المبادرة (Entrepreneurship). بحسب هامر وتشامبي، تقوم إعادة الهندسة على إعادة النظر بأساليب العمل، الأنظمة الداخلية والهيكلية الإدارية بحيث تتحول الإدارات العامة إلى مؤسسات أكثر فعالية وتجاوباً مع احتيجات المواطن – المستهلك. التمكين تعني تفويض الصلاحيات عبر التسلسلية الإدارية من الوزير إلى المدير ومن المدراء إلى المستويات الإدارية الأقرب إلى المواطن، مع نزعة إلى القضاء على الكادرات الوسطى في الإدارة التي لم تعد ضرورية للتواصل الإداري ومن أجل إعادة هندسة العمليات الإدارية بتقليص عدد الحلقات وتقصير المسافات بين المستخدم ونقطة انطلاق الخدمات من أعلى الهرم. آخيراً يدعو مبدأ تعزيز المبادرة (Entrepreneurship) إلى تحويل المدير العام إلى قيادي رائد يتحمل المسؤولية السياسية بموازاة الوزير، فيتحول من مدير إلى Policrat .أما الإطار التطبيقي لهذا المفهوم فسنفصله في الجزء التالي.

٢- تعريف الإدارة العامة الجديدة

للإدارة العامة الجديدة تعريفات متعددة تتفق جميعها على الحاجة إلى التحول من نظام بيروقراطي جامد ومن إدارة مغلقة، تتمحور حول تنفيذ سياسات الحكومة وحسن تطبيق

(١١) Eisentadt Kahn, "Agency Theory: An Assessment and Review," *Academy of Management Review*, no. 14, pp. 57-70.

القوانين، إلى إدارة ذات نظام مفتوح، وهيكلية إدارية لينة، متفاعلة مع محيطها تهدف إلى تأدية دور قيادي وريادي في وضع استراتيجيات الحكم وتتحمل المسؤوليات مع السلطة السياسية. ومن أجل الوصول إلى إدارة تتمحور حول المستهلك، المطلوب التحول من المنطق الإداري المرتكز على المدخلات وآليات التحويل (Input- Oriented) إلى منطق إداري يرتكز على المخرجات الإدارية (Output-Oriented)، الأمر الذي يقتضي محاسبة الإدارة على نتائج أعمالها والحصيلة النهائية بدلاً من إبقاء عملية العقاب والثواب متعلقة فقط بمدى التزام الموظف تطبيق القوانين. يكتفي هذا الأخير حينه بممارسة جامدة لوظيفته، إذ يعلم أنه سيبقى ويتدرج بمجرد التزامه القوانين ولا حاجة حينئذ إلى زيادة الإنتاجية أو ابتكار أساليب عمل قد تعرضه للمساءلة أو تضعه تحت المجهر. من الطبيعي ضمن هذا الإطار أن يعطى المدير الحرية في إدارة مؤسسته، إذ إن الارتقاء بالإدارة إلى المستوى المطلوب يقتضي إجراء تعديلات على ثلاثة مستويات: على المستوى العمودي أي إعادة النظر بالعلاقة بالسلطة السياسية، داخلياً في أنظمة العمل والهيكلية الإدارية، انطلاقاً من المبدأ الإداري القائل إذا أردنا محاسبة المدير يجب إعطاؤه الحرية في إدارة مؤسسته. أخيراً، على المستوى الأفقي، أي العلاقة بين الإدارة ومحيطها التي تتحول بموجب الإصلاح الداخلي وإصلاح العلاقة بالسلطة السياسية إلى علاقة تفاعلية، ريادية في المجتمع.

أ- إعادة النظر بعلاقة الإدارة بالسياسة

يقضي النظام البيروقراطي الإداري بالفصل الكلي بين الإدارة والسياسة بهدف تحييد الإدارة عن التجاذبات السياسية، والمنافع الشخصية والحزبية. يعين الموظف ويثبت في الوظيفة استناداً إلى كفاءته من خلال مجلس الخدمة المدنية فيكون بمنأى من الأمزجة السياسية، وينصب ولاءه للإدارة وخدمة المصلحة العامة، من واجبه تنفيذ القرارات السياسية بغض النظر عن توجهاته السياسية وآرائه؛ وهو يبدي رأيه مرتكزاً على معرفته بالقوانين وخبرته لا غير. من هنا، أصبحت الإدارة تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين تستمدهما من عمق اختصاصها ومعرفتها بالقوانين واستمراريتها، وشبكة العلائق والمصالح التي تنتجها هذه الاستمرارية مع مختلف القوى الاقتصادية. حينها برزت المطالبة في الغرب باخضاع الإدارة للارادة السياسية وجعلها ديمقراطية بمعنى إيجاد الوسيلة التي تجعل الإدارة تنفذ المشاريع السياسية للأحزاب أو الأطراف السياسية التي على أساسها تم انتخابهم أو تعيينهم، بغض النظر عن المصالح الأخرى والرؤى التي تلتزم الإدارة بها. بهدف إخضاع الإدارة لإرادة السلطة السياسية المنتخبة التي تنبثق السلطة التنفيذية منها، يطالب مؤيدو الإدارة العامة الجديدة، بربط موظفي الفئة الأولى بالسلطة السياسية التي تعين عند تسلمها الحكم طاقمها الإداري الذي يلتزم توجهاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، وينفذها التزاماً بتعهدات الحكام الانتخابية. بذلك تصبح الإدارة كالحكومة مسؤولة سياسياً عن تنفيذ المشاريع والسياسات التي يفترض أن يكون قد تم انتخابها على أساسها. لتأمين التزام الموظف العام بسياسة السلطة السياسية، يطالب علماء الإدارة العامة الجديدة بالتكامل بين السلطة السياسية والسلطات العليا الإدارية، التي تتحول من أداة لتنفيذ سياسة الحكومة إلى شريك ريادي في صنع القرار. انطلاقاً من هذا المبدأ، تتدرج المطالبة بضرورة التعاقد الوظيفي مع الفئات الأولى في الإدارة، التي ستطالب بالتالي بحرية أكبر في إدارة المؤسسة التي سترئسها عملاً بالمبدأ القائل " دع المدير يدير "[١٢]

(١٢) Christopher Hood, "A Public Management for All Seasons?" *Public Administration*, vol. 6, no.1, pp.4-5.

كون الهدف هو تحويل الإدارة من التعويل على الوسائل إلى التعويل على النتائج. ونظراً إلى ضرورة التنفيذ الدقيق للسياسات التي على أساسها جاءت السلطة الحاكمة، يطالب مؤيدو الإدارة العامة الجديدة، بإطلاق يد المدير في الإدارة الذي يتسلّم إذ هو يتحمل مسؤولية أدائه وأداء إدارته بقدر ما يتمتع بهامش من الحرية في التوظيف والمالية وسياسة الثواب والعقاب داخل الإدارة. من هنا المطالبة بإعادة النظر الكلية في أساليب العمل داخل الإدارة.

ب- الإصلاحات الداخلية

المطلوب من الإدارة تحسين أدائها، والاقتراب من متطلبات المواطن وخفض تكاليفها. لتحقيق هذه الأهداف، يرى فقهاء الإدارة العامة الجديدة أن هناك حاجة إلى إقرار الإصلاحات التالية:

– استبدال نظام الملاك الإداري المغلق بالتعاقد الوظيفي ليشمل مختلف المستويات في الهرمية الإدارية. يحدد التعاقد الوظيفي بموجب عقد يتم بين الموظف ورئيسه التسلسلي وبإشراف هيئة مستقلة، المدة الزمنية للتعاقد، والنتائج والأداء المرتقب من الموظف، ونظام الثواب والعقاب المرتبط بالأداء وشروط فسخ العقد. يهدف هذا المبدأ إلى حفز الموظف على العمل والإنتاج والابتكار للمحافظة على عمله وضمان استمراره في المؤسسة.

– تحويل نظام سلسلة الرواتب والأجور المرتبطة بالتراتبية الإدارية، وبحسب موقع الموظف في السلم الإداري، إلى نظام مفتوح حيث الأداء يحدد المعاش (Performance Pay)، فيحفز الموظف بذلك على العمل والعطاء، إذ يرى هؤلاء أن الإنسان يتبع أولوياته، فتكون الأولويات الاقتصادية في الطليعة. أما قيم الولاء للمصلحة العامة والأهداف السامية للخدمة العامة فهي ابتكار غير منطقي، لا عقلاني، فضلاً أنه غير موجود.

– بعدما أعطي المدير من خلال الإصلاحات التي ذكرناها هامشاً كبيراً في إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي يدير، يفترض أن يتمكن من تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله من خلال إعطائه حرية في وضع سياسة ثواب وعقاب تتمشى مع أهدافه وتؤمن تنفيذها. ويذهب علماء الإدارة العامة الجديدة إلى حد المطالبة بإلغاء أو تقليص صلاحيات هيئات الرقابة الخاصة وتحويل عملية المراقبة والمحاسبة إلى كل إدارة على حدة.

– أخيراً يعاد النظر في هيكلية الإدارة وميزانيتها بحيث يعاد هندسة الهيكلية بحسب المشاريع المنوي تنفيذها، فتنشأ المكاتب والفروع ارتباطاً بكل مشروع، وتنتهي عند الانتهاء من تنفيذ المشروع. أما الموازنة فتتحول من ميزانيات تقوم على المدخلات وتركز على البنود إلى ميزانيات قائمة على الأداء وتركز على البرامج والمخرجات (Line-Item Budget) إلى (Programme Budgeting) الذي يسمح بشفافية أكبر ويسهّل على المشرع عملية تقويم أداء الإدارة ومحاسبة المدير العام على تحقيق الاهداف والنتائج التي جرى توظيفه بناء عليها.

تهدف الإصلاحات هذه إلى إخراج الإدارة العامة التقليدية من برجها العاجي وجعلها أقرب من حاجات المواطن وإرادة ممثليه. وإذا كان ذلك هدف سامياً ومفيداً، فإن التطبيق قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة من حيث تكريس ظواهر الاستخدام الكيفي والسيطرة على الإدارة، وبخاصة في الدول حيث الولاءات التقليدية الاجتماعية تتقاطع وزبونية سياسية وإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى غياب المحاسبة وانحراف العمل الإداري عن خدمة المصلحة العامة. باسم الديمقراطية يتم إذاً الانقلاب على مفاهيم إدارية تهدف إلى تحرير الإدارة من استنسابية الحاكم ومصالحه

الانتخابية، الشخصية والسياسية، وإلى خدمة المصلحة العامة. يفترض بالنزاع المستمر بين السلطة الحاكمة والإدارة المجردة والموضوعية أن يحمي المواطن من هذا أو ذاك عملاً بمبدأ فصل السلطات وتعاونها. إنما المفاهيم والإصلاحات التي يتم التسويق لها ضمن مشروع الإدارة العامة الجديدة فهي تهدف إلى إطلاق يد الحاكم والقوى المالية والاقتصادية التي تموله وتدعمه لرسم سياسات تناسب مصالح جماعات الضغط النافذة على حساب الفئات الشعبية الأقل قوة ونفوذاً وتنظيماً وذلك باسم توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة.

ج- إصلاح العلاقة بين المواطن والإدارة

نستخرج مما سبق أن المدير العام في الإدارة يتحول إلى شريك فعلي للوزير، أي رئيسه التسلسلي، وبالتالي تتحول الإدارة من ذراع منفذة إلى شريك كامل، مسؤول ولاعب أساسي في عملية صنع القرار. عليه يصبح المدير العام أيضاً المسوق الأول لسياسة الحكومة في المجتمع، فيطلب منه أن يتفاعل ويرصد آراء المواطن – المستهلك من ناحية، ويسوق لقرارات وسياسات الحكومة عبر الإعلام والمنابر كافة، من ناحية أخرى. أما التفاعل مع المحيط فيتحول إلى أداة ضرورية لرصد الحاجات، إنما قد يصبح وسيلة لكسب تأييد القوى الاقتصادية الفاعلة على الأرض أيضاً، فتتعرض الفئات الضعيفة في المجتمع للتهميش أكثر فأكثر.

تصعب المقابلة والتصنيف بين النمط البيروقراطي والنمط الإداري الحديث، إذ يقترن الأول بفكرة الدولة الراعية في حين ينبع الثاني من المنحى الاقتصادي، المبني على مركزية السوق وفاعليتها في تصحيح أخطائها (Its Failures) مقاربة الموضوع من هذا المنطلق ليس هدفنا وليس اختصاصنا، إضافة إلى أنه يتحول إلى نقاش أيديولوجي – فكري لا يسمح بالوصول إلى الجواب عن السؤال المركزي حول إمكان تصدير وزرع أنماط إصلاحية كالإدارة الجديدة في الجسم اللبناني؟ المنطلق الأول للإجابة عن هذا السؤال هو في تقويم مدى تطبيق هذا النمط الإداري في المجتمعات الغربية نفسها. وتأتي الإجابة من أحد علماء الإدارة أنطوني بتيغرو، فيقول إن النمط الإداري الجديد طبق أكثر في الأنظمة الانكلوسكسونية منه في الأنظمة الأوروبية الأخرى حيث الثقافة السياسية للشعوب تعول كثيراً على دور الدولة في المجتمع وعلى قيم إنسانية أكثر منها اقتصادية أو مادية. يؤكد بتيغرو أنه حتى البلدان التي اعتمدت المنحى الإداري الحديث لتنظيم قطاعها العام، قد طبقته على المستوى المحلي في إدارات محددة ذات نطاق عمل ضيق (تجميع النفايات، إدارة الحدائق العامة...). حتى بريطانيا التي تعد من أوائل البلدان التي طبقت النظام الإداري الجديد، واجهت مقاومة شديدة للمشروع من قبل الموظفين والإدارات التي لم تتخل عن صلاحيتها، فاضطرت الحكومات المتعاقبة في عهد تاتشر إلى تصحيح وبلورة النظام الإداري الجديد وفق متطلبات كل حالة على حدة ووفق الحاجة في أسلوب تدريجي[١٢].

أما حول إمكان تطبيق تلك الإصلاحات في لبنان، فتجدر الإشارة إلى أن الأرض المتوافرة في البلدان التي طبقت هذا المشروع غير متوافرة في لبنان ولا في بقية بلدان المنطقة، البلدان التي تحاول اعتماد الإدارة العامة الجديدة في قطاعها العام وترتكز في حياتها السياسية على الأحزاب وتخوض انتخابات ضمن تنافس على برامج ومشاريع واضحة المعالم، بحيث يتمكن المواطن من المساءلة والمحاسبة عبر انتخابات نيابية أو رئاسية حرة، نزيهة ومستقلة إلى حد ما.

(١٢) Tony Verheijen and David Coombes, eds., *Innovations in Public Management: Perspectives from East to West Europe* (UK; Northampton: Edward Elgar Publishing, 1998), p.25-40.

ثانياً، من أجل توفير حظوظ نجاح الإصلاحات الإدارية المنبثقة من مفهوم الإدارة العامة الجديدة، يفترض أن تحدد بطريقة علمية وموضوعية الأهداف الواجب تنفيذها عبر البرامج السياسية، لكي نوفر وسيلة للتقويم الإداري والسياسي. حين نتكلم على تقويم الأداء يجب أن تكون هناك هيئات رقابة فاعلة ومستقلة وقادرة على إيجاد آليات مراقبة ومحاسبة للعمل الإداري. في ظل هذه المعطيات، ما هي العوامل التي قد تحول دون تطبيق جدي لمفهوم الإدارة الجديدة في لبنان؟

ثالثاً: إمكان تطبيق الإدارة العامة الجديدة في لبنان

ما لا شك فيه توجد صعوبة في تقويم أداء نظام الإدارة العامة الجديدة الذي يطبق بطرائق مختلفة وبدرجات متفاوتة تمشياً مع مقتضيات المجتمعات وثقافتها والأهداف المرتقبة من تطبيقه. ففي البلدان حيث الهدف كان اقتصادياً بحتاً، أدّى النظام الإداري الجديد إلى نتائج ملموسة وجيدة (نيوزيلاندا واستراليا). أما في البلدان حيث كان يراد من الإدارة العامة الجديدة إنتاج وسيلة لإخضاع الإدارة العامة للوصاية السياسية، تعثرت عملية الإصلاح وأنتجت ممانعة ومواجهة أدّت إلى تعديل في المسار الإصلاحي وتقويضه.

إضافة إلى صعوبة تقويم هذا النظام توجد عوائق مختلفة أمام تصدير هذا النمط الإداري تطرح تساؤلات عديدة حول شمولية هذا النظام، والمخاطر التي قد تنتج إذا ما طبق في بعض المجتمعات حيث العلائق الاجتماعية تقليدية وزبونية، والمصالح الخاصة تطغى على المصلحة العامة، ويتم استغلال السلطة والمركز العام من أجل مآرب ومصالح شخصية. في هذا الإطار، سنعتمد على آراء عينة من المدراء العامين تشمل ٣٨ مديراً عاماً من جميع الطوائف والأعمار ومن كلا الجنسين، ومن القطاعين العام والخاص، لتحديد إمكان تطبيق الإدارة العامة الجديدة في لبنان وأهليتها لحل المشاكل اللبنانية من وجهة نظر المدير العام. رأينا أن آراء هؤلاء المدراء العامين، مفصلية في تقويم مفاهيم الإدارة العامة الجديدة، نظراً إلى خبرتهم في الإدارة وتعاطيهم المستمر مع الطبقة الحاكمة، ولأن المبدأ الأساسي في أي عملية إصلاحية من هذا النوع هي إشراك الجهات كلها في عملية اتخاذ القرار، والمشاركة والتشاور من أجل تجنب الوقوع في مواجهة محتملة بين الإدارة من جهة وبين القوى الضاغطة من أجل الإصلاح من جهة ثانية. قبل عرض آراء المدراء العامين، سنسلط الضوء على الظروف الاجتماعية – السياسية والبيئة الإدارية التي تتعارض وإمكان تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان.

١– البنية الاجتماعية – السياسية في لبنان

تتميز الثقافة السياسية في لبنان بـ "ولاءات تقليدية وطائفية ناتجة من البنية التعددية للمجتمع... حيث مجموعة صغيرة تسيطر على النفوذ السياسي وتوطده عبر علائق زبونية ومحسوبيات مع قاعدتها الشعبية على النمط الاقطاعي ومن خلال احتكارها السلطة المالية والتجارية في البلد... من خلال ما يسمى الواسطة التي تعد آلية تبادل خدمات، يوزع الزعماء

السياسيون خدماتهم على القاعدة الشعبية مقابل الدعم المستمر لنفوذهم وسلطتهم..."[١٤]. تلك التعددية ولدت في المجتمع نظاماً سياسياً حيث التمثيل الشعبي يمر عبر التمثيل الطائفي، الذي كانت تحتكره زعامات تقليدية وأصبح في عهدنا هذا تحتكره زعامات الحرب وسلاطين المال. أما التوزيع الطائفي فيشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعلى الرغم من إلغاء مبدأ التمثيل الطائفي في الإدارة، باستثناء الفئات الأولى، بقيت الحاجة إلى التوزيع الطائفي في الثقافة السياسية والإدارية. يساهم نظام "الديمقراطية التوافقية"، دون شك، في حل النزاعات وتأمين المشاركة للفئات الطائفية في البلد. إنما عواقب هذا النظام متعددة، أولها حرمان الفئات العلمانية والإصلاحية المشاركة في النظام وتعطيل عملية الإصلاح الحقيقية، الأمر الذي يخدم مصالح الزعماء السياسيين ويعزز نفوذهم لأن الإصلاح الإداري سيحرمهم اللجوء إلى توزيع خدماتهم من أجل المحافظة على التأييد الشعبي. يلحظ أريند ليبهارد ثلاث نتائج للديمقراطية التوافقية: أولاً أنها تولد نوعاً من "إعادة جدولة الأولويات بحيث تعالج دائماً المسائل التوافقية أولاً وتترك المسائل الخلافية لتعالج في آخر المطاف. علماً أنها قلما تعالج؛ ثانياً، تلك الصعوبة في الاتفاق على المسائل المهمة تولد بحسب ليبهارد الجمود وعدم الفاعلية والقدرة على حل الأمور المهمة والمعقدة، فيؤجل بتها، وغالباً ما تتفاقم المشاكل وتتعقد فيلجأ الزعماء إلى المحافظة على النظام وعلى الأوضاع القائمة لتجنب النزاعات في ما بينهم، التي تكوّن النتيجة الثالثة للديمقراطية التوافقية[١٥].

تصبح أولوية الزعماء السياسيين بالتالي المحافظة على مواقعهم، وذلك من خلال جمع الثروات بالطرائق المشروعة وغير المشروعة، وباستغلال المراكز العامة؛ كما تتحول الإدارة إلى أداة لتوطيد قواعدهم الشعبية من خلال التعيينات على جميع المستويات الإدارية والتدخلات في عمل الإدارة على جميع الصعد.

٢- البنية الإدارية

إن طغيان الطوائف على حساب الفرد والمواطن ظاهرة متفشية في الدستور والقوانين المرعية الإجراء، وهي تتحول إلى نزاع مستمر بين الدولة والطوائف على ولاء المواطن. فلكل طائفة مدارسها ومستشفياتها وجامعاتها ومؤسساتها الخيرية. أما مؤسسات الدولة والإدارة فهي كمؤسسات المجتمع المدني أيضاً أداة إضافية لتمكين ولاء الفرد لطائفته، حيث يثبت في قناعات الموظف والمواطن أنه لن يستطيع الوّصول إلى أي مكان إذا لم يحظ بدعم ما من مسؤول في الطائفة التي ينتمي إليها[١٦]. الأخطر أن الطائفة بحد ذاتها تحولت إلى وسيلة بيد الزعماء السياسيين لاحتكار المناصب والمراكز والإدارة من أجل البقاء في مواقعهم. أما القوانين التي تسن، من قوانين انتخابية إلى تشريعات أخرى، فهي لا تهدف إلى إصلاح النظام السياسي أو الإداري إنما إلى المحافظة على الأمر الواقع الذي يخدم مصالحهم فعلياً.

(١٤) Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University, 1977), pp. 280-285.

(١٥) Arend Liphard, *Democracy in Plural Societies* (London: Yale University Press, 1988), pp. 25-41.

(١٦) مرغريت حلو، "الإصلاح الإداري والثقافة الإدارية،" في: مرغريت حلو [وآخرون]، ابحاث ودراسات في الإصلاح والتنمية (بيروت: أوراق الرابطة الفكرية، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٢٠-٢١.

في الواقع، ولأن الأحزاب السياسية تؤدي دوراً هامشياً في الحياة الانتخابية والسياسية اللبنانية، تتحول الإدارة إلى آلة يتواصل السياسيون مع قاعدتهم من خلالها. وفي النتيجة يتحول السياسي إلى سمسار يتاجر بالخدمات مقابل الأصوات. يؤكد عدنان اسكندر أن أحد المدراء العامين تعرض لما لا يقل عن ١١٨ طلباً من قبل الطاقم السياسي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ [١٧]. أما محافظ الشمال السابق خليل الهندي، فيؤكد أن ٩٩,٩ في المئة من السياسيين الذين قابلوه خلال ٤٠ عاماً من الخدمة، فعلوا ذلك من أجل غايات ومآرب غير قانونية[١٨].

من المشاكل المستعصية في الإدارة نتيجة التدخل السياسي وتفشي المحسوبيات، عدم قدرة هيئات الرقابة على القيام بواجباتها. فمن ناحية الرقابة الذاتية في الإدارة غير ممكنة من جراء الشواغر التي لم يعرف لها مثيل في الادارات اللبنانية؛ ومن ناحية أخرى يؤدي تفشي المحسوبيات إلى تعطيل عمل هيئات الرقابة المستقلة، فيقوم كل سياسي بحماية الموظفين الموالين له على حساب الاخلاق المهنية والمال العام، إذ إنه يوجد حالياً ٥٧ مديراً عاماً في التصرف يتقاضون أجورهم من دون القيام بأي عمل، أما سبب وضعهم في التصرف فهو التغيرات في التوجهات السياسية والطاقم الحاكم. من الأمثلة على الأسلوب المائع للمراقبة والمحاسبة، عمليات التطهير الإداري التي تمت في الأعوام ١٩٦٤ و١٩٩٣ و٢٠٠٢ وانتهت بوضع الموظفين "غير المنضبطين أو الموالين للحكم" في التصرف ولم يحاكم أو يعاقب أحد من جراء التدخلات والحماية السياسية. وتلك ظاهرة مستدامة في العمل الإداري في لبنان.

إن تطبيق مفاهيم الاداراة العامة الجديدة في لبنان أمر ليس مضراً فقط إنما هو خطير جداً، نظراً إلى خصوصية الوضع اللبناني الذي يعاني، كما أكثرية البلدان النامية، ازدواجية في تطبيق المفاهيم بحيث الأصول والأطر الرسمية تبدو ظاهرياً محترمة، بينما التطبيقات تخضع لقيم وأنماط سلوك تقليدية.

رابعاً: دراسة الحالة اللبنانية

في ظل ما تقدم من تأكيد للتدخلات السياسية في العمل الإداري وإخضاع الإدارة للسلطة السياسية وتقصير العمل الرقابي واستحالة المحاسبة الموضوعية القائمة على معايير علمية وشفافة، يتضح لنا أن تطبيق مفاهيم الاداراة العامة الجديدة في لبنان أمر ليس مضراً فقط إنما هو خطير جداً، نظراً إلى خصوصية الوضع اللبناني الذي يعاني، كما أكثرية البلدان النامية، ازدواجية في تطبيق المفاهيم بحيث الأصول والأطر الرسمية تبدو ظاهرياً محترمة، بينما التطبيقات تخضع لقيم وأنماط سلوك تقليدية تتنافى في بعض الأحيان وتتضارب في أكثرها، كما تجري الحال في معظم المجتمعات الموشورية (Prismatic) بحسب تصنيف فريد ريغس. سنبدأ في تسليط الأضواء على الازدواجية الإدارية ثم نعرض آراء المدراء العامين الذين كنا قد أجرينا معهم مقابلات من أجل الوقوف على وجهة نظر قياديي الإدارة في ما يتعلق بأمكان تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة في لبنان.

---

(١٧) عدنان اسكندر، "السياسة والإصلاح الإداري في لبنان،" مجلة الإدارة اللبنانية، العدد ١ (١٩٩٦)، ص ١٨٤.

(١٨) *Daily Star*، ٩/٣/٢٠٠٢.

١- إشكالية تطبيق مفاتيح الإدارة العامة الجديدة في لبنان

أولاً، العلاقة بين السياسة والإدارة في لبنان هي، بصفة غير رسمية وغير معلنة، علاقة متداخلة لا فصل فيها بين المدير والسياسي. وفي حين تعتمد الإدارة اللبنانية نظرياً الفصل التام بين السياسة والإدارة إلى جانب مبادئ الجدارة والتثبيت الوظيفي، وتحييد الإدارة عن التسييس، يبدو التطبيق في ظل العلائق الزبونية والمحسوبيات بعيداً كل البعد من النظريات الفيبرية البيروقراطية. تعتمد الإدارة اللبنانية في تطبيقاتها أكثر، بصفة غير معلنة وغير رسمية، على مبادئ الإدارة العامة الجديدة منها على الإدارة التقليدية البيروقراطية. فالتعيين السياسي للمدراء العامين أمر متعارف عليه، أما تغيير الطاقم الإداري عند انتقال السلطة السياسية من جهة إلى جهة أخرى فأمر موثق ومعتمد عبر ظاهرة الوضع في التصرف وعمليات التطهير الإداري. إنما ما تبرزه هذه الأنماط من العلاقة بين الإدارة والسياسة، فهي المنزلقات الخطيرة التي تكرسها هذه العلاقة من استشراء الفساد السياسي والإداري والمجتمعي، وتسخير أموال الدولة وإمكانياتها من أجل خدمة المصالح السياسية والشخصية للمسؤولين السياسيين. أما محاولة تحويل هذه الظاهرة العرفية إلى قانون من خلال التعاقد الوظيفي المدرج على جدول أعمال تيار المستقبل منذ عام ٢٠٠٢[١٩]، التي أعيد طرحها من خلال البرنامج الإصلاحي للرئيس فؤاد السنيورة، فهي محاولة للاستئثار بجميع المواقع الإدارية والأمنية وإخضاع الإدارة للنفوذ السياسي بصفة رسمية وقانونية ومستدامة. إن "سيطرة السياسة على الإدارة في البلدان النامية شرط أساسي لحماية النظام القائم واستقراره، لأن الإدارة تتحول إلى وسيلة لإضفاء الشرعية على أنظمة لا توجد فيها انتخابات حرة ونزيهة"[٢٠]، وبالتالي هي أنظمة لا تعتمد أصلاً على مشاريع أو برامج انتخابية أو سياسية أو اقتصادية تجاهد من أجل تطبيقها مع إدارة بيروقراطية محايدة كما في الأنظمة الديمقراطية الغربية.

في ظل بنية النظام التوافقية التعددية التي يصعب فيها تحديد خيارات واضحة، وحيث مفهوم المصلحة العامة، وحتى الهوية السياسية – الثقافية، لم يتم الاتفاق عليها، كيف تستطيع هذه النخبة الحاكمة الاتفاق على استراتيجيات وخطط وفق مبادئ الإدارة الحديثة؟

أما الخطر فهو إخضاع الإدارة للسياسيين في غياب العمل الحزبي، غير الطائفي، القائم على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم محاسبة المسؤول ومساءلته عليها في انتخابات عامة نزيهة.

ثانياً، من الشروط الأساسية لحسن تطبيق الإدارة العامة الجديدة قدرة السياسيين على الاتفاق على استراتيجية عامة يتم من ضمنها رسم خطط تؤدي إلى تنفيذ أهداف محددة، واضحة وحسية. استناداً إلى ذلك، يتم التعاقد الوظيفي على مختلف مستويات الإدارة من أجل تحقيق أهداف قابلة للقياس، يقوّم أداء الموظف على أساس انجازاته ويحاسب سلباً أو إيجاباً تبعاً لالتزامه مقتضيات العقد. هنا نطرح سؤالين: أولاً، في ظل بنية النظام التوافقية التعددية التي يصعب فيها تحديد خيارات واضحة، وحيث مفهوم المصلحة العامة، وحتى الهوية السياسية – الثقافية، لم يتم الاتفاق عليها، كيف تستطيع هذه النخبة الحاكمة الاتفاق على استراتيجيات وخطط وفق مبادئ الإدارة الحديثة؟ حتى في

(١٩) النهار، ٢٠٠٢/٥/٣.

(٢٠) Gerard Timsit "Public Administration and Management Problems of Adaptation in Different Socio-Cultural Contexts," in: John La Palombara, *Bureaucracy and Political Development* (New Jersey: Princeton University Press, 1963), p. 44.

البلدان الديمقـراطية الغربيـة، حيث العمـل السياسي يتـمحور حـول أحزاب قائـمة على برامج واضحـة الملامح، توجـد صعـوبة قصـوى في تحديد المصلحـة العامـة وطرائق صونهـا، فكم بالأحرى في بلد مثل لبنان لا أحزاب ولا بـرامج واضحة ولا شرعية مستـمدة من الأطر العقلية القانونية Rational-Legal إلا علناً وفي الأطر الرسمية . **ثالثاً**، من الشروط الأساسية لتطبيق أنظمة الإدارة العامة الجـديدة القدرة على المحاسبة والمساءلة بشـفافية واستناداً إلى معايير الجدارة والكفاءة وأداء الإدارة والموظف. للأسف تحولت أكـثرية عـمليات الإصلاح الإداري إلى عـمليات تطهـير إداري الهـدف منهـا إعـادة توزيع المناصب الإدارية والمـنافع وإعـادة رسم موازين القوى. تأكيداً لذلك أكثر ما استدعى انتباهنا في ما يتعلق بآراء المدراء العامين حـول المسائل المطروحة هو الإجـماع أو شبه الإجـماع على تحديد مـشاكل الإدارة في لبنان، والرفض العـارم لمفاهيم الإدارة العـامة الجـديدة على الرغم من تنوع الانتـماءات الطـائفيـة والخلفيـة الثقافية والأعمار والخبرات في القطاع الخاص.

للأسف تحولت أكثرية عمليات الإصلاح الإداري إلى عمليات تطهير إداري الهدف منها إعادة توزيع المناصب الإدارية والمنافع وإعادة رسم موازين القوى.

حين طرحنا على المدراء العامين السؤال حول تشخيصـهم مشاكل الإدارة اللبنانية وتصنيفها: حادة جداً، حادة، هامشية وهامشـية جداً، أتت الإجابات على النحو التالي: ٦٥في المئة من المدراء الذين قابلناهم أكدوا أن **تدخل السياسيين** في الإدارة هو من المشاكل الإدارية الأكثر حدة، مقابل ٥٥ في المئة توافقوا على **أن تدخل السياسيين فـي التعيينات** هو من المشاكل الأكثـر حدة. أما بالنسبة إلى مشكلة **الفساد** فرأى ٣٩ في المئة أنهـا حادة جداً مقابل ٣٩ في المئـة رأوا أنها حادة. بذلك يكون المدراء العامون قد حـددوا أن المشاكل الأكثر حدة هي **الفساد**، ثم **التدخل السياسي في التعيينات والتدخل في العمل اليومي الاداري**. وبالتالي، فإن أي برنامج إصلاحي لا يعالج هذه المشاكل مباشرة يكون بالفعل مشروع تعطيل إداري أكثر منه إصلاحاً إدارياً.

٢- مواقف المدراء العامين من مفاهيم الإدارة العامة الجديدة

الخوف إذا أن تتـحول أنظمة الإدارة العـامة الجديدة من تـعاقد وظيـفي إلى ما سيليـها من مشاريع تكرس المنحى الليبرالي الاقتصـادي للإدارة، كعملية تحرير الأجور وتحديدها بحسب الأداء (Performance Pay) والتعاقـد الوظيفي (Contractual Hiring) وتحويل أنظمـة الرقابة من الهـيئـات الإدارية المركـزية إلى كل إدارة على حدة وتغـيـير الطاقم الإداري مع كل تحـول حكومي، إلى وسـائل أفـعل لتقـويض عمل الإدارة، وإخضـاعها لأداء الزعـماء السيـاسيين دون رقيب، ولمصلحة مشبوهة في غياب قانون حزبي حديث يصوب العمل السياسي باتجاه علماني وديمقراطي في خدمة الشان العام.

أما آراء المـدراء العامين فـبدت من خلال دراسـتنا أنهـا تؤكد رفض مـبادئ الإدارة العـامة الجديدة انطلاقاً من تحديدها المشاكل الإدارية في لبنان.

أيّد ٨٦ في المئة من المدراء فـصل السياسـة عن الإدارة، الأمر الذي يؤكد ان المـشكلة تشمل جميع الطوائف والمجموعات الممثلة بالإدارة، وتدل على أهمية عزل الإدارة وتطبيق جدي لمفاهيم الإدارة الفيبرية الكلاسيكية قبل استبدالها بأنظمة أخرى:

مجموع العينة ٣٨	١- هل تؤيد فصل السياسة عن الإدارة؟ الطائفة											المجموع
	لا جواب	علويون	لاتين	كاثوليك	سريان أورثوذكس	أرمن	دروز	شيعة	أورثوذكس	سنة	موارنة	
	٢	١	١	٢	٢	٢	١	٣	٣	٧	١٤	٣٨
نعم	٢	٠	١	٢	٢	١	٠	٣	٢	٦	١٤	٣٣
	٦,٠٦	٠,٠٠	٣,٠٣	٦,٠٦	٦,٠٦	٣,٠٣	٠,٠٠	٩,٠٩	٦,٠٦	١٨,١٨	٤٢,٤٢	
	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٥٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦٦,٦٧	٨٥,٧١	١٠٠,٠٠	٨٦,٨٤
كلا	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	١	٠	٤
	٠,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٠,٠٠	
	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	١٤,٢٩	٠,٠٠	١٠,٥٣
لا جواب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١
	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	
	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٦٣

وجاءت الأكثرية هذه، على الرغم من أن ٥٠ في المئة من المدراء أقروا وفق سؤال لاحق أنهم عينوا بمناصبهم عبر أحد الزعماء السياسيين، أو الطائفيين. حصل الإجماع في رأينا بسبب الضغوط التي يتعرض المدراء العامون لها عند تسلمهم مهماتهم. حتى إن أحدهم قال إنه لو توقف السياسيون عن دق بابه لكانت انتاجيته تضاعفت في عمله، وبخاصة أن ٩٢ في المئة من المدراء الذين التقيناهم أكدوا أن السياسة وتدخلاتها تعرقل العمل الإداري.

أما في ما يتعلق بتغيير الطاقم الإداري عند التغيير الحكومي فقد أتت الأكثرية رافضة لذلك

مجموع العينة ٣٨	٢- هل توافق على تغيير المدراء العامين كلما حصل تغيير حكومي؟ الوضع المهني			العمر			الجنس		المجموع
	بالتصرف	يزاولون	متقاعدون	٥٦–٦٤	٤٦–٥٥	٣٥–٤٥	ذكور	إناث	
	٤	٢٩	٥	٢١	٧	١٠	٣٥	٣	٣٨
كلا	٣	١٩	٤	١٧	٥	٤	٢٤	٢	٢٦
	١١,٥٤	٧٣,٠٨	١٥,٣٨	٦٥,٣٨	١٩,٢٣	١٥,٣٨	٩٢,٣١	٧,٦٩	
	٧٥,٠٠	٦٥,٥٢	٨٠,٠٠	٨٠,٩٥	٧١,٤٣	٤٠,٠٠	٦٨,٥٧	٦٦,٦٧	٦٨,٤٢
نعم	١	٩	١	٤	٢	٥	١١	٠	١١
	٩,٠٩	٨١,٨٢	٩,٠٩	٣٦,٣٦	١٨,١٨	٤٥,٤٥	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	
	٢٥,٠٠	٣١,٠٣	٢٠,٠٠	١٩,٠٥	٢٨,٥٧	٥٠,٠٠	٣١,٤٣	٠,٠٠	٢٨,٩٥
لا جواب	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١
	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	
	٠,٠٠	٣,٤٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	٢,٦٣

في موضوعي التعاقد الوظيفي وتحرير الأجور أتت الآراء على النحو التالي:

٣- هل توافق على إلغاء الملاك الإداري و استبداله بالتعاقد الوظيفي؟								المجموع	مجموع العينة
الوضع المهني			العمر			الجنس			
بالتصرف	يزاولون	متقاعدون	٥٦-٦٤	٤٦-٥٥	٣٥-٤٥	ذكور	إناث		٣٨
٤	٢٩	٥	٢١	٧	١٠	٣٥	٣	٣٨	
٤	٢١	٥	٢٠	٥	٥	٢٨	٢	٣٠	كلا
١٣,٣٣	٧٠,٠٠	١٦,٦٧	٦٦,٦٧	١٦,٦٧	١٦,٦٧	٩٣,٣٣	٦,٦٧		
١٠٠,٠٠	٧٢,٤١	١٠٠,٠٠	٩٥,٢٤	٧١,٤٣	٥٠,٠٠	٨٠,٠٠	٦٦,٦٧	٧٨,٩٥	
٠	٧	٠	١	٢	٤	٧	٠	٧	نعم
٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٤,٢٩	٢٨,٥٧	٥٧,١٤	١٠٠,٠٠	٠,٠٠		
٠,٠٠	٢٤,١٤	٠,٠٠	٤,٧٦	٢٨,٥٧	٤٠,٠٠	٢٠,٠٠	٠,٠٠	١٨,٤٢	
٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١	لا جواب
٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠		
٠,٠٠	٣,٤٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	٢,٦٣	

من أسباب رفض هذا المشروع يأتي في المرتبة الأولى الخوف من تفاقم ظاهرة استغلال النفوذ وإساءة استعمال السلطة، ومن ثم تفشي ظاهرة الاستخدام الكيفي ووضع اليد على الوظيفة، ثم استشراء ظاهرة الفساد.

٤- هل توافق على تحديد الأجور بحسب الأداء؟											المجموع	مجموع العينة
الطائفة												
لا جواب	علويون	لاتين	كاثوليك	سريان أورثوذكس	أرمن	دروز	شيعة	أورثوذكس	سنة	موارنة		٣٨
٢	١	١	٢	٢	٢	١	٣	٣	٧	١٤	٣٨	
٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٢	٥	٩	٢٠	كلا
١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٠٠	١٠,٠٠	٢٥,٠٠	٤٥,٠٠		
١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٣,٣٣	٦٦,٦٧	٧١,٤٣	٦٤,٢٩	٥٢,٦٣	
٠	١	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	٤	١٧	نعم
٠,٠٠	٥,٨٨	٥,٨٨	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	٥,٨٨	١١,٧٦	٢٣,٥٣		
٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٥٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦٦,٦٧	٣٣,٣٣	٢٨,٥٧	٢٨,٥٧	٤٤,٧٤	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	لا جواب
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠		
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٧,١٤	٢,٦٣	

في الأحاديث الجانبية مع المدراء العامين، اشتكى هؤلاء الرواتب والأجور غير الكافية، كما تذمروا من عدم الحصول على أي نوع من أنواع المكافأة، في حين يتقاضى مستشارو الوزراء رواتب ومكافآت خيالية. وقد يكون ذلك هو السبب الذي جعل ٤٤ في المئة من العينة توافق على تحرير الأجور والرواتب في القطاع العام.

وفي ما يتعلق بتحويل أنظمة الرقابة من الهيئات الإدارية المركزية وتحويلها إلى كل إدارة على حدة، أتت آراء المدراء العامين مجمعة على رفض ذلك: ٨٢ في المئة من المدراء الذين شاركوا في الدراسة رفضوا ذلك لأسباب مختلفة، منها أن ذلك سيزيد المحسوبيات والفساد داخل الإدارة. وفي غياب أساليب علمية وشفافة لتقويم الأداء، سيجري إخضاع الموظف في الإدارة لاستنسابية مديره التسلسلي.

٣- الاتجاهات الإصلاحية الإدارية الواجب اتخاذها

طرحنا مجموعة من الأسئلة حول الاتجاه الذي يجب أن يسلكه الإصلاح الإداري الفعلي في لبنان، فأتت الأكثرية مؤيدة تطبيقاً فعلياً للنظام الكلاسيكي البيروقراطي الذي يعتقد ٧٩ في المئة من المدراء العامين أنه لم يتم احترامه في لبنان.

وحول العوائق التي تحول دون تحقيق إصلاح فعلي رأى ٤٧ في المئة من المشاركين في العينة أن السلطة غير قادرة على الإصلاح بسبب انغماسها في الصفقات، وأشار ٢٦ في المئة إلى الطائفية كحاجز أمام الإصلاح، في حين أكد ١٠ في المئة أن العائق الأساسي أمام الإصلاح هو مصالح السياسيين.

وقد وافق ٨٦ في المئة من المشاركين على أن الإصلاح الإداري الفعلي سيكلف السياسيين غالياً، إذ إنه سيمنع عنهم استعمال الإدارة لتوزيع المنافع وتعزيز عدد مؤيديهم ومصادرة موارد الدولة.

بذلك، يبدو مشروع الإصلاح الإداري على النمط الليبرالي مرفوضاً من قبل رموز الإدارة اللبنانية، كما هو مرفوض شعبياً. وهذا ما أظهرته ردود الفعل حين طرح هذا المشروع من قبل الوزراء التابعين لتيار المستقبل. من الأكيد أن مواجهة الإدارة لأي مشروع تعده متناقضاً والمصلحة العامة وخطراً على حقوق الموظفين المكتسبة، تكون قوية وفاعلة حتى ولو بطرائق مختلفة. حين سألنا المشاركين في الدراسة إذا كانت الإدارة قادرة في رأيهم على عرقلة المشاريع الحكومية التي تراها غير مجدية، أكّد ٨٩ في المئة أن باستطاعة الإدارة العرقلة. وحين سألنا عن وسيلتي العرقلة المتاحة لهم، كعدم إعطاء معلومات كافية لمتخذي القرار، وخفض الإنتاجية، وتعيين لجان، وممارسة المعارضة الشفهية، وتجييش مجموعات معارضة وتخريب، أتت النتائج على النحو التالي: ٥٠ في المئة أكدوا أنهم بحاجة إلى معلومات ومعطيات أكثر، و٥٠ في المئة أشاروا إلى انهم يلجاون إلى عدم إعطاء معلومات كافية لمتخذي القرار.

يبدو مشروع الإصلاح الإداري على النمط الليبرالي مرفوضاً من قبل رموز الإدارة اللبنانية، كما هو مرفوض شعبياً. من الأكيد أن مواجهة الإدارة لأي مشروع تعده متناقضاً والمصلحة العامة وخطراً على حقوق الموظفين المكتسبة، تكون قوية وفاعلة حتى ولو بطرائق مختلفة.

الأمر الذي يدل أن المعارضة الإدارية ما زالت تعتمد ما يسمى أساليب الممانعة غير المباشرة، (Covert Ways of Obstructionn) وذلك متوقع بسبب حظر الممارسة الحزبية أو الانضمام إلى نقابات مهنية أو نقابية على المدراء العامين،، الأمر الذي يدفعهم إلى اللجوء إلى طوائفهم للاحتماء أو لممارسة وسائل معارضة مبطنة.

خامساً: ملاحظات ختامية

في ظل ما تقدم، يبدو من الواضح ان الإصلاح بحسب نمط الإدارة العامة الجديدة غير مقبول، كما أن ثقة الإداريين بالمشاريع الإصلاحية التي تعرض من المسؤولين السياسيين ضعيفة أيضاً، إضافة إلى إجماع المدراء العامين المشاركين في الدراسة على ضرورة أن يأتي الإصلاح من داخل الإدارة عوضاً من فرضه من الخارج، أي من السلطة السياسية أو من منظمات دولية أو خبراء أجانب.

خاتمة

عطفاً على ما تقدم، واستناداً إلى نظريات إدارة التغيير (Change Management) التي تؤكد أن إشراك الفئات التي سيشملها أي مشروع تغييري هو من الشروط الأساسية لتعزيز فرص نجاح المشاريع التغييرية أو حتى التخلي عنها أو تعديلها بما يخدم مصلحة المؤسسة المعنية[٢١]، وقبل التكلم على مضمون الإصلاحات الإدارية المطلوبة، يجب تحديد الجهة المفترض بها إطلاق المشاريع الإصلاحية. في اعتقادنا أن الخبراء اللبنانيين والمدراء العامين إذا ما تعاونوا، هم الجهتان المؤهلتان تحديد مكامن الضعف في الإدارة، والمشاكل والحلول القابلة للتنفيذ والمناسبة في الإطار المحلي، وبخاصة أن الدراسة التي قمنا بها تؤكد وعي المدراء للمشاكل وحجمها، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والسياسية وخلفياتهم الثقافية والإدارية. تظهر الدراسة أن الإدارة بتنوعها وتعدديتها، قد انتجت لدى الموظفين، أو لدى بعضهم، نوعاً من الثقافة الإدارية المشتركة بحيث إن الجميع متفق على التشخيص، وعلى الخطوط العريضة للحلول. ويبقى السؤال الكبير: هل أن هذه الفئة أو المجموعة داخل الإدارة قادرة على تغيير أو فرض إصلاحات ما؟ من الطبيعي أن تعرقل الطبقة الحاكمة في لبنان أي مشروع إصلاحي يهدف إلى حماية الإدارة من التدخلات الخارجية، وتعزيز دور أجهزة الرقابة ومجالس الخدمة المدنية، لأن إجراءات من ذلك النوع تهدد بتغييرات كبرى وبحرمان السياسيين أدوات تقوية نفوذهم. فالسلطة السياسية في لبنان على تنوعها، وتصارعها المستمر على المغانم، تكوّن مجموعة متشابهة ومتماسكة في معارضتها لأي تغيير في النظام قد يهدد مصالحها، وبالتالي تتصدى للمشاريع الإصلاحية الفعلية وتدافع عن الإصلاحات التي تعزز نفوذها.

وبالتالي يجب أن تكون قيادة الإصلاح من داخل الإدارة، وبالاتفاق أو بمؤازرة المثقفين المستقلين، ومجموعات مهنية، ونقابات أو قوى سياسية أو أحزاب معارضة للنهج الحكومي، فيكوّن بعض القيادات الإدارية، بدعم من قوى خارجة عن الإدارة، نواة قوى ضاغطة من أجل التغيير.

(٢١) see: Betty Morgan; Susan Buck and Raymond Cox, *Public Administration in Theory and Practice* (New Jersey: Prentice Hall, Practice Englewood Cliffs, 1994), pp. 128-130.

أما مضمـون الخطط الإصلاحية، فقد اتـضح لنا أن نتائج الدراسة التي قمنا بها لاسـتقصاء آراء المدراء العـامين تدعم مـعظم مـا أوصى به الخـبـراء اللبنانيـون والإداريون في مـا يتـعلق بالإصلاح الإداري. حـتى إن المنظمات الدوليـة التي تروج للوجبات الإصـلاحية الجـاهزة فهي تحذر من مخاطر سوء تطبيق وتصدير هذه المشاريع في البلدان النامية، فيذكر هيوغ أوين، نقلاً عن تقرير البنك الدولي (١٩٩٧ص. ٩) أنه من الصعب جداً تطبيق مبدأ التـعاقـد في البلدان حيث الأهـداف غيـر واضحـة، والفسـاد متـفش، والأنظمة غـير المعلنة والعرفيـة تختلف (Deviate) جذرياً عن الأنظمة الرسـمية المعلنة. في هذا الإطار سـيزيد إدخال قـوانين جديدة الإدارة تعقيـداً دون إحقاق تغيير وإصـلاح ما. وفي البلدان التي لم تتكمن من وضع ضوابط على مـدخلات النظام (قوانين وموارد بشـرية ومالية)، من الخطير إعطاء المدراء العامين صلاحيات واسعة، إذ إن ذلك سيشجع الاستنسابية والفساد[٢٢].

في اعتقادنا أن الخبراء اللبنانيين والمدراء العامين إذا ما تعاونوا، هم الجهتان المؤهلتان تحديد مكامن الضعف في الإدارة، والمشاكل والحلول القابلة للتنفيذ والمناسبة في الإطار المحلي.

من ناحية أخـرى، تمثل الإدارة العامة الجديدة أحـد عناصر المنحى الاقتـصادي الليبـرالي حيث يجري تقـويم فاعلية المـشاريع من منظار الربح المادي وخـفض النفـقات. أمـا في البلدان النامـية فـالمطلوب من الحكومات إقـامة مشـاريع ذات منفعة اجـتماعـية، على الرغم من ارتفاع تكلفـتها، للحـفاظ، أو بالأحرى للوصول إلى استـقرار اجتماعي اقتصادي وعدالة في التـوزيع يمثلان المنطلق الوحيد للتطور والتنمية.

توصيات

تركز مـشاريع الإصـلاح التي تعتـمدها الحكومـات المتعاقـبة منذ عـام ١٩٩٦ على المنحى الليبرالي وفق مفـاهيم الإدارة العامة الجديدة[٢٣]، فمشروع مثل الذي قدم بـهدف إقرار التعاقد الوظيفي يمثل نقطة انطلاق لورشـة إعادة هندسة الإدارة العامة، إذ يكوّن هذا المفـهوم حلقة من سلسلة لا يمكن تـطبيق إحـداها دون الأخـرى. يطلق منظرو الإدارة العـامـة الجـديدة على تلك الخطوات اسم، (Metatools) بمعنى أن تطبيق واحدة من هذه الأدوات تطلق ردود فعل ارتدادية ومـجمـوعة من الـتغـيرات التي تـتحـول إلى كرة ثـلج تؤدي في النهاية إلـى تغيـرات على كل المستويات الإدارية وداخل الأنظمة كلها[٢٤].

ومن تلك المشاريع أيضاً ما يسمى

Performance Budgeting, Business Process Reengineering, Flexible Performance Framework[٢٥].

---

(٢٢) Owen, *New Public Management and Administration: An Introduction*, p. 221.

(٢٣) المشاريع الإصلاحية الممولة من البنك الدولي تحت إشـراف وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري مثل الدراسـة التي أنجزت عام ١٩٩٨ مـوجز اسـتراتيـجـيا الإصـلاح الإداري، إلى مـشروع التـعاقـد الوظيـفي وغيـرها من المحـاولات الآتية مـثل: Performance Improvement Plan.

(٢٤) Osborne and Gaebler, *Reinventing Government*, p. 306.

(٢٥) هذا مشروع وارد في الخطة الإصلاحية مزعم تنفيذه في حد أقصى عام ٢٠٠٨ وتعدّه الحكومة من الخطوات المتوسطة الاولية.

من هنا ضرورة التصدي لأي مشروع من هذا النوع مهما بدا معزولاً، إذ قد يكوّن نقطة انطلاق ورشة لتعطيل الإدارة واستيلاء بعض السياسيين على موارد القطاع العام وإمكانياته، ومن ثم تحويل المناقشات باتجاه الإصلاح الذي يهدف إلى ترسيخ وتطبيق ما لم يطبق – إلا في حقبات تاريخية محددة في تاريخ الإصلاح الإداري في لبنان – من فصل السياسة عن الإدارة، ومنع التدخلات السياسية، وتفعيل أجهزة الرقابة، وكف يد السياسيين عنها، إضافة إلى محاربة الروتين الإداري، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإعادة الإعتبار لمبدأ الجدارة، وتأهيل العنصر البشري.

– إطلاق ورشة إصلاح قانوني، وذلك عبر إعادة النظر في القوانين التي توفر شبكة أمان اجتماعية لحماية الطبقات الوسطى والفقيرة من العواقب التي قد تنتج من السياسات الليبرالية الاقتصادية، وإقرار قوانين منع الاحتكار وقوانين منع الإغراق وحماية اليد العاملة. وبحسب جوزيف ستيغليتز، إن معظم السياسات التي تطالب المنظمات الدولية بتطبيقها قد فشلت في تحسين مستوى معيشة الشعوب وتأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لأنها لا تتلاءم مع البيئة المحلية والظروف الاجتماعية، فالموضوع الأساسي هو احترام مبدأ جدولة الإصلاحات وبرمجتها (Sequencing and Pacing)، بما يتمشى ومستوى التطور الاجتماعي في البلدان المعنية[٢٦].

– تمكين المواطن وتحسيسه على حقوقه وواجباته، والعمل على تثقيفه حول الإجراءات الإدارية وما يتوجب عليه وله، واللجوء إلى استطلاعات رأي تحث المواطن على التعبير عن رأيه في ما يتعلق بالأداء الإداري، وتمثل وسيلة تواصل بين الإدارة والمواطن فتساهم في كسر الحاجز وردم الهوة بين الطرفين تدريجاً. حين يكف المواطن أو يخفف من استعمال واسطة السياسيين، يكف تدخل السياسيين بالإدارة، تدريجاً. وهذه عملية طويلة الأمد، إنما تبقى أسهل تطبيقاً من إجراءات إصلاحية جذرية قد تولد معارضة إدارية وسياسية.

– تمكين الإدارة وفتح قنوات اتصال مع مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الاقتصادية، ومخاطبة المواطن ومحاولة تجييش الرأي العام، وتفعيل دور مجلس المدراء العامين الذي عطل منذ عام ٢٠٠٠، في حين أن دوره في طرح المشاريع الإصلاحية وفي تفعيل الجهود وتنسيقها من أجل الإصلاح ضروري ومهم جداً.

– فتح قنوات تواصل مع المؤسسات الدولية عبر المجتمع المدني، تهدف إلى تعديل أسلوب التعاطي الأحادي التوجه الذي لا يخدم إلا المطالبين به والطبقات الحاكمة، في البلدان النامية التي كانت منذ عهود الاستقلال ولا تزال تلجأ إلى اعتماد أنماط تحديثية مقتبسة من الغرب كأداة لكسب شرعية مزيفة على خلفية النية في الإصلاح والانفتاح واستيراد التقنيات الغربية في مجتمعات ما زالت تعاني عقدة "كل شي فرنجي برنجي"، في حين أن الواقع المحلي يعاني الاستغلال، والاحتكار السياسي والاقتصادي والتخلف induced . أما الطبقة الحاكمة فمدينة للمنظمات التي تفرض شروطها، وتُسأل وتحاسب فتنفصم الطبقات الحاكمة المحلية عن مجتمعاتها أكثر فأكثر.

– الكف عن التعاطي مع المؤسسات الدولية بوصفها الشر المطلق وآلة واحدة لا يمكن

(٢٦) Stiglitz, *Globalization and its Discontents.*, ch. 3.

مخاطبتها. فأقوى منتقدي سياساتها هم العاملون داخلها، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحريك وتصحيح مسارات تلك المؤسسات شرط أن يخاطب المثقف العربي والمنظمات الأهلية العربية تلك الفئات ويشرع في تقديم البدائل التي تتمشى ومقتضيات العصر وتلبي حاجات مجتمعاتهم.

يبقى أن نستخرج العبر من البلدان النامية، وبخاصة بلدان أميركا اللاتينية، التي حاولت تطبيق مفاهيم الإدارة العامة الجديدة والتي لم تثمر النتائج فيها بحسب التوقعات، وبخاصة تلك التي وضعها "إجماع واشنطون". ففي السنوات التي تلت هذا الإجماع، كانت الإصلاحات تتمحور حول تقليص دور الدولة، في حين أن المطلوب كان ولايزال وبإلحاح أكبر، تحسين دور الدولة. وفي أكثر الحالات حيث طبقت الخصخصة وتحرير الأسواق وترشيق الإدارة والتخلي عن قطاعات عديدة بسبب قلة الموارد، كانت النتائج: التجزئة وتفكك في أجهزة الحكم، عدم القدرة على مواجهة المشاكل في وقت بقيت الدولة مسؤولة امام المجتمع عن حلها، الأمر الذي أفقد الدولة شرعيتها و مصداقيتها أمام شعوبها[٢٧].

هل تتحمل الدولة اللبنانية في ظل الانقسامات السياسية وطغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وفي غياب ثوابت وقيم جامعة تصون الجمهورية، وفي وقت تمثل الطوائف دويلات داخل الدولة، تجزئة وتفككاً أكبر في أجهزتها الإدارية التي تجسد للشعوب فكرة الدولة؟

بذلك يبقى السؤال: هل تتحمل الدولة اللبنانية في ظل الانقسامات السياسية وطغيان المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وفي غياب ثوابت وقيم جامعة تصون الجمهورية، وفي وقت تمثل الطوائف دويلات داخل الدولة، تجزئة وتفككاً أكبر في أجهزتها الإدارية التي تجسد للشعوب فكرة الدولة؟ ومن يتحمل مسؤولية تقليص القطاع العام وإمكانية تحويله إلى محميات خاصة ذات مرجعية ملتبسة؟

ألم يحن الوقت بعد التفكك والتعطيل الإداري الذي أصاب أجهزة الحكم من جراء الحرب الأهلية المعلنة وتوالي الصراعات الداخلية في أثر انتهاء الحرب، أن تبدأ ورشة تأسيس وبناء الدولة الصالحة، الراعية الجامعة لجميع الأطياف اللبنانية؟ ◇

(٢٧) Koldo Echebarria, *Government Modernization and Civil Service Reform: Democratic Strengthening, Consolidation and the Rule of Law and Public Policy Effectiveness*, Washington DC: International Development Bank, Regional Policy Dialogue, Public Management and Transparency Network, 2001, p.2.

ألبير داغر (*)

نحو رؤية بديلة
للسياسة الاقتصادية في لبنان

مقدمة

وضعت الورقة الإصلاحية للحكومة اللبنانية بحسب ما أظهره الموجز الذي نشرته الصحف[1] هدفين لها: العودة بالمالية العامة إلى وضع سليم، ورفع معدل النمو الاقتصادي في لبنان، أو "حفز النمو". وحددت الورقة ثلاث طرائق لتحقيق هذين الهدفين: الخصخصة وخفض الإنفاق العام وزيادة إيرادات الموازنة. اعتمد البرنامج هذه الطرائق الثلاث لسبب واحد وبسيط، وهو انها تمثّل الشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية لتأمين متابعة تمويل الدين العام اللبناني، بواسطة التدفقات الخارجية. التزمت الحكومة إيفاء هذه الشروط لتضمن استمرار الدعم الدولي معبراً عنه بتمويل الدين العام، فإذا اكتفت الحكومة بتضمين أهدافها هذه الأمور وحسب تكون صادقة مع نفسها ومع اللبنانيين. أما إذا قالت إن من شأن برنامج إصلاحي كهذا أن يحقق النمو في لبنان ويتيح بناء اقتصاد منتج وتنافسي، فهي تكون في معرض خداع نفسها والآخرين.

سوف نعالج مقاربة الحكومة المعبّر عنها في الورقة المذكورة، بوصفها ترجمة لمقاربة ليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية، هي مقاربة "توافق واشنطن" (Washington Consensus) السائدة منذ الثمانينات، التي سبق لها أن اعتمدتها، وتذهب بها حالياً إلى أبعد مما ذهبت سابقاً. وسوف نظهر ثانياً، أن ما يملي المقاربة الحكومية هذه، هو مأزق التنامي المستمر لحجم الدين العام والحاجة إلى توفير تمويل دولي مستمر له، وأن هذه المقاربة لا تحقّق النمو في لبنان. وسنعرض ثالثاً عناصر السياسة الاقتصادية البديلة التي يستحيل من دونها تحقيق النمو في لبنان.

(*) أستاذ، ورئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية – بيروت.

(1) النهار، ١٥ و٢٢/٣/٢٠٠٦.

أولاً: برنامج الحكومة الاقتصادي من حيث هو تجسيد لمقاربة ليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

١- تعريف المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية والمناقشات في شأنها

قامت المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية على نقد تجربة البلدان النامية التي اعتمدت التوجّه نحو الداخل والحمائية وتدخّل الدولة المتعدد الأوجه في الاقتصاد، والتي اختصرتها استراتيجية "التصنيع باستبدال الواردات" التي أخذت فيها أغلبية هذه البلدان بعد الحرب العالمية الثانية. انتقدت المقاربة الليبرالية هذه التجربة، لأنها جسّدت بالنسبة إليها عملية سوء تخصيص للموارد، وأدّت إلى إقامة اقتصادات غير فعالة، أي غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وتوفير ما تحتاج إليه من عملات صعبة لتمويل مستورداتها والإيفاء بالتزاماتها تجاه الخارج. جاء التوقف عن سداد المبالغ التي رتبتها خدمة الدين الخارجي لدى كبريات بلدان أميركا اللاتينية ابتداء من العام ١٩٨٢، ليعطي حجة إضافية للنقد الليبرالي الموجّه ضد استراتيجيات التنمية التي اعتمدتها البلدان النامية. نصّب صندوق النقد الدولي بعد ذلك التاريخ نفسه قيماً على مشروع الاصلاح الاقتصادي الليبرالي الذي اقترح لجميع البلدان النامية، وعبّر عن ذلك بسياسات التصحيح الهيكلي التي أشرف هو نفسه على تنفيذها في هذه البلدان على امتداد العقد المذكور. هدفت هذه المقاربة للسياسة الاقتصادية إلى دفع البلدان النامية إلى اعتماد قاعدتين للتنمية فيها، الاولى تقوم على اعتماد حرية تبادل كاملة مع بقية العالم، والثانية تقوم على حصر مسؤولية النشاط الاقتصادي الداخلي بالقطاع الخاص بما ينفي أي دور للدولة فيه، كون هاتين القاعدتين تحقّقان النمو الاقتصادي لهذه البلدان. طلبت المقاربة الليبرالية من البلدان النامية أن تحرّر اقتصاداتها، مقابل مجرّد وعد بتدفق الاستثمارات الأجنبية عليها بمجرد أن تحقق هذا التحرير، ومقابل تأكيد من قبلها أن الاقتصادات التي تأخذ في المقاربة الليبرالية تحقّق معدلات نمو أعلى من غيرها. وهذا ما لم تثبته الوقائع مرة واحدة خلال الثمانينات.

شهد العقد المذكور، في ظل طغيان الخطاب الليبرالي والسياسات التي سوغها، نقاشاً فكرياً بالغ الاهمية قام على نقض هذا الخطاب، سواء على المستوى النظري، أم على مستوى السياسات التي سوّغ تطبيقها. إن أول من حاول تجاوز المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية التي كانت سائدة هو البنك الدولي بالذات. كان هذا الأخير قد حاول في تقريره للعام ١٩٨٣ تجيير النجاح الباهر الذي حققته بلدان شمال شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان)، لإقناع البلدان النامية بجدوى التحرير الاقتصادي الذي تروّج له المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية، ووصَف استراتيجية البلدان الآسيوية بانها ترجمة لهذه المقاربة. وأثبت الاقتصاديون المختصون ببلدان شمال شرق آسيا خطأ القراءة التي قدمها الاقتصاديون الليبراليون واقتصاديو البنك الدولي لهذه التجربة. وبيّنوا أن هذا النموذج لم يقم على حرية التبادل الكاملة، بل اعتمد أنماطاً متعددة ومتنوعة من حماية المؤسسات الوطنية ودعمها، وبينوا دور الدولة الجوهري في إنجاح تجربة التنمية التي أخذت هذه البلدان فيها. أي

أثبتوا أن نموذج شمال شرق آسيا للتنمية اعتمد مقاربة هي نقيض ما تبشّر به المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية.

دفعت هذه المناقشات البنك الدولي إلى التراجع عن قراءته الأولى للنموذج الآسيوي، وأقر في المراجعة التي احتواها تقريره الثاني عن النموذج الآسيوي عام ١٩٩٣، بدور الدولة الآسيوية في النجاح الذي تحقق، لكنه ساق حججاً كثيرة برّر بها عدم جواز أن تتخذ بلدان العالم الثالث من التجربة المذكورة نموذجاً تقتدي به لتحقيق تصنيعها المتأخر. وبلور البنك صيغة جديدة لاستراتيجية التنمية التي يقترحها للبلدان النامية، تقرّ بدور محدود للدولة في توفير الدعم للنشاط الاقتصادي، عبر عنها بمفهوم "المقاربة الودية تجاه قوى السوق". ورأى روبرت واد (Wade) أن مقاربة البنك الدولي الجديدة هذه لاستراتيجية التنمية هي مجرّد "محاولة في فن إطالة عمر المقاربة الليبرالية"[٢].

تعرّضت المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية لانتقادات أخرى منذ أواخر الثمانينات، جاء أولها من منظمات الأمم المتحدة المعنية بالعلاقة بالبلدان النامية. استند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى الانتقادات التي وجهتها منظمة اليونيسيف إلى سياسات التصحيح الهيكلي المطبّقة خلال الثمانينات، لبلورة مفهوم جديد للتنمية تحت اسم التنمية البشرية المستدامة[٣] (Sustainable Human Development). عبر هذا المفهوم الجديد عن هاجس إضفاء محتوى اجتماعي على مقاربة النمو الليبرالية الطابع التي كانت سائدة، وصولاً إلى نوع من التصحيح الهيكلي "ذي وجه إنساني". لكن هذا المفهوم الجديد لم يتعرّض لجوهر المقاربة الليبرالية بالنقد.

وشهدت المؤسسات الدولية بعد الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ مناقشة حادة حول جدوى الاستمرار في اعتماد المقاربة الليبرالية السائدة للتنمية. وبرزت كتابات ستيغليتز (Stiglitz) لجهة طرحها ضرورة بلورة مقاربة ما بعد ليبرالية للتنمية Post Washington Consensus، أحد العناصر الرئيسية فيها إدراك الحاجة إلى ضبط حرية الأسواق المالية، بحيث لا يتسبب الأذى الذي تلحقه بالبلدان النامية بجعل هذه البلدان تنكفئ فرادى أو جماعات عن عملية التحرير لاقتصاداتها التي أخذت فيها[٤]. وكان اقتصاديون كبار قبل ستيغليتز كـ بول كروغمان (Krugman)، قد انتقدوا نتائج التحرير الاقتصادي الذي اعتمدته المقاربة الليبرالية هدفاً عاماً شاملاً، كون ان الإفادة منه اقتصرت على الاسواق المالية فقط.

جسّد النموذج الشمال الشرق الآسيوي أو نموذج الدولة التنموية (Developmental State) منذ بداية الثمانينات البديل الجدي من المقاربة الليبرالية للتنمية. وهو أمر مرشّح للاستمرار إلى سنوات طويلة قادمة. تمثّل التجربة الآسيوية صلب المقاربة البديلة للتنمية التي أطلقت عليها تسمية "توافق الجنوب" (South Consensus)، التي هي نتيجة التقاء القراءة التي اعتمدتها

---

(٢) See: Robert Wade, "The World Bank and the Art of Paradigm Maintenance: the East Asian Miracle in Political Perspective," *New Left Review*, no. 217 (1996), pp. 3-36.
جرت الإشارة إليه في: Charles Gore, "The Rise and Fall of the Washington Consensus as a Paradigm for Developing Countries," *World Development*, vol. 28, no. 5 (2000), pp. 789-804.

(٣) Ibid., p. 795.

(٤) Ibid., p. 800.

المدرسة البنيوية الجديدة في أميركا اللاتينية للسياسة الاقتصادية مع الدروس المستخلصة من تجربة شمال شرق آسيا. وقد أمكن التعبير عن هذه المقاربة في الأدبيات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). أهم ما يطرحه "إجماع الجنوب" أمران: ١) أن يكون الاندماج في السوق الدولية استراتيجياً، أي خاضعاً لمتطلبات بناء اقتصاد وطني منتج وقادر على المنافسة في السوق الدولية؛ أي أن يأتي الانفتاح الاقتصادي الكامل، بعد اكتمال شروط بناء اقتصاد وطني تنافسي، لا أن يكون الانفتاح الاقتصادي المدخل إلى تحقيق هذا البناء. تقع هذه المقاربة على نقيض الاندماج الكامل والفوري في السوق الدولية (Full Scale Free Trade) الذي تنادي المقاربة الليبرالية به؛ ٢) ألاّ يقتصر الإصلاح الاقتصادي على سياسات التثبيت الاقتصادي (Stabilization) التي تشدّد المقاربة الليبرالية عليها، بل أن يتجاوز هذا الأمر، من دون إغفاله، إلى ما هو أهم وأبعد، أي إلى اعتماد سياسة تطوير للانتاج الوطني التنافسي تستوحي عناصرها من السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة التنموية الآسيوية.

جسّد النموذج الشمال الشرق الآسيوي أو نموذج الدولة التنموية منذ بداية الثمانينات البديل الجدي من المقاربة الليبرالية للتنمية. وهو أمر مرشّح للاستمرار إلى سنوات طويلة قادمة.

٢- السياسة الاقتصادية اللبنانية تستوحي المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

تصلح العناوين التي تشتمل عليها المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي لتعريف المقاربة اللبنانية للسياسة الاقتصادية، وهي ثلاثة:

أ- توفير عناصر الانضباط الاقتصادي الكلّي (Macroeconomic Discipline)

يتجسّد ذلك بالعمل على توفير موازنة حكومية بلا عجز وعدم التسبّب بوجود دين حكومي أو بتفاقم هذا الدين. ومن شأن مقاربة من هذا النوع للمالية العامة أن تضمن وجود معدلات تضخّم منخفضة، وأن تضمن استمرار هذا الوضع. هذه الإجراءات هي التي يدلّل عليها بتعبير "التثبيت الاقتصادي".

وقد أخذت الحكومات اللبنانية على نفسها منذ عام ١٩٩٧ العمل على تحسين إيرادات الخزينة وضبط الانفاق العام، جاعلة هذا الأمر صلب السياسة الاقتصادية وهدفها الأول والوحيد. وجسّد مشروع موازنة العام ٢٠٠٥، الذي أعدّته حكومة الرئيس الحريري الأخيرة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ التصور الحكومي الأكثر طموحاً لجهة خفض أو إزالة العجز في الموازنة العامة[٥]. تناول الخفض المقترح الإنفاق الذي يرتبه نظام التقاعد والضمان الاجتماعي، وتم اقتراح إلغاء وزارة شؤون المهجرين وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب، وإلغاء بعض أوجه الإنفاق التي يستفيد منها النواب والنواب السابقون...الخ. واقترح المشروع، في باب الإيرادات، تحصيل المبالغ المترتبة على إشغال الأملاك البحرية، واقتطاع ٣ في المئة من رواتب

(٥) انظر: "مشروع موازنة ٢٠٠٥، أكبر مفاجآته فصل إصلاحي يشمل كل الدولة..." النهار، ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٤.

بعض العاملين في القطاع العام لتمويل الخدمات الاجتماعية...الخ.

عرض وزير المال في مداخلته خلال مناقشة موازنة العام ٢٠٠٥[٦]، الخطوط العريضة لرؤية الحكومة الاقتصادية، وعدّها قاعدة مؤتمر بيروت لدعم لبنان. وهي تشتمل على خمسة محاور، يعوّل على محورين منهما بوجه خاص، توفير شروط الانضباط الاقتصادي الكلّي. وجاء في "المحور الاجتماعي"، وهو الأول، أن هدف الحكومة هو تحسين المردود الاجتماعي للانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وإصلاح أجهزة التغطية الاجتماعية وتطويرها. المقصود هنا ضبط الإنفاق العام في هذا الميدان. وجاء في المحور الثالث المتعلق بـ"السياسات المالية وإدارة الدين"، أن الهدف هو تقليص العجز وتحقيق فوائض أولية في الموازنة. وتبيّن أن الإجراء الأهم في باب النفقات هو تقليص عجز مؤسسة كهرباء لبنان، وترشيد الإنفاق من خلال ضبط معظم النفقات الحكومية وإعادة النظر في بعض المخصصات والمنافع. كما جرت الإشارة إلى أن الحكومة ستعمد في باب الإيرادات، إلى تفعيل الإدارة الضريبية وزيادة بعض الضرائب. وتجسد هذه الاجراءات عناصر سياسة التثبيت الاقتصادي التي سبق ذكرها. وتضمّن المحور نفسه إشارة إلى أن الحكومة سترفع مستوى الاستثمار في الخدمات العامة عبر إنشاء بنى تحتية جديدة، أي أنها تقصر الإنفاق الذي يفترض أنها ستحققه على ميدان البنى التحتية، بما يمثل الأخذ في حرفية المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية[٧].

ب – تحرير الميزان الجاري وميزان حركة الرساميل في ميزان المدفوعات

يتكوّن الميزان الجاري من الصادرات والواردات من السلع ومن الخدمات، تضاف إليها تحويلات العاملين في الخارج.

(١) تحرير الميزان الجاري: أخذت الحكومات السابقة على نفسها تنفيذ هذا العنصر الثاني من المقاربة الليبرالية. تم ذلك باستصدار المرسوم ٤٣٧٧ الشهير للعام ٢٠٠٠[٨]، الذي ألغى قسماً من الرسوم الجمركية القائمة وأجرى خفضاً كبيراً على البقية الباقية. وبنتيجة ذلك، أصبحت نسبة ٣٧ في المئة من الواردات لا تؤدي أية رسوم، و ٤٦ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ٥ في المئة، و ٣٤.٦ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ١٥–٢٠ في المئة، و ٣.١ في المئة منها تؤدي رسوماً بمعدل ٣٠–٩٠ في المئة. وهو ما أظهرته صورة الإجراءات المعتمدة في ميدان التجارة الخارجية للبنان، التي رسمها تقرير مجموعة العمل الخاصة بانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١[٩]. وليس لدى لبنان أية رسوم على الصادرات. و ثمة بعض العوائق على المبادلات مع الخارج للسلع الزراعية تهدف إلى تأمين حماية محدودة للإنتاج الزراعي المحلي. وأفاد بعض الصادرات الزراعية خلال السنوات الأخيرة من دعم موقت[١٠]. وليس لدى لبنان أية سياسة صناعية انتقائية، تقوم على استخدام أدوات السياسة التجارية، أي الحد من استيراد بعض السلع أو دعم بعض الصادرات بهدف تشجيع الانتاج الصناعي المحلّي.

---

(٦) انظر: كلمة وزير المال في موازنة ٢٠٠٥، النهار، ٢٠٠٦/١/٣١.

(٧) وقد أشار رئيس مجلس الإنماء والإعمار إلى وقف صرف نحو ٢٥٠٠ مليون دولار، تمثل قروضاً خارجية، بسبب عدم انجاز استملاكات المشاريع التي ستمول هذه القروض تنفيذها. انظر: النهار، ٣٠ / ١ / ٢٠٠٦.

(٨) الجريدة الرسمية، العدد ٥٦، ٢٠٠٠/١٢/١.

(٩) Groupe de travail de l'accession de la république du Liban à l'OMC, "Aide-mémoire sur le régime de commerce extérieur,"13 juin (2001), tableaux IV-1, IV-2 et IV-3, pp. 40-41.

(١٠) بلغت قيمة الدعم للصادرات الزراعية عام ٢٠٠١، ما يعادل ٢٣ مليون دولار اميركي، المصدر نفسه، ص ٧١.

وقد أظهر تعداد الإجراءات المعتمدة لتشجيع هذا الانتاج أن المبادرات الحكومية في هذا المجال لا تنطوي على أية إعاقة لحرية التبادل مع بقية العالم[١١]. وبدا لبنان في ضوء ذلك من البلدان الأكثر تأهلاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[١٢].

يطبّق لبنان منذ الستينات إعفاءات ضريبية لمدة ١٠ سنوات على المؤسسات الجديدة، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩، وتعديلاته في العامين ١٩٨٠ و١٩٩٣. وهناك إعفاءات لمدة ٦ سنوات للمؤسسات التي تنتقل إلى الريف، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٧ الصادر بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٨٣، وإعفاءات من الضريبة على الدخل لمدة ١٠ سنوات للمؤسسات التي تنشأ في منطقتي البقاع والجنوب، بموجب المرسوم رقم ٣٣٦١ الصادر بتاريخ ٧/٧/ ٢٠٠٠ . وليس لهذه الاعفاءات أي دور في تشجيع نشوء مؤسسات جديدة، إذا أخذنا في الحسبان أن التهرّب الضريبي هو القاعدة، وأن العوائق على الاستثمار القائمة تتجاوز من حيث أهميتها بأشواط الحوافز التي توفرها هذه الإعفاءات.

وقد اعتمدت الحكومة اللبنانية إجراءات دعم للفوائد التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية، وذلك منذ العام ١٩٩٩. وتسدد الدولة فوائد بمعدلات تتراوح بين ٥ في المئة و٧ في المئة عن القروض التي تحصل عليها هذه المؤسسات[١٣]. وقد أظهر الواقع أن المؤسسات الصناعية هي الأقل إفادة من هذه الحوافز[١٤].

إلى جانب ذلك هناك الكفالة التي تقدم لتشجيع القروض المجهرية، المعروفة تحت اسم "كفالات" . وهي تتناول مبالغ لا تغيّر شيئاً في واقع الحال.

يستفيد لبنان من قروض التصحيح الهيكلي ضمن إطار برنامج "ميدا" (MEDA) لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات اللبنانية وجعلها قادرة على الإفادة من انضمام لبنان إلى اتفاقية الشراكة مع أوروبا. وهي بدورها تمثّل مبالغ هامشية لجهة قدرتها على إحداث تغيير ذي أهمية في واقع الصناعة.

وقد أقر المرسوم رقم ٢٥٤١ الصادر بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٨٥ إنشاء مؤسسة ضمان الصادرات، لكن لم ينفّذ مضمون هذا المرسوم.

ولا يطبّق لبنان حالياً أية إجراءات لجهة إعطاء أفضلية للمؤسسات الوطنية في المشتريات الحكومية. وقد نصّ قانون المحاسبة العمومية للعام ١٩٦٣ على إعطاء أفضلية بنسبة ١٠ في المئة للمؤسسات الوطنية في المشتريات الحكومية، وطبقت إجراءات من هذا النوع فعلاً في بداية سبعينات القرن العشرين، حيث أعطى المرسوم رقم ٣٢٤٩ الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢ أفضلية بنسبة ١٠ في المئة للمؤسسات الوطنية شملت ٧٢ سلعة[١٥]. ونصّ القانون رقم ١٤٧

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٧–٧٠.

(١٢) وقد استغرب ممثلو الدول الاعضاء في المنظمة في اللقاء الذي جمعهم بالوفد اللبناني في مركز المنظمة في جنيف "أن لا يكون لبنان حتى تاريخه من الدول الاعضاء في المنظمة". انظر: النهار، ٧ / ٣ / ٢٠٠٦.

(١٣) انظر: مصرف لبنان، قرار رقم ٧٧٤٣، تاريخ ١ / ٢/ ٢٠٠١.

(١٤) أشار رئيس جمعية الصناعيين إلى أن طلبات إنشاء مشاريع صناعية جديدة مثّلت أقل من ١ في المئة من مجموع الطلبات التي قدمت إلى مؤسسة "إيدال" الحكومية لتشجيع الاستثمار. النهار، ٢١ / ٩ / ٢٠٠٤.

(١٥) انظر: المرسوم التطبيقي رقم ٤٢٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٢. انظر ايضاً:

Albert Dagher, *L'Etat et l'économie au Liban: action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975* (Beyrouth: CERMOC, 1995), p. 139.

الصادر بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٩ على إعادة العمل بهـذه الأفضلية التي أصبحت توازي ١٥ في المئة، خـلال حقبة ١٩٩٩–٢٠٠٢ فقط، عـلماً أن التأثير الذي يمارسـه قانون من هذا النوع في لبنان هامشي جداً، حيث الفرق بين الأسعار المحلية وأسـعار السلع الأجنبية المماثلة يتجاوز هذه النسبة كثيراً.

وقد جاء في المحور الثاني من رؤية الحكومة الاقتـصادية، حول "تحسين المناخ الاستثماري وأجندة النمو" الذي يتضمن إجراءات حفز النمو، أن هـدف الحكومة هو معالجة التكلفة المرتفعة التي يعانيـها قطاع الأعمال وازالـة العوائق أمامه. وتبـيّن أن أهم العوائق التي يواجهـها القطاع الخاص كما أوردها الـبرنامج الحكومي، هي تلك المتعلقة بالروتين الإداري وانخفـاض مستوى الأداء وأخطار الرشوة والفساد.

(٢) تحرير ميزان حـركة الرساميل: يسجِّل هذا الميزان حركـة الرساميل التي تدخل لبنان أو تخرج منه، سواء أكانت استثمارات أم كانت توظيفات مالية أم قروضاً.

وقد اعتمد لبنان عام ١٩٤٨ مقـاربة تدريجية للخروج من نظام الرقابة على القطع الذي كان قائماً آنذاك. وفي عام ١٩٥٢ كان قد أصبح لديه نظام يقوم على الحرية الكاملة في ميدان القطع وانتقال الرساميل. ولم تؤد أزمة مصرف انترا عام ١٩٦٦، والإصلاح المصرفي الذي تبعها، إلى وضع أية عوائق أمام حـركَة الرساميل من لبنان وإليه. ولم يترتّب عـلى الحقبة ١٩٨٤–١٩٩٢ التي شـهدت انهياراً كبيراً في سعر صرف العملة اللبنانية، أية إعادة نظر في حرية القطع وحرية انتقال الرساميل. واقتصرت الإجراءات التي اعتمدت آنذاك على تلك التي اتخذها حاكم المصرف المركزي خلال الأعوام ١٩٨٥–١٩٨٧ للحد من شراء العملات الأجنبية[١٦].

ليس لدى لبنان أية تشـريعات يمكن أن تعـيق تطبيق اتفـاقيـة "تحرير الاسـتثمـار المرتبط بالتبادل" (TRIMs) التي تعتـمدها منظمة التـجارة العالمية كـإطار لتحرير حـركة الاستثـمار الأجنبي المباشر على الصعـيد العالمي. وهي الاتفاقية التي يؤدي الأخذ فيـها إلى انتزاع أية قدرة لدى البلدان النامية على وضـع شروط بعينها لاستقبال الاستثمار الأجنبي.

وقد جاء في المحور الرابع من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول "السياسة النقدية والأسواق المالية"، أن الحكومة أنجزت مشروع قانون الاسواق الماليـة، وأنها تعمل على وضـع استراتيجيا لتطوير الأسـواق المالية. ويؤكـد الاهتمام الذي توليـه هذه الرؤية للأسواق المـالية ودورها، أن الحكومة تأخذ مأخذ القائلين إنه ينبغي التعويل على هذه الأسواق لتمويل التنمية.

ج – تأمين شروط عمل للقطاع الخاص بحيث يتولى وحدة تحديد وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي

يكون ذلك عبر خصخصة المؤسسات المملوكة من القطاع العام وازالة الانظمة المعيقة لنشاط القطاع الخاص.

(١) الخصخصة: يأتي لبنان في فئة البلدان حيث دور الدولة هو الأضعف لجهة مساهمتها في النشاط الإنتاجي. وليس ثمـة مؤسسات حكوميـة إلاّ واحدة تتعاطى الإنتاج لسلعـة بعينها

(١٦) انظر: ألبر داغر، "سياسـة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السـياسة،" نص منشور في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٤٢ (تشـرين الاول/ أكتـوبر ٢٠٠٢)، أعيـد نشره في: ألبـر داغر، أية سيـاسة صناعـية للبنان: مـقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٧٥ – ١٢٥.

والاتجار بها، هي مؤسسة الريجي، فضلاً عن مؤسسة حكومية تتولى إنتاج الطاقة هي مؤسسة كهرباء لبنان، التي تعتمد على الدعم الحكومي الذي يوفّر لها لتتمكن من تحقيق انتاجها. ويمثل العجز السنوي لهذه المؤسسة الإنتاجية نحو ثلث عجز الموازنة العامة، وفق تقرير وزير المال المشار إليه أعلاه.

وقد جاء في المحور الخامس من رؤية الحكومة الاقتصادية، حول "تحرير القطاعات والإدارة الفعالة للمقدرات العامة"، أن برنامج تحرير قطاعات الخدمات العامة يتناول خصخصة بعض القطاعات وإشراك القطاع الخاص فيها. وهي تشمل قطاعات الاتصالات والكهرباء والطاقة والنقل. وأشارت الورقة الإصلاحية إلى أن زيادة الفاعلية التي تؤدي إليها خصخصة المؤسسات المعنيّة ستتيح تعزيز النمو الاقتصادي. وحقيقة الأمر هي أن عدد هذه القطاعات ثلاثة: الاتصالات والكهرباء والنقل. فليس ثمة إنتاج حكومي للطاقة خارج ما تحققه مؤسسة كهرباء لبنان. أما وجود الدولة في قطاع النقل فتجسّده ملكية مصرف لبنان لأغلبية أسهم مصرف انترا، وشركة طيران الشرق الأوسط، وملكية الدولة للموانئ البحرية، ومساهمة الدولة في توفير خدمات النقل العام أو المشترك.

مثّل هدف الخصخصة عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي للحكومات المختلفة منذ العام ١٩٩٣. واحتل هذا الموضوع حيزاً في الخطاب العام ليس له ما يبرره لجهة عدد المؤسسات والقطاعات التي يمكن أو يلزم خصخصتها

وقد مثّل هدف الخصخصة عنصراً أساسياً في الخطاب السياسي للحكومات المختلفة منذ العام ١٩٩٣. واحتل هذا الموضوع حيزاً في الخطاب العام ليس له ما يبرره لجهة عدد المؤسسات والقطاعات التي يمكن أو يلزم خصخصتها، وهو دلّل بالتالي عن حاجة القائلين به إلى التعبير عن موقف في هذا الشأن، أكثر مما دلّل عن حاجة فعلية تمليها حصة القطاع العام في النشاط الانتاجي.

(٢) إزالة النظم القانونية المعيقة لعمل القطاع الخاص: المقصود هنا أساساً التشريعات والقوانين التي تجعل بعض القطاعات الإنتاجية حكراً على مؤسسات القطاع العام، أو تضع حواجز قانونية أمام مؤسسات القطاع الخاص إذا شاءت الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية. وليس لدى لبنان احتكارات حكومية في القطاعات الإنتاجية المختلفة باستثناء ما سبقت الإشارة إليه. وليس لديه نظم قانونية معيقة لنشاط القطاع الخاص بالمعنى المقصود هنا. وقد التزم لبنان إصدار قانون خاص بالمنافسة حين وقّع اتفاقية الشراكة مع أوروبا.

ثانياً: تمويل الدين العام يملي على الحكومة برنامجها الاقتصادي

١- التعويل على التمويل الدولي كأحد عناصر المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية

في بداية التسعينات طرأ تعديل مهم على المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية التي أصبحت تعرف منذ نهاية الثمانينات بـ"توافق واشنطن". تمثّل هذا التعديل باشتراط أن

تحرر البلدان المعنية ليس الحساب الجاري في ميزان مدفوعاتها وحسب، بل حساب حركة الرساميل فيه أيضاً. مثّل ذلك عنصراً جديداً أضيف إلى عناصر التحرير الاقتصادي المعتمدة من بداية الثمانينات. وأمكن منذ ذلك الحين الحديث عن "توافق واشنطن – الصيغة ٢" (WC-Mark II) مقابل الصيغة الأولى (WC-Mark I) التي سادت خلال الثمانينات.

كان لتحرير حساب حركة الرساميل أثر ايجابي في بداية التسعينات في عدد من البلدان النامية، إذ أتاح هذا الأمر لها الحصول على موارد مالية خارجية مكّنتها من تثبيت أسعار صرف عملاتها، بعدما كانت قد عانت انهيار أسعار الصرف هذه خلال الثمانينات. أمّن ذلك خفض التضخّم الكبير بل إزالة التضخم (Disinflation) الذي عانته منه هذه البلدان سابقاً. تمثّل الوجه السلبي للحقبة، بأن تثبيت سعر الصرف الاسمي لهذه العملات أدّى إلى رفع سعر صرفها الفعلي الحقيقي (Real Effective Exchange Rate)، الذي نمّ عن ارتفاع تكلفة الانتاج في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية، ومثّل الكابح الرئيسي أمام إمكان حفز الاستثمار فيها.

عرف عدد من هذه البلدان في ما بعد، أزمات مالية تسبّب بها انحسار ثقة أصحاب "الادخارات الخارجية" بهذه الاقتصادات وافتعالهم عمليات هروب من النقد الوطني كانت تهدد سعر صرف العملة في هذه البلدان، أو تؤدي إلى انهياره. بدأت هذه الأزمات في المكسيك عام ١٩٩٤، وفي آسيا عام ١٩٩٧، وفي البرازيل عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، وفي الأرجنتين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، وفي روسيا عام ٢٠٠٢. وقد ساهمت إجراءات التحرير المالي التي اعتمدت في كل تلك البلدان في حصول هذه الأزمات (١٧). سمحت اجراءات التحرير هذه، بأن يتم تمويل هذه الاقتصادات واقتصادات البلدان النامية بوجه عام، بتدفقات مالية قصيرة الأجل، كان أغلبها ودائع مصرفية قصيرة الأجل وتوظيفات في السندات المالية. جعل هذا الواقع التمويل الدولي لديون البلدان النامية مطبوعاً بعدم الاستقرار. وأتاح على وجه الخصوص، بأن يؤدي أي تغيير في توقعات أصحاب هذه التوظيفات إلى نشوب موجات هروب للرساميل تؤدي إلى انهيار سعر صرف العملة، وإلى انهيار أسعار الأسهم والسندات في هذه البلدان، بما يؤدي إلى إفلاسات كثيرة فيها، وحصول نكبات اقتصادية لا تبررها أحياناً أوضاع الاقتصاد الحقيقي في هذه البلدان.

وقد رأى البنك الدولي في تقريره للعام ١٩٩٧، أن هدف الاندماج المالي Financial Integration هو ما ينبغي أن تعمل على تحقيقه كل البلدان النامية، الأمر الذي يجعلها في رأيه قادرة على التعويل على ما توفره الأسواق المالية لها من "ادخار خارجي" لتمويل الاستثمار فيها. ولم تكد تمضي أشهر على صدور هذا التقرير، حتى اندلعت الأزمة المالية الآسيوية، مظهرة الجانب السلبي الخطير لتحرير حساب حركة الرساميل، المتمثل بجعل البلدان النامية عرضة لحصول انهيارات اقتصادية كبرى فيها بفعل حركة الرساميل هذه.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل يصح تحميل المؤسسات الدولية مسؤولية عجز البلدان المعنية عن تحقيق نمو فعلي لديها، وهل يصح تحميلها مسؤولية الأزمات التي حصلت خلال التسعينات وما بعدها؟ تتحمّل المؤسسات الدولية مسؤولية اقناع العالم بأن التحرير

(١٧) See: M. Weisbrot, N. Watkins, "Recent Experience with International Financial Markets: Lessons for the Free Trade Area of the Americas," (Washington, D.C.: Center for Economic and Policy Research, 1999).

الاقتصادي الكامل مقروناً بعدم تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الطريق الأمثل للتنمية. أي تتحمّل مسؤولية كونها صاحبة مشاريع لا تنتج نمواً للبلدان النامية. لكن مسؤوليتها تتوقف عند هذا الحد. وإلا فإننا نكون في معرض تحميل الآخرين دائماً مسؤولية القصور الذاتي؛ والمسؤولية عن العجز في تحقيق التنمية هي مسؤولية داخلية.

٢- التعويل على التمويل الدولي كجزء من المقاربة الحكومية للسياسة الاقتصادية

تعوّد اللبنانيون منذ الثمانينات استقبال وفود المؤسسات الدولية، وخصوصاً وفود صندوق النقد الدولي. مثّل ذلك العقد حقبة انهيار مستمر لسعر صرف الليرة وحقبة سوداء انتزعت إلى غير رجعة قدراً كبيراً من طاقة اللبنانيين على انجاز مهمة التنمية والتصنيع المتأخر (Late Industrializing) لبلدهم. لا شك في أن اقتراحات خبراء الصندوق ونماذج التحليل التي كانوا يسوّقونها، كانت تعزز سيرورة انهيار سعر صرف الليرة. وذلك لأنهم كانوا ينطلقون من موقف مسبق، وهو أن كل أسعار الصرف في البلدان النامية هي أسعار مرتفعة أكثر من اللازم.

تتحمّل المؤسسات الدولية مسؤولية اقناع العالم بأن التحرير الاقتصادي الكامل مقروناً بعدم تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الطريق الأمثل للتنمية. أي تتحمّل مسؤولية كونها صاحبة مشاريع لا تنتج نمواً للبلدان النامية.

خلال التسعينات بقيت وفود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتردد باستمرار على لبنان، وكانت تركز على الدوام على أهمية اعتماد سياسة تثبيت اقتصادي جدية في لبنان. وكان المسؤولون اللبنانيون يبدون على الدوام أيضاً اقتناعهم بوجهات النظر التي تعبّر هذه الوفود عنها، ولو أنهم كانوا على الدوام مقصّرين في إنجاز ما يطلب منهم تحقيقه. يمكن أن يكون عدم تشكيك المسؤولين اللبنانيين في جدوى المقاربة الليبرالية في السياسة الاقتصادية وفي التنمية، قد ساهم في جعل المؤسسات الدولية تأخذ على عاتقها مسؤولية توفير تغطية لهم تمنحهم مصداقية تجاه مصادر التمويل الدولية.

أ- تدفق الرساميل الخارجية أوقف انهيار سعر صرف الليرة وموّل عجز المالية العامة

كان المطلوب خلال التسعينات، توفير تدفّق مستمر للرساميل الخارجية لحماية سعر صرف الليرة وتمويل العجز. وقد عرف لبنان خلال الفترة المعنية تطوراً إيجابياً تمثّل بوقف انهيار سعر صرف الليرة وإنهاء حالة التضخم الكبير التي عرفها في السابق، أتاحته تلك التدفقات.

ب- ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي

مقابل ذلك، وبفعل تثبيت سعر الصرف الإسمي للعملة اللبنانية، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لهذه الأخيرة، بمعدل مئة في المئة خلال التسعينات وحدها، فأدى ذلك إلى ارتفاع التكلفة في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية وبإحجام المستثمرين عن التوظيف فيها، في غياب حوافز أخرى من أي نوع تحثهم على ذلك. وقد نجم عن ذلك توقّف النمو. عرف لبنان في هذا الإطار التجربة نفسها التي عرفتها بلدان أميركا اللاتينية التي ثبّتت أسعار صرف

عملاتها منذ أوائل التسعينات واتّبعت سياسات ليبرالية تقوم على ترك القطاع الخاص يتدبّر أمره من دون أي تدخّل حكومي لمصلحته[18].

ج – سياسات التثبيت المتبعة حوّلت لبنان إلى بلاد منكوبة

بفعل تثبيت سعر الصرف الإسمي للعملة اللبنانية، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لهذه الأخيرة، بمعدل مئة في المئة خلال التسعينات وحدها، فأدى ذلك إلى ارتفاع التكلفة في القطاعات المعنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية وبإحجام المستثمرين عن التوظيف فيها.

ضمن شروط كهذه، وباستثناء التوظيفات في قطاعي العقارات والبناء، لم يعرف لبنان أي استثمار أجنبي مباشر، وخصوصاً في قطاع الصناعات التحويلية. وترسّخ على امتداد الحقبة، الطابع غير المنتج للاقتصاد اللبناني و "المعتمد على التحويلات". ولم يعد ثمة حافز على المجازفة والاستثمار الداخلي، وبات حجم القطاع الخاص يثير الشفقة، وباتت محزنة فعلاً أوضاع نسبة طاغية من المحال التجارية والمؤسسات، التي تشهد حال موات منذ سنوات، ينتظر أصحابها اللاشيء؛ ولم يعد ثمة حافز على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات القائمة؛ وبات تردّي الإنتاجية والأهلية والكفاية على جميع المستويات هو العلامة الطاغية للواقع القائم في لبنان. لم يكن اللبنانيون يجدون في ما يعدّ لهم أي وعد بمستقبل أفضل، ولم ينفكوا عن التفكير في إمكان تحقيق مستقبل أفضل لهم في بلدان أخرى وتحت شمس أخرى. وفي الوقت نفسه، لم يتوقف سيل الهجرة إلى الخارج؛ ولم يرتفع طوال ١٦ عاماً إلاّ رقمان: حجم الدين العام وعدد المهاجرين. وبرّرت الهجرة ووتيرتها وضع علامات استفهام كبيرة حول قدرة لبنان على البقاء ككيان يتمتّع بمقومات الاستمرار. أي أن لبنان تحوّل في ظل سياسات التثبيت التي سادت على امتداد السنوات الماضية إلى بلاد منكوبة، أو الأصح، حوّلت هذه السياسات لبنان إلى بلاد منكوبة.

د – مؤتمرا باريس ١ وباريس ٢

خلال السنوات الأخيرة، جعلت الحكومات اللبنانية تعوّل أكثر على المؤسسات الدولية لتمويل الدين العام، لأنها لم تستفد من الاستقدام الكثيف للرساميل الخارجية في بناء اقتصاد منتج، الأمر الذي أبقى لبنان غير قادر على الحد من حاجته إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الدولية. ومثّل مؤتمرا باريس ١ وباريس ٢ مبادرتين لتمويل الدين العام وخفض عبئه، بتحويله من دين داخلي قصير الأجل بفوائد مرتفعة إلى دين خارجي طويل الأجل بفوائد أكثر تهاوداً. ولا يختلف مؤتمر بيروت ١ المنوي عقده عن سابقيه لجهة أهدافه.

هـ – قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمّل الدين العام ومحاذير التمويل الدولي للدين

على الرغم من أن هذه الاستراتيجية نجحت في تحقيق نتائج على هذا المستوى، فهي ربطت الاقتصاد اللبناني على نحو أكثر وثوقاً بتطور أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، وجعلت ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، تمتين ثقة هذه الأسواق بالمقترض اللبناني. وقد أجرى صندوق النقد الدولي توقّعات لتطور الدين العام بهدف تحديد قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمله (Debt Sustainability). وقام باحثون آخرون بالأمر نفسه، مشيرين في الوقت عينه إلى أن الطابع الميكانيكي لهذه التوقعات لا يأخذ في الحسبان المخاطر الناجمة عن انسحاب سريع

(١٨) انظر: ألبر داغر، "سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة،" ص. ١١٢–١١٨.

للرساميل الموظفة في لبنان[19]. وبات هذا الأخير بلداً يعيش أيضاً واقع الذعر من إمكان تعرّضه لانسحاب سريع للرساميل الأجنبية منه.

٣- البرنامج الاقتصادي للحكومة يؤّمن تمويل الدين العام، لكنه لا يحقّق النمو

يندفع المسؤولون حالياً إلى السير قدماً بإجراءات الخصخصة وخفض الانفاق العام وزيادة إيرادات الخزينة، كشروط يقتضي تحقيقها للحصول على الدعم الدولي المطلوب للبنان[20]. توفّر هذه الإجراءات التمويل الدولي المطلوب للدين العام اللبناني، لكنها تؤدي أولاً إلى تراجع مداخيل اللبنانيين، وثانياً وهنا الأهم، لا تعدهم بأي نمو في المستقبل.

لم يعد ثمة حافز على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات القائمة؛ وبات تردّي الإنتاجية والأهلية والكفاية على جميع المستويات هو العلامة الطاغية للواقع القائم في لبنان.

يمكن أن نضع جانباً ذلك النوع من المحاججة لمصلحة استمرار الهدر بحجة انه يمثّل سياسة إعادة توزيع للمداخيل ذات أهداف اجتماعية. ويمكن أن نتغاضى عن مسألة أن ثمة مستفيدين من الخدمات العامة التي ستخصخص لن يعودوا قادرين على الإفادة منها بعد خصخصتها، وأنه لن يكون ممكناً تعويضهم من هذه الخسارة، وأنهم سوف يهمّشون على نحو إضافي. تقدم الحكومة في هذا الإطار جواباً مفحماً، هو أن تراجع المداخيل الناجم عن خفض الإنفاق العام وعن زيادة الأعباء المتمثلة بالرسوم والضرائب الجديدة وزيادة أسعار الخدمات التي توفرها المؤسسات العامة المخصخصة، يظل أفضل من انهيار سعر صرف الليرة الذي يؤدي إليه عدم تمكنها من متابعة تمويل خدمة الدين العام.

إلا أن الأمر الذي لا يمكن تبريره هو أن تعتمد الحكومة مقاربة في السياسة الاقتصادية لا تعد اللبنانيين بشيء لجهة تحقيق النمو، وأن تتخلى عن مسؤوليتها على هذا المستوى. وإذا كان المشروع الحكومي يدّعي متابعة هدفين له يتمثلان بتحسين أوضاع المالية العامة Financial Viability of the State و"حفز النمو"[21]، ويركّز على تحقيق الهدف الأول، فإن ليس فيه ما يتيح له تحقيق الهدف الثاني. ليس ثمة ربط في المشروع بين الاجراءات المقترحة وبين حفز النمو، إلا من زاوية ما ينجم عن إزالة الروتين الإداري والفساد (المحور الثاني)، وما توفره الخصخصة من زيادة في الفاعلية (المحور الخامس)، لجهة تعزيز النمو الاقتصادي. وليس في هذا ذرة من الاقناع حول أهلية البرنامج لحفز النمو. وإذا أخذنا تواضع الحوافز الموفرة للإنتاج المحلّي من جهة، والإعاقة للاستثمار التي يمثلها تطوّر مؤشّر سعر الصرف الفعلي الحقيقي من جهة ثانية، وعدم توافر البرنامج الحكومي على إجراءات تحقّق حفز النمو من جهة ثالثة، يكون هذا البرنامج خالياً من كلّ ما يمكّنه أن يكون أداة حفز للنمو. هذا ما يبرّر اعتماد مشروع اقتصادي بديل، يؤمن على وجه الخصوص "حفز النمو"، كمنطلق لتحقيق الهدفين معاً.

---

(١٩) See: Raffinot M. et Ayoub H., "Reforme fiscale et soutenabilité de la dette publique: le cas du Liban," contribution au colloque: "Le Partenariat euro méditerranéen: dix ans après Barcelone," organisé par l'IRD-Le Caire- le 19-20 avril, 2005.

(٢٠) International Monetary Fund, "Lebanon-2005 Article IV Consultation Discussions: Preliminary Conclusions," Beirut, October 28 (2005), p 3.

(٢١) Ibid., p.1.

ثالثاً: عناصر السياسة الاقتصادية البديلة التي تحقّق النمو

يتطلّب "حفز النمو" اتخاذ اجراءات مغايرة تماماً لتلك التي يحلو للمسؤولين أن يعرضوها كمبادرات تحقق هذا الغرض. وقد سبق حصر هذه الاجراءات تحت عنوانين: ١) تنفيذ برنامج انتقائي لحفز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني؛ ٢) ومعالجة النقص في الموارد البشرية للدولة، لكي تتمكن من تحقيق الشقّ الأول من هذا البرنامج[٢٢]. أمكن اختصار المقاربة البديلة هذه، بما هي تطبيق لثلاثة مفاهيم: ١) مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة "Reciprocal Control Mechanism؛ ٢) مفهوم دعم الاستثمار subvention à l'investissement؛ ٣) مفهوم "تأميم مخاطر الاستثمار" Risk Socialization. وتم اقتراح انشاء "هيئة تخطيط اقتصادي مركزي" وانشاء "مصرف وطني للتنمية".

لا يمكن حفز الاستثمار إذا لم يُصر إلى اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي كمبدأ عام ينظم تعاطي الدولة مع الشأن الاقتصادي؛ أن حفز الاستثمار يتطلّب "تأميم مخاطر الاستثمار"، كما يتطلب اعتماد "سياسات صناعية وتجارية انتقائية".

تظهر الفقرات التالية أنه لا يمكن حفز الاستثمار إذا لم يُصر إلى اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي كمبدأ عام ينظم تعاطي الدولة مع الشأن الاقتصادي؛ وهي تظهر أن حفز الاستثمار يتطلّب "تأميم مخاطر الاستثمار"، من خلال إنشاء "مصرف وطني للتنمية"، كما تظهر أن حفز الاستثمار يتطلب اعتماد "سياسات صناعية وتجارية انتقائية" (selective industrial and trade policies)، تطبّق وفق مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة".

١- اعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي لحفز الاستثمار

يعني التخطيط الاقتصادي المركزي "أن السلطات العامة تتدخّل لتعديل محتوى النشاط الاقتصادي الوطني، وفق تصوّر مسبق للنمو الاقتصادي المستقبلي، تنضوي فيه كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك ضمن إطار اقتصاد رأسمالي"[٢٣]. أي أن هذا التعريف للتخطيط المركزي لا ينطلق من موقف مسبق معاد للقطاع الخاص أو للملكية الخاصة، وهو لا يهدف إلى تبرير الحلول محل المبادرة الخاصة، كما كان شأن المقاربات التي اعتمدت في السابق في هذا المجال؛ ولا يهدف إلى إحلال اقتصاد الأوامر محل اقتصاد السوق، بل ينطلق فقط من الإقرار بأهمية التخطيط كمقاربة توفر حلولاً لمشكلات تتركها السوق بلا حل.

وقد نسبت إلى أجهزة التخطيط الاقتصادي المركزي التي أقامتها الدولة التنموية الشمال الشرق الآسيوية النجاحات الهائلة التي تحققت في هذه البلدان. وأشير بوجه خاص إلى دورها كمجموعات تفكير اقتصادي وكأجهزة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات وتنفيذها بما يؤول إلى تحقيق أهداف الدولة التي أقامتها. وتم تعريف الدولة التنموية الآسيوية بما هي "دولة قوية معنية بتحقيق القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني". وتم إبراز أهمية التخطيط في جعل

(٢٢) ألبر داغر، "أفكار اقتصادية لبرنامج حكومي غير تقليدي،" النهار، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٤.

(٢٣) Robert Wade, "Escaping the Squeeze: Lessons from East Asia on How Middle-Income Countries Can Grow Faster," in: Blandine Laperche, ed., *John Kenneth Galbraith and the Future of Economics* (London: Palgrave, 2005), p. 5.

المستثمرين يتمكنون من التمييز بين خيارات مختلفة بالنسبة إلى استثماراتهم، وفي جعل أطراف القطاع الخاص يكونون رؤىً مشتركة للمستقبل[٢٤]. وربما تكون إحدى أهم الحجج لتسويغ التخطيط الاقتصادي بعد الأزمة الآسيوية، إظهار كيف أن تخلّي الدولة في كوريا عن هذا الدور الذي مارسته طويلاً، أدى إلى تأثرها على نحو كارثي بالأزمة المالية التي اندلعت عام ١٩٩٧. وقد أدّت هذه الأزمة التي انعكست انهياراً في القطاع الصناعي – وليس في قطاع العقارات المبنية كما كان الأمر في البلدان الأخرى – إلى تمكّن الشركات الأجنبية من شراء أقسام واسعة من الأصول الصناعية الكورية بأثمان مخفّضة، والحدّ إلى غير رجعة من قدرة الدولة الكورية على اتباع سياسات اقتصادية تتمتع فيها بحد من الاستقلالية. وسوف نعرض هنا أحد الأدوار الرئيسية التي أدّاها التخطيط في النموذج الآسيوي، وهو دور التنسيق المسبق للاستثمار (Investment Coordination)، للأهمية القصوى لهذا الدور في عملية التصنيع المتأخر. وقد تولّت هذا الأمر أجهزة تخطيط خاصة بالصناعة في كوريا وتايوان تابعة لجهاز التخطيط المركزي.

أ – تجربة الدولة التنموية الآسيوية في تنسيق الاستثمار

في غياب أي تنسيق مسبق لقرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرون، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجاوز الاستثمار الحجم المطلوب في قطاع أو قطاعات معينة. ويمكن أن يؤدي الإنتاج الفائض ضمن إطار من الوحدات الإنتاجية الكبيرة الحجم التي تتيح لها كل زيادة في الإنتاج خفض التكلفة الوسطية للسلعة المنتجة، إلى حرب أسعار بين هذه المؤسسات الإنتاجية، تنجم عنها إفلاسات وتبديد للموارد يمثّلان خسارة تمس المجتمع بكامله. خلق هذا الأمر دوراً للدولة لجهة التنسيق المسبق للاستثمار (ex ante)، بما يجنب الاقتصاد نتائج إخفاق السوق على هذا المستوى. أما النظرية النيوكلاسيكية فقد حلّت هذه المشكلة التي تتركها السوق بلا حل بنفي وجودها، من خلال افتراض أن المنتجين صغار الحجم، وأن قرار الواحد منهم لا يؤثّر في الآخر أو يتأثر به[٢٥].

وقد مثّلت "المنافسة الزائدة" أو "المنافسة المبدّدة للموارد" هاجساً لدى الدول التنموية الآسيوية. واتخذ تدخّل الدولة في ميدان تنسيق الاستثمار عدّة أوجه هدفت أولاً لمنع حصول إنتاج زائد، باستخدام إجراءات من مثل الإجازات المسبقة للاستثمار الصناعي وغير ذلك، وهدفت ثانياً إلى إتاحة المجال أمام المؤسسات لبلوغ مستوى الإنتاج الأمثل بالنسبة إليها، أي الذي يتيح لها الإفادة من وفورات الحجم (Economies of Scale) إلى الحد الأقصى، وخفض التكلفة الوسطية للسلعة المنتجة إلى الحد الأدنى، ولو أدّى الأمر إلى نشوء أوضاع شبه احتكارية في بعض القطاعات[٢٦].

ب – غياب تنسيق الاستثمار وراء الأزمة في كوريا الجنوبية

رأى الباحثون أن حصول الأزمة في بلد مثل كوريا الجنوبية مردّه إلى تفكيك الدولة التنموية

---

(٢٤) See: Ha-Joon Chang, "Institutional Foundations for Effective Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," in: Ha-Joon Chang, *Globalization, Economic Development and the Role of the State* (London: Zed Books, 2003), pp. 305-335, p. 309.

(٢٥) See: Ha-Joon Chang, "The Political Economy of Industrial Policy," in: Ha-Joon Chang, Ibid., pp. 105-155, p. 114.

(٢٦) Ha-Joon Chang, "Industrial Policy and East Asia: The Miracle, the Crisis and the Futur," paper presented at the World Bank Workshop on "Re-thinking East Asian Miracle," USA, San Francisco, 16-17 February, 1999, pp. 7-10.

فيها الذي تسارع في التسعينات، والى التخلّي عن الأدوار التي كانت هذه الأخيرة تقوم بها في السابق. وقد عانت كوريا وجود استثمارات فائضة نجمت عن تكرار الاستثمارات في بعض الصناعات الأساسية. ولم يحصل ذلك إلا بسبب إلغاء الدور الذي كانت تؤديه الدولة في السابق لجهة التنسيق المسبق للاستثمار. وقد انبرى الاقتصاديون الليبراليون يفسّرون الأزمة بأنها نتيجة تدخّل الدولة في الاقتصاد ضمن إطار من "رأسمالية الأصحاب"، حيث توفر الدولة قروضاً لا يصار لاستيفائها، الأمر الذي يشجع على سوء استخدامها. وكان سبق لهؤلاء الاقتصاديين أنفسهم أن أظهروا أن البلدان الآسيوية تجسّد تجارب ليبرالية لا دور أو تدخّل للدولة فيها. وقد حمّلوا الدولة مسؤولية نشوب الأزمة، حين لم تعد هذه الأخيرة تمارس أياً من أدوارها السابقة، بعد تسريع إجراءات الخصخصة وانسحابها من الاقتصاد في التسعينات.

ج – أمثلة عن نتائج غياب التخطيط الاقتصادي في لبنان

يمكن أن نأخذ من تجربة لبنان بعد الحرب مثالين على الأقل حول التكلفة الهائلة المترتبة على غياب أي وجه من أوجه التنسيق المسبق للاستثمار. فقد اندفع المستثمرون اللبنانيون، وحتى المدّخرون العاديون، في منتصف التسعينات إلى الاستثمار في قطاع البناء، مستندين إلى افتراضات حول حجم الطلب المتوقع على الوحدات السكنية، لم تتحقّق. وتم إنفاق ٨ مليارات دولار في هذا القطاع، مثّلت القروض من المصارف جزءاً منها. وترتبت على العرض الفائض للشقق السكنية إفلاسات كثيرة وجمود في هذا القطاع ما زال قائماً بعد مضي عشر سنوات على الفورة التي حصلت آنذاك. ويمكن التحقق من جهة أخرى، في مطلق بقعة من بقاع لبنان، من المفاعيل الدراماتيكية للاستثمار الزائد في قطاع الخدمات، الذي زاده فداحة توقف النمو وكثافة الهجرة إلى الخارج. ونقع في أي مكان على أعداد لا تحصى من المنشآت التي رصدت لإقامتها مبالغ مالية تكبر أو تقل، ذات مردودية تقارب الصفر. وينيخ هذا الوضع بثقله على البلاد بكاملها، ويجعلها أشبه ما تكون بالبلاد المنكوبة.

كان أحد أهم عناوين التجربة الشرق الآسيوية، تحكم الدولة بالموارد الفعلية والموارد المالية، من خلال تملكها مؤسسات عامة، وخصوصاً من خلال تملكها جزءاً من القطاع المصرفي أو كله، الأمر الذي جعلها قادرة على وضع هذا القطاع في خدمة تطوير الصناعة المحلية.

٢– اعتماد التمويل الحكومي للصناعة لحفز الاستثمار

كان أحد أهم عناوين التجربة الشرق الآسيوية، تحكم الدولة بالموارد الفعلية والموارد المالية، من خلال تملكها مؤسسات عامة، وخصوصاً من خلال تملكها جزءاً من القطاع المصرفي أو كله[٢٧]، الأمر الذي جعلها قادرة على وضع هذا القطاع في خدمة تطوير الصناعة المحلية المعنية بتحقيق قدرة تنافسية دولية. وقد أظهر النموذج الآسيوي أن التمويل بواسطة التسليف المحلّي مثّل مقاربة في ميدان التنمية أفعل بما لا يقاس من المقاربة القائمة على الاعتماد على الأسواق المالية و"الادخار الخارجي".

يمكن التمييز بين نظامين للتمويل، يقوم الأول على وجود أسواق رساميل، والثاني على

(٢٧) See: Chang, "Institutional Foundations for Effectives Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," p. 327.

التسليف. في الحالة الأولى، يمثّل شـراء السندات المصدر الرئيسي للتمويل، وفي الحـالة الثانية تعـتـمد المؤسـسـات على التـسليف المصـرفي لتـمويل اسـتـثـماراتـها. وقـد تميـزت البلدان الأنكلوساكسونية بالنظام الأول، في حين أن نظام التـمويل القائم على التسليف المصرفي هو ما تميّزت به بلدان شـرق آسيا. وقـد أثبتت التـجربة أن التمـويل بواسطة التسليف كـان أفعل في مشروع التنمية من الـتمويل المستند إلى الأسواق المالية، لأنه أتاح تسريع عمليـة الاستثمار بدلاً من ربطها بالتطـور البطيء للأسواق المالية. ومنح نظام التـمويل المعتـمد في بلدان شرق آسـيا الدولة القدرة على تحديد وجهة التـسليف وحجمه، وأتاح لها اعتماد سيـاسـات تسليف انتقائية.

أثبتت التجربة أن التمويل بواسطة التسليف كان أفعل في مشروع التنمية من التمويل المستند إلى الأسواق المالية، لأنه أتاح تسريع عملية الاستثمار بدلاً من ربطها بالتطور البطيء للأسواق المالية.

والأهم في هذه التجـربة أن استخـدام التمويل بواسطـة التسليف أتاح للدولة المساهمـة في تأميم مخاطر الاستـثمار (Risk Socialisation)، أي تأميـم الخسائر التي يـتكبدها القطاع الخـاص، العائدة إلى أسـباب شتّى، منها الفوائد المرتفعـة التي لا بد منها لجذب المدّخرات إلى القطاع المصرفي المحلي، والتبعية الكبيرة تجاه أسواق التصدير الخارجية، كما في حـالتي كـوريا الجنوبيـة وتايوان ...الخ. وقـد وضـع هذا النظام المؤسـسـات الانتاجيـة في حالة تبـعية تجـاه الحكومة للحـصول على مواردها الماليـة، لكنه أمّن لها في المقابل، التـزاماً من قبل هذه الأخـيرة تجـاه نموها في المدين المتوسط والـطويل. وهو ما لا يمكن أن يوفـره بأي حـال من الأحـوال، التـمـويل بواسطة الأسـواق الماليـة[٢٨]. وقد مـثّل "تأميم مـخـاطر الاستـثـمار" العنـصر الأهم في عـمليـة حفـز الاستثـمار، التي تنكبت لها الدولة التنمـوية الآسيوية. وكان أكـثر الأمور لفتاً للانـتباه في هذه التجربة، الارتباط الذي أظهـرته بين تحسين الحوافز على الاستثـمـار من جهة، وانطلاق الإنتاج المعد للتصدير من جهة ثانية[٢٩].

في المقابل، مثّل الـتعويل على الأسواق المالية وعلى "الادخـار الأجنبي" لتمويل الاستـثمار الوطني جوهر المقـاربة الليبرالية في هذا المجـال. وهو ما التزمتـه كاستراتيـجية، بلدان أمـيركا اللاتينية وغيرها في التسعينات. وصرف الأخـذ في النموذج الليبرالي للتنمية النظر عن المقاربة التي اعتمدتهـا الدولة التنموية الآسيوية لتحـقيق التحويل الاقتصادي الذي تنـكبت له. واقتصر دور الدولة الوطنية في هذه الحالات على بلورة تشريعات تؤمن استـضافة الرساميل الأجنبية. وجرى تحرير حسـاب حركة الرساميل وخصخصـة المصارف وانتزاع أية قدرة لدى السلطات العامة على ممارسة رقابة على حركة الرساميل التي تعني بلدها.

٣- اعتماد سياسات صناعية وتجارية انتقائية لحفز الاستثمار

يقتضـي الحديث عن السياسـات الصناعية والتجـارية الانتقائية تعـريف مفهوم السـياسة الصناعيـة أولاً، وتعريف السياسـات الصناعية والتـجارية الانتقائيـة ثانياً. ولا يمكن إدراج كل

---

(٢٨) See: Robert Wade, "The Role of Government in Overcoming Market Failures," in: Helene Hugues, ed., *Achieving Industrialization in Asia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 131 - 139.

(٢٩) Wade, "Escaping the Squeeze: Lessons from East Asia on How Middle-Income Countries Can Grow Faster," p. 9.

الإجراءات التي تعتمد لتحسين شروط التطور الصناعي لبلد ما تحت عنوان السياسة الصناعية، ذلك لأن تعريفاً للسياسة الصناعية من هذا النوع ينزع عن هذا المفهوم أية قابلية لاستخدامه بصفة عملية. والسياسة الصناعية هي "إجراءات انتقائية تتناول صناعات بعينها، وتهدف إلى تحسين فاعليتها وبناء قدرة تنافسية لديها، بما يحسّن القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، وفق التصوّر الذي تتبناه الدولة على هذا المستوى"[٣٠].

أ- تعريف السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية

أما السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية، فهي وفق تعريف تشانغ (Chang) لها، تمثّل مجموعة الحوافز أو السياسات التي تعتمد لجعل القطاع الخاص يقدم على الاستثمار، حين لا تكون هناك شروط محفّزة له على ذلك في غياب هذه السياسات[٣١].

وتنطلق كل المعالجات لدور الدولة في الاقتصاد، من التي تعتمدها الليبرالية الراديكالية إلى التي تعتمدها الليبرالية المعتدلة أو "الودية تجاه قوى السوق"، إلى المقاربة البنيوية لهذه المسألة، من نقطة انطلاق واحدة في التحليل، هي "اخفاقات السوق" (Market Failures)، وذلك بمعنى عدم توافر سلع أو عوامل إنتاج معيّنة، لأن قوى السوق لم تكن لديها الحوافز الكافية لتوفيرها. ولا ترى النظرية الليبرالية الراديكالية أن هناك إخفاقات للسوق تستوجب تدخلاً من قبل الدولة لتجاوزها. وقد وجدت النظرية الليبرالية المعتدلة أن ثمة بعض الإخفاقات للسوق، وسوّغت اعتماد مقاربة وظيفية (Functional) لدعم الصناعة، تقوم على تدخّل الدولة في مجالات البنى التحتية والتعليم والصحة والبيئة، لتجاوز اخفاقات السوق في هذه المجالات، إضافة إلى دورها في صيانة إطار ماكرو – اقتصادي مناسب. أما المقاربة البنيوية للسياسة الصناعية، فترى أنه لا يمكن مواجهة إخفاقات السوق، إلا باعتماد سياسات صناعية وتجارية انتقائية (Selective)، يعوّل عليها لبناء "ميزات مقارنة" لصناعات بعينها وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني بهذه الطريقة. والمقاربة الانتقائية هنا هي نقيض المقاربة الوظيفية. وهي تعالج اخفاقات السوق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج على حد سواء. وتتدخّل الدولة من خلال توفير حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في هذه القطاعات، أو من خلال تنكّبها لمهمة توفير هذه السلع أو عوامل الإنتاج بنفسها. وتجد الدولة نفسها مدفوعة في هذه الحالة إلى اعتماد مقاربة لمسألة الأسعار تقع على نقيض ما تبشّر به المقاربة الليبرالية. أي تتخذ إجراءات تؤول إلى تعديل بنية الأسعار بما يناقض الشعار الليبرالي القائل بامتناع الدولة عن التدخّل في الأسعار وبجعلها "تعبر بصدق عن تكلفة الإنتاج" (Getting Price Right). وقد استخدمت هذه السياسات في التجربة الآسيوية بطريقة عبرت عنها أليس أمسدن (Amsden) بواسطة مفهوم "آلية الرقابة المتبادلة". المقصود هنا أن توفير أوجه الدعم المختلفة من قبل الدولة للقطاع الخاص، قابله التزام من قبل هذا الأخير بتحقيق نتائج لجهة التصدير إلى الأسواق الدولية يمكن التحقّق منها وقياسها. تكون الدولة قادرة بهذه الطريقة على تلافي تحوّل الدعم الذي توفره للقطاع الخاص إلى حالة "فشل للحكومة".

---

(٣٠) Chang, "The Political Economy of Industrial Policy," p. 2.

(٣١) Chang, "Institutional Foundations for Effective Design and Implementation of Selective Trade and Industrial Policies in the Least Developed Countries: Theory and Evidence," p. 313.

ب – تعريف سياسة صناعية لبنانية تستوحي النموذج التايواني

يمكن في هذا الاطار تعريف سياسة صناعية لبنانية بمحورين، تستوحي النموذج التايواني: المحور الأول يتمثّل بحفز أنشطة البحث والتطوير (R&D) من قبل مؤسسة حكومية متخصّصة في هذا الإطار. والمحور الثاني يتمثّل بدعم الاستثمار (subvention à l'investissement) من خلال خلق مناطق صناعية متخصّصة. يتميّز النموذج التايواني بأنه يحصر القيام بأنشطة البحث والتطوير في مؤسسات تابعة للدولة، على خلاف كوريا مثلاً، حيث تتولى المؤسسات الصناعية الكبرى تمويل هذه الأنشطة بنفسها. وقد أشار روبرت واد إلى أن مؤسسات البحث والتطوير التايوانية كانت تحوي في الثمانينات من القرن العشرين أكثر من عشرة آلاف عالم صناعي. وتؤمن مراكز البحث والتطوير هذه، التقانات الجديدة للمؤسسات الصناعية، مقابل حصص أو نسب من الأسهم للدولة فيها. ويمثّل تولي الدولة توفير التقانة الجديدة لمؤسسات القطاع الخاص المحور الأول من هذه الاستراتيجية. أما محورها الثاني، فهو تولي الدولة إقامة مناطق صناعية متخصّصة، سميت في حالة تايوان "محميات صناعية وطنية" تؤمن خفضاً لتكلفة الاستثمار الذي تتولاه المؤسسات المعنيّة بنسبة النصف أو أكثر. وتحظى الاستثمارات في ميدان العلوم والتقانة بامتياز نصت عليه احكام منظمة التجارة العالمية، يتمثل بامكان افادتها من دعم غير محدود من قبل الدولة لها.

يتطلّب اعتماد سياسة صناعية جديدة في لبنان، إنشاء مؤسسة وطنية للبحث العلمي والتطوير تستطيع أن تستقطب لبنانيين من الخارج، وأجانب ضمن مقاربة لا علاقة لها بالتجربة اللبنانية التاريخية في هذا المجال.

يتطلّب اعتماد سياسة صناعية جديدة في لبنان، إنشاء مؤسسة وطنية للبحث العلمي والتطوير تستطيع أن تستقطب لبنانيين من الخارج، وأجانب ضمن مقاربة لا علاقة لها بالتجربة اللبنانية التاريخية في هذا المجال. وقد أنشأ لبنان عام ١٩٦٢ "المجلس الوطني للبحوث العلمية". ونص قانون تأسيس هذا المجلس على أن تخصص الدولة له ١ في المئة من موازناتها السنوية. وبسبب عدم وجود سياسة صناعية في لبنان، تحول المجلس سريعاً إلى إدارة رسمية تتولى إنفاق الموازنة الموفرة لها التي هي أقل كثيراً مما نص عليه قانون إنشائها، وذلك في مجالين رئيسيين: ١) تقديم دعم إلى أنشطة البحث العلمي في المؤسسات الجامعية القائمة؛ ٢) وتوفير منح للطلاب لمتابعة دراساتهم العليا في الخارج[٣٢]. وقد سبقت الإشارة إلى وجود ٢٥٠٠ مليون دولار هي قروض دولية لم تستخدم بعد. ويمكن رصد هذا المبلغ بكامله لتنفيذ مشروع "المناطق أو المحميات الصناعية الوطنية".

ج – استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية: الحماية والدعم

تبقى مسألة استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية، وخصوصاً الحماية والدعم، في خدمة أهداف السياسة الصناعية. وتمثّل هاتان الأداتان إحدى أهم الحوافز التي اعتمدت في التجربة الآسيوية.

(١) نظرية التجارة الدولية الاستراتيجية: سميت المساهمات في حقل نظرية التجارة

(٣٢) See: Albert Dagher, "Aspects de la politique scientifique libanaise; passé et présent," *Bulletin de la Recherche Scientifique du CNRS-L*, 1997, 7 pages.

الدولية التي تتابعت منذ العام ١٩٧٩ وعلى امتداد الثمانينات "النظرية الجديدة للتجارة الدولية" أو "نظرية التجارة الدولية الاستراتيجية" (Strategic International Trade). ركزت النماذج الجديدة على تحليل الاقتصاد الدولي كما هو، وليس كما تصر على تصويره أو التعبير عنه النظرية النيو-كلاسيكية أو الليبرالية للتجارة الدولية. انطلقت النماذج الجديدة من دراسة الاقتصاد الدولي ليس بوصفه اقتصاداً قائماً على المنافسة الكاملة، بل على العكس، بوصفه اقتصاداً قائماً على المنافسة المحدودة، بمعنى وجود عدد محدود من المؤسسات الانتاجية على المستوى الدولي في كل قطاع، تتنافس في ما بينها لاقتناص حصة أكبر لكل منها في السوق الدولية. هذا ما برر استخدام تعبير التجارة الدولية الاستراتيجية بمعنى اضطرار كل مؤسسة أو شركة إنتاجية كبرى أن تأخذ في الحسبان وجود منافسين قليلي العدد لها، يؤثر وجودهم في استراتيجيتها الخاصة. عكست النماذج الجديدة الرغبة في جعل النظرية الاقتصادية أكثر تعبيراً عن الواقع القائم، بدلاً من الدأب على اعتماد واقع بائد في التحليل، كما هو شأن النظرية الليبرالية التقليدية للتجارة الدولية. وكانت المساهمة الثانية الكبيرة للنماذج المكوّنة للنظرية الجديدة للتجارة الدولية، تركيزها على دراسة مفاعيل التدخّل الحكومي لمصلحة المؤسسات الوطنية، لدعم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. وقد أتت هذه النماذج بمقاربات جديدة نقضت بها أموراً ما برحت النظرية النيو كلاسيكية التقليدية تصر عليها، من مثل إصرارها على رفض كل تدخّل حكومي في ميدان التجارة الدولية للبلدان المختلفة واعتبار هذا التدخل مسيئاً لها، كونه ينطوي على سوء تخصيص للموارد.

(٢) استخدام الحماية: ترى النظرية التقليدية للتجارة الدولية أنه لا ينجم عن استخدام أدوات الحماية كالرسوم الجمركية والقيود الكمية وغير ذلك، سوى السوء للبلد الذي يعتمدها، لأن الحماية تعزله عن أجواء المنافسة الدولية وتؤدي إلى نشوء اقتصاد غير فعّال وغير قادر على المنافسة، ولأنها تكون لهذا السبب بالذات ذات تكلفة هائلة بالنسبة إليه. على قاعدة نماذج كهذه، حاكمت المقاربة الليبرالية الممثلة بـ"توافق واشنطن" تجارب البلدان النامية التي اعتمدت استراتيجيات تصنيع باستبدال الواردات. أي حاكمت تجارب التصنيع التي حققتها هذه البلدان انطلاقاً من معيار الفاعلية الإنتاجية، وعدتها نماذج لسوء استخدام الموارد ولنقص الفاعلية. ونجحت المؤسسات الدولية صاحبة هذه المقاربة في دفع عدد كبير من البلدان النامية إلى التخلي عن الترسانة الحمائية التي كانت تعتمدها وإلى إرساء حرية تبادل كاملة بينها وبين بقية العالم.

أما النظرية الجديدة للتجارة الدولية، فقد عالجت منذ أوائل الثمانينات موضوع استخدام الحماية ضمن إطار من المنافسة المحدودة، وفي ظل وجود مؤسسات كبيرة الحجم. وأظهرت أن الحماية الموفرة لهذه المؤسسات، التي تتيح لها زيادة انتاجها وخفض التكلفة الوسطية لديها، تعزز قدرتها التنافسية الدولية. أي أن الحماية تجاه الواردات أصبحت تبعاً لهذه النماذج، أداة تعزيز للصادرات لدى البلدان المعنية[٣٣]، بل إن المؤسسات المحلية قد تتمكن بفضل الحماية هذه من الاستئثار بالأسواق العالمية، من خلال دفع المؤسسات الأجنبية المماثلة إلى التخلي عن الإنتاج في القطاعات المعنيّة. ويمكن إعطاء أمثلة على ذلك وفرتها تجربة المنافسة اليابانية – الأميركية في بعض القطاعات.

وفي حين ركزت الأدبيات التي يصدرها البنك الدولي على إظهار أن الواقع الدولي الجديد

(٣٣) James Markusen; James Melvin; William Kaempfer and Keith Maskus, *International Trade: Theory and Evidence* (New York: McGraw-Hill, 1995), pp. 306-307.

المتمثل بـنشوء منظمة التجـارة العالمية لم يعد يسـمح باستخدام وسـائل الحماية التي اعتـمدتها البلدان الآسيوية في السـابق، فقد أظهر اقتـصاديون آخرون إمكان الاستمـرار في التعويل على هذه الأداة التقليدية من أدوات السياسة التجارية[٣٤]، لأن الغات الجديد لم يمنع كل أوجه الحماية. وتستطيع الـبلدان النامية على سـبيل المثال لا الحـصر، اسـتخدام بند "الاجـراءات في الحالات الطارئة" الوارد في بروتوكول الغات القديم، الذي يسـمح لأي بلد نامٍ التعلّل بالأذى الذي يصيب ميزان مدفوعاته من جراء حرية التبادل، لاعتماد إجراءات حماية لإنتاجه الوطني[٣٥].

وقد تخلّت الحكومات اللبنانيـة السابقة عن استخدام هذه الأداة طوعـاً. وعوّضت من التراجع في المداخيل الحكومية، الذي أدى اليه هذا الإجراء، باعتماد الضريبة على القيمة المضافة. ولم تهتم بالمسوّغ الآخر لاستـخدام أدوات الحماية هذه، المتمثّل بحمـاية النسيج الإنتاجي المحلّي وتطويره. وعبّر ذلك عن اقـتناعها بأن الاستثمـارات ستتحقق على نطاق أوسع، بمقدار مـا تمضي قدماً في عملية تحرير مبادلات لبنان مع الخارج. وأثبـتت السنوات الماضية أن هذا الموقف غير واقعي، مثله في ذلك مثل عـدد من التأكـيدات التي تتميّز بهـا المقاربة الليبـرالية. والسـؤال المشروع هنا: هل يصعب تصوّر وجـود إدارة حكومية رصينة وكفّيـة تكرس جهود العاملين فيهـا للبحث عن سبل الإفادة إلى الحـد الأقصى من أدوات الحماية وغـيرها، لبناء قطاع إنتاجي يتـمتّع بقدرة تنافسـية دولية ؟ هل يصعب تصـوّر وجود متخصّصين يضعـون جهداً يومياً، وتأخذ الدولة مـنهم أكثر ما يستطيعون وأفضل مـا عندهم، لبناء قدرة تنافسية للإنتاج الوطني، حجـراً حجراً ويوماً بعد يوم، باستخـدام وسائل كبيرة وأخـرى متواضعـة، على نحو ما تفعل بلدان نامـية أخرى؟ أوليس هذا الأمر أفضل من الاستقالة من المسؤولية التي تميّز حالياً علاقة الدولة بالنسيج الانتاجي المحلي؟

(٣) استخدام الدعم: مثّل دعم الإنتاج أو التصدير أحد المـوضوعات الأكثر إثارة للجدل في ميدان التجارة الدولية والسياسة التـجارية. وعالجت النظرية الجديدة للتجارة الدولية موضوع دعم الإنتاج أو الصـادرات ضمن الإطار نفسـه، المتمثل بوجـود منافسة مـحدودة ومؤسـسات كبـيرة الحجم تتـيح لها زيادة الإنتاج وخفـض التكلفة الوسطية للسلعـة المنتجة لديهـا، وتعزّز قدرتها التنافسـية الدولية. وجاءت التجارب بنتائج تقع على نقيض مـا تدرّسه النظرية التقليدية السائدة للتـجارة الدولية، التي تضع دعم الإنتاج أو التـصدير تحت التحريم، بوصـفه هو الآخر تعبيراً عن سـوء تخصيص للموارد. وبيّنت التجـارب أن التدخّل الحكومي يمكن أن يعزّز أرباح الشركات الوطنية، وينقل أرباح المؤسسات الأجنبـية المنافسة إليها (Profit Shifting)[٣٦]. أي أن الدعم أصـبح أمراً جـائزاً في النظرية الجـديدة للتـجارة الدوليـة ونظرية السـياسـة التجـارية الاستراتيجية، نظراً إلى الفوائد التي يوفرها للبلد الذي يعتمده.

وقد سبـقت الإشارة إلى أن أحكام منظمة التجارة العـالمية تبيح توفير دعم غيـر محدود من قبل الحكومـة لقطاعات إنتـاجية بعـينها، على رأسهـا قطاع العلوم والتقانـة، بل يمكن في حالة لبنان، أن تتفـاوض الحكومة مع منظمة التـجارة العالميـة ليتاح لهـا توفير دعم لأكـثر من قطاع انتاجـي، بحجة انتـماء لبنان إلى فـئة البلدان الـتي يبرر انخفـاض مسـتوى دخل الفـرد فيـها استثناءها من الحظر على استخدام الدعم الذي تنص عليه أحكام هذه المنظّمة.

(٣٤) داغر، اية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد، ص ٥٣– ٥٦.

(٣٥) Chang, "Industrial policy and East Asia: The Miracle, the Crisis and the future," p. 24.

(٣٦) Markusen [et al], *International Trade: Theory and Evidence*, pp. 293-295.

د - موقف البنك الدولي الراهن من السياسة الصناعية

لم يطرأ أي تغيير على موقف البنك الدولي لجهة استخدام أدوات السياسة الصناعية الذي عبّر عنه في تقريره عام ١٩٩٣. أحد النماذج على ذلك الدراسة التي ساهم فيها خبراء دائمون لدى البنك الدولي، حول "تجربة بلدان شرق آسيا في ميدان السياسة الصناعية والاستنتاجات بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط"[٣٧]. وهي استعادة لما تنفك المؤسسات الدولية تكرّره، من أن لا مكان أولاً لسياسة صناعية في هذه البلدان ولا فائدة ثانياً من اعتماد هذا النوع من السياسات. أي أن البنك الدولي لا يزال يتابع دوره المضلّل، لجهة حرف البلدان النامية عن الأخذ في السياسة الصناعية الآيلة إلى تحقيق تصنيعها وإخراجها من التخلّف.

خاتمة

يمضي المسؤولون أشهراً وسنوات يؤمّلون اللبنانيين بمؤتمرات دولية وبشيء عظيم ينجم عنها، في حين أن وظيفة هذه المؤتمرات تقتصر على تأمين تمويل دولي للدين العام اللبناني ولا شيء غير ذلك. وقد مثّل الوعد بمؤتمر بيروت ١ استعادة لما درجت عليه الحكومات السابقة في هذا المجال. كان من الطبيعي أن تتردّد الحكومة كل هذا التردّد قبل إعلان برنامجها الاقتصادي. فهو يقتصر على زيادة الأعباء التي يتحمّلها اللبنانيون من دون أن يعدهم بأي شيء خارج تأمين تمويل الدين. وهو في نهاية المطاف ليس سوى محاولة لمعالجة نتائج سياسات كانت قد اعتمدتها هذه الحكومات نفسها في السابق.

استوحى البرنامج الإصلاحي طريقة البرمجة المالية (Programmation financière) التي يعدّها صندوق النقد الدولي برسم البلدان النامية. وذهب إلى عرض أكثر من سيناريو لتطور المالية العامة وعلاقة الدين بالناتج من الآن إلى العام ٢٠٢٠. إن هذه الصيغة لبرنامج حكومي لهي فعلاً مثيرة للسخرية. وكان هذين المؤشرين هما كل ما يهم اللبنانيين من حكومتهم من الآن وحتى ذلك التاريخ. وكما مثّل البرنامج رؤية حزينة ومبتسرة لمستقبل لبنان، والأرجح أنه لن يبقى لبنان ولا لبنانيون حتى يشهدوا تحقق هذه الأمور في التاريخ المذكور، إذا بقيت السياسة الاقتصادية على الصورة التي رسمها البرنامج المذكور.

كان يمكن أن يكون برنامج الحكومة الذي طلب منها أن تعدّه للإفادة من الدعم الدولي الراهن، مشروعاً توجهه للدولتين الكبريين المعنيّتين بالشأن اللبناني الداخلي، يضع أسس محفزة للقدرة الإنتاجية اللبنانية، تشارك فيها هاتان الدولتان من خلال مساهمتيهما في بلورة هذه العملية ووضعها موضع التنفيذ، ومن خلال فتح أسواقهما أمام المنتوجات اللبنانية. ولو حصل هذا الأمر لكان جسّد أفضل طريقة لتلقّف هذه الفرصة النادرة من الدعم الدولي الموفّر للبنان.

وحين يكون قد غلبنا الوقت، سوف نتطلّع لنجد أن الأغلبية الساحقة من شعبنا قد أصبحت في الخارج، وأن وجودنا نفسه قد أصبح في خبر كان. ◇

(٣٧) Marcus Noland and Howard Pack, "The East Asian Industrial Policy Experience:Implications for the Middle East," Prepared for the ECES Conference:"Rethinking the Role of the State: An Assessment of Industrial Policy in MENA," November 13, 2005, edited by: Institute for International Economics, *Working Paper Series*, December 2005, 22 pages.



أحمد بيضون (*)

غناءُ فيروز لكلماتِ زياد : قمرُ الصّباح يحكي بلايا آخِر السّهرة

الصوت ولونه

كثيراً ما قيل إن صوت فيروز خلق للصباح. وتلزم محطات الإذاعة هذا الرأي لزوماً إجمالياً فتبثّ أغاني فيروز فيما الناس يرشفون فنجان قهوتهم الأول أو يمسحون فوضى الليل عن صور أجسامهم وعن دواخل بيوتهم مفتتحين بذلك منطق النهار. وربما لا تلزم محطات التلفزيون هذه القاعدة لأن التلفزيون آلة ليلية على التغليب. ولم يكن لفيروز نفسها أن تستغني عن السهر بشخصها مع الناس.. فالناس ألفوا، لأسباب لا تعتدّ بلون الصوت، أن يكون الغناء متاعاً للسهرات. ولم يحصر الاخوان رحباني شعرهما المغنّى بوقائع النهار أيضاً، بل الراجح أن الليل كان أشدّ استدراجاً لهما إلى الشعر لأن آية النهار مبصرة والشعر لا يوافقه كثيراً ما يفرضه النهار من مطابقة فظّة (وإن تكن ظاهرية) بين صور الأشياء وأسمائها. عليه كانت فيروز، في عهد عاصي ومنصور، تغني، بصوتها الحي، في الليل... وهي قد غنت لليل كثيراً، في عهد عاصي ومنصور أيضاً. ومع أن مانعاً لا يمنع أن يأنس المبكرون للسماء إلى صنوف شتى من الأخيلة الليلية، فإن بين الأغاني التي كتبها عاصي ومنصور (أو كتبها غيرهما) لفيروز ما لا يصلح أصلاً لمزاج السابعة صباحاً: "بكوخنا يا ابني"، مثلاً، أو "تخمين راحت حلوة الحلوين".

مع ذلك، لا نرى حدس محطات الإذاعة الإجمالي يجانب الصواب. وهو حدس يذهب المتأمل فيه، على الفور، إلى ضده المتعلق بأم كلثوم. فليس صعباً إقناع المنهك أو المتخم بأن شدو هذه السيدة بقول الخيّام: "فما أطال النوم عمراً..." لا يوافق ساعة القيلولة.

يجد الناس للصوت أوصافاً مختلفة، ويستعيرون لتسميتها من مصطلح حواسهم الخمس، وتسوقهم القريحة إلى استعارة مصطلح اللمس، خصوصاً، لحاسة السمع. فيقولون: "صوت خشن" ويقولون: "صوت حاد". وأما أنا فأسأل: هل لصوت فيروز لون؟ ولا أسلّم إلا مرغماً، بأن فيروز سفيرتنا إلى النجوم. فإنما يغلبني الظن أن صوتها هو نور القمر. وليس يذهب خيالي إلى القمر الذي يطلع في أول الليل أو في وقت غير معيّن من أوقاته. وإنما أشير إلى القمر الذي يتأخر إلى ما بعد الفجر بساعة. ذاك هو القمر الذي سأنظر إليه لأتملى فيه من صوت فيروز ولن ألتفت إلى الشمس قط، وإن تكن طلعت. فليس يصحّ في هذا الصوت حديث الحرارة (أو الدفء) وما يخالفهما أي البرودة. هو صوت يلاعب الروح لا غير، فيجب علينا، كرمى لفيروز، أن نسلّم بوجود الروح. والمعوّل عليه ههنا أنني لا أجد صوت هذه السيدة أصفر ولا برتقالياً. وأما النجوم فهي تلمع أكثر مما يجب بقليل.

(*) من أساتذة علم اجتماع الثقافة في الجامعة اللبنانية.

(**) ورقة قدّمت في المؤتمر الذي نظمه برنامج أنيس المقدسي للآداب في الجامعة الأميركية في بيروت حول أعمال فيروز وزياد الرحباني ٢٧-٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

تستعار المعادن أيضاً لوصف الأصوات. ونهاية ما سبق أنني أجد صوت فيروز فضياً. وهو الفضة جليت من يومين أو ثلاثة لا من دقيقتين. وما هو بالذهب ولا بالألماس ولا يزيده إلا عزّاً الا نعتدّ، حين نصفه، بمقياس الأسعار. فنحن، حتى تاريخه، ننام ونقوم في بيوتنا لا في بورصة دبي.

العيّ

هل تركتنا فيروز مقيمين في بيوتنا فعلاً طوال نصف القرن الذي مرّ ونحن نسمع بصوتها ومعه شعر الأخوين رحباني وألحانهما؟ الجواب صعب لأننا كنا معها في أقصى الوحشة وأقصى الألفة، في آن. كنا في العراء، ولكن هذا العراء كان هو المنزل الذي ولدنا فيه وبات، من يوم أن ولدنا، غير موجود. فليس غناء فيروز للأخوين رحباني غير هذا الاتحاد شبه التام للوحشة وللألفة. وأقول "شبه التام" لأن ما كان يقوله هذا الغناء هو، على وجه الدقة، أن بيت ولادتنا قد أصبح أطلالاً ولكنه كان لا يزال قائماً، بمعالمه كله فينا. كنا قد كففنا عن الإقامة فيه، مذ بات غير صالح لسكنانا، ولكنه كان لا يزال مقيماً فينا.

الذي حصل حين ترك زياد حضن أمه ليعلّمها كلاماً لم يتعلمه منها أن البيت الذي كانت فيروز ترتبه فينا كل صباح تهدّم هو أيضاً وأننا علمنا، في المناسبة نفسها، أن أطلال الخارج قد زالت هي أيضاً أو هي أمست على مشارف الزوال. علمنا أيضاً، أو وجب علينا أن نعلم، أن هذه سنّة الحياة وأنها سنّة الموت أيضاً. فنحن في سنّ قريبة إلى سن فيروز أو إلى سنّ غنائها. وأما زياد وغناؤه فقريبان من سنّ أولادنا. أركن إلى هذا التعليل موقتاً، عالماً أن الاحتجاج بالسنّ سرعان ما ينكشف ضعفه وأنه لا يعفي أحداً من المسؤولية عن ذوقه.

وقد كنت ذهبت، قبل عشرين سنة، في كلام وجيز على مسرح زياد الرحباني[١]، إلى أن هذا المسرح يؤول إلى إخراج العيّ اللبناني أي عجز اللبنانيين عن الكلام المفيد... أو قصور عبارتهم عن ملابسة المعنى المراد بها. هذا العيّ عيّ مداور. فاللبنانيون يقولون، في نهاية المطاف، ما يريدون قوله ويعرف بعضهم، في نهاية المطاف، ما يريد بعضهم الآخر أن يقول. حتى إن هذه المعرفة قد تسبق القول نفسه. ولكن المطاف المشار إليه يأتي طويلاً معقّداً ويشير، بطوله وبعقده، إلى مقاومة ما للقول السوي، للمختصر المفيد، وإلى عجز عنه. ليس ما يقال ضائعاً إذن. ولكن في الاستراتيجيات المتقابلة للقول ما يجعله قولاً بدلاً من ضائع. وعلة ذلك أن بين اللبنانيين من الحوائل التي قد ينكرون والمكتومات التي يعلمون ما يجعل صراحة القول، في الدقيق والجليل من المسائل وبين الكثير أو القليل من المتخاطبين، باباً لقطع الكلام أصلاً وللوصول فوراً إلى أقصى التنازع. هذا بينما تقتضي الحال تجزئة التنازع، عبر التطويل في الكلام وليّ مجراه مراراً وتشعيبه هنا وهناك، بحيث يحول التنازع الكبير، القابل للفتح على مصاريعه كلها، إلى منازعات تفصيلية تطيقها حياة كل يوم.

هل بقي لعيّ اللبنانيين أو للحُبْسة في نطقهم هذا المثول نفسه في كلام الأغاني الذي كتبه زياد لفيروز؟ نعم ولا. في خانة نعم، أن زياداً لا ينتظر اجتهادنا في موضوع العي والحبسة وإنما يعلن حصولهما إعلاناً مباشراً:

"وهيدا جارو ما بيفهَم شي.
بيحكيلي خبريات
وبيحكي عموميات
وبيبرم ساعة عالكلمة وما بتطلع هي بالذات.

وفي خانة لا، أن العجز عن الإفادة يتكشف عن إستراتيجية قائمة برأسها. تتمثل المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية في فرض النسيان على المحاور (أي ما هو عكس إفادته)

وبياخدني وبيرجّعني وبينسّيني
نسّاني والله نسيت.
(...)

وهذا قبل أن تنتهي الإستراتيجية نفسها إلى فرض الانهيار على محاور أعيته الحيلة:

(١) انظر: أحمد بيضون "ثقافة الحرب، ثقافة للسلام،" في: أحمد بيضون، ما علمتم وذقتم: مسالك في الحرب اللبنانية (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ٦٥-٨٩، وبخاصة الكلام على مسرح زياد، ص ٨٧-٨٨.

خبّرني إنّو جارو شو دبّارو
معقولي هالشي؟
بيحكي بين شفافو
وبيجاوب بكتافو
يعني الحكي مش متل الشوفي
فعلا لو حدا شافو...
بيتعّبني وبينكّدلي العيشي
وديني بكّاني، والله بكيت!

هي الحرب إذن، لا مدافع فيها ولا راجمات. فإنما يكفي منظر الخصم لتقع الهزيمة. ومنظر الخصم منظر واجهة لا تخرق. فهو أشبه بالحصن يحجبه ساتر هائل الصفاقة من مكعّبات الإسمنت وأكياس الرمل. وأما الهزيمة فما هي غير خيبة الجهد لحمل الخصم على تقبل غاية مشتركة للكلام، أوّلاً، ولحمله، ثانياً، على اعتماد مصطلح للكلام ومسالك وقواعد لتداول الكلام تفضي به إلى هذه الغاية لا إلى غيرها ولا إلى ضدها.

الفعل الناقص وفعل القول

ومن وجوه العيّ أيضاً أن زياداً، إذ يحاول تعيين معالم بارزة لفقر الكلام اللبناني، لا يجد أمثل من الأفعال الناقصة، وخصوصاً منها "كان" و"صار". وهي أفعال يسعها أن تكون تامة أيضاً فلا يزداد مدلولها غنىً أو تعييناً. ينشئ زياد أو يستعيد تراكيب تتكرر فيها هذه الأفعال وتطغى. ومن قبيل ذلك "مش كاين هيك تكون" وريتو عمرو ما يكون" و" ما بعرف شو صاير لك"... ويضاف إلى تكرار الأفعال الناقصة تكرار أفعال القول من قبيل "قال" و"حكى" و"خبّر". وهذه أفعال لا تقلّ نقصاً عن سابقتها. هي متعدية تحتاج إلى مفعول. ولكن قد يكون المفعول الذي تحتاج إليه مفعولاً لا كالمفاعيل. فأنت إذا قلت: "أكل حسن" كفاك أن تضيف التفاحة إلى الجملة ليتمّ المعنى وإن لم يشبع حسن. وأما إذا قلت: "قال حسن" فستجد نفسك، على الفور، تحت رحمة حسن الذي يمكن أن يحتاج إلى يومين ليقول ما عنده. لذا صحّ أن نعد أفعال القول، بحد ذاتها، بين أفقر أفعال اللغة مدلولاً... فيتنوع مدلولها ويتشعّب، بحسب المفاعيل، إلى غير نهاية. وقد يكون مفعول فعل القول، عند زياد، ظاهراً ومحصوراً: "اشتقتلك" أو "اشتقتلّي" مثلاً، فيتكرر في جمل من قبيل: "اشتقتلك، اشتقتلّي... بعرف مش رح بتقلّي"، و"طيب مش قصة ما تقلّي" و"طيّب أنا عم قلّك". وقد يبقى المفعول مقدّراً وعامّاً، من قبيل "بتحكي وبتصير ما بتسمع". وفي الحالتين (وفي حالة الأفعال الناقصة أيضاً)، نجدنا أمام نزاع أو خيبة أو غضب أو يأس ضمرت ملكة التعبير عنها إلى أدنى حدودها واقتصر زادها على المدقع من الألفاظ. ويتكرر فعل "فهم" أيضاً مع أفعال القول ولكن ليعلن أن القول لا يصادف فهماً وأن هذا الأمر إنما هو صورة النزاع والخيبة وما إليهما، أو هو أول ملامح الصورة، على الأقل.

تبقى الجمل مفتوحة، طبعاً، أمام مخيلة السامع. فيسعه أن يودع في "مش كاين هيك تكون" أو في "ما بعرف شو صايرلك" حكايات وروايات. ويسعه أن يودع مثل ذلك في "بعرف مش رح بتقللي" وحتى في "قال عم بيقولو صار عندك ولاد". وذاك أن القراءة في الغيوم ممكنة لمن شاء. وأما فضل الغيوم في إمكانها فيبقى محل نقاش.

بين الحُبْسة والإفراط

أعود إلى العيّ والحبسة. هذان قد يتخذان أيضاً، عند زياد، صورة الإفراط في دفق الألفاظ والإيقاع السريع لتتابعها. قد أذهب لبيان هذا الأمر إلى أغان ذكرتها دليلاً على ضدّه: إلى "اشتقتلّك"، مثلاً، أو إلى "مش كاين هيك تكون". ففي الأولى صفّ طويل من المواقف والعواطف: عمل الزمان وحصول النسيان، والغلط وعدم المواساة والإحساس بالعلّة و"العيشة عالهلّة" والاستفقاد... والشوق، طبعاً. وفي الثانية ركام عجيب من الأشياء الحسية: الزيتون والصابون والليمون واليانسون والصالون والبلكون والكميون وسائر ما "يخلص بحرف النون". في الحالين، يجري عرض لحالة طارئة على عالم تسعى كلمات الأغنية إلى تفصيله. وهذا العالم، في الأغنية الأولى، عالم عواطف ومواقف، وهو، في الثانية، عالم أشياء حسية. في أغنية ثالثة (ذكرتها أيضاً)، وهي "انشالله ما بو شي"، نقع على حشد غير ضئيل من البشر:

على المشكو إليه وعلى الشاكية وصاحبها طبعاً، وعلى "جارو" الأنف الذكر، ولكن أيضاً، على "الدكنجي" وعلى "اللي بالأول" وعلى "أهل" الحبيب وأصحابه، أخيراً. في كل من هذه الحالات، إذن، تتبدّل المادّة التي أنشئ منها الديكور ويتغير معها الحقل الذي تستمد منه الألفاظ. يتخذ الشوق المضطرب الموقع موقعَه في قاموس العواطف، ويجد دواء الحب ديوانه في نصول ألوان العالم وضمور أبعاده وتعثّر حركاته، وتعبّر اللهفة عن نفسها في تصفّح لإعراض البشر عن إغاثة الملهوف. وهذا كله حسن وإن كان يحسن بنا أن نعود إلى العلّة المحتملة الملازمة الهزء والضحك هذا كله.

قبل ذلك، أحب أن أذهب، لاستقصاء الإفراط اللفظي، بما هو أسلوب مواجهة مرادف للعيّ عند اللبنانيين، إلى أغنية أخرى هي آية آيات الإفراط المذكور، وهي "لا والله". هـهنا نقع على امرأة ذات ثروة عريضة من مفردات الكلام وتراكيبه وموهبة فذّة في إطلاقه بسرعة وقوّة. وأما المدار الأول لكلامها (وهو كلام احتجاج وتعنيف) فهو، على وجه الدقّة، أن حبيبها الذي تخاطبه يضارعها ثروة وموهبة في المضمار نفسه: مضمار الكلام. بل إنه لا يملك غير هذه الثروة، إذ إن موضوع البيت وتأثيثه لا يزال معلقاً. وخلاصة المبارزة (التي نسمع من طرفيها طرفاً واحداً) أن "الحبيبة" تريد أن "تاكل رأس" الحبيب الذي يواظب بدوره على "أكل رأسها".

كلمة كلمة يا حبيبي تا إفهم عليك

أو فتّش عن غيري يفهم إذا رح تبقى هيك

يكون بيحكي بسرعة قدّك ما يسمع عليك

بتشارع ضيعة يا حبيبي وما بتقدر عليك

بدّك دولة أو شي أمة أو أكبر من هيك

يمكن كوكب أو شي أكبر تا يستوعب ليك!

ولأتجاوز هنا عن سطرين (سأعود إليهما) من كلمات الأغنية لأصل إلى ختام هذا المقطع الذي ننتقل بعده إلى قسم آخر من الأغنية يصبح فيه البيت والفلوس (لا الكلام نفسه) مداراً للكلام. ختام المقطع إذن:

بتحكي فوقي وبحكي فوقك شو رح نستفيد؟

صدّقني يوماً عن يوم حكيك عم بيزيد

بتقللي بتضلّي تعيدي وإنت العم تعيد

وماكّد دايماً من كل شي وما في شي أكيد!

هذه "الحرب الصغيرة" تكشح، أولاً، كل أثر لصورة السعادة البطولية التي تفترض تربية تزعم لنفسها الشيوع عندنا أن اقتران الحب بالفقر يفتح أمام الزوجين المتحابين أبوابها (وهي نفسها أبواب الكفاح الصعب لـ "تحقيق الطموح" أو لـ "القناعة بالمقسوم"، على الأقل). لا أثر للقناعة ههنا ولا أمل يواكب الطموح. ولا تشنّ الحرب على خصم ما يعترض طريق الحبيبين، بل تدور الحرب بين زوجين نخمّن أن عمر الحب في بيتهما كان قصيراً. وأهم ما يقوله الكلام الكثير من الجهتين أنه كلام لا طائل تحته ولا هو مفهوم أصلاً ولا هو يغيّر شيئاً من سوء الحال. يردّنا هذا، من باب آخر، إلى مسألة العيّ والحبسة. فهذان لا تعالجهما كثرة الكلام، بحد ذاتها. وسواء أكنّا أمام الذي "بيحكي بين شفافو وبيجاوب بكتافو" أم أمام الذي "بيشارع ضيعة"، بداية، لينتهي إلى مشارعة الكوكب أو ما أصبحنا نسميه، بعد ماك لوهان، "الضيعة الكوكبية"، فنحن أمام انسجام مفقود أو نزاع مفتوح، وبيننا وبين "التفاهم" (ولنسمّه "التوافق"، إن شئنا، ولنسمّه "الحوار") عرض السموات والأرض. ما الذي يجعل الحوار سراباً؟ إنها الحبكة المحكمة حبكها كل لنفسه وحبس فيها نفسه وحبس غريمه أو شريكه فيها أيضاً. هذه الحبكة يمكن أن تكون حبكة الزوجة أو الزوج لما يراه (أو تراه) صورة لمستقبل البيت. ويمكن أيضاً أن تكون رواية لتاريخ البلاد أو تصوراً لمباني نظامها الاجتماعي السياسي ولخط سلوكها في مسائل المصير. في هذه الأحوال جميعاً يستوي "الحكي بين الشفاف" و"المشارعة" التي يعلو فيها الصوت ويكثر الكلام ممسكاً بتلابيب بعضه بعضاً بحيث لا يتميز ولا يفهم. في الحالين، في البلاد وفي البيت، يكثر أن تبدو القدرة على الكلام مرادفة للعجز عنه أو لكتمانه.

ولكن "شو بدّي بالبلاد" على ما يقول زياد، بصوت فيروز، في أغنية أخرى. و"خلينا بالبيت"،

على ما تأمر فيروز في أغنية كتب كلامها جوزف حرب. إذا صحّ أن الكلام القيّم لا يستغني عن نقض كلام سبقه (من قبيل أن "الإسلام يجبّ ما قبله"، في رأي ذوي ملّته) فأيّ كلام هو ذاك الذي تنقضه فيروز وهي تغني كلام زياد؟ مرّة أخرى، يوفّر علينا زياد نفسه عناء البحث. "ما تبحثو... ما تبحثو"، تقول فيروز في "سلّملي عليه!". أمرك سيدتي! لن نبحث!... في "لا والله" التي وقفت مع نصها طويلاً، تشدو فيروز بمطلع أغنيتها القديمة: "ياريت! إنت وأنا بالبيت!" ثم تستدرك على الفور:

"بس كل واحد ببيت!

فعلاً حلوي هالغنية بس جدّ انسمّيت!"

وهذه الإلماحات الهازئة إلى قديم فيروز تتكرر في ما تغنيه من كلمات زياد. من "كيف طلّ الورد بشبّاكي مع إنو ما دقّيت!"، في الأغنية نفسها، إلى "مش سامع غنّية راحوا؟" فإلى

"كاين راقي وحنون

أو مايل عالغصون"،

في أغنية "مش كاين هيك تكون!"، إلخ.

الرومانسية ووجه الآب

منذ أن وضع زياد مسرحيته "شي فاشل"، وأخرجها وعرضها على خشبة مسرح جان دارك، في سنة ١٩٨٣، لم يتعب من مناكدة أمه وأبيه وعمّه. وهو "يمون"، بطبيعة الحال. فموقعه لا يشبه في شيء موقع أي "إنسانة" "تمرق وتفرق وتصير تمون"! فإنما هو، مع فيروز والرحبانيين، في بيته، وهذا هو عالمه، وهو يعلم ذلك، لا ريب، وقد كرّس حياته، بما هو فنان، للخروج من هذا العالم وعليه، وهو حر في ذلك... بل إن هذا الخروج هو حريته عينها وليس لأحد أن يقترح عليه غيرها.

ومأخذ زياد على عالم الرحبانيين أن أصداء العالم الذي نروح فيه ونغدو ونتعايش ونتنازع، يفوته أهمها. فهو لا يصلح، بالتالي، مرجعاً يردّ إلينا، بلغة أخرى خاصة، عالمنا الذي نحن فيه فيسعفنا في إدراكه حقاً وقد يسعفنا في تغييره. ولكن ما هو عالم الأخوين رحباني؟ إنه، بالعبارة الوجيزة، عالم الرومانسية. توجد "أنا"، هي حيناً لجماعة وأحياناً لفرد، تفرض نفسها بؤرة لهذا العالم وترتجل لها مخيلتها أو عزيمتها حقا في تسخيره وإلحاقه بها، بسائر مكوناته: من العشبة الطفيفة إلى المجرّة، ومن العناية الإلهية إلى العفاريت الصغيرة الداجنة، المقيمة في الجوار والمستعدة دائماً للأخذ والعطاء... فإلى الشياطين الكبيرة القابلة، بثمن ما، للإقصاء إلى كهوفها البعيدة، ولو بعد حين. عليه تملك الأنا أن تسترد توازنها كلما اختل. هي تستردّه حتى من الموت الذي هو شهادة، عند الرحبانيين، أي تركة باقية واستثمار مضمون، أو هو، على الأقل، مولّد، بتوسط الألم وفي ما يتعدّاه، للرقّة البديعة وللاعتبار الثرّ في نفوس الأحياء. وقد كان طلال حيدر، لا عاصي ومنصور الرحباني، هو من أجرى، بصوت فيروز وتلحين زياد، كلام اللارجعة ووحشة الموت النشبية والزمن الذي يعصي على الترتيب ولا يردّ منه طرف على طرف:

يا زمان!

يا عشب داشر فوق هالحيطان

(...)

يا رايحين التلج!

ما عاد بدكن ترجعوا!

صوّت عليهن بالشتي، يا ديب!

بركي بيسمعوا!

الريف الداخلي

وإذا كانت الرومانسية آلة لإنتاج هذا العالم، فإن الريف اللبناني، بمعالمه المطبوعة والمصنوعة وبأهله، كان المسرح الأول (وبقي الأهم، وإن يكن توسّع لاحقاً) لاستعراض العالم نفسه في فن الرحبانيين، أو لاستعراض صورة مركّبة له، بالأحرى. أقول: صورة مركّبة لأن هذا العالم لم يكن قائماً على الصورة الرحبانية، في عهد من العهود، ولأنه كفّ عن الشبه بنفسه وضؤل حضوره في نفسه في زمن لم يدركه الرحبانيان، في أي حال. فقبل ربع قرن، تقريباً، من الوقت الذي ولد فيه الرحبانيان، كان الخوري يوسف

تاتي يباشر جمع ما تيسر من تقاليد ريفنا الجبلي[٢]، منبهاً إلى أن هذه التقاليد، إن لم تجمع ضاعت لا محالة. وفي أواسط الخمسينات، أي نحو الوقت الذي التقى فيه الرحبانيان نهاد حدّاد، نشر أنيس فريحة كتاباً له تحت عنوان: القرية اللبنانية: حضارة في طريق الزوال[٣]. وفي مطلع السبعينات، أي بُعيد أن كانت دبكة لبنان عالملقى قد هزّت معبد جوبيتير من أركانه، استأنف سلام الراسي مهمة إنقاذ التقاليد نفسها فنشر، وهو في سن متقدمة نسبياً، كتابه الأول: لئلاً تضيع[٤]. كانت هذه التقاليد ولم تزل، على الأرجح، لا تفرغ من ضياعها. وكان التقليد اختراعاً للتقليد، على ما يشير إليه فواز طرابلسي[٥] مقتفياً أثر أريك هوبسبوم. فإن ريف التقاليد، بما في ذلك طبيعته، عالم داخلي بالدرجة الأولى. ولولا أن الطبيعة يسعها أن تكون عالماً داخلياً، لكانت أجلّ النجوم أتفه، في إدراك البشر، من مصابيح السيارات.

وعلى غرار القول: "فلك ما تحت القمر"، نقول إن ذلك العالم كان، بعجره وبجره، "عالم ما تحت السيطرة". ولقد أوضح فواز طرابلسي[٦] مجرى الأمور، في العالم الرحباني، بقريته ومدينته ودولته، إيضاحاً ليس وراءه مزيد. يقع النزاع ولكن الصلح والنهضة التي تلي الوئام آتيان، لا محالة. يرزحون على صدورنا فنقدّم الشهداء ونزيحهم. ويكون العدل سلاحاً للضعيف فينال من جبروت السلطة...إلخ. وفي مضمار الحب وأماني اللقاء ولوعة الفراق المحتوم، وهو مضمار للأفراد، أيّ نص يفوق الأغنية التي تعلّق عليها فيروز، بلسان زياد، قائلة: "فعلاً حلوي هالغنيي، بس جدّ انسميت"؟... أيّ نص يفوق هذه الأغنية في تسخير قوى الطبيعة وظواهرها لكبح الزمن الذي يذهب بالسعادة؟

يا ريت!
إنت وأنا بالبيت،
شي بيت أبعد بيت،
ممحي ورا حدود العتم والريح،
والتلج نازل بالدني تجريح،
يضيّع طريقك ما تعود تفلّ
وتضل حدّي تضلّ حدّي تضلّ
وما يضلّ بالقنديل نقطة زيت!

معنيان للهواء

يتحد سوء الحالة الجوية، إذن، وسوء المواصلات وغياب النور في نشر اللحظة – التي هي أمنية – إلى مدى الزمن كله. وأما لو كان زمام الأغنية في يد زياد لفقد الأمل في أن تقول الأغنية: "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم". لكانت الحبيبة لفتت نظر متيّمها إلى أن الطريق مقطوعة والكهرباء مقطوعة وأنها طلبت إليه، من أول النهار، جالون كاز للمدفأة فقال إن النهار صاح ودافئ... وها هو الثلج يملأ الوديان وليس في قنديل الكاز نفسه نقطة كاز. وأما عن الموقد فـ "جب لنا موقدي من غناني أمك". ولكان اشتعل "النقار" بنقطة الكاز تلك واستذكر كل من الطرفين ما يذكره، حصراً، من القرارات السابقة ذات الصلة ثم ضاع الموضوع بين الصوتين المذعورين... ومال طرف إلى جهة العولمة والآخر إلى جهة العولمة البديلة وتعصب طرف لأربعة أطراف إقليمية، سويّة أو على التوالي، وتعصّب الآخر لطرف لبناني واحد وطرف دولي واحد أيضاً، ولكانت الروايتان المحكمتان دارتا على محوريهما المتوازيين طوال الليل:

بتقلّي بتضلّي تعيدي وإنت العم تعيد.

سينسى الحبيبان خطر الموت، إذن، في هذا الليل القطبي الطويل... وسينجوان من الموت فنبقى مدينين بهذه النهاية السعيدة لغليان الدم في العروق. هؤلاء هم البشر، عند زياد، وهذه هي الطبيعة أيضاً. عند عاصي ومنصور، كانت شراسة الطبيعة نفسها ممكنة التسخير لأحلام البشر، واقفة على خدمة أمانيهم أو مظهرة لجلال سعيهم. عند زياد، يكفي أن يظهر

(٢) يوسف تاتي، "العوائد اللبنانية،" المشرق، المجلد ٢، الجزء الأول، بيروت (١٨٩٩).
(٣) أنيس فريحة، القرية اللبنانية: حضارة في طريق الزوال، ط٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠). صدرت الطبعة الأولى (١٩٥٧).
(٤) سلام الراسي، لئلا تضيع (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١).
(٥) فواز طرابلسي، فيروز والرحابنة: مسرح الغريب والكنز والأعجوبة (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦).
(٦) المصدر نفسه.

شيئان خرجا من الأرض ليظهر معهما التنافر بين الناس:

واحد عم ياكل خس

وواحد عم ياكل تين!

وإذا كانت فيروز قد غنّت مع عاصي ومنصور:

نسّم علينا الهوا

من مفرق الوادي

يا هوا دخل الهوا

خذني على بلادي!

فهي ستغني بعد زياد:

الهوا، يا معلّم!

رح يسقفنا الهوا، يا معلّم!

الهوا، يا معلّم!

لو بتسكّر هالشباك، يا معلّم!

التمرين السابق (أي تخيّلي ما قد يقوله زياد وصاحبته في بيت معزول تحت الثلج، ودعنا مما قد يفعلانه) هو، في أي حال، "شي فاشل" بما هو تمرين على الكتابة الزيادية. فإن رأس شروط الأخيرة، فضلاً عن الموهبة، أن تكون عاميّة وأن يتخللها، بين الحين والحين، عزل لعبارة فصيحة يحوّل هذه العبارة، في السياق، إلى فضيحة كلامية. وهذا نفسه ما يفعله زياد بعبارات من أغان قديمة لفيروز. فإن شعر الرحبانيين فصيح التشكيل جداً وإن يكن عاميّ اللهجة بمعظمه. وهو ابن نظرة صريحة هادفة في ما عليه العالم وفي ما يجب أن يكون عليه. ربما لا توجد "لمبة" في شعر الرحبانيين كله ويصعب أن توجد فيه غسالة ما لم تكن من لحم ودم. وقد ينطفئ ألف قنديل أو سراج في ما تغنيه فيروز من شعرهما ولا تنقطع الكهرباء مرّة واحدة. وأما زياد فأحال "بريز أبو وثام" إلى شخص من شخوص مسرحه و"بطل" من "أبطال" الحرب اللبنانية. وهو قد عمد إلى الآليات السيارة من البوسطة (وهذه ربما لا يمانع في تبنيها عاصي ومنصور) إلى "الكميون الموزون" وقبله "السيترن"، فأعادها إلى الغناء أو دفعها إلى المسرح... وكانت قد غابت، تقريباً، على ما أرجّح، بعد "يا وابور قلّي" و"وقفّ خدني بأوتومبيلك"، أي بعد أن اكتمل دخولها في نسيج طرقاتنا ومسالك حياتنا اليومية.

"كان به"

هذا ولا توجد شهوة في شعر الأخوين رحباني، لأن سموّ المعجم الشعري لا يترك منها شيئاً ويردّها غير ما هي. وأما زياد فهو لا يتورع عن النزول إلى ما دون اللغة. وقد كنت تجاوزت عن سطرين من أغنية "لا والله" وجاءت مناسبتهما الآن:

ولك بس هوه هاي وين... بعلمي العقل كبير!

مش سمّ وهمّ وغمّ وذمّ وقدح وتشهير!

نزول إلى ما دون اللغة إذن... إلى مجرّد التنويع على الصياح وعلى حروف الزجر، وهذا في السطر الأول. يلي ذلك، في السطر الثاني، إفراط معجمي... وسأعود إلى كليهما. وفي ما خصّ الشهوة، لا نقع عند زياد أيضاً على ما يوحي بالميل إلى اتخاذها موضوعاً قائماً بذاته. (أتخيل أنه لو قرأ هذا النص لقصّ عبارة "قائماً بذاته" ووضعها في جيبه). يحلو لزياد – وهو على المزلق نفسه إلى ما دون اللغة – أن يتخذ من كلام الشهوة كنايات يعزّز بها بلاغة كلامه في السياسة:

يا زمان الطائفيي

طائفيي وطائفيك!

خلّي إيدك عالهويّي

شدّ عليها قد ما فيك!

ليس هذا كلام "أزعر" تلقاه في أي زقاق كان. هذا كلام أزعر ماكر. ماكر أي فنّان. ومن ذلك أن الإشارة الفاجرة في "طائفيك" سريعة العدوى، ينتقل مفعولها فوراً إلى "الهوية".. فنعود غير مستيقنين من الموضع الذي يريدنا زياد أن نشدّ عليه.

ومن القبيل نفسه، أن زياداً علّق، في أوائل الثمانينات، (إن لم أخطئ التقدير) إعلانات مربعة على أعمدة الكهرباء المزروعة في رصيفي نزلة البيكاديللي (وهو المسرح الذي قدّم فيه مسرحياته الحربية). كان الإعلان إعلاناً عن مسرحية لم يشاهدها أحد بعد ذلك

ولا قبله، وكان عنوانها "كان به". وأول ما تنبهت إليه، وأنا أنظر إلى هذا الإعلان، أنني لم أكن فكرت قط، طوال عشرات من السنين مضت، في كيفية تكوّن هذه العبارة وتلبّسها المعنى الذي لها ولا في إعرابها. فادركت أن مكر زياد وطرافته واقعان هنا بالضبط: في هذه القدرة على إقلاق الكلام المستقر فينا... على إزاحته شيئاً ما عن مستقرّه... وعلى إلزامنا الكشف عن أحواله ومندرجاته وذيوله.

على أنني لما طال الأمر بهذا الإعلان، لعب الفأر في عبّي (أو دون ذلك بقليل). فغادرت همّ التمحيص اللغوي وأخذت أنظر في إخراج المشهد كله. قلت: إن تعليق هذا الإعلان على الأعمدة قد يكون مصادفة محضة... ولكن... من يضمن هذا؟ من يضمن لي فعلاً - ونحن معلّقون من أعوام على خوازيق الحرب - الا يكون العمود هو "اسم كان" المحذوف في العبارة؟ فيكون تمامها: "كان العمود به". ويكون العمود قد أكمل العبارة "بشخصه" عوض إكمالها باسمه. وكان عليّ أن أسأل، بعد ذلك، عن الضمير المتصل في "به": إلى من يعود؟ واستبعدت أن يكون زياد قد خصّني شخصيا بواحد من تلك الأعمدة، إذ لم يكن بيني وبينه معرفة (ولا هي حصلت حتى اليوم). فلم يبق إلا أن أفترض للعبارة تتمة أخرى بحيث تقرأ: "من قرأ هذا الإعلان كان العمود به". بقيت، بعد هذه الدورة، معنيّا بالهاء في "به". فقد كنت قرأت الإعلان مراراً وكان به! ولكن تعزيت - شأن أيّ لبناني لا يحترم نفسه - بأن العمود كان أيضاً "بـ" أهل الحي جميعاً وزواره أيضاً، وهم قطعة كبيرة من شعبنا... "شعبنا العنيد" آنذاك إلى الحد الذي تعلمون.

أوديب ونقيضه

لم تغنِّ فيروز "يا زمان الطائفيي" ولم تمثل في مسرحية ما لزياد. فما من أحد يكتب لأمّه بعض ما كان يكتبه زياد لنفسه أو لجوزف صقر من الأغاني. تلك أغاني ذكور أوّلاً. وكانت فيروز قد جاءت إلى زياد وذيل ثوبها تراث باذخ تجرّه. ولعله ألزمها نصف التفاتة فألقت نظرة فاحصة على ذيل الثوب ذاك. ولكن لم يكن لزياد أن يلد أمه خلقاً جديداً. وكان يكفيها تضحية أنها ربّته هذه التربية السيئة ليكون هذا من حسن فأله وفألنا. وتقول زوجتي، ثانياً، إن زياداً واحد من قلّة بيننا اجتازوا "أوديبا" موفّقاً. فكان أنه أجهز على أبيه، فنيّاً، وأنشأ مع أمه شركة رمزية متغايرة الطرفين. وتزعم زوجتي أن السائد في مجتمعاتنا هو "الأنتي - أوديب"... أي أن الأهل يأكلون أولادهم، عادة، ليؤمّنوا لأنفسهم الاستمرار بهؤلاء، على غرار القطط. لا أتقبل، من جهتي، المسؤولية عن هذا الرأي، وأعتقد أن صحته - إذا صحّ - لا تسهّل طرق الحياة للقلّة ولا للكثرة.

في أي حال، لا يوافق كلام زياد صوت فيروز، وهذا رأيي. فليس هذا اللون القارص المرّ لون الصباح الباكر ولا يسخر قمر هذا الصباح من أحد وإن تكن بالقمر خفّة لا تنكر... فيمكن أن يمازحنا باحتشام. غير أنني لا أرى في عدم التوافق هذا أدنى عيب. وإنما هو أقرب إلى مزج غير منتظر: إلى بعض صنوف الصلصة التي يبتكرها كبار الطهاة. أو إن امتزاج اللونين - إذا غادرنا الطعوم - يشبه أداء الرجل ذي الشاربين المفتولين دور الصبيّة الصغيرة على المسرح. فهو قد يكون مقنعاً جداً إذا كان... مقنعاً. ههنا يحكي قمر الصباح الباكر بلايا آخر السهرة.

هوامش للجمهورية المتقطّعة

بقي عليّ أن أسأل: أين يقع عالم زياد إن صحّ أن عالم عاصي ومنصور يقع في ريف الجبل اللبناني وفي زمانه الذي لا يزال يبيد؟ هل يقع هذا العالم في المدينة؟ ربما لا نجد له مدينة هنا. وكان عصام عبد الله، شريك زياد في أوائل عهده الإذاعي وأوائل الحرب، قد أعلن من تلك الأيام:

ما في مديني إسمها بيروت!

بيروت عنقود الضيع!

هذا كلام ينفذ إلى لبّ المشكل البيروتي (واللبناني) ولكن ليس شأنه أن يحيط بالمشكل المذكور. ربما لا تكون بيروت مدينة وقد تكون تجسيماً حرفياً لعنوان الديوان الأول الذي نشره أحمد عبد المعطي حجازي: "مدينة بلا قلب". وهي قد ظلت بلا قلب، حقيقة ومجازاً، مدّة عشرين سنة هي،

تقريباً، ثلثا العمر الفني الذي اجتازه زياد الرحباني إلى الآن. ولكن بيروت مدينة تتألف كلها – اليوم وقبل اليوم – من ضواح وهوامش. وهي، حين عاد إليها قلبها، عاد معداً لغير أهلها، ولكن هؤلاء احتلّوه بقوة التنزّه والأكل والشرب فيه. وإن لم تكن بيروت مدينة البتة فهي ضواح وهوامش لمدينة غير موجودة وليست عنقود قرى لأن القرى عادت غير موجودة، هي نفسها، حيث كانت ومالت إلى التبدّل ضواحي وهوامش تبدلاً تتباين سرعته وتتنوع مجاليه. وما بدّله زياد الرحباني في تراث عائلته أنه أصبح لا يتخذ مرجعاً لمخيلته ذاك الريف: الريف الذي كان عاصي ومنصور لا يزالان يقيمان فيه بالمخيلة حين كان قد زال من الوجود وبقي، مع ذلك، يطاول في الزوال. وقد كشف زياد بؤس الحياة في الضواحي والهوامش وكشف أن هذا البؤس لا يملك منفذاً إلى عالم الخيال أي أملاً حقاً. فهذا البؤس إن حلم حلم بالمدينة، وهذه كان وجودها ناقصاً، على الدوام، فاستقرت مساحة شبه عمياء للحلم ولم تتحصل له منها أشكال ولا ألوان ولا قواعد ولا أنماط سلوك ومعاشرة ومعاش. حتى الكورنيش والبحر ليسا أفقاً. هل معنى هذا أن زياد الرحباني لا يحلم؟ بلى هو يحلم ولكنه فنان أحلام مكسورة. يقال إن زياداً شيوعي وإنه يحب ستالين. الثوريان الحقّان هما عاصي ومنصور وإن تكن ثورتهما رجعية بمعنى أن مرجعها وراءها. وأما زياد فهو رجل وحيد ومرّ. وهو إن وحّدنا وحّدنا في الإقرار بما بيننا من عزلة ومرارات. هذا كثير طبعاً ولكن هذا الكثير ليس مخرجاً بحدّ ذاته ولا يدل شيء على أنه بدء لبحث، من جانبنا، عن طريق أو عن مخرج. وليس على زياد ملامة في افتقاد الطريق أو المخرج وليس شأنه أن يهدينا إليهما (فهذا يكون مملاً جداً في العادة). وإنما يكفيه أن يثير فينا حاجة ما إلى البحث. في أغنية "صبحي الجيز"، وهي أغنية شيوعية، يشتكي زياد:

رفيقي صبحي الجيز تركني عالأرض وراح

رفيقي صبحي الجيز حطّ المكنسة وراح

وما قللي شو بقدر أعمل لملايين المساكين

رفيق، يا رفيق!

وينك، يا رفيق!

إلى أن يختم:

عم فتّش عا واحد غيرك، عم فتّش عا واحد متلك

يمشي يمشي، بمشي نمشي، نمشي ونكفّي الطريق!

فلا تغرّنا، بعد السماع، "ال" التعريف التي للـ"طريق"، إذ لو كان صبحي الجيز لا يزال يعرفها، بعد كل ما جرى، لدلّ عليها الرفيق زياداً. على أن شيئاً بقي على الرغم من هذا الذي جرى. وهو أن الرفيق زياداً يريد رفيقاً (واحداً، على الأقل) وأنه يريد أن يعمل شيئاً لملايين المساكين. وقد يكفيه أن يمشي مع نفر منهم، على الأقل، نحو شيء ما وقد يخترعون طريقاً إلى ذاك الشيء أو شطراً من طريق.

ولا يستغني أمر هذا الطريق أن يكون طريقاً إلى المدينة وإلى الدولة معاً. فهاتان متلازمتان، عندنا، في الحضور الذي يستوي غياباً، على الفور تقريباً، أو يستوي على شاكلة تفوق الغياب سوءاً وهي شاكلة التنازع في جلد الدب المشهور والتناهش طلباً للصمود في انتظار صيده. وهذا مع العلم أنه لا يصاد بل يربّى وأنه، شأن الباندا، قد يعزف عن التوالد. أعود إلى "عدّية" فيروز في "لا والله":

مش سمّ وهمّ وغمّ وذمّ وقدح وتشهير!

فأما السمّ والهمّ فيوجد منهما كثير في القرى والمدن سواء بسواء. لذا لا يقودان خطانا إلى مكان بعينه. وأما الغمّ فاحترت في أمره قليلاً ثم استقرّ ظني على أنه يجب أن يكون مولوداً في بلدة جردية – بلدة إذن، لا قرية ولا مدينة – توجد فيها مدرسة ثانوية ليلعب معلموها الغرباء بالورق، بعد الدوام، مع التلاميذ الكبار. وأما الذمّ والقدح والتشهير فلها شأن آخر. هذا مصطلح شرائع وصحف. فلا بد إذن أن الدولة والمدينة موجودتان... أو لا بد أن الدولة – المدينة موجودة على نحو ما. على أي نحو؟ يفيد الحضور المحتمل للقرية في أول "العدّية" ومجاورتها البلدة قبل إفضائها إلى المدينة أن الحيرة قويّة. أو أن هذا ما أخمّنه في أواخر هذا النص الذي لم أغادر فيه مناخ التخمين. فإذا صح تخميني، كنّا حيال شيء لا يزال يراوح ما بين اتحاد الروابط العائلية (مع افتراض النزاع حاصلاً بينها) ودولة القانون التامّة الأسنان. أو قل إن شئت إنها اتحاد لروابط الضواحي

التي لم يصمد عندنا غيرها، بعد حروبنا. وذلك "رغم العيل والناس"، بمعنى من المعاني، وبالمواطاة في ما بينهم، بمعنى آخر... فماذا بعد؟

"إتسمّع عالموسيقى...موسيقى!"

كلمة أخيرة لغيري في موسيقى زياد. لغيري هي لأنني لست من أهل الكلام في الموسيقى، وإن يكن لي حظ (متواضع) من سماعها، وقد حصرتني صناعتي في الكلام على الكلام. مع ذلك أجازف بالقول إن موسيقى زياد تسهر وإنها، بخلاف كلامه، تنتشر على الجزء الأنيق الألِق من السهرة. وهو الجزء الذي يلي الكأس الأولى حين يكون الساهرون جميعاً ما زالوا أذكياء، ولمّا تنطفئ الشموع في رأس أيّهم. لا تجاري هذه الألحان كلام زياد، فهي تبقى حنوناً وخفرة ولو أن الإيقاع يجهد، في بعض الحالات (من غير مبالغة في الجهد)، للموافقة على الكلام. ولا تجاري هذه الألحان صوت فيروز لأنها ألحان تسهر... تسهر بنوعها وتسهر بآلاتها أيضاً. هذا فيما يبدو صوت فيروز وقد بكّر إلى اليقظة من راحة ليلية طويلة. على أنني لا أرى من عيب ههنا أيضاً. فإن الصوت واللحن والكلام تتحاور ههنا من أوديتها (أو من قممها) الثلاث. وهي تجيد الحوار فيأتي جميلاً أيضاً ويهزّنا ويقلقنا ويسلّينا.

فهل علينا أن نختار ما بين هذا الجمال وذاك الذي كان يتفتق عنه الانسجام ما بين الصوت القمري والشعر الألمعي والموسيقى المشرقة في عهد الشركة بين فيروز والرحبانيين الكبيرين أو أيضاً بينها وبين زكي ناصيف أو، أخيراً لا آخراً، بينها وبين فيلمون وهبي؟ وما علينا إن أبينا الاختيار؟ من شاء فله أن يضيّق ملونة أذنه. وهو إذا اختار فيروز زياد، يكون قد غصب زياداً موقعه الفريد. فقد كان على الرجل أن يخرج على الرحبانية الأولى ليقول جديداً أو لينشئ بالكلام وبالموسيقى زمناً آخر. كان عليه أن يؤلف "شي فاشل" وسائر أعماله مما تلاها. وأما نحن فليس شأننا أن ننازعه ذلك. وهذا مع حفظ الحق لكل في ذوقه، طبعاً، ومع استبعاد التعميم أيضاً.

في ميدان آخر، لا يزال يسع كثيرين منتشرين عبر العالم أن يحبوا "ألف ليلة وليلة". وهذا مع أن عوالم للحكاية نشأت، من بعد تلك "الليالي"، فوق عوالم. وبقيت القاعدة أن من ابتغى مزاولة فن الحكاية مبدعاً فلا بدّ له أن يمقت تلك "الليالي" من وجه ما. ولولا أن ذلك يحصل كل يوم لنضب الفن، والعياذ بالله.

بقيت إذن كلمة غيري في موسيقى زياد. وقد كنت بدأت كلامي على صوت فيروز بشيء من حديث الروح. وزوجتي تقول إن موسيقى زياد لفيروز "تاخذ الروح" معها. وأوافقها، من جهتي، على هذا من غير حاجة إلى التخصص. وأزيد أن الذي يكتب مثل هذه الموسيقى كان لزاماً عليه أن يغادر في الكلام، بين وقت وآخر، لغة "ولك بس هو هاي وين" ليكتب كلاماً تكون فيروز على سجية صوتها في أدائه ويكون (أي الكلام) منتمياً أيضاً إلى مناخ ألحانه. وقد فعل زياد هذا أحياناً، ولم يترك خاطر زوجتي مكسوراً، فلحّن بالموسيقى التي "تاخذ الروح" معها كلاماً يشير إلى ذلك:

بعتّلك، يا حبيب الروح!
بعتّلك روحي!
وقلتلك: ما دام حتروح
خذ معك روحي! ◇



هدى رزق (*)

المشاركة السياسية للمرأة العربية: نموذجا لبنان والمغرب

أولاً: المرأة العربية ومعضلة المشاركة السياسية

أكد تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢[1]، أن عصب المشكلات المانعة لتحقيق التنمية المنشودة - ضمن عدّة مشكلات أخرى - يكمن في نقص الحرية والمعرفة ونقص تمكين المرأة.

لا شك، أن هذه النواقص الثلاثة تدفع المجتمعات العربية والأنظمة العربية إلى التنبّه إلى ضرورة تغيير مساراتها التي لا يمكنها - بوجود هذا الخلل - التقدم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ما يهمنا في هذا البحث هو الإطلاع على أوضاع المرأة العربية والتغيرات التي تصيبها من خلال المتغيرات التي طرأت على العالم في الشأنين الإجتماعي والسياسي.

من هنا كان لا بد من طرح السؤال التالي، هل تترجم القوانين المختلفة ومنها قوانين الإنتخاب أحكام الدساتير بحيث تكفل مساواة المواطنين أمام القانون؟ وهل الحكومات جادة في القضاء على التمييز الذي مورس ضد المرأة طوال قرون؟ وهل هناك قناعة حقيقية بضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة؟ وما هي العوائق التي تقف في وجه هذه المشاركة؟

مفهوم المواطنة في المنطقة العربية لم يأخذ لغاية اليوم حقه، كون هذه المجتمعات وعلى الرغم من خصوصياتها، لا تزال ترزح أنظمة الحكم فيها تحت نير العشائرية والقبلية، وأخرى تحت السلطة العائلية، أما القسم الأخير، فتنهكه الطائفية بحيث يغيب المواطن الفرد المرتبط بدولة القانون.

لا شك، أن المناخ السياسي العام كالديمقراطية والحكم الجيد واحترام الحريات يُساهم في تأمين الحد الأدنى من التنمية البشرية. لكن مفهوم المواطنة في المنطقة العربية لم يأخذ لغاية اليوم حقه، كون هذه المجتمعات وعلى الرغم من خصوصياتها، لا تزال ترزح أنظمة الحكم فيها تحت نير العشائرية والقبلية، وأخرى تحت السلطة العائلية، أما القسم الأخير، فتنهكه الطائفية بحيث يغيب المواطن الفرد المرتبط بدولة القانون، إذ يجري تخطي القوانين تارة، وإخضاعها لسلطة الحكام طوراً بما يتلاءم مع

(*) باحثة في علم الاجتماع السياسي، بيروت.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٢** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢).

مصالح الحاكمين لا المحكومين. فغياب دولة القانون هو تكريس لغياب المواطن الفرد، الذي يخضع لسلطة الجماعة والأعراف في أغلب الأحيان. من هنا نستطيع القول بأن الرجل ليس مواطناً أيضاً، لكن كم هو حجم القهر والتمييز الذي تعانيه المرأة العربية والإجحاف في القوانين والتشريعات كما في الممارسة العملية يجعل التساؤل حول التمييز القانوني مشروعاً في حدوده الدنيا.

انطلاقاً من هذه المعطيات لا بد من التساؤل حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومعنى إنخراطها في العمل السياسي الذي تكمن أهمّيته في كونه يتيح للنساء المشاركة الفاعلة في تخطيط السياسات وتوجيهها على نحو يخدم فكرة المساواة بين جميع المواطنين، لأن التمييز على أساس الجنس يعكس علائق القوة بين أشكال العلائق الاجتماعية والسياسية، فإخراج المرأة من الحيّز الخاص وإشراكها في الحيّز العام يتطلب وجود بيئة مساندة تتيح كذلك إعادة النظر في الأدوار بين الرجل والمرأة. فماذا تحقق لغاية اليوم من إلغاء لهذا التمييز في البلدان العربية؟

يمكننا القول أن ما تحقّق وما جرى إنجازه هي خطوات أولية مهمة في الاتجاه الصحيح في عدد من البلدان العربية، كحصول المرأة في الكويت على حق الترشح والانتخاب، وتعديل قانون الأسرة بما فيه الأحوال الشخصية في المغرب، ولكن هذا الأمر لا ينفي من أن المجتمعات العربية لم تتمكّن بعد من تجاوز مبدأ التمييز في مسائل حيوية كحق المرأة في إعطاء الجنسية لزوجها وأولادها وهي بحاجة إلى جهود كثيرة لتحقيق ذلك.

فلا يكفي التشخيص والشكوى لأن التقدّم عملياً باتجاه المعالجة والتصويب وتنفيذ البرامج والمشاريع واتخاذ التدابير الكفيلة بات ضرورة. فالتطورات وتحدياتها، وتسارع الإيقاع الزمني للعولمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية لم يعد يسمح بالتأجيل.

إن قضية المرأة هي قضية عالمية، والتميز ضدها لا يقتصر على مجتمعات بعينها، بل تعاني منه النساء بقدر أو بآخر في مختلف المجتمعات، ولقد أولت الهيئات الدولية هذه القضية اهتماماً خاصاً، أعدّت الخطط والاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف من أجل تسليط الضوء على هذه القضية والعمل على النهوض بأوضاع المرأة. وقد أجمعت الجهود والمؤتمرات والاتفاقات الوطنية والإقليمية وكذلك الدولية على أهمية المشاركة بحيث تجري في إطار الديمقراطية، ليس في المستويات القاعدية فحسب، بل في مستويات القيادة وصنع القرارات وإدارة الشأن العام أيضاً. فماذا نعني بمشاركة المرأة العربية؟

عندما نُشير إلى المشاركة في صنع القرار، فإننا نقصد علاوة عن مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام كمواطنة وعضو في الهيئات السياسية والمدنية المختلفة، الحق في تولّي مواقع ومناصب سياسية عليا ومتوسطة مناط بها اتخاذ القرارات في السلطات الأساسية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن خلال قيادة الهيئات المختلفة في المجتمع، كالأحزاب ووسائل الاتصال المختلفة.

ولكن لم تستتبع الخطوات التي اعتمدت بهدف تعليمها في العالم العربي بخطط من أجل استيعابها في تراتبية السلطة على مختلف تنوعاتها؟ ربما لأن تعليم المرأة في العالم العربي اقترن بمفهوم التربية، أي تعليم المرأة من أجل تنشئة الأجيال، فهي الأم التي يجب أن تهتم بتربية الأولاد والأجيال الصاعدة، وبذلك جرى تحديد دورها والغاية من تعليمها. وهذا ما يميّز دورها عن دور الرجل، فهي ربة المنزل أم الأولاد، بينما الرجل يعمل خارج المنزل ويمسك بزمام السلطة على مختلف الأصعدة.

لكن المرأة العربية التي خرجت إلى سوق العمل عملت في حقول التعليم والوظائف التربوية وأصبحت كادراً متخصصاً في الطب والقضاء والعلوم، وبخاصة في السنوات العشر أو الخمس عشر سنة الأخيرة، أي منذ بداية التغيير في مفاهيم التنمية التي تحوّلت من تنمية إقتصادية إلى تنمية بشرية تعتمد على تنمية الطاقات البشرية كثروة، وبدأت فكرة تفعيل دورها السياسي في المجتمع الذي تُمثّل نصفه. فكيف يمكن نكران حق هذا النصف في المساواة ولا سيما في ما يخص القرارات المصيرية؟

إن المبدأ العام والأساسي في القانون الدولي

والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان – ومنها الحقوق المدنية والسياسية – هو مبدأ المساواة بين البشر وعدم التمييز، وحق كل إنسان في التمتّع بكل الحقوق المنصوص عليها في شرعة حقوق الإنسان ومسؤولية كل دولة هي تأمين هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها دون أي تمييز لأي سبب كان، فالناس جميعاً سواسية أمام القانون ويتمتّعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية وبالتساوي ما بين الرجال والنساء.

لذلك تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه المبادئ وأصبح يُمثّل مرجعية أساسية. ومن هذه المبادئ: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية في شأن الحقوق السياسية للمرأة، والاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة.

وعند مراجعة النصوص الواردة في تلك المواثيق الدولية نجد أنها نصّت صراحة على أنّ التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، يجب أن يتمّ دون تمييز من أي نوع كان.

كما تُلزم هذه النصوص الدولة الطرف في ذلك العهد أو تلك الاتفاقية، أي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة وغيرها من المواثيق ذات العلاقة، بواجب فعلي وقانوني يتمثّل في ضمان وكفالة الحق في المساواة ومنع التمييز، وواجب سلبي يتمثّل في الامتناع عن التمييز.

هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية الفعلية والتطبيق العملي، فالمسألة بحاجة إلى جهد تشريعي وحكومي قبل أن يكون جهداً مجتمعياً. فهناك تقصير قانوني في بعض البلدان العربية، كما أن هنالك اعتماداً على بعض قوانين الأحوال الشخصية لتبرير التمييز. لذلك، لا بد من الوقوف على العوامل القانونية التي تحول دون تطبيق المساواة. من هنا سنتناول أيضاً تجربتين عربيتين لنبيّن مكامن الخلل التي تقف حائلاً دون الإنخراط الفعلي للمرأة في الحياة السياسية على الصعيد القانوني ودورها في المجتمع المدني، في التجربة الحزبية، كما واقع انخراطها في التجربة البرلمانية. كما سنقوم بمقابلة هذه التجارب، وهي التجربة اللبنانية والتجربة المغربية.

ثانياً: واقع المرأة في النموذج اللبناني

إن تعريف السياسة هو فن "إدارة المدينة". السياسة هي الشأن العام أي الخارج، والمرأة في الداخل أي الخاص. فالسياسة في العالم العربي ترتبط بالسلطة التي ترتبط بدورها بمفهوم الرجولة وبدورها في الوسط العائلي والقبلي. هذا في ما يتعلّق بإدارة المؤسسات، فالسياسة تقوم على علاقة الراعي بالرعية، أو على الوجاهة والذرائعية والخدمات والاستتباع، وتساهم كل هذه المواصفات في إقصاء المرأة. فالمرأة في هذه الحالة خارج السياسة. فحين يحصل تمثيل المرأة العربية في الحياة البرلمانية أو الوزارية، تكون الخطوط "رمزية" و"هامشية" أو تكون الوزارة هي للتربية أو للشؤون الإجتماعية أو التنمية الاجتماعية.

قد يجري اختيار امرأة وزيرة أو مستشارة أو نائبة، لكن الأمر يبدو وكأنه هبة من الحاكم من أجل تلميع صورة النظام السياسي. لنا في هذه المسألة شواهد في معظم البلدان العربية، كدولة الإمارات، المغرب، والكويت ولا سيما بعد غزو العراق وطرح المشروع الأميركي الخاص بالشرق الأوسط الكبير والإصلاحات.

قد يجري اختيار امرأة وزيرة أو مستشارة أو نائبة، لكن الأمر يبدو وكأنه هبة من الحاكم من أجل تلميع صورة النظام السياسي. لنا في هذه المسألة شواهد في معظم البلدان العربية، كدولة الإمارات،

المغرب، والكويت ولا سيما بعد غزو العراق وطرح المشروع الأميركي الخاص بالشرق الأوسط الكبير والإصلاحات. فهل هذا دليل على ضعف العمل الأهلي وعدم إستقلاليته.

١- المجتمع المدني اللبناني

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تحركات مطلبية ومحاولات لتفعيل دور المجتمع المدني. فشهدت الساحة اللبنانية ولادة تجمعات وجمعيات أهلية جديدة تعنى بحقوق الإنسان والبيئة والطفل والمرأة، تعتمد المفاهيم الجديدة للتنمية البشرية ولاشك بأن لبنان في هذه الفترة كان يلملم جراحه بعد خمسة عشر سنة من الحرب.

سرّع التشجيع الدولي عبر المنظمات الدولية وتيرة عمل هذه الجمعيات بعد أن جرى ربط المطالبة بتغيير أوضاع النساء عالمياً بمنظومة المفاهيم الجديدة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، واستطاعت هذه الدعوات أن تنتج اهتماماً أكبر بقضايا النساء عبر الوثائق الدولية (إعلان بيجنغ، إلغاء التمييز ضد المرأة) التي أصدرتها الأمم المتحدة. كل هذه المعطيات جعلت المنظمات الأهلية تسعى لتطبيق هذه القوانين، كما العمل على تفعيل دور المرأة والمطالبة بحقوقها القانونية على غير صعيد.

انطلاقاً من هذا المبدأ، بدأت المنظمات النسائية، وبدعم من بعض المسؤولات، كالنائبة بهية الحريري، كذلك زوجات المسؤولين كالسيدة منى الهراوي والسيدة رندة بري. وربما جشعتهم المنافسة فيما بينهن، وفي بعض الأوقات المزايدات، على السعي لتبنّي تفعيل دور المرأة في العمل السياسي أو إلى تشجيع الحكومة على تبنّي بعض القرارات الدولية في ما يخص التمييز ضد المرأة وغيرها من الإتفاقات.

بيد أن أدوارهن اقتصرت على التشجيع دون تبنّي فعلي لمجمل مطالب المرأة اللبنانية المحقة والتي إعترف الدستور اللبناني لها بحق المساواة.

تكمن المشكلة الحقيقية في ضعف المجتمع المدني اللبناني. وتعود هذه المعضلة إلى الإنقسام التاريخي الذي ما لبث لبنان خاضعاً له، وإلى قوّة طائفية الطوائف التي كرّس لها الدستور اللبناني مادّتين هما المادة (٩) والمادة (١٠)، والتي تعطي حقوقاً للطوائف بامتلاك مؤسساتها الدينية والتعليمية وجمعياتها، وحرص على إنتشارها. كما أنه أقرّ تعددية المحاكم الشرعية، وهي محاكم الطوائف. ومع الوقت، بقيت الدولة هي الطرف الأضعف، فكانت مدارس الطوائف أقوى من مدارسها. فالتنشئة التي خضع لها معظم اللبنانيين هي تنشئة مناطقية وطائفية وأخيراً وطنية. فالدولة اللبنانية هي دولة الحاصصة منذ فجر قيام دستورها عام ١٩٢٦، ولذلك لم تمتلك الدولة "محكمتها الشرعية"، أي لم تقرّ قانون للزواج المدني الإختياري وما يستتبعه من قانون إرث ففقدت أهم عناصر فاعليتها الا وهي المواطنة.

الدولة اللبنانية هي دولة الحاصصة منذ فجر قيام دستورها عام ١٩٢٦، ولذلك لم تمتلك الدولة "محكمتها الشرعية"، أي لم تقرّ قانون للزواج المدني الإختياري وما يستتبعه من قانون إرث ففقدت أهم عناصر فاعليتها الا وهي المواطنة.

ومع توالي الأزمات السياسية واختلاط السياسي بالطائفي والإقليمي، لم يتسنّى للمجتمع المدني أن ينمو على نحو قوي، إنما نمت بعض مؤسسات المجتمع المدني على هامش الطوائف لذلك لم تكتسب اي فاعلية. فبقيت المؤسسات الأهلية المنتمية للطوائف أقوى وأفعل. سمح هذا المعطى بنمو طفيف لبعض منظمات المجتمع المدني التي تكافح للوصول إلى بعض مطالبها. كما أن ضعف الأحزاب التي أُنهكت خلال الحرب الأهلية وتلوّثت بفعل عدّة عوامل، منها المحلية والإقليمية، إلى إضعاف المجتمع المدني. لذلك، لا بد من قانون أحزاب جديد يحمل رؤى ومبادئ جديدة تتلاءم ومتطلبات العصر الذي نعيش، والذي يحتّم قيام مجتمع مدني فاعل.

ظلّت الديمقراطية اللبنانية قاصرة عن تجديد الحياة السياسية ولم تستطع أن تنجز الخطوات المطلوبة من أجل تحديث الحياة السياسية والإجتماعية. على الرغم من وجود بيئة حقوقية أتاحت للمرأة اللبنانية حق الترشّح والإنتخاب، إلا أنها لم تدخل الحياة البرلمانية إلا مؤخراً.

فلا بد لمشاركة المرأة من توافر شرطين أساسيين هما: البيئة الحقوقية التي تعترف بوجودها الاجتماعي المستقل، والمنظومة التربوية والثقافية (الدين والقيم المتوارثة) التي تُساعد على بناء صور متوازنة للعلائق المتساوية بين الرجل والمرأة. فهل يتوافر هذان الشرطان في لبنان، وهل تسمح بنيته القانونية والتربوية بذلك؟

٢- البيئة القانونية والمشاركة البرلمانية للمرأة

ينص الدستور اللبناني في مقدّمته على أن لبنان "عضو مؤسس في منظمة الأمم المتّحدة ويلتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كما ينص في أحكام أخرى منه على أنّ كلّ اللبنانيين سواء لدى القانون.

أعطى قانون الانتخاب المرأة الحق في المشاركة السياسية سنة ١٩٥٣، ومنذ ذلك الحين والمرأة اللبنانية تتمتّع بحق المشاركة في جميع العمليات الإنتخابية. ومع ذلك، تأخر وصولها إلى الندوة البرلمانية حين انتخبت السيدة ميرنا البستاني خلفاً لوالدها إميل البستاني لاستكمال ولايته عام ١٩٦٣.

أما السيدة نائلة معوّض فلقد عيّنت نائبة في البرلمان بعد استشهاد زوجها رينيه معوّض عام ١٩٩٢. كذلك كان نجاح ثلاث سيدات في الانتخابات غير بعيد عن وساطة الزوج أو الأخ، وهي مسألة لا تعد مؤشراً لتخطّي الضوابط التقليدية التي تحدّ من الحياة السياسية في لبنان. فوجود المرأة في البرلمان لم يكن بسبب جهودها أو جهود الجمعية النسائية أو منظمات المجتمع المدني، التي تطالب بتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، إنما أتى بفعل سلطة الأب أو الزوج أو بضغط وتأثير من قبل الأخ القادر في السلطة، فكأنما جاءت بدلاً عن ضائع أو أتت تحت ظلال جناح علائق القرابة.

ولقد تكرر الأمر في إنتخابات ١٩٩٦، حين فازت ثلاث سيدات، وهن بهية الحريري ونائلة معوّض ونهاد سعيد. وحتى في سنة ٢٠٠٠ لم تدخل الندوة البرلمانية سوى ثلاث نساء، نائلة معوّض وبهية الحريري وغنوة جلول. أما في عام ٢٠٠٥، فلقد دخلت البرلمان، إضافة إلى نائلة معوّض وبهية الحريري وغنوة جلول، ثلاث سيدات هن صولانج الجميّل أرملة الرئيس بشير الجميّل، ستريدا جعجع، زوجة السياسي المسجون سمير جعجع، وجيلبرت زوين.

وبذلك يمكن القول إن الدخول النسائي إلى البرلمان إمتاز بدخول زوجات وأخوات وأرامل المسؤولين السياسيين اللبنانيين. فأين يكمن حظ المرأة في الدخول إلى حلبة الصراع السياسي؟ إن طريق المرأة اللبنانية في المشاركة السياسية لم يكن ممهداً على الرغم من الإقرار بحقّها القانوني في المشاركة، لأن العقبات التي تحول دون وصولها إلى الندوة اللبنانية ليست حقوقية دائماً. فقد كان هناك عقبات إضافية في دورتي الانتخابات النيابية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ حالت دون وصول المرأة إنطلاقاً من قدراتها. وهذه العقبات هي العقبة الإجتماعية الاقتصادية المرتبطة بواقع المرأة التي لا تملك الثروة، وذلك ناتج أولاً عن ذكورية المجتمع وقوانين الإرث الخاضعة لقوانين الأحوال الشخصية. فكما هو معلوم في لبنان، تخضع الطوائف المتنوعة كل لمحكمة خاصة ولقوانين تميّز في معظمها المرأة عن الرجل. فهو الذي يحمل إسم العائلة، لذا يفوق نصيبه في الإرث نصيبها بالنسبة إلى الطوائف المحمدية. كما أن العرف السائد

لا بد لمشاركة المرأة من توافر شرطين أساسيين هما: البيئة الحقوقية التي تعترف بوجودها الاجتماعي المستقل، والمنظومة التربوية والثقافية (الدين والقيم المتوارثة) التي تُساعد على بناء صور متوازنة للعلائق المتساوية بين الرجل والمرأة.

يفضّل توريث الرجل لكونه رب العائلة، يحمل إسمها ويورثه لأبنائه. كما أنه عضو عامل ويحمل العبء الاقتصادي.

ثانياً، لأن المرأة قد دخلت مؤخراً إلى سوق العمل، وهي نادراً ما تكون ربة العمل. ولا يغيب عن بالنا أن نسبة النساء العاملات في لبنان هن بمعدل ٢٨ في المئة أي نسبة قليلة، إذ لا تزال بعض النساء يفضلن عدم الإنخراط في سوق العمل إذا كن بغير حاجة مادية، أو لأن بعض الأزواج أو الآباء لا يسمحن للنساء بدخول سوق العمل لأسباب تتعلّق بالتحرّش الجنسي، الذي يمكن أن تتعرض له من رب العمل. وهذا يعبّر عن عدم ثقة بالرجل الآخر وعن نظرة المجتمع الدونية والقاصرة للمرأة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، ولا سيما أن القوانين لا تحميها أيضاً بما يتعلّق في هذا الموضوع[٢].

أما التكاليف الحقيقية للحملات الإنتخابية فهي ضخمة ولا يمكن للمرأة أن تتحمّلها. أما ثاني هذه العوامل، فهو سياسي بامتياز نتيجة تفصيل قوانين الانتخاب على قياس زعماء الطوائف وأمرائها من جهة، وغياب الأحزاب السياسية[٣] الفاعلة والتي تتمتع بشعبية ولا سيّما بعد الحرب الأهلية، هذا العامل أعاق دخول المرأة إلى المعترك السياسي.

أما العقبة الثالثة فتتعلق بالمنظومة التربوية، فهي تحمل قواعد لضبط السلوك الإجتماعي، وهي المسؤولة عن إنتاج الصور النمطية للرجال والنساء على السواء. فالقيم الأبوية جعلت صورة المرأة ودورها ومكانتها وطرائق التعامل معها مرتبطة بالإطار التقليدي، حيث تصوت المرأة بقرار من الأسرة أو الزوج فالتصويت عائلي وليس فردي.

أظهرت التقارير المختلفة أن نسبة النساء اللبنانيات المتعلمات هي نسبة عالية. بيد أن بعض الأبحاث أظهرت بأن المرأة لا تريد الإنضمام إلى الأحزاب وحتى إلى الجمعيات النسائية، والمدنية، ووجدت أن ٢ في المئة منهن قد إنخرطن في الأحزاب[٤]. وتعود أسباب إعراض النساء عن الدخول في الأحزاب لأسباب موضوعية، أولاً، كون هذه الأحزاب قد فقدت مصداقيتها بعد الحرب. وثانياً، لكون الأحزاب الفاعلة تمثّل الطوائف اللبنانية. فهي بالإجمال أحزاب طائفية ممثّلة في أغلبها في المجلس النيابي ولم ترشح في صفوفها النساء.

وأخيراً، وبالنسبة إلى المشاركة في مستوى العمليات الإنتخابية وهي من الأهمية بمكان، فقد ارتبطت بازدياد الوعي للدور الذي تؤديه الانتخابات. وتلفت بيانات وزارة الداخلية الإنتباه إلى أن مشاركة المرأة في عمليات الإقتراع كانت عالية منذ إعطاء المرأة حقوقها السياسية، فقد تراوحت بين ٤٨ في المئة و٥٥ في المئة منذ عام ١٩٥٣. ولم تتراجع هذه النسب إلا على نحو ضئيل في إنتخابات ١٩٩٢ – ١٩٩٦، لكن هذا لم يؤثّر على المعدل الوسطي العام. أما عام ٢٠٠٠، فقد جرى المحافظة على هذه النسبة[٥].

٣– مشاركة المرأة في السلطة المحلية

مثّل اشتراك النساء في هذه الانتخابات ظاهرة حقيقية، فقد بلغ مجموع المرشحات ٣٥٣ مرشحة عام ١٩٩٨[٦]، على الرغم من الظروف الصعبة التي خلقها قانون الإنتخاب الذي أقرّته الحكومة. ما يعنينا هو عدد المرشحات وتوزعهن على جميع المحافظات وجميع الطوائف، وإن كان بنسب مختلفة، وفي هذا الأمر دلالة على رغبة النساء وإرادتهن في المشاركة السياسية. فما يدعو إلى التفاؤل ويصلح كمؤشر

---

(٢) دراسة مسحية أجراها طلاب العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية – الفرع الاول في مادة الحركات الاجتماعية بإشراف الدكتورة هدى رزق، ٢٠٠٣.

(٣) مرغريت حلو، "المرأة والسياسة في لبنان،" في: فارس أبي صعب [وآخرون]، **الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨)؛ مرغريت حلو، "المرأة في الانتخابات المحلية،" في: فارس أبي صعب [وآخرون]، **الانتخابات البلدية في لبنان ١٩٩٨: مخاض الديمقراطية في بنى المجتمعات المحلية** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٩)، ومرغريت حلو، "المرأة وانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد أم مؤشر تغيير،" في: شوكت اشتي [وآخرون]، **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠ بين الإعادة والتغيير** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢).

(٤) مرغريت حلو "المرأة وانتخابات ٢٠٠٠: تكريس تقليد أم مؤشر تغيير،" المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٢٢٧ – ٢٢٨.

(٦) مرغريت حلو "المرأة في الانتخابات المحلية،" المصدر نفسه، ص ٤١٨.

للمشاركة النسائية في الحقل العام ظاهرتان أساسيتان هما: إقبال المرأة على الترشّح في جميع الأقضية في لبنان وعلى نحو مكثّف في القرى والبلدات النائية التي تحكمها التقاليد المحافظة.

والظاهرة الثانية هي نسبة الفائزات من إجمالي عدد المرشحات التي قاربت ٥٠ في المئة كمعدل وسطي وتجاوزت الستين في المئة في بعض الأقضية لتصل إلى ١٠٠ في المئة في أقضية راشيا في البقاع وفي المنية-الضنية، في الشمال وفي حاصبيا في الجنوب.

فهل يعكس هذا التغيير تطوراً في نظرة المجتمع إلى المرأة؟ وتنظرة المرأة إلى نفسها؟

إن النخبة التي أفرزتها الانتخابات المحلية ليست نخبة تقليدية. لقد استمدت هذه النخبة قوتها من العلم والكفاءة والمقدرة والإنجازات الشخصية، وهذا يدل على نزعة جديدة إلى التحديث والتطوير في المجتمع اللبناني.

فالمرأة اللبنانية على استعداد لممارسة حق كفله القانون بدل من انتظار أن يقدّم لها على طبق من فضة. فعلى الرغم من أن عدد الفائزات من إجمالي المرشحات قد يعكس ثقلاً للمرأة، فهو لا يعكس بالضرورة زيادة في درجة هذا الثقل عما كان في الستينات من القرن الماضي، وليس هنالك من فوارق جذرية. فالذي تغيّر ليس موقف المجتمع، إنما موقف المرأة، مشاركتها في الحياة العامة التي أعطتها دفعاً إلى الترشّح وتفعيل دورها في العمل السياسي. فالعلم والإنفتاح لدى المرشحات والناخبات هو الذي أعطى دفعاً للمرأة ومشاركتها في الانتخابات المحلية[٧].

٤- المشاركة في السلطة التنفيذية

تعتمد السلطة السياسية على التركيبة الاجتماعية القائمة على التعدد الديني والطائفي وعلى الخصوصية اللبنانية لديمقراطية تُسمّى "الديمقراطية التوافقية".

هذه التركيبة الاجتماعية تجعل من المجتمع اللبناني مجتمعاً تصعب فيه المشاركة ليس فقط للنساء بل أيضاً للذكور، الذين لا سلطة تقليدية لعائلاتهم أو الذين لا يوافقون على الإنضواء تحت سلطة طائفتهم أو يماشون الزعامات التقليدية لطوائفهم. لذلك كان من الصعوبة بمكان وجود المرأة برتبة وزيرة في السلطة التنفيذية إلا مؤخراً (نايلة معوض)، وقبلها وزيرة دولة ووزيرة اقتصاد في الحكومة التي سبقتها، على الرغم من ادعاء لبنان بانه الأكثر تطوراً على الصعيدين الديمقراطي والاجتماعي بالنسبة إلى البلدان العربية. وعلى الرغم من أن الدستور اللبناني وقوانين الانتخابات المختلفة في لبنان لا تستبعد وصول المرأة إلى أي من المسؤوليات التمثيلية في العملية الديمقراطية، فالمرأة ليست شريكاً للرجل في إدارة الدولة والمجتمع.

المجتمع اللبناني مجتمعاً تصعب فيه المشاركة ليس فقط للنساء بل أيضاً للذكور، الذين لا سلطة تقليدية لعائلاتهم أو الذين لا يوافقون على الإنضواء تحت سلطة طائفتهم أو يماشون الزعامات التقليدية لطوائفهم.

فالمعوقات إذاً على مستويين، هما: المستوى الإجتماعي الثقافي والمستوى الإجتماعي الإقتصادي الذي أدرجنا سابقاً، حيث تنعكس أساليب التنشئة الإجتماعية في المناهج المدرسية وتؤسس لأنماط العلائق الاجتماعية، وتقدم دعماً كاملاً لعلائق تقوم على الجنس والسن. فالمرأة هي إبنة وأخت وزوجة، ليست كائناً مستقلاً بذاته.

٥- الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة

لم تستطع الأحزاب السياسية أن تنجز إختراقاً حقيقياً لوضع المرأة، ولا سيما بعد تجربتها في الحرب الأهلية اللبنانية. كما أن الرغبة في الإنتماء إلى أحزاب ليست كبيرة عند النساء والرجال معاً، على الرغم من أن الأحزاب السياسية هي الجسر الذي

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٧-٤٤٨ .

عبره عبرت معظم النساء في الغرب.

والأحزاب في لبنان تخضع للتراتبية الهرمية القائمة على الجنس والسن التي يقوم عليها النظام الأبوي، حيث لم تستطع المرأة الوصول إلى اللجان التنفيذية إلا بصعوبة بالغة، وبعدد قليل جداً[٨]، وذلك بسبب بيروقراطيتها وعدم ديمقراطيتها. وربما أيضاً بسبب طائفيتها وتقاليدها.

٦- خلاصة

يعد العامل الاقتصادي عاملاً مهماً لتثبيت إستقلالية المرأة من ناحية ولتمكينها من اتخاذ القرارت. وفي ظل عدم وجود قوانين تضبط مستوى الإنفاق الإنتخابي والإعلام الإنتخابي، تضطر النساء المرشحات إلى خضوع إلى شروط رئيس اللائحة الذي يقرر مصير جميع المرشحين، رجالاً أو نساء.

أما التغييرات في قوانين الانتخاب فأدّت إلى تكريس تهميش المرأة واستبعادها، ومرد ذلك، كما سبق وذكرنا، إلى تحكّم المذهبية والطائفية والمحاصصة، حيث ضاق حقل الديمقراطية. أما مسألة الكوتا النسائية، فلم يجرِ إقرارها في إقتراح القانون الجديد، بل جرى إقتراح كوتا نسائية بنسبة ٣٠ في المئة على صعيد الترشيح وليس على صعيد المقاعد النيابية.

أما صورة المرأة عن نفسها، فهي ليست مسؤولية فردية، بل هي مسؤولية تتصل بكل عناصر العملية التنموية الثقافية منها والاقتصادية. وإذا كانت التنمية الإقتصادية تؤثّر تأثيراً مباشراً في ما سمّيناه العناصر الموضوعية لتطوّر وضع المرأة (أي التعليم والعمل وتحسّن مؤشرات الصحة) نظراً إلى ما تحدثه هذه العناصر من آثار إيجابية في قدرات النساء ووعيهن لحقوقهن وواجباتهن فإن للتنمية الثقافية آثاراً لا تقل أهمية. فالعمل على تعديل المنظومة التربوية بما هي منظومة القيم والمعتقدات والمعايير والعادات التي تنقلها بواسطة قواعد التربية الأسرية والمدرسية، يكتسب أهمية كبرى في رفع نسبة الوعي عند النساء، ولا ننسى الإعلام ودوره في تعديل هذه المنظومة والمساهمة في تحديث أسسها القيمية والثقافية ودور التشريع الذي يعطي المرأة الحصانة والقوة التي يمكنها أن ترتكز عليها.

ثالثاً: الواقع السياسي للمرأة المغربية

كانت المرأة المغربية حاضرة دائماً ومنذ ما قبل الاستقلال في المشهد السياسي، سواء في أثناء مقاومة الاستعمار أو بعد الاستقلال، إذ استفادت من التعليم ودخلت سوق العمل الأمر الذي شجّعها على الاهتمام في الشأن العام. وهكذا وجدت في صفوف الأحزاب السياسية، في النقابات وفي الجمعيات. بيد أن هذا الوجود لم يكن كثيفاً، إذ لم ينظر إلى المرأة من زاوية حقوق الإنسان، بل أن المجتمع خضع للتمييز ضدها ولم يخرج اهتمام الدولة بها عن مجالات مثل التعليم ومحو الأمية وتعليم صنعة مثل الخياطة وأشغال المنزل. ومن العوامل التي أثرت على مشاركة النساء المكثفة في الشأن العام تعدّد الجمعيات التابعة للدولة التي تتقاسم الشأن النسائي، حيث وزع على إدارات ووزارت عديدة للدولة. فتوفير آلية خاصة بالمرأة كان مطلباً من مطالب الحركة النسائية منذ عقدين من الزمن.

كانت المرأة المغربية حاضرة دائماً ومنذ ما قبل الاستقلال في المشهد السياسي، سواء في أثناء مقاومة الاستعمار أو بعد الاستقلال، إذ استفادت من التعليم ودخلت سوق العمل الأمر الذي شجّعها على الاهتمام في الشأن العام.

١- دور المجتمع المدني في المغرب

عرف المجتمع المدني في السنوات العشر الأخيرة فورة، ومثّلت الجمعيات النسائية مكوّناً أساسياً من

(٨) التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية، مؤتمر بيكين ١٩٩٦.

مكونات المجتمع، إتسمت هذه الجمعيات بتنامي الوعي الجاد لديها بحقوق المرأة، الذي أدّى بدوره إلى تنامي الحركة المطلبية النسائية بما فيها الحقوق السياسية، فتخلّت عن العمل الفردي وعملت على التنسيق في ما بينها، وتقدّمت بملفات مطلبية إلى الجهات المختصة، لكن، يمكن القول إن العمل من أجل إقرار الحقوق السياسية للنساء قد تكثّف أكثر قبيل إنتخابات ١٩٧٧.

ففي آذار/ مارس ١٩٩٦، رفعت مجموعة من الجمعيات النسائية والحقوقية والنقابات والقطاعات النسائية في الأحزاب السياسية مذكرة إلى الوزير الأول، تطالب بضرورة إحترام الدستور وتطبيق القوانين التي تنص على المساواة والشراكة في تقلّد جميع مناصب المسؤولية، ورفعت مجموعة من الجمعيات النسائية مذكرة إلى السلطة السياسية تقترح فيها إدخال تعديلات على قانون الانتخابات، وكان أبرز الإقتراحات هو اعتماد الكوتا Quota في لوائح الترشيحات، وذلك بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة من النساء في كل لائحة.

ومن مطالب الجمعيات، رفع الأحزاب من نسبة المرشحات والعمل على تخصيص نسبة معينة من ترشيحاتها للنساء وتخصيص حملات إعلامية واسعة النطاق لتشجيع الرأي العام الوطني على ضرورة التصويت للنساء.

وما بين انتخابات ١٩٧٧ وانتخابات ٢٠٠٢، كانت الجمعيات المغربية قد نضجت أكثر. وكان الصراع الذي خاضته من أجل أعمال الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية مناسبة لتستوعب الجمعيات أن قوتها في عملها بصورة جماعية وفي التنسيق في ما بينها، لهذا ناضلت هذه الجمعيات عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢، من أجل معركتين حاسمتين هما معركة إصلاح قانون الاحوال الشخصية ومعركة الإستحقاقات السياسية، وجرى تنسيق جمع ٢٠ تنظيماً نسائياً حقوقياً وسياسياً وتنموياً، هدفه الدفع في إتجاه مراجعة القانون الإنتخابي من أجل تصحيح الإختلال الذي يتعلّق بتمثيل النساء في مراكز المسؤولية والقرار.

كان أول مطلب لهذه التنظيمات هو تبنّي مبدأ الحصص النسبية (الكوتا) في الولايات والوظائف الإنتخابية على المستوى التشريعي، وقد حدّدت مذكرة هذه التنظيمات بنسبة ٢٠ في المئة كحد أدنى للترشيحات النسائية، كما سبق وذكرنا، وهو ما أدّى إلى وصول ٣٠ إمرأة إلى مجلس النواب.

ولا شك بأن التغيرات السياسية التي أحدثها ملك المغرب الراحل، الذي تحسّس بالتغييرات العالمية في مطلع التسعينات، جعلته يقوم بالعفو عن السجناء السياسيين كخطوة على طريق الولوج إلى الديمقراطية التي رأى بأنها لا محال آتية، كما عيّن اليوسفي رئيس المعارضة كرئيساً للوزراء، الأمر الذي ساهم بمشاركة جميع فصائل المعارضة في الحياة السياسية المغربية. وكان مجيء محمد السادس على رأس الدولة عاملاً مساعداً للإنفتاح، ولا سيّما أن الأحداث السياسية توالت وضغطت على معظم الأنظمة للبدء ببعض الإصلاحات التي لا تزال مستمرّة في المغرب.

٢- المشاركة السياسية للمرأة قانونياً ودستورياً

تستند المشاركة السياسية للمرأة المغربية على مجموعة من الاتفاقات الدولية التي وقّع عليها المغرب والدستور المغربي. وتتمتّع المرأة في الإتفاقات الدولية بحقوق واضحة، إذ تشير الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للنساء لسنة ١٩٥٠ في المادة (٢): "للنساء الأهلية أن تنتخبن الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز".

أما الاتفاقية الدولية في شأن الحقوق المدنية والسياسية فتنص في المادة ٢٥ على أن "لكل مواطن المشاركة في تسيير الحياة العامة مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين". أما اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد النساء لسنة ١٩٧٩ فتنص في المادة (٧): "الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للإنتخاب لجميع الهيئات التي تنتخب اعضاءها بالإقتراع العام، المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة". ومجمل هذه

الإتفاقيات واضحة في النص والمطالبة باحترام حقوق النساء السياسية (الإنتخاب، والتصويت) أو تقلّد المناصب العليا في الدولة.

ينص الدستور المغربي في فصله الخامس على أن الرجل والمرأة متساويان في التمتّع بالحقوق السياسية. ويستطرد: لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى الحق في أن يكون ناخباً. وتوجّه العديد من الإنتقادات لهذا النص الذي يقزم الحقوق السياسية للمرأة في الحق في التصويت بما يتعارض مع مضمون الاتفاقات الدولية السابقة. ومن جانبها، عبّرت التجارب الإنتخابية التي مرّ بها المغرب عن مضمون الدستور سواء في الانتخابات المحلية أعوام (١٩٦٠، و١٩٦٩، و١٩٧٦ و١٩٩٧) أو البرلمانية (١٩٦٣، ١٩٧٧، ١٩٨٤، ١٩٩٧)، فكانت مشاركة المرأة في انتخابات عام ١٩٧٧ تصل إلى ٦.٤٧ في المئة و٣١.٥٢ في المئة بالنسبة إلى الرجال، في الوقت الذي وصل فيه عدد المرشحات في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ إلى ١٥ مرشحة من مجموع ١٣٣٣ مرشح أي بنسبة ٠.٩١ في المئة وهي نسبة ضعيفة مقابلة بالكتلة النسائية الناخبة ويسري هذا الوضع على إنتخابات ١٩٩٧.

أما حضور المرأة على مستوى المؤسسات التمثيلية فكان هزيلاً، وشهدت البرلمانات (١٩٦٣، ١٩٧٠، ١٩٧٧، و١٩٨٤) غياباً واضحاً لتمثيل المرأة المغربية وصولاً إلى إنتخابات برلمان عام ١٩٩٧ الذي منح المرأة مقعدين، وفي حين ترجع الأحزاب ذلك إلى عدم مصداقية الانتخابات، فإن البعض الآخر يرجعها إلى وجود رغبة في تحديد مساهمة المرأة التقليدية للمرأة بحيث أن تدبير الشؤون المحلية يعد بمنزلة تدبير للشؤون المنزلية.

٣- المرأة المغربية والمشاركة السياسية

شهدت السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٢ تطوراً ملحوظاً في ما يتعلّق بدور المرأة داخل المشهد السياسي المغربي، وبدخول ٣٥ إمرأة إلى مجلس النواب المغربي (٣٢٥ مقعداً) خلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وأصبح المغرب بعد إنتخابات ٢٠٠٢ يحتل الرتبة ٧١ عالمياً في مستوى تمثيل النساء في البرلمان، إذ شهد تمثيل المرأة في البرلمان المغربي تصاعداً ملحوظاً على الرغم من اعتماد نظام الكوتا ونظام اللائحة، وهي آلية مرحلية للتمكّن من ولوج المؤسسات التشريعية، إضافة إلى التمثيل النسائي في البلديات، وهو ما يوحي بجهود سابقة داخل الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها هؤلاء النساء.

وأصبح المغرب يتصدّر ترتيب البلدان العربية من حيث نسبة حضور النساء في المجالس التشريعية. فبإنتخاب هذا العدد من النساء النواب لأول مرة منذ الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٦٣، تكون النسبة قد ارتفعت من ٠.٦ في المئة ، إلى حوالي ١١ في المئة، الأمر الذي جعل المغرب يتصدّر البلدان العربية في ذلك، بل، تقدّم على سوريا التي يبلغ عدد برلمانها ٢٥٠ من ضمنهم ٢٥ إمرأة، وعلى تونس أيضاً التي يضم برلمانها ١٤ إمرأة من أصل ١٧٥ نائباً، في ما يضم مجلس الشعب المصري (البرلمان) ١١ إمرأة من بينهن ٤ سيدات بنظام التعيين والباقيات منتخبات، من بين ٤٥٤ نائباً في برلمان عام ٢٠٠٠، في حين يضم البرلمان اللبناني المؤلف من ١٢٨ نائباً ٦ نساء فقط.

ويتزايد التركيز النسائي المغربي في مطالبة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ببذل المزيد من الجهد، وخصوصاً في مجال التعريف بأهمية المشاركة السياسية للمرأة والرفع من مستوى الوعي السياسي لديها، وأهمية إنخراط المرأة في تحقيق الديمقراطية المحلية بحكم قرب المرأة من المشاكل الإجتماعية للمواطنين، وهو ما يؤدّي ببعض المدافعات عن دور المرأة إلى انتقاد انخفاض عدد النساء في المجالس البلدية بوصفها لا تعكس الإرادة السياسية السائدة والهادفة إلى الرفع من تمثيلية المرأة في المؤسسات المحلية. كما يجري التأكيد على أن أهم متطلبات التنمية الشاملة أن يكون للمرأة دور فاعل وحاسم في المجتمع بوصفها عنصراً استراتيجيا ورافعة أساسية للنشاط السوسيو-اقتصادي في البلاد، وضرورة وضع المزيد من الوسائل الضرورية لتوفير الشروط اللازمة لتفعيل دورها وإيجاد منظومة تدبير شاملة، وتدعيم دورهن في المؤسسات الحزبية والحكومية عبر تقديم

الاقتراحات والتنبيه إلى مواطن النقص التي تعوق عمل المرأة السياسي، إذ إن "ضعف وجود المرأة المغربية في مراكز السلطة السياسية يعكس ضعف تأثيرها داخل الأحزاب". إن مجموعة من الغراقيل تحد من عمل المرأة السياسي كسيادة عقليات تربط ممارسة السياسة بالرجل وترفض اقتسامها مع المرأة، وترشيح النساء في مواقع في اللائحة الانتخابية لا تسمح بفوزهن بمقاعد في المجالس الجماعية، إضافة إلى ضعف الدعم المالي لترشيح النساء.

توجد اتجاهات أخرى تربط دور المرأة السياسي بوضعها الاقتصادي وترى وجود علاقة ارتباطية قوية بين القدرة الاقتصادية للمرأة ومستوى معيشتها ودورها في المجتمع.

٤- انتخابات ٢٠٠٢ والعلاقة مع الأحزاب

يتبادر إلى الذهن في ظل هذه الفترة الطويلة نسبياً من العمل السياسي للمرأة المغربية أنها قد تمرست في ممارسة حقوقها السياسية بالانتخاب والتصويت.

وشهدت الانتخابات المحلية (البلدية) التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لجوء العديد من الأحزاب السياسية المغربية في مدينة مراكش إلى وضع نساء وكيلات للوائحها الإنتخابية لمنافسة قياديين حزبيين بارزين في الانتخابات الجماعية.

أدّى إقدام بعض الأحزاب السياسية على وضع نساء على رأس بعض اللوائح الإنتخابية في مراكش إلى حدوث تصدعات في صفوفها، فلجأ بعض منهم إلى تقديم ترشيحه في بلدية أخرى غير التي اعتاد الترشّح فيها. كما لجأ البعض الآخر إلى البحث عن تزكية عند أحزاب أخرى، وغالباً ما لجأ هؤلاء الغاضبون إلى الأحزاب الحديثة النشأة التي منحت البعض منهم تزكية تخولهم الترشح كوكلاء للائحة تلك الأحزاب.

وأفادت البيانات التي كشفت عنها وزارة الداخلية المغربية أن نسبة النساء المرشحات في الانتخابات البلدية والقروية لم تتجاوز ٥ في المئة من إجمالي الترشيحات المقدمة، في حين ارتفعت نسبة المرشحين الرجال إلى ٩٥ في المئة، وهو ما عُدّ إشارة إلى فشل الجمعيات النسائية في إقناع الأحزاب السياسية بدعم ترشيح نسائي للانتخابات، على الرغم من إعلان الأحزاب عن إلتزامها بتقديم نسبة ٣٠ في المئة من مجموع المرشحين، وقيام هذه الأحزاب بتوقيع ميثاق شرف مع الجمعيات النسائية الفاعلة في المجتمع المغربي، والقريبة منها سياسياً.

وأثار تخصيص نسبة ضئيلة لترشيح النساء في الانتخابات البلدية حفيظة الجمعيات النسائية المغربية التي رأت أن ذلك يساهم في زيادة تكريس الاختلاف الموجود في التعامل مع العنصر النسائي. ولذلك، وجهت المنظمات النسائية إنتقادات للأحزاب السياسية بسبب ما عدّته تقليص لحظوظ النساء في الترشّح للانتخابات البلدية؛ الأمر الذي أدّى إلى فشل نسائي في نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في المغرب، إذ لم تتجاوز حصّتهن ١ في المئة من مقاعد المجالس البلدية والقروية في البلاد، من أصل ٥ في المئة من النساء اللاتي ترشحن للانتخابات.

كشفت إحصاءات في تقرير أصدرته المجموعة الوطنية من أجل حضور فعلي للنساء في الجماعات المحلية (البلديات)، أن هناك إمرأة واحدة فقط من بين كل ٣٠٠ مستشار، في ما تضم الجماعات الحضرية ٦٥ إمرأة أي بنسبة ١٣,١ في المئة، و١٨ امرأة في الجماعات القروية أي بنسبة ٠,١٠ في المئة. كما لاحظ التقرير عدم وجود أي إمرأة مغربية تشغل منصب رئيس جماعة (بلدية)، وحضور ٥ نساء فقط في مجالس العمالات (المحافظات) والأقاليم من بين ١١٨٩ مستشاراً بنسبة ٠,٤٢ في المئة، و١٠ نساء فقط في مجالس الجهات من مجموع ١٢١٠ مستشاراً بنسبة ٠,٨٢ في المئة، في ما لا يوجد في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان المغربي) سوى إمرأة واحدة فقط. كما قدّم التقرير إحصاءات تهم مشاركة النساء في الانتخابات البلدية التي عرفها المغرب منذ سنة ١٩٦٠ إلى حدود سنة ١٩٩٧ مسجلاً تزايداً ملحوظاً في عدد المرشحات لا يوازيه تطور في عدد المنتخبات[٩].

(٩) تقرير أصدرته "المجموعة الوطنية من أجل حضور فاعل للنساء،" المغرب.

وشـددت الجـمعـيات النسـائيـة على ضـرورة تصحـيح ما وصفـته بالخلل الصارخ الذي أصـبحت معه المرأة التـي تمثّل نصف المجتمع مبعـدة عن تدبير الشأن المحلي، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة ووضع استراتـيجية من أجل ضـمان مشاركة فـعلية للمرأة في الحياة السياسية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات ملموسة مثل العمل بنظام الحصص (الكوتا).

٥- المرأة المغربية في أجهزة صنع القرار

جرى تعيين ٣ نساء من قبل الملك (بنسبة ٧,٦ في المئة) أسندت لهن الحقائب التالية:

أ- الوزارة المنتـدبة لدى وزير الخـارجـية والتـعـاون المكلفة بالجـالية المغـربيـة بالخارج.

ب- كـتـابة الدولة لدى وزير التشـغـيل والشـؤون الإجتماعيـة والتضامن المكلفة بالعـائلة والتـضامن والعـمل الاجتماعي.

ج- كـتـابة الدولة لدى وزير التربـية الوطنية المـكلفة بمحـاربة الأمـيـة والتـربيـة النظامية.

وقبل هذه الحكومات كانت الحـقـائب المسندة للنسـاء في حكومــة التناوب التـوافـقي الأولى (وكان يرأسها وزير أول إشتراكي، عبد الرحمن اليـوسـفي) هي كـتابة الدولـة لدى وزير الخارجـيـة والتـعاون المكلفـة بالتعـاون وكتـابة الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المكلفة بالمعوقين. أما في حكومة التناوب الثانية، فقـد جرى الاقتصار على إمرأة واحدة بالحكومة أسندت لها حقيبة الوزارة المنتدبة لدى وزير التشغـيل والشؤون الإجتماعيـة المكلفة بأوضـاع المرأة والأسرة والطفولة ودمج المعوقين.

لكن نوع الحقائب المسندة إلى النساء لا يخرج عن المجـال الإجتـمـاعي، كـالطفـولة والأسرة والجـاليـة والمعوقين ومحو الأميـة. إن إستيزاراً من هذا النوع لا يرقى في تفـكيـره وفي رؤيتـه إلـى إخـراج المرأة من المجالات التقليدية القائمة عـلى فكرة أن المرأة بطبيعتها العاطفية هي الأصلح للطفل والمعوق والأمي والمهمش. فهل المرأة لا تصلح بأن تسند إليها حقائب وزارية مثل التربيـة الوطنيـة أو التجهيـز أو الداخلية أو المواصلات أو الخـارجيـة أو غيـرها من المجالات الأخـرى؟ ومن المفيد التذكير بأنه:

نوع الحقـائب المسندة إلى النساء لا يخرج عن المجـال الإجتـمـاعي، كـالطفـولة والأسـرة والجـاليـة والمعـوقين ومـحـو الأمـيـة. إن إسـتـيزاراً مـن هذا النوع لا يرقى في تفكيره وفي رؤيته إلى إخراج المرأة من المجـالات التـقليـدية القـائمـة على فكـرة أن المرأة بطبيعتهـا العاطفية هي الأصلح للطفل والمعـوق والأمي والمهمش.

(١)- لا توجد أية إمرأة في منصب كاتبة عامة في وزارة.

(٢)- لا تمثّل النسـاء في مناصـب المدراء المركـزيين سـوى نسـبـة (٥ في المئـة) بحسب مديرية الإحصاء.

(٣)- تمثّل النساء نسـبة (٤ في المئـة) من رؤسـاء الأقسـام و(١,٦ في المئة) من رؤساء المصالح.

إن مـرد هذا الحـضـور الضعيف للنساء ضمن مواقع المسـؤوليـة في الحـيـاة السياسـية ليس قلة الكفاءات النسائيـة بل إن هذه الكفاءات موجودة. وعلى سـبيل المثال نذكر أنه بحـسب الإحصاءات الأخيرة يوجد:

١- ٢٤,٦ في المئة من الأطباء المغاربة نساء.

٢- ٣٨,٧ في المئة من الصيادلة نساء.

٣- ٣١,٣ في المئة من جراحي الأسنان نساء.

٤- ٣٣,٣ في المئة من الموظفين نساء[١٠].

إضافـة إلى عشرات من الآلاف في قطـاع التعليم الإبتـدائي وحوالـي ١٧٠٠٠ إمرأة تعـمل في التـعليم الثـانوي وأكثـر من ١٠٠٠ إمـرأة أستـاذة جامـعـيـة و٦٠٠٠ إمرأة أو أكثر مقاولة.

(١٠) رقية مصدق، المرأة والسياسة، (بغداد: دار توبقال، ١٩٩٠).

وفي مناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عيّن الملك أعضاء المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان حيث جرى تعيين ٨ نساء ضمن أعضاء المجلس[١١].

٦- نجاحات الجمعيات النسائية

أ- الأحوال الشخصية للمرأة المغربية

ظل موضوع إصلاح مدونة (قانون) الأسرة مطروحاً على ساحة المناقشة العامة في المغرب منذ العقد الأخير من القرن الماضي، إذ كان في أحيان كثيرة موضع رهانات تجاوزت طبيعة الملف نفسه.

ومثّل إصدار مدونة (قانون) الأسرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ أهم حدث عرفه المغرب في ما يخص الأحوال الشخصية للمرأة، وهي عملية إصلاحية ذات أهمية تاريخية كونها أسست قانونياً للمساواة بين الرجل والمرأة. ويعدّ الإصلاح الذي أدخل على القانون القديم الذي يعود تاريخ وضعه إلى عام ١٩٥٨ تتويجاً لمشاورات استغرقت عدة سنوات.

المغرب هو الدولة العربية الإسلامية الثانية التي خطت هذه الخطوة بعد تونس التي تأتي في المرتبة الأولى في هذا المجال، وخصوصاً أنه مثّل أهم محور لتحركات النساء العاملات في الميدان السياسي المغربي من كل الأطياف. وتمثّل نشاط هؤلاء النساء بعد إصدار القانون في الإشادة به والقيام بحملات للتعريف بمضامينه وصولاً إلى تقويم بعض بنوده بعد مدة قصيرة من التطبيق على أرض الواقع.

وأثار القانون الجديد الذي حل محل مدونة الأحوال الشخصية التي يثير تعديلها جدلاً كبيراً في المملكة منذ سنوات بين المحافظين وخصوصاً الإسلاميين ودعاة التحديث. ولذلك، تركّزت التصريحات حوله في إطار مدى تمشيه مع الشريعة الإسلامية، ومدى اتساقه مع قيم المجتمعات العربية، وذلك مقابل الآراء المعارضة التي اتهمته بالتغريب وبأنه جاء استجابة للضغوط الخارجية.

وأدّت المرأة المغربية دوراً ناشطاً آخذة لنفسها مهمة النضال من أجل حقوقها. فمعظم النساء، وخصوصاً في المغرب، رفضن تسمية "النسوية" (مناصرة قضايا المرأة) إذ رأين أنها ضيقة وتعود إلى عصر ومكان ليسا لهن. وهؤلاء النساء يمثّلن منظومة واسعة بدءاً من النزعة الإسلامية وصولاً إلى العلمانية.

معظم النساء، وخصوصاً في المغرب، رفضن تسمية "النسوية" (مناصرة قضايا المرأة) إذ رأين أنها ضيقة وتعود إلى عصر ومكان ليسا لهن. وهؤلاء النساء يمثّلن منظومة واسعة بدءاً من النزعة الإسلامية وصولاً إلى العلمانية.

وبعد أن كان القانون القديم يعرف بإسم مدونة الأحوال الشخصية جرى تغييره إلى مدونة الأسرة وهو الأمر الذي هدف إلى توسيع إطار القانون ليضم الأسرة ككل بمفهومها الواسع، وبما يتفق مع ما ذكره الملك محمد السادس في خطابه حول أن الأسرة هي مسؤولية مشتركة للزوجين.

ب- محطات على طريق تغيير قانون الأسرة

يعد إصلاح قانون الأسرة المغربية ثمرة مسيرة طويلة شجعت عليها الحركة النسائية الناشطة. ووفق القانون الجديد، أصبحت المرأة تتمتّع بوضع قانوني مماثل لوضع الرجل وصار لها الحق في أن تُطالب بالطلاق وتشاطره الحقوق داخل العائلة ولم تعد خاضعة لوصاية رجل من العائلة (أب أو أخ أو زوج)، فهي حرة مستقلة. لكن الأمر تطلب القبول ببعض التسويات، منها مثلاً، تعدد الزوجات، وقد سمح به القرآن صراحة، لا يمكن إلغاؤه ولو أن ممارسته باتت شبه مستحيلة.

وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، ومع اقتراب موعد اليوم العالمي للمرأة خرجت مسيرة تأييد للإصلاحات التي اقترحتها الحكومة ودعم للمشروع ضمّت ما

(١١) نص صادر عن السفارة المغربية في بيروت.

يقرب من ١٠٠ ألف شخص، وشاركت فيها مجموعات نسائية وحركات حقوق الإنسان وأحزاب سياسية (وستة وزراء في الحكومة على الأقل)، حتى أن بعضهم طالب بإصلاحات أكثر جرأة. وفي المقابل نظم الإسلاميون تظاهرة مضادة في الدار البيضاء شارك فيها ما بين ٢٠٠ ألف و٥٠٠ ألف شخص، وندّدت بالمشروع على أنه مقرب من الغرب ومناهض للإسلام، وسار فيها حشد أكبر على نحو واضح.

وعند هذا المفترق المهم في الجدل حول التغيير، ألّف الملك لجنة من خمسة عشر عضواً لإعادة النظر في المشروع وجعله ملائماً للشريعة الإسلامية.

وإلى جانب اهتمام الملك محمد السادس، ومطالب الجمعيات النسائية، فإن الهجمات الإنتحارية التي وقعت في الدار البيضاء في ١٦أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ وقتلت ٤٥ شخصاً ساهمت في تسريع اتخاذ القرارات، إذ أدّت إلى تخفيف إنتقادات الإسلاميين للتعديلات المقترحة رغبة في تهدئة الرأي العام بعد الإنتقادات التي وُجهت لهم والتي حمّلتهم مسؤولية الهجمات بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر ترويج الأفكار التي ساعدت في توفير بيئة الإرهاب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ رفعت اللجنة الإستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية التي يراسها محمد بوستة الأمين العام السابق لحزب الإستقلال مذكرة إلى العاهل المغربي بعد سنتين وأربعة أشهر قضتها في البحث عن تسويات لمعضلات أفرزت تبايناً في وجهات النظر بين الحركات النسائية المطالبة بتغيير العديد من بنود المدونة والإتجاهات الإسلامية الرافضة لأي تغيير بدعوى الخروج عن الشريعة الإسلامية.

وعقدت مستشارة العاهل المغربي الملك محمد السادس، لقاء تشاورياً مع مجموعة من التنظيمات النسائية المغربية بغرض الإعلان عما استقر عليه عمل اللجنة الملكية للبت النهائي في مسألة مراجعة مدونة الأحوال الشخصية. وعدت هذه الخطوة خطوة غير مسبوقة كونها المرة الأولى التي يجري فيها إشراك التنظيمات النسائية بجميع تنويعاتها في اتخاذ القرار النهائي. ومثّل اللقاء انطلاقة حقيقية للمدونة بعد أكثر من أربع سنوات من المناقشة الحادة بين التيارات الداعية إلى إرساء قيم المجتمع الديمقراطي الحداثي والإتجاهات الإسلامية. حيث أن هدف عقد اللقاء التشاوري، الذي عقد قبل الإعلان الرسمي عن الصيغة المعدلة للمدونة، تمثّل في استعراض الصيغ النهائية للملفات الكبرى، وخصوصاً تلك المتعلّقة بتحديد سن الزواج، وإلغاء مؤسسة الولاية، وتوحيد إجراءات الطلاق ومنع تعدد الزوجات وشروط الحضانة والنفقة.

أما الأسباب التي دفعت النظام إلى النظر في الإصلاح القانوني فترجع وفق أنصار هذه الرؤية إلى ضغوط التنظيمات الديمقراطية، التي التأمت في إطار مجلس التنسيق الوطني لتغيير مدونة الأحوال الشخصية ودفعت النظام عام ١٩٩٢ إلى التعاطي مع المسألة ولكن بهدف تقييد هذه الجهود وهو ما استمر حتى عام ١٩٩٩، حين طرحت من جديد مسألة مراجعة المدونة في إطار مشروع الخطة الوطنية لدمج المرأة في التنمية. إلا أن التعامل الحقيقي مع المسألة يرتبط في جزء منه بسياق إقليمي ودولي لم تطرح فيه مفاهيم محددة لحقوق المرأة كما نتعامل معها الآن إلا منذ سنوات، إلى جانب ما تمثّله فترة وضع الدستور المغربي من مرحلة استقلال تتراجع فيها القضايا الأخرى لخلفية المشهد. بوجه عام قد نجد العديد من التفسيرات ولكنها ليست مبررات لاستمرار أوضاع التمييز ضد المرأة تحت أي مسمّى.

حلّت مدونة الأسرة الجديدة محل مدونة الأحوال الشخصية التي كان تعديلها محل مناقشة حادة في المملكة منذ سنوات. وتضمّنت المدونة نقاطاً مهمة في شأن التطورات التي طرأت على حقوق الأسرة، وحصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في المغرب ومن أهمّها تكريس مبدأ "المساواة في الحقوق والواجبات" بين الزوجين والتخلي عن مبدأ "الرضوخ الأعمى للزوج". فالبند الأول من المدونة الذي يقر بأن الأسرة هي تحت رعاية الزوجين معاً يعد في حد ذاته تقدماً كبيراً لأنه يجعل الزوج والزوجة على قدم المساواة في ما يخص المسؤولية ويعطي المرأة مكانتها الحقيقية داخل الأسرة.

قد يتساءل القارئ حول اختيارنا للنموذجين اللبناني والمغربي؛ إذ أثار اقتراح قانون الانتخابات

اللبناني الجديد والذي ستجري مناقشته في مجلس الوزراء ثم مجلس النواب فضولنا للقيام بمقابلة علمية وخصوصاً أن اقتراح الكوتا النسائية أخذ بالنموذج المغربي، الأمر الذي أثار اهتمامنا في مراجعة النموذج المغربي ومقابلته بالنموذج اللبناني. إضافة لكون المجتمعين منفتحين منذ الخمسينات على المساواة أمام القانون، ولأن الحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني نعمت ببعض من حرية التعبير التي كفلها الدستوران اللبناني والمغربي. كذلك كان لا بد من رؤية تطور المسارين على الرغم من أن لبنان مجتمع تعددي على الصعيدين الديني والسياسي يخضع إلى الديمقراطية التوافقية، بينما المغرب هو مجتمع إسلامي ونظام الحكم فيه ملكي.

لكن المعارضة المغربية مثّلت نواة مجتمع مدني نشيط قائم على الأحزاب التي استفادت في ما بعد من الإنفتاح السياسي الذي قاده الحكم في أوائل التسعينات، إذ جرى تفعيل المجتمع المدني وتنشيط الحركة المطلبية. ولا شك بأن الأحداث السياسية العالمية والضغط الأميركي من أجل الإصلاح أدّت دوراً أساسياً في هذا الإنفتاح الذي أسفرت عنه الإصلاحات على صعيد المشاركة السياسية وتعديل قانون الأحوال الشخصية. أما في لبنان فالمسألة الطائفية والمحاصصة منعت الديمقراطية من التطور على الرغم من أنشطة بعض المجتمع المدني، فالإرادة السياسية لم تكن متوافرة لدعم معظم القضايا المطلبية.

إلا أن السعي لقانون جديد للانتخابات والتمثل بوضع المرأة المغربية على صعيد الكوتا النسائية في الترشيح يمثّل تعديلاً إصلاحياً مهماً لكنه يطرح مسألة أساسية هي في صلب النظام السياسي، لأن الأحزاب السياسية في المغرب هي أحزاب فاعلة لديها برامج سياسية، بينما الأحزاب في لبنان هي أحزاب تمثّل الطوائف التي تقتسم السلطة بذلك تستطيع كل طائفة ترشيح نسائها.

لكن المعارضة المغربية مثّلت نواة مجتمع مدني نشيط قائم على الأحزاب التي استفادت في ما بعد من الإنفتاح السياسي الذي قاده الحكم في أوائل التسعينات، إذ جرى تفعيل المجتمع المدني وتنشيط الحركة المطلبية.

فالهدف الفعلي للمجتمع المدني هو تعزيز الديمقراطية والشفافية وليس تعزيز النظام السياسي. كما ان السعي لوجود المرأة في البرلمان هومطلب تغييري وإصلاحي.و ليس مسألة شكلية أو جندرية. لذلك كان لا بد من اقتراح كوتا ٣٠ في المئة من مقاعد مجلس النواب وإن أدّى ذلك إلى تعديل الدستور.

أما في ما يتعلّق بالمسألة الإقتصادية – الاجتماعية، فالمقاربة بين النساء العربيات بسبب النظرة التمييزية ضدهن في المجتمعات العربية هي مقاربة صحيحة، وهذه مسألة لا يمكن أن تحل سوى بجهد قانوني. ومساهمة الإعلام التنموي الذي من مهامه الأساسية طرح مسألة المساواة في كل الحقول.

هل ستتوقف عمليات الإصلاح في العالم العربي بتوقف الضغوطات العالمية؟ أم أن المسيرة بدات وعليها أن تستمر بفضل وعي ونشاط المجتمع المدني العربي الذي بدأ يتكوّن من المحيط إلى الخليج؟

رابعاً: المقترحات والتوصيات للنهوض بحقوق المرأة السياسية

١- على المستوى السياسي

إن توافر الإرادة السياسية معناه حصول وعي لدى النخب بضرورة الإنتقال من مستوى التعامل مع قضية المرأة من قضية إجتماعية إلى قضية حقوقية. وهذا يعني أن تترجم الإرادة السياسية إلى أفعال وإجراءات لمصلحة المرأة. فالذهنية الاجتماعية والثقافة والقيم يمكن تغييرها على المدى الطويل، لكن التغيير الأساسي هو قانوني حقوقي لا يقتصر على النص بل على التطبيق، لذلك نقترح:

أ- توزير المرأة في مناصب اقتصادية وسياسية وليس في مناصب اجتماعية أو ثقافية فقط.

ب- تبنّي مبدأ الحصص (الكوتا) في الانتخابات على أساس المقاعد (بالنسبة إلى لبنان) على أن يكون هذا الإجراء مجرد مرحلة تؤدي إلى تشجيع المرأة على الإنخراط في السياسة وتشجيع المجتمع على سماع صوت المرأة في المجال السياسي.

ج- توفر القناعة عند المسؤولين السياسيين بأهمية إعطاء المرأة حقوقاً سياسية ليس تحت ضغط وإكراه الخارج أو تحت ضغط التهديدات الدولية بل لقناعة بأن نصف المجتمع سيبقى مشلولاً إقتصادياً وإنتاجياً.

د- تحمّل الأحزاب السياسية والنقابات لمسؤوليتها في العمل على توفير أوسع مشاركة للنساء في الإستحقاقات السياسية. وهذا يتوقف على عدم إقصاء النساء وتهميشهن ومطالبة الأحزاب نفسها بتطبيق نظام الكوتا في مختلف أجهزة القرار لديها، إضافة إلى تنمية الثقافة الحقوقية في صفوف المنخرطين في الأحزاب.

٢- على المستوى القانوني

أ- حذف كل الفصول القانونية القائمة على التمييز ضد المرأة وإعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية وجعله قانوناً مسايراً للتطورات التي عرفتها البلدان العربية على جميع الأصعدة.

ب- تشريع قوانين تعطي للمرأة العربية حقها في إعطاء جنسيتها لأولادها.

ج- رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع ضروب التمييز ضد المرأة والإنضمام إلى البروتوكول الإختياري المتعلق بهذه القضية.

د- تطبيق المعاهدات الدولية التي تقضي برفع جميع ضروب التمييز عن المرأة بالفعل لا بالقول تحت طائلة المسؤولية الدولية.

٣- على المستوى الإعلامي

أ- الفضائيات العربية موزعة بين الفن والسياسة وفي الحالتين صورة المرأة هي جسد في الأولى وضحية في الثانية، لذلك لا بد من خلق إعلام المواطنة بحيث يهتم بقضايا المواطنين الحقيقية ويواكبها بالخبر والتحليل والتعليق ويؤدّي دوره التنموي الحقيقي في إشراك النساء بنسبة مهمة في كل البرامج الجادة، سياسية كانت أو ثقافية أو إجتماعية أو حقوقية، لكي يجري نقل صورة المرأة المتعددة الأدوار.

الفضائيات العربية موزعة بين الفن والسياسة وفي الحالتين صورة المرأة هي جسد في الأولى وضحية في الثانية، لذلك لا بد من خلق إعلام المواطنة بحيث يهتم بقضايا المواطنين الحقيقية ويواكبها بالخبر والتحليل والتعليق ويؤدّي دوره التنموي الحقيقي في إشراك النساء بنسبة مهمة في كل البرامج الجادة.

ب- ضرورة وصول النساء إلى مراكز القرار في أجهزة الإعلام وعدم إقتصار تواجدهن على المظهر الجميل المطلوب، بل على العمل والإبداع ومقارعة الحجة وطرح البرامج أيضاً.

ج- تحرر الإعلام من الصور النمطية للمرأة ومراعاة المساواة الحقيقية ونشر صورة المرأة على ما هي عليه وما يجب أن تكونه، وليس تثبيت الصور الجنسية وتصوير المرأة وكأنها ولدت لتكون شابة إلى الأبد في مظهرها وعقلها وتصرفها. إذاً، تقديم صورة المرأة كإنسان وليس كجسد فقط.

٤- على المستوى التربوي

أ- تربية المواطن على إصلاح وتعديل مجموعة من الأسس المرسخة لمبادئ حقوق الإنسان كما هو معمول بها دولياً، أي العمل على كتب التربية والتنشئة الإجتماعية بحيث يجري خلق جيل جديد مؤمن بالمساواة بين المرأة والرجل لا يعيد إنتاج ثقافة الإقصاء والتهميش. وهذا لا يمكن أن ينجز إلا بالعمل على إعادة النظر في المناهج الدراسية وتنقيتها من كل ما يشوبها من مفاهيم تكرّس دونية المرأة.

ب- القضاء على الذهنية القائمة على عدّ الناس رعايا وليسوا مواطنين. ◇



أجرى المقابلة: رانيا جريديني
فارس أبي صعب

تحديات القضية الفلسطينية

مقابلة مع شفيق الحوت

ولد شفيق إبراهيم سليم الحوت في مدينة يافا في فلسطين عام ١٩٣٢. حاز على شهادة بكالوريوس في العلوم من الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٥٣.

تميز بالتزامه و نضاله السياسي مذ كان طالباً، و هو من مؤسسي جبهات سياسية كثيرة في مطلع الستينات، فكان المسؤول الأول عن إنشاء وقيادة "جبهة التحرير الفلسطينية" التي كانت تصدر المنشور **طريق العودة**. شغل عدة مناصب من أهمها: مدير تحرير مجلة **الحوادث** (١٩٥٨-١٩٦٤)، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان (١٩٦٤-١٩٩٣)، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤-٢٠٠٤)، والناطق الرسمي لوفد منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٤-١٩٩٣).

نشر أول كتاب له بعنوان **اليسار... والقومية العربية** عام ١٩٥٩، تلتها مجموعة من المؤلفات هي: **حقائق على طريق التحرير** (١٩٦٦) **والفلسطيني بين التيه والدولة** (١٩٧٧) **ويوميات ابن البلد** (١٩٧٩) **ولكي نحرث في الأرض: أحاديث مستقبلية** (١٩٨٦) **وعشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات** (١٩٦٤-١٩٨٤) (١٩٨٦) **ولحظات لها تاريخ** (١٩٨٦) **واتفاقية غزة-أريحا أولا: الحل المرفوض** (١٩٩٤). إضافة إلى أبحاث ومقالات نشرت له في مجلات و دوريات عربية كثيرة.

في الختام نود أن نشكر السيدة بيان نويهض الحوت عقيلة الأستاذ شفيق الحوت للمعلومات القيمة التي قدمتها لنا حول السيرة الذاتية لزوجها.

أبعاد: إذا سلمنا بوجود أزمة في العمل الوطني الفلسطيني، متى بدأت هذه الأزمة؟

الحوت: الحركة الوطنية الفلسطينية مرت في أزمتين مفصلتين في تاريخها المعاصر:

الأزمة الأولى حين بدأت الحركة تتجه نحو حل سلمي؛ فقد جرى ذلك عقب حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣ حين استدعينا لنكون طرفاً في التفاوض في مؤتمر جينيف، الذي دعت الأمم المتحدة إليه وشاركت كل من مصر وسوريا فيه. استصعبت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية

في ذلك الوقت، قرار التفاوض المباشر مع إسرائيل، لكنها لم تكن قادرة على رفض ذلك، نظراً إلى مشاركة أهم شريكين في الصراع العربي-الإسرائيلي، أي سوريا و مصر، في تلك المفاوضات. اجتمع المجلس الوطني في القاهرة وأصدر قرارات غامضة ومتقاطعة حول هذا الموضوع؛ فقيل أن المنظمة لم تقل نعم لكنها لم ترفض. إنما على أرض الواقع، توجه أبو عمار إلى الأمم المتحدة طارحاً موضوع الدولة الفلسطينية، العلمانية، الديمقراطية، التي لم تسبب انقساماً بالقدر الذي سببه النهج الدبلوماسي الذي قررت المنظمة التحول إليه. فالبعض رفض هذا المنحى كونه يؤدي إلى تسوية ليست لمصلحة الشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين راحت الأمور تتراكم باتجاه الحل السياسي، بدليل أنه عام ١٩٧٨ اتخذت المنظمة قراراً واضحاً بالقبول بأي سلطة فلسطينية تقوم على أي جزء من الأرض يتم الانسحاب منه بالتفاوض أو بالتحرير. خلق ذلك الوضع بعض الخلافات الطفيفة، دون إحداث انقسامات حادة يشعر المواطن الفلسطيني بها لأن القرارات التي كانت تتخذها المنظمة كان كل جهة تفسرها على هواها.

أحادية الموقف لدى أي شعب هي قضية سلبية ومضرة. فحتى الإجماع على الخير يولد نوعاً من الكسل الفكري والركود. وغياب النقد في أحسن الأحوال يجمد الأمور ويمنع التقدم.

أما الأزمة الثانية التي سببت الشرخ الأساسي الذي قسم المنظمة والمجتمع الفلسطيني في آن معاً، فهي اتفاق أوسلو حيث الانقسام كان على النهج الذي اتبع لإبرام الاتفاق، كما على المضمون السياسي لها.

في ما يتعلق بالنهج، كان مأخذنا على ياسر عرفات أنه لم يرجع إلى المؤسسة المؤهلة لاتخاذ قرار على مستوى توقيع اتفاق أوسلو، أي المجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي كان سبباً لاستقالتي الشخصية من القيادة، إذ رأيت أن القضية مركزية ومصيرية وتتطلب دعوة المجلس الوطني. أما أبو عمار فاستسهل، فوقّع، ثم دعا المجلس المركزي الذي هو الجسم الوسطي بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وأبرم المعاهدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

منذ ذلك الحين يوجد على الساحة الفلسطينية فريقان: الأول يدعم اتفاق أوسلو والآخر يرفض هذا الخيار. في هذه الفترة، بدأ الظهور الجدي لحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي كعنصرين أساسيين على الساحة الفلسطينية. ومنذ عام ١٩٩٣ إلى الآن، أي في غضون ١٣ سنة، اتخذت الأزمة منحىً آخر. فاتفاق أوسلو على ضآلة ما وعد به، لم ينفذ شيء منه: فالاحتلال عاد إلى الضفة الغربية في حين أن الانسحاب من غزة وهمي. و نحن الآن أمام مأزق، إذ إن مؤيدي اتفاق أوسلو غير قادرين على الخروج من المأزق ولا الأخوة في حماس والجهاد وحلفاؤهم قادرون من خلال الكفاح المسلح على حسم موازين القوى لمصلحة القضية الفلسطينية. الفريقان يسعيان ويربطهما اتفاق غير مكتوب.

أبعاد: هل أن أزمة العمل الفلسطيني متعلقة أكثر بالعامل الداخلي المحلي أم بالعامل المحيط؟

الحوت: القضية الفلسطينية بقيت محكومة بثلاثة أبعاد: **البعد الأول** محلي يتعلق بأداء القيادة، إنجازاتها وقدرتها على التنظيم؛ **البعد الثاني** عربي ويتعلق بوجود مواقف عربية سياسية أكثر منها استراتيجية، تنبع من مصالح الدول القطرية أكثر من المصلحة القومية. وفي هذا المجال، تتفاوت المواقف العربية بحسب موقع دولها الجغرافي. فالبلدان المحيطة بإسرائيل أكثر اهتماماً بالقضية الفلسطينية لأن أمنها الوطني مهدد أكثر من الجزائر وموريتانيا أو بلدان الجزيرة العربية مثلاً. **البعد الثالث**، وهو في رأيي الأهم والأكثر تأثيراً في القضية الفلسطينية،

وهو البعد الدولي؛ فـإسرائيل قامت في إثر وعد بريطاني إلى الحـركة الصهيونية بعـيد الحرب الأولى وهو وعد بلفور، الذي جـاء بمنزلة تصفية حسـابات اتفاقية سايـكس بيكو. وقام الكيان الصهيـوني عقب الحرب العالمية الثانيـة، ففي عام ١٩٤٨ تم التقسـيم وقامت دولة إسرائيل في ظل بعـد دولي. وخلال فـتـرة الحرب البـاردة، في ظل النظام الدولي الثنائي القطـبيـة، تثبـتت إسرائيل وأصـبح من الصعب على فريقي الصـراع، أي الإسرائيلي والعربي، أن يلغي أحـدهما الآخر، كما فشل هذا النظام في إيجاد حل للقضية الفلسطينية المعلقة.

أما الآن في مـرحلة الأحادية القطبيـة، نلاحظ أن الولايات المتـحدة ذهبت إلى أبعـد مدى في تأييدها إسرائيل، حتى إنها خرجت عن القوانين الدوليـة بعدما كانت تدعم إسرائيل في ما مضى لكن مع المحافظة إلى حد ما على احترام القانون الدولي. وذلك أمر لا يبعث على القلق الشديد.

أبعاد: كيف تنظر إلى الأزمة الحالية للعمل الوطني الفلسطيني في إطار اتفاق أوسلو؟

الحوت: الأزمة موجودة، وأنـا أعتقد، ومن موقع التجـربة، أن أحادية الموقف لدى أي شعب هي قضيـة سلبية ومضرة. فحـتى الإجماع على الخير يولد نوعـاً من الكسل الفكري والركود. وغياب النقـد في أحسن الأحوال يجمد الأمور و يمنع التـقدم. أما الاختلاف فمـفيد ويؤدي إلى تقويم الخلل. وعلى الصـعيد الفلسطيني، وعلى امتـداد العهود الوطنية الثـلاثة، منذ الحاج أمين الحسيني مروراً بأحمد الشقيري وصولاً إلى ياسر عرفات، عانت القضية الفلسطينية من التفرد في السلطة، وهذه ظاهرة عربية.

أنا لست حزيناً أو غـاضباً من جرّاء وجود اخـتلاف على الساحة الفلسطينـية، إنما أدعو إلى اسـتيعـاب هذا الاختـلاف والإفادة مـنه. أقول للأخـوة الفلسـطينيين أن ينظروا إلى الحـالة الإسرائيلية، وهي على بعـد أمتار منهم، حيث التعـددية الحزبية تولّد خلافات سيـاسية وفكرية ومذهبية، حتى حول المشروع الصهيوني نفسه. لكن الجميع يبقون خاضعين لخطوط حمر حين يتعلق الأمر بالثوابت الوطنية، كالوجود والأمن الإسرائيليين واحترام اللعبة الديمقراطية.

نحن بدأنا أخيراً نستوعب هذه الفكرة، بدليل أن المجتمع الفلسطيني انتخب حماس وعبر عن رأيه بأسلوب ديمقـراطي، على الرغم من وجـود فتح في السلـطة، علماً أن إسـرائيل والولايات المتحدة الأميركيـة كانتا تفضلان عودة فتح إلى الحكم، استمـراراً للتجربة الماضية التي لم تكن تشكو إسـرائيل منهـا كثـيراً. المفـارقـة تبقى في المـوقف الغربي الذي حث الفـلسطينيين على ممارسة الديمقراطية وهو يعاقبها حين لا تأتي النتيجة كما كان هذا الغرب يشتهي، فيقف بوش ضد نتائج الديمقراطية.

المأزق الفلسطيني ليس مسؤولية الشعب الفلسطيني وحسب، بل هو أيضاً مسؤولية الموقف الغربي والوعي الغربي والضمير الغربي. إنه مسؤولية مشتركة. ولا بد من تعديل ميزان القوى الخارجي كي يدعم الـشعب الفلسطيني بصـورة من الصور، مثل الموقف الفـرنسي، والروسي إلى حد ما، الذي لا يرحب بمقاطعة حماس نهائياً.

في اعتقـادي تبقى الأزمة الحقيـقية أزمة إسرائيل. من خلال تجـربتنا، هل يمكننا القول إن إسرائيل تريد الوصـول إلى حل سياسي فـعلاً؟ الجواب الموضوعي هو لا. أقـول ذلك من موقع المراقب السياسي وليس بوصفي فلسطينياً؛ فالتنازلات التي قامت السلطة الفلسطينية بها في ما يتعلق بالقضايا المقدسة لا يوازيها أي تنازل إسرائيلي. إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا

ترفض أن تعلن الحدود النهائية التي تضم الدولة المسماة إسرائيل. وبالتالي سيبقى الصراع مستمراً.

أبعاد: عام ١٩٧٣ حين كان العالم العربي في موقع المنتصر، رفضت إسرائيل أن تعترف بحدود ١٩٦٧ فكيف يمكن أن تعترف الآن في وقت ترى نفسها في موقع أقوى؟

الحوت: صحيح، إنما هذا الموقف يولّد خطراً على الطرفين. في المدى المنظور تبدو إسرائيل منتصرة، إنما هل المواطن الإسرائيلي ينشد حياة كتلك التي يعيشها في خوف دائم وفي صراع بالعمق مع هذا الثائر الذي يعيش على بعد أمتار؟

المفارقة تبقى في الموقف الغربي الذي حث الفلسطينيين على ممارسة الديمقراطية وهو يعاقبها حين لا تأتي النتيجة كما كان هذا الغرب يشتهي، فيقف بوش ضد نتائج الديمقراطية.

أبعاد: في ما يتعلق بموضوع حركة فتح، ما هو مستقبل هذة الحركة وإلى أين تتجه بعدما خاضت تجربة السلطة ولم تقدم السلام للشعب الفلسطيني ولم تحقق تجربة ناجحة على مستوى أداء السلطة؟

الحوت: فتح مرت بتجربتين صعبتين: الأولى بعد اتفاق أوسلو حين تسلمت مسؤولية قيادة الشعب الفلسطيني وأدت دور الحكومة والدولة ولم تكن تجربتها ناجحة، سواء على المستوى الداخلي حيث اتسمت تجربتها بالفساد والإثراء غير المشروع والعصبية القبلية التنظيمية وغير ذلك. أما على المستوى الوطني لم تحقق فتح أي إنجاز وطني حتى وفق مفهومها هي للإنجازات في إطار اتفاق أوسلو. لذلك فشلت فتح في الانتخابات. فالشعب الفلسطيني اختار حماس رفضاً لممارسات فتح أكثر منه حباً بحماس، وبخاصة أن فتح بطبيعة الأمور أقرب إلى تكوين الشعب الفلسطيني وإلى طبيعته العلمانية غير الطائفية.

أبعاد: لو سمحت لي، أود توضيح بعض الأمور التي تتعلق بانتخاب حماس، إذ إن الإعلام والشارع يؤكدان أن نجاح حماس كان مجرد رد فعل على ممارسات السلطة. ألا تعتقد أن نجاح حماس نابع من اقتناع الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة؟

الحوت: الأمور مختلطة، فالعملية السياسية تتفاعل فيها عدة عناصر: أولاً الحركة الإسلامية في فلسطين لم تكن يوماً حركة مهيمنة على الحركة الوطنية، وحتى في عهد شيخ معمم، مثل مفتي البلاد سماحة الشيخ الحاج أمين الحسيني، لم يجرؤ أحد على نعت هذة القيادة بأنها طائفية أو إسلامية، مع أنه كان مفتي القدس ومساعدوه مسيحيون وكانوا يعبرون عن أنفسهم بحرية. فالشعب الفلسطيني، لم يعش تجربة طائفية، فالقضية تجمع الجميع، إذ إن المسيحي كما المسلم مهدد بأن يرحل عن البلد، وهما متعانقان في خندق واحد ضد الحركة الصهيونية. إضافة إلى أن تاريخ القدس، الذي يلخص تاريخ فلسطين، محوره التعايش الإسلامي – المسيحي وحتى اليهودي. فالفلسطيني لا يكره اليهودي لأنه يهودي بقدر ما يكرهه لأنه معتد. لكن ما حدث في ما بعد هو أن ما يمكن عدّه تياراً علمانياً مثلته فتح، والحركة الوطنية السابقة، أو اليسار الفلسطيني، قد فشل في تحقيق أي نتائج إيجابية. الغرب لم يستوعب أهمية التعاون مع الحركة العلمانية الفلسطينية. ألسنا نحن من طرح مفهوم الدولة الديمقراطية الواحدة منذ أيام الحاج أمين الحسيني حتى إعلانها من على منبر الأمم المتحدة في خطاب ياسر عرفات عام ١٩٧٤؟

إسرائيل هي التي ترفض، لأنها دولة تقوم على مبدأ عنصري وعلى القومية الدينية.

فشل الحركة العلمانية الذي كانت له أبعاد خارجية وداخلية كما قلنا، هو الذي جعل الناس يبحثون عن بديل تمثل بحركتي حماس والجهاد الإسلامي. إنما هذه الحركات تأخرت في ظهورها عن الحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٨٧؛ فخلال الأعوام الـ ٢٣ هذه، ساهم إفشال الحركة العلمانية في إبراز الحركات الراديكالية الإسلامية. وذلك النمط يعمم على مجمل البلدان العربية، فشئنا أم أبينا، القضية الفلسطينية هي قضية مركزية، قومية إسلامية وإنسانية.

الشعب الفلسطيني، لم يعش تجربة طائفية، فالقضية تجمع الجميع، إذ إن المسيحي كما المسلم مهدد بأن يرحَّل عن البلد، وهما متعانقان في خندق واحد ضد الحركة الصهيونية.

سأروي لك، عندما سافرت إلى ماليزيا مع الأخ أبو اللطف، جرى لنا استقبال في ملعب كرة قدم لكثرة الجماهير التي جاءت لتحيينا و بعضهم راح يمسك بثيابنا لأنها مقدسة من القدس.

إذا البعد الإسلامي لا يمكن إنكاره. أما في ما يتعلق بالبعد العربي فهو ليس عاطفياً فقط، لأن إسرائيل جعلت من وجودها مضاداً لجميع العرب وليس للشعب الفلسطيني فقط، فهي تؤكد أن جيشها يجب أن يتفوق على جميع العرب. أما استعداء الأمة الإسلامية فيتمثل بتصريحات لبعض المسؤولين الإسرائيليين مثال شارون الذي يقول إن مدى إسرائيل الدفاعي يصل إلى حدود باكستان كونها بلداً إسلامياً يمتلك قنبلة نووية.

لهذه الأسباب، ومن جرّاء التحالف الإسرائيلي– الأميركي حيال مجمل القضايا العربية، برزت الحركات الإسلامية في جميع الأقطار العربية، من الجزائر إلى أقاصي العراق، في الوقت الذي كان القرن الماضي، القرن العشرون، قرن القومية العربية والذي أفشل التيار القومي هو الذي يتحمل مسؤولية بروز الحركات الإسلامية الراديكالية.

أما التجربة الثانية التي ساهمت في إفشال فتح، هي رحيل أبي عمّار. فأبو عمّار كان ظاهرة، بغض النظر عن موقفنا منه، إذ كان شيخ قبيلة من طراز نادر، قادراً على استيعاب مشاكل التنظيم الداخلية، كما على حل مشاكل التنظيم مع التنظيمات الأخرى. كان يجيد تجديد المعادلات التي تضمن استمراره قائداً وبقاء فتح تنظيماً أول على الساحة الفلسطينية. كان أبو عمار يمسك بعدة خيوط: رئاسة منظمة التحرير، ورئاسة حركة فتح، ورئاسة دولة فلسطين. الآن هذه المناصب كلها شغرت، والرئيس البديل لا يقدر على الإمساك بهذه الخيوط الثلاثة، كما لا يوجد بديل آخر قادر على الإمساك بها، وعلى ما حصل من ترابط وتشابك في العلائق بينها بحيث أصبحت غير واضحة. الآن أصبح المطلوب التمييز بين الوظائف الثلاث، وأبو مازن نفسه يتكلم على ضرورة العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حين نجحت حماس وألّفت الحكومة، فشعرت فتح أن جزءاً من السلطة قد أفلت من يدها.

فتح مستقبلها لم يحدد بعد، فهو في طريق المخاض. أخشى أنه سيقوم أكثر من فتح واحدة في المستقبل. وسيتمحور الخلاف حول الإرث الفتحوي الذي يتمثل بالاسم والخزنة والمناصب والمسؤوليات والخط السياسي. هذه هي العناصر التي ستحكم مستقبل فتح، وبخاصة أنه يوجد في فتح أكثر من توجه سياسي.

أبعاد: في رأيك هل يمكن اليوم، بعدما انتزعت حماس من فتح مناصب كثيرة، توجد ضمن فتح تيارات أقرب إلى حماس من خيارات أوسلو، فيكون العامل السياسي مؤثراً في الخيارات أكثر من العصبيات؟

الحوت: بحسب نتائج الانتخابات الأخيرة، ونظراً إلى طبيعة الشعب الفلسطيني غير الطائفية، كما قلنا سابقاً، يبدو أن العامل السياسي هو العامل الأهم في تحديد خيارات الشعب الفلسطيني، لأن المرحلة أصبحت مفصلية ووصلنا إلى الحل النهائي إذ ليس باستطاعة أحد أن يتنازل عن المقدسات: حق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية فوق أراضي عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. حتى عرفات نفسه، الذي قدم تنازلات كادت تودي به إلى الموت السياسي، فهو حين وصل إلى المفصل الأخير المتمثل بالحل النهائي، رفض التنازل عن الحقوق التي يعدّها الشعب الفلسطيني من المقدسات. فحكم الإسرائيليون بالموت السياسي إلى أن اغتالوه فعلاً.

يشهد تاريخ الشعب الفلسطيني أن هذا الشعب عنيد، حتى إن بعض الصحافيين الأجانب سألوا باستغراب إذا كانت القضية تستحق كل هذا الموت والعذاب والسنين التي راحت من عمر الشعب الفلسطيني وعمر الأمة العربية، مذكّرين بما جرى في سلوفاكيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وروسيا من تبادل الأراضي وتجزئة في الحدود.

حتى عرفات نفسه، الذي قدم تنازلات كادت تودي به إلى الموت السياسي، فهو حين وصل إلى المفصل الأخير المتمثل بالحل النهائي، رفض التنازل عن الحقوق التي يعدّها الشعب الفلسطيني من المقدسات. فحكم الإسرائيليون بالموت السياسي إلى أن اغتالوه فعلاً.

هذه ظاهرة غير صعبة التفسير، هناك رابطة تواصل قوية بين الشعب الفلسطيني وأرضه عمرها آلاف السنين.

أبعاد: بعد الإضاءة على أزمة فتح، أود أن نتكلم على أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تفجرت من خلال مواقف حماس التي وضعت شروطاً أمام الاعتراف بالمنظمة والدخول إليها. فما هو مستقبل منظمة التحرير بعدما وصل إلى الحكم فصيل من خارجها؟

الحوت: قلت وما زلت أقول إن منظمة التحرير الفلسطينية هي أهم إنجاز حقّقه الشعب الفلسطيني، بعد النكبة عام ١٩٤٨، لأننا مع فقدان الأرض فقدنا كل مؤسساتنا القومية ومرجعيتنا السياسية وعنوان البريد للشعب الفلسطيني. قامت منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الإطار السياسي الذي يفترض أن تؤدي جميع القوى السياسية في إطاره أدوارها من أجل تحقيق الحلم الفلسطيني أو الأهداف الفلسطينية الوطنية. تحية لأحمد الشقيري، لأن هذا الرجل قدم إنجازاً كبيراً في أيام كانت صعبة. بعض الفلسطينيين لم يكن يريد منظمة التحرير ولا الحكومات العربية كانت تريدها على ما أصبحت عليه. كل حكومة عربية تصورت منظمة التحرير بدور معين. أول مرة في تاريخنا النضالي يصبح للشعب الفلسطيني مرجعية سياسية صاحبة قرار. حتى في أيام الشقيري كان القرار عربياً أكثر منه فلسطينياً. وفي عهد ياسر عرفات، وبعد عام ١٩٧٤، أي بعد ١٠ أعوام من تأسيس المنظمة (١٩٦٤) صارت منظمة التحرير عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية. صدامنا مع الأخوة السوريين ومعاركنا في الأردن تشير إلى أن الشعب الفلسطيني خاض معارك في سبيل انتزاع حقه في تقرير مصيره بقيادة وطنية. طبعاً، أنا من المؤمنين بأن القيادة الوطنية يجب أن تتحرك في إطار قومي، لأن الفلسطيني بمفرده لا يستطيع تحرير فلسطين. مع ذلك هذه المنظمة، المنظمة الأم، لم ينصفها أبناؤها كما يجب؛ بمعنى أن

التنظيمات الفلسطينية من فتح وغيرها لم ترَ فيهـا إلاّ غطاءً شرعياً لها ومصدر تمويل لأعمالها. لولا هذه المنظمة، لما استطاع كثير من التنظيمات اليسـارية أو اليمينية مثلاً أن تتحرك في العالم العربي.

أما على المسـتوى الدولي فقد أصبـحت المنظمة عضـواً في كتلة عدم الانحيـاز، وعضواً في منظمة الدول الأفريقية، ونحن لسنا أفارقـة، وعضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي. كل ذلك عزز الشخصية الوطنية للمنظمة.

من أخطاء أبي عمار بعد أوسلو أنه لم يفصل بين المنظمـة وبين السلطة؛ فأراد، لأسباب ذاتية لا مبرر لها، أن يكون رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة ورئيس الدولة المرتقبة في آن واحد، الأمـر الذي أربك النضـال الفلسطيـني من خـلال تشـابك المسـؤوليات. وفـي رأيي أن السلطة الفلسطيـنيـة يجب أن تكون جـزءاً تابعـاً لمنظمـة التـحـرير الفـلسطينيـة، لأن الأخـيـرة تمثل الفلسطينيين في الشتات وفي الأرض المحتلة. وحين نصل إلى الحل النهائي لا بد من الرجوع إلى المنظمة الأم. لذلك، أُضعفت منظمة التحرير لكنها لم تُغتال نهائياً. إسرائيل وأميركا تعدّان منظمة التحرير منظمـة إرهابية حتى الآن، والرئيس بوش يرفع الحظر عنها كل ستـة أشهر على الرغم من أنها وقعت أوسلو.

أما حين خلط أبو عـمار الأدوار، بدا المجلس التشـريعي وكأنه بديل للمجـلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينيـة، على الرغم من أن المجلس التشريعي هو هيئة تمثـيلية لفلسطينيي الداخل فقط ويُعنى بشؤون فلسطينيي غزة والضفة الغربية، دون التقليل من شأن هذا المجلس طبعاً.

في البدء، عـند بروز حماس، اسـتخـدم عرفات هذا التـشابك في المناصب، فكان يـلجأ إلى المنظمة حين تتأزم الأمور مع حماس، ويلجأ إلى السلطة حين تواجهه مشاكل مع المنظمة، فيحيل المشاكل من مؤسـسـة إلى أخرى وهو في النهاية المرجع الأعلى فيـها جميعـها. حتى حين طلبت أميـركا وإسرائيل من أبي عمـار أن يقيم حكومة في الداخل وتسـلّم أبو عباس رئاستـها، وعلى الرغم من تقـارب الوجهـات السيـاسيـة بين الرجلين، فقـد حصل بيـنهمـا تناهش على السلطة والصلاحيات، حـتى إن أبا عمار جرّد أبا مازن من صلاحياته، فـوقع حينئذ تناقض في السلطة وضاع القرار: هل هو بيد الرئيس الذي يمثل منظمة التـحـرير أم أنه بيد رئيس الحكومة! كان أبو عمار يمثل المناصب الثلاثة. أما الآن فلم يعد موجوداً، ويوجد الآن تناقض في التوجه السياسي بين رئيس الحكومـة من حماس وأبـي مازن رئيس منظمـة التحرير وفـتح في ما يتـعلق بالحل النهائي. كـيف نحل هذا الإشكال إذاً، وبخاصـة أن حماس والجـهاد الإسلامي غـير ممثلين في منظمة التحرير الفلسطينية؟

أبعاد: وبخاصة أن فتح لم تعد تمثل أكثرية الشعب الفلسطيني

الحوت: نعم، وثالثاً، أن منظمـة التحرير الفلسطينيـة الآن منظمة من دون ميثـاق. ففي عام ١٩٩٦، حين زار كلينتون غزة وعقدت جلسة للمجلس الوطني، وبناء على إلحاح إسرائيل لإلغاء بعض المواد في ميثاق المنظمة المتعلقة بإسرائيل، حُذفت المواد وأصبحنا تقريباً بلا ميثاق.

الحديث الذي كـان يتردد دائماً، والذي لم يحـسـم بعد، هو هل يجب إعـادة الروح إلى منظمة التحرير، هل من الممكن إعادة الروح إليها أم لا؟ وهل من الممكن في هذه الحال إيجاد جسم بديل عن المنظمة؟ أنا من أنصار إعادة الروح إلى المنظمة لأن لها تاريخها وإنجازاتها وموقعها العربي

والغربي، فإذا تخلينا عنه نكون قد قدمنا إلى إسرائيل هدية مجانية. التحدي الآن هو كيف نسترد منظمة التحرير الفلسطينية، كيف نعيد صوغها آخذين في الحسبان المستجدات التي طرأت خلال أربعة عقود من الزمن، منذ تأسيسها حتى يومنا هذا بما في ذلك صوغ الميثاق. إن ذلك ممكن في اعتقادي؛ يمكن إيجاد صيغة تجمع التعددية الفلسطينية في إطار واحد.

أبعاد: هذا يعني أن ذلك يمكن أن يكون إنقاذاً لمشروع السلطة في الداخل، وتجنيب فلسطينيي الداخل تحمل أعباء المواقف والقرارات السياسية التي تحافظ على الثوابت وترفضها إسرائيل.

الحوت: صح. وهذا ما كنا نقوله في الماضي لعرفات. إنما فرديته ورغبته في أن يكون المرجع الأوحد منعتاه من ذلك. أنا قلت له: أنت ماذا تريد من السلطة، دع غيرك يهتم بأمور الداخل وابق في قرطاج، في سوريا، استقر في أي مكان في الخارج وكن مرجعاً، هكذا تبقى متحرراً وصاحب قرار. إنما هو كان يريد أن يكون موجوداً على المسرح باستمرار.

أبعاد: ما هي التحديات التي تواجهها حماس في السلطة في ظل تناقض مشروعين: سلطة أتت على قاعدة أوسلو محكومة بمجموعة خيوط، ومشروع حماس الذي يمثل الرفض والمقاومة. في رأيك ما هو مستقبل هذه التجربة؟

الحوت: لا شك في أن حماس تواجه تحديات مهمة وكبيرة، أولها ما يبدو وكأنه تناقض في خطابيها العقائدي والسياسي. حين قبلت حماس أن تكون في مؤسسة سياسية هي من إفرازات اتفاق أوسلو يبدو غريباً أن تكون ضد مبدأ التعاون أو على الأقل مبدأ التفاوض. أنت من حقك أن تختلف على المضمون، على النهج التفاوضي لكن لا تقدر أن تختلف على مبدأ التفاوض.

ثانياً، كل الحركة الوطنية الفلسطينية، مع وجود فوارق بين الفصائل، تتفق في طرح المقاربة بين الحل العادل والحل المقبول. يعني أن هناك القناعة الفلسطينية التي تشمل الجميع – ولا تصدق من يُنكر ذلك.

أبعاد: بما فيها أرض ١٩٤٨؟

الحوت: أرض ١٩٤٨ طبعاً.

عام ١٩٤٨ كان ٩٤ في المئة من الأراضي الفلسطينية أراضي عربية؛ وأغلبية السكان كانت عربية. فالقول إن فلسطين لم تُغتصب هو تجنٍّ على الحقيقة التاريخية لا يقبله عقل. وهذا كله موثق. حتى على الصعيد الفردي، لا تزال صكوك التملك موجودة على الميكروفيلم لدى الأمم المتحدة، وقبلها لدى الحكومة البريطانية. لكن خلال خمسين سنة، استجدت أمور وتغيرات في العالم، وفرضت إسرائيل نفسها بالقوة، وهي تتحدى الآخرين إذا أرادوا القتال. في حين أن الوضع لا يسمح بذلك، فضلاً عن الكلام عن السلام والأحاديث التي تروى هنا وهناك عن روح العصر الجديد والتعايش والقرية الكبيرة والعولمة... فهل يمكن أن أجد خطاباً سياسياً يعطيني شيئاً من الحقوق ولا يناقض حقوقي التاريخية. أنا أعتقد أن ذلك ممكن. لكن في المقابل، ما هو الموقف الإسرائيلي؟ إسرائيل ترفض أن تحدد حدودها. إذاً لماذا آخذ على بعض التنظيمات مثل حماس قولها إنها تريد التحرير من النهر إلى البحر، فإسرائيل رافعة شعار من النهر إلى النهر، من النيل إلى الفرات.

أبعاد: في تناقض بين مشروعين؟

الحوت: يعني هنالك الحديث العقائدي المبدئي الذي لا يجوز ولا يحق أن تغيّره فنقول إن فلسطين غير عربية؟ كيف أقدر أن أقول هذا وأكون صادقاً مع نفسي وأنا لي تاريخ في مدينة يافا؟ أنا عشت في مدينة يافا، مولود في يافا ولي ملك في يافا، وجدي له ملك في يافا. أذكر شوارع يافا وتفاصيل ١٦ سنة من حياتي، فهل هذه ألغيها من حياتي؟ غير ممكن. ولكن ذلك لا يعني أنني الآن قادر على استرجاعها بالقوة، إذا أردنا استرجاعها بالقوة فليتفضلوا! أما إذا اعتمدنا الخيار التفاوضي فيجب أن نعطي ونأخذ بحسب ما يستطيع الإنسان المساومة. ما أريد أن أقوله هو إن أي فصيل فلسطيني يستطيع أن يحرج الكون، ولا سيّما الولايات المتحدة، إذا قال أنا ارتضيت حلاً لم ترفض أميركا بنداً من بنوده، في تاريخ الصراع العربي–الفلسطيني. أنا ارتضيت تقسيم فلسطين على قاعدة شعبين ودولتين تتعايشان على أرض واحدة. ذلك تنازل كبير وكانت أميركا ترعاه وسبق أن وافقت عليه. أنا أطلب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى ديارهم وفق قرار صاغه المبعوث الأميركي لدى الأمم المتحدة ، أي أنه نص أميركي، وبموجبه قُبلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ وهو القرار المعروف برقمه ١٩٤. هذا يعني أن عودة اللاجئين هي فقرة من قرار تضمن قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة على أن تقبل بهذا القرار. وهو القرار الذي بقيت أميركا حتى سنة ١٩٩١ أو ١٩٩٢، أي قبيل اتفاق أوسلو، لا تعارضه في الأمم المتحدة وتكتفي بالامتناع عن التصويت.

أما في ما يتعلق بالأراضي التي قضمت من فلسطين عام ١٩٦٧، إضافة إلى تهويد بعض الأراضي في القدس وغيرها وضم القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل، فهذه أمور بقيت في نظر أميركا عملاً غير شرعي كلياً، بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة. لكن إسرائيل لا تريد أن تعطينا حتى ما وافقت عليه في اتفاق أوسلو.

الآن ما هو الحل المطلوب، وما هو الحل الأميركي – الإسرائيلي؟ هم لم يعطوني حلاً. إن آخر ما عرض، أي خارطة الطريق، تترك أهم الأمور غير محلولة مثل عودة اللاجئين، وإقامة الدولة على أراضي ١٩٦٧ بما فيها القدس.

أبعاد: في ظل هذا الواقع، ما هي الثوابت أو السقف الذي ينبغي على أي برنامج وطني فلسطيني أن يعمل من ضمنها؟

الحوت: كما أشرت من قبل، هي ما سمّيناه في إحدى قراراتنا في المجلس الوطني الفلسطيني "الثوابت الفلسطينية": السلام مع إسرائيل مقابل إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف. وهذا تحديد دبلوماسي لا يفوت عليه الزمن: أي حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني، أي الدولة الفلسطينية، وحقه في تقرير المصير من دون تدخل خارجي، وحقه في عودة اللاجئين. هذه هي الأسس: الأب والابن والروح القدس.

أبعاد: هل يمكن برنامجاً وطنياً فلسطينياً يحمل هذه الثوابت ويتمسك بخيار المقاومة أن يكون في سلطة أوسلو؟ وبالتالي، هل مأزق السلطة في فلسطين هو مأزق وصول حماس أم هو مأزق خيارات سياسية؟

الحوت: هو مأزق سياسي، أقولها وأنا حزين. إن جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ كان رضي باتفاق أوسلو. كان هنالك نسبة لا بأس بها تفوق ٥٠ في المئة، بمن

في ذلك فلسطينيو الشتات، مؤيدة للاتفاق. فالشعب الفلسطيني كان تواقاً إلى السلام وإلى الحياة الطبيعية بعد معاناة أكثر من ٥٠ سنة من دون هوية، ومن دون حق عمل، وموضع اضطهاد وقهر وظلم وصدق الفلسطينيون الوعود الأميركية وعلقوا آمالاً على الاتفاق، وكان أبو عمار على رأس هؤلاء المصدقين. كان الأميركيون يقولون لنا: انتم اعترفوا بالقرار ٢٤٢ والباقي علينا ذلك القرار الذي بقينا نرفضه منذ عام ١٩٦٧وحتى عام ١٩٨٨. رضينا، واعترفنا بحق إسرائيل في الوجود، والوجود الآمن. ومع ذلك اصطدم أبو عمار بجدار مسدود. فالأزمة أن المجتمع الدولي يطالب الشعب الفلسطيني دائماً بالبحث عن الحل، ولا يسأل ماذا يريد الإسرائيلي، وأين ينتهي الحلم الصهيوني في فلسطين؟ ما نشاهده على الأرض يقول صراحة أن لا دولة فلسطينية على الإطلاق: المستوطنات، تقسيم الأرض والطرقات وإقامة الجدار، هذه كلها عوامل تحول دون إقامة دولة فلسطينية أو حتى دويلة فلسطينية. المطروح أقل من حكم ذاتي، شيء يشبه الأبارتيد في جنوب أفريقيا.

أبعاد: إذاً ماذا تمثل السلطة الفلسطينية؟

الحوت: لا شيء، وإذا ما أجرينا مقارنة عاقلة وهادئة نرى أن أيام الاحتلال كانت أفضل، لأن وضعنا الدولي كان يخضع لاتفاقية جنيف الرابعة وللقوانين الدولية المعنية بشؤون العلاقة بين دولة محتلة وشعب محتلة أراضيه. يكفي القانون الذي يقول بعدم وجوب الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، الأمر الذي يعطيني كشعب محتلة أراضيه الحق في النضال والمقاومة إلى أبد الآبدين. أما الآن، وبعد اتفاق أوسلو، إذا ذهبت إلى الأمم المتحدة سيقال لي اذهب وارجع إلى اتفاقية أوسلو. يعني مسؤليات دون صلاحيات مع عرقلة، مع قصف واعتداء يومي واعتقالات واغتيالات... ليس هنالك ما يخسره الفلسطيني فعلاً لو هذه السلطة سقطت أو علقت أو أي شيء آخر.

أبعاد: ما هو إذا مستقبل أوسلو؟

الحوت: اتفاق أوسلو انتهى عملياً، وارتد الوضع بعودة الاحتلال إلى معظم أراضي الضفة الغربية. حتى ما تلا أوسلو انتهى، وآخرها خارطة الطريق التي قبلها شارون مع ١٤ تحفظ. إن عدد أوراق التحفظات هذه فاقت عددها أوراق الاتفاقية بحد ذاتها. حتى أميركا أخرجت نفسها من التعهد بإقامة دولة فلسطينية. لا يوجد حالياً في ساحة الصراع على المائدة أي مخطط تفاوضي سياسي واضح أو معروف غير مشروع أولمرت الأحادي الجانب.

أبعاد: أين ذاهبة الأمور في رأيك؟

الحوت: إلى المزيد من التدهور والتوتر والمفاجآت، والمزيد من الراديكالية في الجانب العربي. فالحصار الذي تتعرض له غزة وحكومة حماس اليوم يوحي أن رغيف الخبز قد يأتي يوم ويفقد من السوق. سيؤدي ذلك إلى المزيد من الراديكالية والحركات الاستشهادية التي قد تعم كل المنطقة، وخصوصاً مع يأس الفلسطينيين في الشتات من حظوظ الأمل في العودة.

أبعاد: إذاً ما المطلوب من فتح وحماس ومن المنظمة لمواجهة تحديات المرحلة؟

الحوت: على المدى البعيد، لا بد من إعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية على أسس تأخذ في الحسبان المستجدات التي تمت. حتى مفهوم منظمة التحرير يجب أن يتوضح بوصفها إطار للأحزاب كلها، فتكون موضوعياً منظمة حيادية وهي لمن يحكم وفق قوانينها وميثاقها

واستراتيجيتها. إذا اتفقنا على هذا المفهوم يصبح من الممكن إعادة بناء هذا الإطار الذي لا بد منه، ويجب أن يبقى إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية فوق تراب الأرض الفلسطينية وتحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة من الصور. وفي المدى المنظور أنا أتمنى على الأخوة في حماس وفي السلطة وعلى جميع الفصائل الفلسطينية أن تعمل على تأليف سلطة فلسطينية وطنية بالفعل، بمعنى أن لا تكون لها صبغة حماسية ولا صبغة فتحوية ولا فصائلية، وينصب عملها على الداخل وعلى مشاكل الداخل التربوية والتعليمية والصحية وعلى توفير شروط الحياة العادية، كالماء والبيئة... وان يترك القرار الوطني السياسي لقيادة منظمة التحرير التي تشمل الداخل والخارج.

أبعاد: هل يمكن أن تكون في الداخل قيادة من هذا النوع وسط القصف والضرب والاغتيالات والاحتلال؟

الحوت: أنا أفضّل أن تكون في الخارج، فتملك حرية قرارها أكثر. إن العمل في الداخل لا يشترط وجود قيادة رئيس منظمة التحرير في الضفة أو غزة. فليكن رئيس السلطة وحكومته في الداخل من أجل القضايا الداخلية والمدنية والحياتية والتربوية والثقافية والميدانية أو الإعلامية. أما القضية الوطنية فيمكن أن تكون قيادتها في أي مكان، وبجب أن تكون في الخارج لأن ممثلي الشتات من أعضاء المجلس الوطني مثلاً لا يستطيعون الذهاب إلى الضفة وإلى القطاع وبالتالي لا يجوز حرمان صوت الشتات من التعبير عن نفسه. أما في الخارج فيمكن أن نجتمع في جامعة الدول العربية أو في أي مكان آخر لوضع الاستراتيجية العامة والخطوط العريضة للحركة الوطنية.

ما يسميه لبنان "التوطين" لم يكن في الماضي مربوطاً بحق العودة، الأمر الذي يعني أن الفلسطيني عليه أن يغادر، إنما إلى أين؟ ذلك غير مهم بالنسبة إلى البلدان المضيفة. مؤخراً، أصبح لبنان، وهذا مهم، يربط بين رفض التوطين وحق العودة.

أبعاد: كيف تنظرون إلى موضوع التوطين وهل هو مطروح بقوة بعد وصول حماس إلى السلطة؟

الحوت: التوطين مطروح منذ سنة ١٩٤٩، ولمن يريد متابعة هذا الموضوع بتفاصيله يمكنه الرجوع إلى أرشيف القضية الوطنية حيث المشاريع المطروحة في هذا الإطار من قبل الولايات المتحدة كثيرة. جرت محاولات لإسكان الفلسطينيين في الجزيرة في شمال سوريا (مشروع الغاب)، وكان هناك مشروع لتوطينهم في العراق وفي الأردن. ويمكن اختراع عشرين مشروع آخر، ما دام الشرط الإسرائيلي نافذاً بإبقائهم خارج فلسطين التاريخية، لأن لدى إسرائيل هاجس الديمغرافيا وهي في صدد تهجير فلسطينيي أراضي الـ ٤٨ والـ ٦٧ المقيمين. فهي ترى أن العرب، المسلمين والمسيحيين، سيصبحون عام ٢٠٥٠ أكثرية ساحقة، وبالتالي ستذوب دولة إسرائيل. حتى إن الفلسطينيين الذين يحملون هوية إسرائيلية سيصبحون أكثرية في إسرائيل. فما هو مستقبل يهودية هذه الدولة إذاً؟ ستنتهي يهودية الدولة هذه وستصبح ثنائية القومية. ما نراه اليوم من قضم الأراضي والمطالبة بأربعين في المئة من أراضي الضفة، الضائقة بمن فيها أصلاً، هو محاولة لمنع الفلسطيني من العودة.

في الماضي قنع بعضنا بحق العودة إلى الضفة والقطاع أي الأراضي المحتلة ١٩٦٧ (أنا فلسطيني ومن حقي العودة إلى رام الله أو أحمل الجنسية الفلسطينية وأقيم في لبنان كجالية).

حتى هذا أصبح صعب المنال لفلسطينيي الشتات، وما نخشاه هو التهجير القسري.

ما يسميه لبنان "التوطين" لم يكن في الماضي مربوطاً بحق العودة، الأمر الذي يعني أن الفلسطيني عليه أن يغادر، إنما إلى أين؟ ذلك غير مهم بالنسبة إلى البلدان المضيفة. مؤخراً، أصبح لبنان، وهذا مهم، يربط بين رفض التوطين وحق العودة.

وما يخشاه الفلسطيني في حال فرض التوطين، هو التهجير القسري من البلدان المضيفة إلى الخارج، مجدداً. و الإغراءات موجودة وكذلك الترهيب. في عهد أمين الجميل خلال السنتين الأولية لحكمه، روّع الفلسطينيون في لبنان فغادر ٧٥٠٠٠ فلسطيني من لبنان إلى أوروبا واسكندينافيا، فضلاً عن أن المغادر كان يشطب اسمه حالاً من لوائح القيد في مديرية شؤون اللاجئين اللبنانيين.

حتى في الداخل الفلسطيني، هناك توطين للاجئين المقيمين في قطاع غزة والضفة، بمعنى أن جزءاً من أهالي يافا مقيم في غزة في مخيمات ويعيش على بطاقات الإعاشة، فهؤلاء يعدون لاجئين حتى في وطنهم. إن قضية العودة ليست قضية عابرة، فهي تجسّد أساس المشكلة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يجري التعامل معه وكأنه شعب زائد في المنطقة يجب التخلص منه. وتجري محاولات لفرض عملية استيعاب للاجئين في البلدان العربية المضيفة، كسوريا ولبنان والأردن، على الرغم من معرفة واشنطن أن ذلك قد يسبب حروباً داخلية ويهدد الاستقرار في المنطقة. إن أعلى كثافة سكانية للاجئين الفلسطينيين موجودة في الأردن ثم في لبنان؛ وإثارة حرب بين الفلسطيني والأردني في الأردن ممكنة وتثير الخوف. تصور أنهم يروجون الآن لفتنة سنية – شيعية بعد مرور ١٥٠٠ سنة، فهل يصعب عليهم إثارة فتنة أردنية – فلسطينية! هذه هي أساليب الاستعمار: فرّق تسد.

أكيد هناك تشجيع من الغرب من اجل التخلي عن مبدأ السيادة. فأنت لا تقدر أن تقيم كانتون في قريتك وتحكم نفسك بنفسك، فستحتاج إلى حماية خارجية تعود بك إلى العهود السابقة حيث كل مجموعة تحتمي بجهة ما.

شئنا أم أبينا، إن ما يمس القضية الفلسطينية في الصميم، يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. إن سياسات الولايات المتحدة في المنطقة تبرز قوتها و غباءها في آن معاً. هم أغبياء.

أبعاد: ما نراه الآن من تحول من الهوية الوطنية للهوية الطائفية ألا يأخذ المنطقة إلى مشاريع إعادة رسم الخريطة على أساس طائفي فتضيع القضية الوطنية الفلسطينية بالقضايا الصغيرة؟

الحوت: بحسب علم النفس، الإنسان الذي يتعرض لمخاطر يتقوقع على نفسه، وهو ما يسمى النكوص (Regression). أما علمياً فهذا التقوقع لا يحل المشكلة إذا انكفأ الإنسان إلى منطق قبلي أو طائفي يكون واهماً إذا اعتقد أن ذلك سيوفر له الحل. أنا قلت مرة، في ما يتعلق بلبنان في إحدى المحاضرات، إنني لست ضد تقسيم لبنان لمزاج خاص أو موقف ذاتي. فالموقف من تقسيم لبنان هو موقف سياسي كالموقف من وحدة لبنان. إنما أريد أن أرى الخرائط ومدى واقعيتها وقابليتها لتنفيذ التقسيم على الأرض، وللتأكد إذا ما كان التقسيم يؤمن للمواطن اللبناني فعلاً، من أي طائفة كان، حياة أفضل. في سويسرا يوجد كانتونات تختلف بقوانينها أنما الشعب قابل بذلك، فهو متكيف وراضٍ بممارسة الحياة المقوننة بهذا الشكل. فهل هذا ممكن في لبنان؟ هل الشعارات القائلة من المدفون إلى البربارة قابلة للتحقيق؟

أبعاد: هل هذا التحرك الطائفي نابع من نزعة محلية أم يتم التحريض عليه من الخارج؟

الحوت: أكيد هناك تشجيع من الغرب من اجل التخلي عن مبدأ السيادة. فأنت لا تقدر أن تقيم كانتون في قريتك وتحكم نفسك بنفسك، فستحتاج إلى حماية خارجية تعود بك إلى العهود السابقة حيث كل مجموعة تحتمي بجهة ما: هذا تحميه فرنسا، وذاك تحميه روسيا وآخر تحميه الولايات المتحدة. مبدئياً، لا يمكن أن نقول إننا ارتضينا بحل التنازل عن السيادة والاستقلال وإعطاء الأجنبي حق الحماية والوصاية. لأن ذلك منطق الزمن حيث الشعوب تطمح إلى الاندماج والتكامل.

أبعاد: إذاً هل تعتقد أن مشروع تقسيم المنطقة وارد؟

الحوت: دائماً وارد. أنا قرأت منذ ٣٠ سنة، لوزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أبا إيبان، وهو من كبار المثقفين اليهود ومترجم أعمال طه حسين إلى العبرية، نظرية تنفي وجود الأمة العربية، وبالتالي الدول العربية. وهو يعيد شعوب المنطقة إلى أصولها وحضاراتها القديمة المختلفة، فهي فسيفساء من طوائف ومذاهب وأعراق. الأمة العربية هي – في رأيه – خيال سياسي يجول في خاطر بعض المجانين أما واقع على الأرض فأكراد، وكلدانيين، وأشوريين، وشيعة، وبربر... هكذا يرانا الصهاينة وهم يسعون لجعلنا كذلك. ليست مصادفة أن الحركة القومية العربية حوربت خلال مئة سنة. لماذا مسموح أن تقيم أوروبا وحدة أوروبية والعرب غير مسموح لهم ذلك؟

ليست مصادفة أن الحركة القومية العربية حوربت خلال مئة سنة. لماذا مسموح أن تقيم أوروبا وحدة أوروبية والعرب غير مسموح لهم ذلك؟ يوجد أمراض في المنطقة العربية لا تداويها عقاقير محلية ولا يمكن معالجتها إلا بعقاقير قومية.

إن سوقاً عربية مشتركة غير قادرين على تأسيسها؟ حتى إن بلدين عربيين محكومين قدراً بحدود جغرافية مشتركة، دع عنك التاريخ والقربى، كسوريا ولبنان، هما غير قادرين على وضع صيغة للاتفاق والتعاون اليوم، في حين منذ خمسين سنة كانت توجد عملة مشتركة بينهما ومصرف مركزي واحد وجمرك واحد.

يوجد أمراض في المنطقة العربية لا تداويها عقاقير محلية ولا يمكن معالجتها إلا بعقاقير قومية. مثلاً، ستبقى السعودية بلداً متخلفاً إذا لم تتكامل مع البلدان العربية. ولو يستثمر هؤلاء الخليجيون أموالهم في السودان والأردن وسوريا أو لبنان وبقية البلدان العربية لكان وضع المنطقة بأسرها أحسن. للأسف لا يوجد رؤية عربية واستراتيجية عامة بل هناك محاربة لمشاريع الوحدة.

أبعاد: هذا يدخلنا على الموضوع الإقليمي، فكيف تنظر إلى المؤثر الإقليمي في القضية الفلسطينية: دور جامعة الدول العربية، دور مصر ، دور الأردن؟

الحوت: بإيجاز، بعد خروج مصر عن الإجماع الغربي وتوقيعها معاهدة كامب دايفيد، انشل الموقف العربي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، بمعنى أننا لم نستطع في إطار جامعة الدول العربية في الفترة التي قاطعنا بها مصر وطردناها من الجامعة أن ننشئ قوة بديلة. حلمنا بالجبهة الشرقية بين البعث العراقي والبعث السوري، اتفقا ستة أشهر ثم اختلفا. ولم يستطع العرب منذ ذلك الحين أن يكون لهم موقف سياسي موحد وفاعل ومؤثر في القضية الفلسطينية،

ولا في غيرها من القضايا العربية، بدليل ما حدث في ما بعد بالنسبة إلى الكويت والعراق، إذ انقسم العرب إلى درجة أن جيوشاً عربية اشتبكت في الحرب مع جيش عربي آخر هو الجيش العراقي.

إقليمياً، من المؤسف أن تصبح جامعة الدول العربية في أسفل الدرك في خطها البياني عبر أكثر من نصف قرن من عمرها. أكثر من ذلك، لو كان الاختلاف فقط على القضية الفلسطينية، لأمكننا القول إن القضية صعبة وخطيرة، لكن القضايا العربية الأخرى أصبحت بدورها موضع هجوم إمبريالي – إسرائيلي خارجي. الكل يعرف أننا أمضينا القرن العشرين محتجين على خطوط سايكس– بيكو الذي قسم المنطقة إلى كيانات، حيث كان طموح الأمة محو الحدود وإقامة دولة الوحدة أو إيجاد صيغ من التضامن والتعاون العربي. الآن نحن مهددون ضمن هذه الحدود وصار الدفاع عن خطوط سايكس – بيكو موقفاً قومياً. العراق مهدد، ولبنان مهدد... فقد أثيرت نعرات لم تكن مثارة على امتداد العهد الماضي. إن النظام الدولي الجديد لم يحدد بعد، وفي اعتقادي هو لا يعرف بعد ماذا يريد في المنطقة. يتكلم على شرق أوسط جديد. لكني لا أرى أن جورج بوش مؤهل ليرسم استراتيجيات أو رؤى مستقبلية بالنسبة إلى العالم. كل همه من الشرق الأوسط الجديد إيجاد صيغة تكون إسرائيل فيها جزءاً محورياً ومهيمناً في الشرق الأوسط. إذا ما حدث ذلك فسيعني انقلاباً جذرياً في الوضع العربي القائم، إذ سنتحول إلى دول محمية لدولة مركزية هي إسرائيل التي تمثل بدورها قاعدة مهمة للولايات المتحدة الأميركية.

أبعاد: ومصر، ما هو دورها؟

الحوت: أنا أعتقد انه لولا دور مصر لما تجرأ أبو عمار على إبرام اتفاق أوسلو. إن دور مصر ضاغط على القضية الفلسطينية للأسف. فهي تحولت من آلة رافعة إلى آلة ضاغطة على الموقف الفلسطيني أو في أحسن الحالات إلى دولة محايدة.

أبعاد: نلاحظ أنه يوجد تحول في دائرة الصراع في المنطقة، فهناك انتقال من الكلام على الصراع العربي – الإسرائيلي إلى الكلام على النزاع العربي – الإسرائيلي، ومن ثم على النزاع الفلسطيني –الإسرائيلي. في ظل تطور دور إيران الإقليمي الآن هل يتحول هذا الصراع إلى صراع إسلامي – إسرائيلي، في الوقت الذي يتدهور الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية؟

الحوت: أنا لا أتمنى ذلك، وما زلت آمل بأن تستعيد الأمة العربية شيئاً من حيويتها. لكن الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية يحتاج إلى الثورة الإسلامية التي لولاها لكان الإحباط في النفس مضاعفاً حول إمكان إيجاد حل لقضيتنا. وقد جاءت إيران في الوسط الإقليمي كالصخرة التي تحاول الوقوف أمام الانهيار في الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية. إن تجربة حزب الله في لبنان أعادت للشعب الفلسطيني الأمل في أن النضال ينتصر في النهاية. كما أعادت هذه التجربة الاعتبار إلى خيار الكفاح المسلح بعدما كادت شعلته أن تنطفئ. المقاومة اللبنانية قالت للشعب الفلسطيني إن المقاومة ليست مجرد سلاح ويجب أن ننظر إلى موازين القوى بمنظار آخر وكيف يستطيع المجتمع المستضعف بوسائله الخاصة أن يحقق أهدافه. من هنا جاءت النظرية التي هي موضوع التباس، أعني استراتيجية الاستشهاد. على الفرد الفلسطيني أن يتميز عن العدو، عبر هذا البعد الروحي كي يستطيع الانتصار على

الآلة العسكرية الضخمة التي يتزود بها العدو.

لا شك في أن الثورة الإيرانية في مواقفها كدولة وضعت الكثير من الحكومات العربية في وضع محرج. فحين يسمع الحاكم العربي أن مسؤولاً إيرانياً قد علق على موضوع ما يتعلق بالشعب الفلسطيني مؤيداً وداعماً، يشعر هذا الحاكم بتقصيره على الأقل، لذلك هو يخشى الموقف الإيراني لأنه يحرج هذا النظام أو ذاك.

طبعاً المآخذ العام على إيران أو الثورة الإسلامية، هو الجمع بين الخطاب الديني والخطاب السياسي. وأعتقد أن القيادة الذكية في أي حركة يمكنها أن تفصل بين الخطابين، فما هو واجب في الخطاب السياسي يمكن أن يكون خياراً في الخطاب الديني. يعني قضية الحجاب مثلاً يجب أن لا تمثل قضية جوهرية.

توجد فرصة أمام الحركة الإسلامية كي تتطور. وأرجو أن تتطور في مقابل التيار العلماني، فتكون هناك صيغة جبهوية تعددية. فهل تأذى لبنان مثلاً من وجود ٤ نواب من حزب الله في البرلمان اللبناني؟

أبعاد: كيف تنظر إلى العلائق اللبنانية – الفلسطينية بعد التطورات الأخيرة في لبنان ؟

الحوت: غير جادة. **أولاً**، يجب أن يدرك الفريقان، وهما يدركان كما اعتقد لكن لا يعترفان بذلك، أن تقرير المصير الفلسطيني في لبنان ليس في يد اللبناني أو السوري أو الفلسطيني، بل في يد القوى الخارجية. وبقدر ما يتقن لبنان رسم موقفه الرسمي من عملية الصراع يحصن نفسه. على سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون البعض ضد التوطين الفلسطيني ومتحالفاً مع أميركا في الوقت نفسه، وهي القوة الوحيدة التي تهدد كيانك بفرض التوطين الفلسطيني.

ثانياً، لبنان لم يحدد ماذا يريد من الفلسطيني ولا الفلسطيني يوضح ماذا يريد من لبنان. بمعنى أن لبنان عليه أن يدرك أن وجود إسرائيل على حدوده الجنوبية كان حدثاً تاريخياً واستراتيجياً مهماً. وبالتالي ستظل تداعيات القضية الفلسطينية على لبنان مستمرة.

ثالثاً، الموقف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فأنا لا أقول بتوطين الفلسطيني أو حتى بتجنيسه. لكن الترحيل القسري لم ينجح، فقد حاول البعض في الماضي دون جدوى. على اللبناني إذاً أن يستفيد من هذا الوجود ويضمن عدم تحوله إلى عامل عدم استقرار أو إخلال بالأمن.

رابعاً، للبناني والفلسطيني عدو واحد هو الإسرائيلي الذي طردني وفرض علي اللجوء إليك. فهل يضرب بعضنا البعض الآخر أم نتحول معاً إلى مواجهة هذا العدو؟ يقال إن لبنان في وضع حرج اقتصادياً، فهل أجريت دراسة علمية حول أهمية وجود الفلسطيني في الاقتصاد اللبناني؟ هل سأل اللبناني، الذي يفتح أبوابه لكل مستثمري العالم، عن أكثر من ٤٠ مليادرير فلسطيني يمكنهم الاستثمار في لبنان لو سمح لهم بذلك؟ الأمر الذي يلغي المفاعيل السلبية لوجود اللاجئين الفلسطيني في لبنان؟ إذا سُمح للفلسطيني العمل في لبنان، ويخف الاحتقان داخل المخيمات إضافة إلى أن اللاجئ يصرف أمواله في لبنان ولا يبعثها إلى سري لانكا وغيرها، فتستفيد الدورة الاقتصادية، ولا تخرج الأموال من السوق اللبنانية إلى الخارج.

خامساً، في ما يتعلق بحق التملك، نرى أن الخليجي مثلاً أصبح مالكاً نصف جبل لبنان، ولكن هذا الحق مرفوض حين يتعلق الأمر بالفلسطينيين مع العلم أن حق تملك الفلسطينيين إذا

ما أقر سيحرك السوق العقارية ومن دون أن يهدد الوضع السياسي؛ فالوضع السياسي هش أصلاً، بغض النظر عن موضوع تملك الفلسطينيين؛ وحرمان الفلسطيني حق التملك يدفعه عاطفياً إلى المزيد من المرارة والسلبية.

أما قصة السلاح فمختلفة، ولا يمكن حلها مع الفلسطيني بمعزل عن السوري. فالسلاح الفلسطيني الذي يمثل مشكلة في لبنان هو المتعلق تنظيمات تقيم قياداتها في سوريا، التي هي الآن على خلاف مع لبنان. والفلسطيني لا يقدر أن يحل المشكلة بمعزل عن سوريا. ومحاولة تحريض فصيل على آخر يخلق توتراً في غير محله من دون حل المشكلة.

إن حل مشكلة السلاح الفلسطيني في لبنان يجب أن يرتبط بوضع استراتيجية عسكرية متفق عليها بين ثلاثة أطراف: سوريا ولبنان والفلسطينيين، حيث يشعر الأطراف الثلاثة أن حقوقهم مؤمنة. وذلك ممكن إذا كنا جديين و لا نتبع سياسة النكايات.

أبعاد: أخيراً، شفيق الحوت، ماذا تقول عن تجربتك الشخصية في العمل الوطني الفلسطيني؟ ولو أعدنا عقارب الساعة إلى الوراء فهل كنت دخلت في خيارات أخرى؟

الحوت: سؤالك لا يخلو من الوجدانية، لقد ولدت في فلسطين وهي بلد مميز، له مكانته في التاريخ كما له مكانته في الجغرافيا. أشعر أحياناً أنني انتسب إلى أمم ضاربة في التاريخ وضاربة في الديانات. وأحياناً ينتابني غرور طفولي. فالقدس استضافت الرسول العربي (صلعم) محمد ومنها عرج إلى السماء. والمسيح عليه السلام فلسطيني. مشاعر قد تبدو طفولية إنما لها مكانتها في النفس.

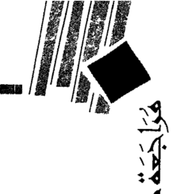
هذا من حيث المكان، أما بالنسبة للزمان فإن القرن العشرين كان قرناً حافلاً بالمتغيرات، ولا سيما العلمية والتقانية. طبعاً، حياتي لم تكن هانئة ولا هادئة، بل كانت متوترة، حزينة، وفيها الكثير من الخوف في فترات كثيرة. لكن أحياناً أتساءل أخي فارس، هل يستطيع إنسان له حد أدنى من الشعور، أن يحيى حياته من دون قضية وبمعزل عن قضايا الإنسان. أنا أتصور أنه لو لم تكن لي قضية في فلسطين لكنت اهتممت بشؤون جنوب أفريقيا، أو فيتنام، أو الصومال حالياً. أقول ذلك ليس تبجحاً، بل أقوله تفريغاً لطاقة نفسية؛ فلكي تشعر بالمزيد من الراحة والسعادة يجب أن تقرن نفسك بالإنسان، لأن مطالبك كفرد في النهاية تكاد تقتصر على ثلاث وجبات طعام في النهار، وقميص وبنطلون، وإن الله يحب المحسنين. أما القضايا التي تشغل الروح والنفس فهي قضايا الإنسان العامة، الظلم، والقهر وغياب العدالة.

أما حول تجربتي الخاصة في منظمة التحرير الفلسطينية، كأي شخص في مقتبل حياته، فقد بدأت التفرغ الرسمي وعمري ٣٢ سنة. كنت مليئاً بالرومانسية، التي كانت تسود مرحلة الستينات، حين كان العالم بأسره يغلي بروح الثورية. لا أنكر أنني فوجئت بالممارسة. كنت أتصور أن الثورة من أعمال الملائكة وأنها تجسيد للمثالية عند الإنسان؛ فوجدت أن الثورة أيضاً فيها أخطاء وخطايا، واكتشفت أن حقيقة الثورة أقل جمالاً من الحلم.

أنا نقدي التوجه، ويساري الميول، حتى لو كنت في موقع المسؤولية، الذي كنت فيه معظم الأوقات. أي أنني شغلت مناصب مهمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت نفسه كنت كثير النقد لمسيرتها وقراراتها. لكن كنت أدرك ما هو بديهي، وهو أننا لسنا ملائكة، وأنا نخضع لحقبة تاريخية معينة لها إطار وعيها وقوتها ومعرفتها. ضمن هذا التصور، أرى أننا أبقينا

قضـيتنا حـية على الأقل. فـقد اسـتغرق الأمـر ١٦ عامـاً مرت على النكبـة، وهي فتـرة ليست بالقصيرة، حتى للم الشعب الفلسطيني شمل العائلات المفككة، ونهض جيلي أنا، أي جيل النكبة، بالتصدي لهذا العدو الذي لا مثيل له في التاريخ، بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية. إن نجاحنا في أن نبقي قضيتنا موضع اهتمام، وقلق للبشرية وللمنطقة، على امتداد نصف قرن، هو إنجاز يستحق التحية. صحيح أننا لم نحقق نصراً، إنما حاولنا بالتأكيد، وإن كان أداؤنا بحاجة إلى نقد ومراجعـة. آملاً أن يحمل الجيل الجـديد المشعل، لأن النضال ليس ترفاً، وهو حـقيقة تفـرضـها الظروف.

أما آخر عطاءاتـي، فأحاول أن أدون مذكراتي، ونظرتي النـقدية للمسيرة، لعل الـبعض يجد فيها ما قد يستفيد منه. ◇



ماري سُكّر (*)

باسكال بونيفاس

نحو الحرب العالمية الرابعة

أولاً: تعريف في الكاتب والمنهج

يقول سينيكا: "من الخطأ القول إننا لا نتجرأ لأن الأمور صعبة، بل على العكس الأمور صعبة لأننا لا نتجرأ". وفي عمل باسكال بونيفاس **نحو الحرب العالمية الرابعة** عملية تجرؤ ثانية يشهد له بها.

فالكاتب تجرأ وتكلم عن الحقوق المهدورة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي جعله يمر بتجربة قاسية سبقت عمله الحالي حين شنت ضده في فرنسا وغيرها حملات وصفته بالمناهض للسامية إثر توجيهه ملاحظات إلى الوزيرين الفرنسيين الاشتراكيين فرانسوا هولاند وهنري ناليت Francois Hollande & Henri Nallet، بضرورة النظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية القانون الدولي والحق الإنساني، إضافة إلى الاهتمام بالناخبين العرب من مواطنين ومقيمين في فرنسا... فالحملات ضده لم تتوقف على مدى أشهر كان يجهد خلالها بمحاولات تفسير وشرح مقصده عبر الصحف ومحطات التلفزة التي انخرطت بدورها في الحملة ضده حتى أصدر كتاباً بعنوان **"هل من المسموح انتقاد إسرائيل؟"** (Est - il permis de critiquer Israël?)، دافع فيه عن الديمقراطية وعن وجهة نظره حول حرية التعبير والحريات بوجه عام وتساءل فيه "إن كانت إسرائيل دولة ديمقراطية وتعترف بالحريات العامة ومنها حرية الرأي فلماذا لا نستطيع انتقادها؟ لماذا ننتقد ياسر عرفات ونتهمه باحتضان الإرهاب والاستمرار في السلطة خلافاً لمزاج الشعب الفلسطيني ولا يتهمنا أحد بأننا مناهضين للعروبة؟ هنالك دولة واحدة وحيدة في العالم بحيث لا تستطيع انتقادها وإلا ستتهم بالعنصرية ومعاداة السامية... ما أثير ضدي يشبه إلى حد بعيد فتوى حقيقية بحقي، لقد تكلمت بالمحرم... وأثرت ما يزعج...".

وباسكال بونيفاس هو مدير مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS)، وهو يدرس في مركز الدراسات الأوروبية في جامعة باريس الثامنة، ويدير **المجلة الدولية والاستراتيجية** منذ عام ١٩٩١. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

كتب حوالي أربعين عملاً في مضمار العلائق الدولية، ومسائل نزع السلاح، والسياسة الخارجية الفرنسية، ومسألة الشرق الأوسط... ومنها كتابه الشهير **فرنسا في مواجهة الإمبراطورية** La France contre l'empire. وهو كاتب استراتيجي في أكثر من جريدة وأسبوعية فرنسية وأجنبية، تعتمده عدة محطات تلفزة للتحليل السياسي والاستراتيجي...

أما في كتابه: **نحو الحرب العالمية الرابعة؟** فيطرح بونيفاس عشرة أسئلة محورية.

هل الحرب على الإرهاب اليوم التي تشنها

(*) باحثة في الشؤون السياسية - بيروت.

(**) Pascal Boniface, *Vers la quatrième guerre mondiale* (Paris: Armand Colin, 2005), 172 pages.

الولايات المتحدة وحلفاؤها، هي الحرب العالمية الرابعة كون الحرب الباردة هي الحرب العالمية الثالثة؟

وهل من المسموح البحث في الإرهاب ومسبباته دون أن نُتهم بتأييده وتشريعه؟

أين هي الحرب الدائرة من مقولة صراع الحضارات؟ وهل هنالك صراع شرق/ غرب جديد؟

أليست المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية هي أم الصراعات ونقطة انطلاق ما قد يصبح صراع حضارات؟

لماذا تولد إسرائيل بقرار في الأمم المتحدة ثم "تعزل إسرائيل في الأمم المتحدة"؟

لماذا يوجد تشخيص متعدد للأزمة؟ وما هو سر التحالف الثنائي الإسرائيلي - الأميركي؟

هل الحرب الدائرة هي حرب على الإرهاب أم صراع حتى الأبدية؟

لماذا تتدنى شعبية أميركا؟ وما هو دور أوروبا؟

هل يوجد توجه لتمديد الأزمة؟

هل نأمل بآلية تغييرية في الداخل الإسرائيلي؟

عشرة عناوين لعشرة فصول يتألف منها الكتاب، ويُختم بلائحة تضم مجموعة النقض (الفيتو) التي لجأت إليها الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي في ما يخص الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية لمصلحة إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وهي تمثّل ٣٩ فيتو حتى العام ٢٠٠٤.

يعالج بونيفاس الموضوع من زاوية القانون الدولي وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التعدي والاحتلال والعدالة الدولية والمساواة، وهي أمور تعتمدها الأمم المتحدة في حال الفصل بين الدول. وهو يؤكد أن إسرائيل تضرب بها عرض الحائط وتتفلت دائماً من العقاب بسبب مساندة الولايات المتحدة لها باستعمالها حق النقض الفيتو.

ثانياً: الإرهاب وصراع الحضارات

يناقش الكتاب مجموعة مقولات تعتمدها الولايات المتحدة وإسرائيل لتبرير الاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، جاء بعضها على لسان مسؤولين سياسيين والبعض الآخر بواسطة منظرين وباحثين. وهو يناقش كل مقولة ليصل إلى الاستنتاج أن الحجة لمواجهة الإرهاب الدولي لا تحتم الأعمال العسكرية التي تقوم بها كل من الدولتين أكان ذلك في فلسطين أم كان في العراق. فهناك أسباب للإرهاب، وهو يأتي نتيجة الظلم والاحتلال والشعور بالمهانة، وأن ما يحاك مع المسؤولين السياسيين في البلدان العربية، لا يرضي شعوبها التي باتت اليوم تعيش في قلب الحدث نتيجة العولمة المعلوماتية، وهي تشاهد يومياً الدبابات الإسرائيلية تجرف البيوت وأشجار الزيتون وتبيح قتل المسؤولين الفلسطينيين ومن كان نصيبه الهلاك من المدنيين العزل والأطفال.

في مناقشة تعريف الإرهاب يقول بونيفاس، إن الإرهاب ليس قدراً ملازماً للعرب أو لأي شعب آخر وإلا انتفت أهمية البحث عن حلول سياسية للأزمات، ولم يعد أمامنا خيار سوى الحل العسكري، الأمر الذي يريدون توريط العالم أجمع به. لا يولد الإنسان إرهابياً بل يمكن أن يصبح إرهابياً كحصيلة لظروف بيئته السياسية والاجتماعية. ثم إذا كان المسلمون إرهابيين بالفطرة كما يشاع داخل إسرائيل، فكيف جرى أن مرت عقود من الزمن لم يقم خلالها المسلمون بأي عمل إرهابي؟

وأي تعريف للإرهاب نعتمد؟ إرهاب المنظمات فقط كما عرّفته الأمم المتحدة؟ وماذا عن إرهاب الدولة وإرهاب الفكر، وماذا عن القصف الجوي الذي يودي بأرواح مدنيين ويصنف بأعمال حربية؟

ونضيف نحن، أليس لظاهرة بن لادن وأتباعه ما يقابلها في أميركا كالفرع الداودي أو أتباع الواعظ جيمس جونز، أصحاب الانتحارات الجماعية في غيانا عام ١٩٧٨، أو حركة أوم شينركو التي هاجمت قطارات طوكيو بالغاز السام عام ١٩٩٥؟

ولماذا يريدون اقناعنا بأننا مهددون لأن حضارتنا هي المستهدفة؟ فالحضارة هي نتاج البشرية جمعاء وإنما التمايزات هي بين الثقافات، وليس هناك من ثقافة مفطورة على الإرهاب ومعاداة الغير، فمقولة هنتنغتون فيها الكثير من المغالطات، فهو يقسم العالم إلى ثماني حضارات مختلفة وهي: الغربية

والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية - الأرثوذكسية والأميركية - اللاتينية والأفريقية. ستتدافع هذه الحضارات بحسب هنتنغتون عن مكتسباتها كما هويتها وستمثّل حدود صدام في المستقبل وبخاصة بين الإسلامية والغربية.

يقول بونيفاس إن ما روّج لهذه المقولة هو اندلاع الحرب اليوغسلافية التي أعقبتها، ثم أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وهذا لا يعني أنها صحيحة بكل ما جاء فيها، وأن هنتنغتون نفسه يعترف بأن الإسلام ليس واحداً، كما يؤخذ على المقولة إغفالها اليهودية كهوية حضارية، فالمجتمع الإسرائيلي يمتلك كل الأدوات التي ذكرها هنتنغتون كالدين الواحد واللغة الواحدة والعادات والتاريخ والآداب والسلوك والمؤسسات. فهل أن عدد اليهود كان السبب في عدم تصنيفهم أم في توزعهم الجغرافي؟ وهذان أمران لا ينفيان عن المجتمع الإسرائيلي خصوصيته الديمغرافية والثقافية ليكوّن هوية جيوسياسية واضحة وحقيقية.

بيد أن الكاتب أغفل التساؤل عن المعيار الذي اتخذه هنتنغتون في تصنيفه للحضارات بحيث اختلطت المعاني بالحدود والأدوات في الشكل كما في المضمون الذي يفصل بين هذه الحضارات.

أهي للجغرافيا مثلاً في قولنا حضارة الغرب؟ أم المسيحية للغرب حين نقول بالحضارة الإسلامية؟ والكونفوشية نسبة إلى كونفوشيوس الحكيم والفيلسوف الصيني في القرن الرابع قبل الميلاد، والحضارة اليابانية نسبة إلى اليابان كبلد، الإسلامية نسبة إلى الدين، السلافية - الأرثوذكسية نسبة إلى عرق؟ أو دين؟ والحضارة الأميركية -اللاتينية والأفريقية نسبة إلى قارة أو عرق؟

إذاً، نرى أن المقاييس مختلفة عمّا شرحه هنتنغتون كعناصر تكوّن الحضارة الواحدة، وإلا لماذا الفصل بين الحضارة الغربية والحضارة الأميركية - اللاتينية، وهما تشتركان في الدين والثقافة والتراث والتاريخ بالمقدار نفسه الذي تشترك به البلدان الأوروبية في هذه العناصر أو أكثر؟ ألا تتمايز الثقافة الإيرانية عن الثقافة الإندونيسية أو الباكستانية؟ وهو يضعهم في إطار حضارة واحدة وهي الإسلامية،

والأخيرة تضم العرب والأتراك والماليزيين؟ والتمايز قائم بين المذاهب ضمن الدين الواحد بين الشيعية والسنية كما بين الكاثوليكية والبروتستانتية. وضمن هذا التصنيف أين نضع الحرب العراقية الإيرانية ولاحقاً العراقية الكويتية؟

كذلك من الناحية العرقية، يبدو التمايز واضحاً بين الشعوب الإيرانية والباكستانية والإندونيسية والشيشانية والنيجيرية... هذا إذا ما سلمنا معه بالتسمية، لأن الحضارة الإنسانية واحدة إنما الاختلاف هو بين الثقافات. أما بونيفاس وفي محاولة لنفي وصف الصراع بالحضاري يضيف أن المجتمع الفلسطيني ليس بمجموعة متجانسة مسلمة، وهو مجتمع تعددي إذ يوجد أقليات مسيحية في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي يصبح صراعه مع الإسرائيليين ليس صراعاً حضارياً، وإن كان مصير النظام الدولي الجديد تحدده بضعة كيلومترات من الأراضي المحتلة، وتحدد معه طبيعة الصراع في ما لو يصبح حضارياً أم لا. فالمسألة الفلسطينية تحمل في ذاتها كل احتمالات الصراع، شرق - غرب، شمال - جنوب، عالم مسيحي - عالم مسلم...

ويضيف بونيفاس أن عبارة صراع حضارات استعملها أولاً الباحث الإسلامي الأميركي برنارد لويس، حين وصف الصراع في الشرق الأوسط بأنه ضارب في الجذور الحضارية للموروث اليهودي - المسيحي في مواجهة الإسلامي، وأن على الغرب أن يدعم إسرائيل كخط دفاع أول عن الحضارة الغربية.

أما عن تشبيهها بالحرب الباردة وتشبيه خطرها بخطر الشيوعية سابقاً فيقول، بأن المقابلة لا تجوز لأن الأدوات تختلف، إذ إن مصطلحات النزاع كانت معتمدة من قبل الطرفين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، مثل مسائل "نزع السلاح" و"مناطق النفوذ" و"توازن الرعب". أما اليوم فالمسائل تتشعب من "الخير والشر" و"نحن وهم" و"حضارة متفوقة" و"مدنية وبربرية" و"صليبية وجهادية"... الخ.

ثم أن أدوات اللعبة في الحرب الباردة كانت متشابهة، فالسلاح بين موسكو وواشنطن كان متقابلاً ومتوازناً إلى حد ما، والمنظومة العسكرية

مركزية وتسلسلية واضحة في حين أن "القاعدة" مؤلفة من مجموعات غير مرتبطة بهيكلية منظمة، بل يربط بينها هدف مشترك.

هل نستطيع القول أن أسامة بن لادن يمثل المسلمين؟ كلا، حتى لو ادعّ الدفاع عن حقوقهم. ألم يسارع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إلى استنكار جريمة ١١ أيلول وأقوال بن لادن متسائلاً "متى اهتم بن لادن لفلسطين وحقوق شعبها حتى يستعملها في خطابه الآثم الآن؟".

وكما لا يمثل المتطرفون الأيرلنديون جميع الكاثوليك في العالم، ولا يمثل اليهود والصهاينة المتطرفون اليهود أجمعهم، لا يمثل كذلك بن لادن الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين. إن العمل الرهيب الذي قام به بتفجير برجي التجارة في ١١ أيلول/سبتمبر، أعقبه تصريحات فظيعة من الرئيس بوش عن الصليبية، ومن رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني والأسباني أزنار، وهذه أمور ليست من الحكمة في شيء.

هل كان للمسلمين يد في حرب فييتنام؟ أو في حرب البلقان؟ ألم يذهب القرن العشرين وفي طياته حربين عالميتين كانت النازية هي العنصر المسبب فيهما ولم يكن للمسلمين أي دور فيها؟ يقول بونيفاس لنتأمل، ولنحكم العقل مكان الغرائز، فإذا لم نحقق تقدماً في المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية عبر رفع الظلم والبؤس عن الفلسطينيين بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وبالتوقف عن ممارسة ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا مثل المقابلة في كيفية التعاطي الإعلامي والسياسي مع سلوبودان ميلوسوفيتش، حين احتجز ابراهيم روجوفا ليومين في محاولة إقناعه بالحل، وفي كيفية التعاطي مع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية حين احتجز لمدة سنتين داخل المقر المؤقت.

ثالثاً: إسرائيل في مواجهة العالم

أما وكيف يُفسر أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أنشئت بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والتي أصبحت اليوم معزولة في الأمم المتحدة، فالحقيقة، يقول بونيفاس، أنه وفي العام التالي لقرار إنشائها أي عام ١٩٤٨، أصدرت الأمم المتحدة قراراً يقضي بعودة المهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم. لم يطبق هذا القرار حتى اليوم. إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية مارست عدداً من الفيتويات، بلغ حتى عام ٢٠٠٤ تسعة وثلاثون نقضاً. في كل مرة يصوت ما يعادل مئة وخمسون دولة ضدها، وعشرة يمتنعون، وخمسة وعشرون لا يصوتون وستة يلوذون جانب الولايات المتحدة. فماذا نستنتج من ذلك؟ أليست إسرائيل في عزلة في الأمم المتحدة؟ وهي الدولة الوحيدة المعتدية دائماً على السكان، وعلى الأراضي من تشريد وتهجير إلى بناء مستوطنات واستقدام مستوطنين جدد؟

وفي كل دورة من دورات الأمم المتحدة أو في اجتماعات مجلس الأمن يأخذ الكلام حول القضية الفلسطينية حيزاً مهماً من المداولات. ويورد بونيفاس كلمات لكل الرؤساء العرب والأفريقيين وغيرهم أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن يشددون فيها على ضرورة معالجة الأمر على قاعدة المبادىء العامة للأمم المتحدة... إزاء هذا التعاطف الدولي الكبير مع الحقوق الفلسطينية والذي يأتي على لسان ممثلي أغلبية بلدان العالم، وإزاء استطلاعات الرأي التي تشير أن إسرائيل تمثّل تهديداً للسلم العالمي، بحسب تقرير نشرته غالوب عن خمس عشرة مؤسسة استطلاع أوروبية، اعتمدت خلاله عينة من ٥٠٠ شخص في كل بلد، رأى فيه ٥٩ في المئة أن إسرائيل تمثّل تهديداً للسلم العالمي قبل إيران وكوريا الشمالية والولايات المتحدة والعراق وأفغانستان وباكستان وسوريا...الخ. إزاء هذه العوامل نستنتج أن ما يؤكد هذه الحقيقة، هو فقدان إسرائيل تعاطف الرأي العام الأوروبي المؤثر إلى حد كبير في قرارات الاتحاد الأوروبي، على الرغم من إعلامها وسلاحها، والقوى الضاغطة التي تمتلكها وحملاتها غير المسبوقة في أوروبا ضد من تتهمهم باللاسامية.

وأغلب المواقف الأوروبية كانت متباينة، فـفرنسا التي يقال أن سياستها أقرب إلى العرب منها إلى إسرائيل، اتخذت موقفها أغلب الأحيان من منظور الحقوق الدولية. وأن الرؤساء الفرنسيين اهتموا بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية انطلاقاً من توقع

شارل ديغول للمفاعيل السلبية لحرب ١٩٦٧ واحتلال الأراضي العربية. ثم اهتمام فرنسوا ميتران الذي كان يعدّ الأقرب إلى إسرائيل بعد تصريحه في الكنيست عام ١٩٨٢، والذي كان أول رئيس دولة يثير ضرورة وجود دولة فلسطينية لأول مرة، كذلك اهتمام جاك شيراك... الخ.

ناهيك عن الموقف البريطاني المؤيد لوجود دولة فلسطينية أيضاً من خلال تصريحات طوني بلير المتكررة.

أما ألمانيا فيوصف موقفها بالتردد نظراً إلى حرجها التاريخي، بينما البلجيكيين والذين يرون أنفسهم أبطال الدبلوماسية الأخلاقية فقد عبروا أكثر من مرة عن موقفهم المؤيد للحق الفلسطيني.

ثم نرى اليونان وأيرلندا والسويد دائماً ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كذلك أسبانيا إذ دفع مسؤولوها ثمن تأييدهم للحرب على العراق في الانتخابات التي تلت الحرب.

وإيطاليا لها الموقف نفسه باستثناء البلدان الأوروبية المستقلة حديثاً والتي تدور في الفلك الأميركي المؤيد لإسرائيل.

نرى أن أغلبية البلدان الأوروبية ومعها البلدان الأفريقية والبرازيل وبلدان أميركا اللاتينية ومعها مؤثرون في الرأي العام العالمي، أمثال البطل الشعبي نلسون منديلا والرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا ومهما كان موقفها مؤيداً لحقوق الشعب الفلسطيني، كانت دوماً إسرائيل تدّعي أن هذه المواقف تنطوي على مشاعر عميقة ضد السامية مموهة بمواقف إنسانية مع الفلسطينيين.

رابعاً: التحالف الأميركي - الإسرائيلي

يفند بونيفاس المواقف الأميركية بحسب تصريحات الرؤساء الأميركيين المتعاقبين، وبخاصة خلال فترات الانتخابات الرئاسية. ويثبت كيف أن نتائج تلك الأخيرة غالباً ما تأتي بحسب رغبة اللوبي الصهيوني الناشط جداً وذو الفاعلية الكبيرة خصوصاً في أكبر الولايات وأهمها حيث لا يقابله لوبي عربي يذكر. أما في المقابل فهنالك وجهات نظر تختلف عن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة.

ينقل عن لسان بول فيندلي حاكم ولاية ايلينوي منذ عام ١٩٦١ حتى١٩٨٣ قوله بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر "إن هذا التفجير المريع لم يكن ليحصل لو أن الحكومة الأميركية رفضت مساعدة إسرائيل على تدمير المجتمع الفلسطيني، قليلون من يملكون الجرأة ويدلون بهذه الحقيقة ولكن كثيرين هم الذين يفكرون فيها، هذه المصيبة كان من الممكن تجنبها لو أن رئيساً أميركياً واحداً كانت لديه الحكمة في أن يشترط خلال الخمس وثلاثين عاماً الماضية انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ١٩٦٧، خلال كل تلك الفترة والكونغرس الأميركي ينوء تحت ثقل ابتزازات اللوبي اليهودي حتى أصبح وكأنه لجنة مصغرة من البرلمان الإسرائيلي، كل السلطات تعرف هذه الحقيقة المخبأة بعناية عن الشعب الأميركي. الولايات المتحدة أصيبت بكارثة التفجيرات الإرهابية في ١١ أيلول وذهبت إلى الحرب على العراق بسبب سياستها المتبعة في الشرق الأوسط والمصنوعة في إسرائيل وليس في واشنطن...".

وفي كتاب المالي جورج سوروس بعنوان "من أجل أميركا دون بوش" يستنتج الكاتب أن الحكومة الأميركية لا تضغط بما فيه الكفاية لتحقيق أمن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا الأمر يرتد على الاقتصاد والمال في العالم أجمع.

أما ريتشارد كلارك المسؤول عن مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة فيقول: "لو أننا وضعنا أسساً للسلام في الشرق الأوسط لكانت القاعدة قد خسرت الكثير من الدعم الشعبي ولما كان هناك هذا الحقد المتعاظم علينا..." ويقول الصحافي توماس فريدمان: "أن هنالك قولاً بات مأثوراً في العالم العربي هو أن العدو الحقيقي هو جي آي اي" Jews Israeli Americans. ويسرد مقولات عديدة لباحثين تأتي في السياق نفسه، ليستنتج أن التحالف بين السلطتين الأميركية والإسرائيلية غالباً ما يميل إلى المصالح الإسرائيلية، ويستغرب كيف أنه ولأول مرة نرى أن الأقوى ينصاع إلى رغبات الأضعف، إذ أنه وبحسب التجارب عبر التاريخ، كان المدافع يفرض إرادته عن المدافع عنه، إنما في حال التحالف هذا نرى أن

إسرائيل هي التي تفرض رؤيتها وإرادتها على القوة العظمى في العالم، ودرجة الخطر التي انزلقت بها لا تخفى عن كثير من الأميركيين الباحثين في الشؤون الاستراتيجية من الأمير كيين. ويشير إلى تصريح لشارون أكد فيه: "لن نقبل بضغوط من أينما جاءت".

ويعبر أعضاء من الكونغرس عن امتعاضهم من عدم القدرة على مناقشة المساعدات المقررة من قبل الحكومة إلى دولة إسرائيل، التي وصلت حتى عام ١٩٧٤ إلى ٨٠ مليار دولار، أي ما يعادل خمسة مليارات دولار سنوياً، ناهيك عن الإمدادات بالأسلحة منذ الحرب الباردة وعلى الرغم من دعم الاتحاد السوفياتي لها بحيث تضمن إسرائيل وحدها التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. ويذهب الكاتب في جولة يبرهن فيها عن المساعدات التي قدمت من قبل رؤساء الولايات المتحدة والإمدادات العسكرية المتطورة بدءاً من الرئيس دوايت أيزنهاور مروراً بجون كنيدي ثم ليندون جونسون الذي دعمها بـsky hawk وغيرها من إمدادات عسكرية، خلال حرب عام ١٩٦٧ ثم بالطائرات ف٤ لتؤلف جسراً جوياً في حرب الستة أيام.

ويعزز المعلومات بالتصاريح المتعاقبة للرؤساء الأمير كيين عن نظرتهم إلى العلاقة الأمير كية- الإسرائيلية ليقول أنها علاقة تبعية لإسرائيل.

وهنا نجد وفرة مهمة من المعلومات لتوضيح ما يؤكده الكاتب في عرض مشوّق ومثبت في الأرشيف بالأحداث والتواريخ ليصل إلى أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر قائلاً، بأنها جاءت ضربة حظ لمصلحة إسرائيل ويسرد تصريحات شارون وغيره لتأكيد رأيه.

بيد أن العامل الأهم في رسم علاقات متينة بين أميركا وإسرائيل وبحسب بونيفاس هي الحركات اليهودية – الأميركية ويعدد بعضها:

Not in my name, Jewish Institute for National Security Affairs, American Israeli Public Action Committee, Right or Wrong my Country, Stand for Israel, International Christian Church Jerusalem and Christians for Israel.

وتعد الحركتان الأخيرتان مختلطتان مسيحية – صهيونية ويصل عدد أفرادها إلى ٨٠ مليون نسمة.

ويستنتج بونيفاس بأن التحالف الأمير كي – الإسرائيلي خطير إذ إنه بين دولتين لهما رؤية واحدة للعالم تقوم على الاستناد إلى القوة كعامل أساسي ورئيسي في العلائق الدولية، ولا يهم الانصياع إلى القانون الدولي إذا كان سيمثل حاجزاً أمام الأهداف الموضوعة للأمن الوطني في كلتيهما. وكل دولة منها عندها اعتداد بالنفس إلى حد مركزية ذاتية ترى شأنها أعظم من شؤون غيرها، وحياة مواطنيها أهم من حياة الآخرين ولا يمكن أن تتساوى معها، وهو أمر سوف يقوي الإرهاب بدلاً من تخفيفه.

فمن يمكنه أن يؤكد بأن التهديد بالخطر بات أقل منه في عام ٢٠٠١ أي بعد مجيء كل من بوش وشارون إلى السلطة؟ إذ إن السياسة التي يتبعها الحليفان تودي إلى التبرير المتبادل بينهما وبين بن لادن. وكأنه قد أصبح وجود كل منهما مبرراً لوجود الآخر.

إذا لم نتصدى لأسباب هذا الإرهاب يستطرد بونيفاس، فإنه سيتعاظم دائماً إلى درجة يصعب معها التحكم به، فليس مهماً قتل أو نفي بن لادن لأن الظروف التي انتجته لا تزال قائمة وباستطاعتها انتاج غيره.

بعضهم يقول، إن الإرهاب قبل كل شيء هو سلاح الضعفاء، ويقول البعض الآخر وحدها القوى العظمى تلجأ إلى الإرهاب إذ بمقدورها الإفلات من العقاب. من المؤكد، عندما يحل السلام في الشرق الأوسط لن يقضي على الإرهاب كلياً، ولكن ستفقد جماعاته الكثير من الحجج التي من خلالها تطوع إرهابيين جدد.

خامساً: حرب العراق

شن الحرب على العراق من دون أي تقدم على الساحة الفلسطينية زاد القناعة بعدم وجود رغبة في الحكم بعدالة في المسائل الدولية. فالعراق الذي لم يمتثل إلى القرارات الدولية قامت الحرب ضده على الرغم من أنه لم يثبت امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل،

في حين إسـرائيل تُمدّ بالمساعدات دون انصياعـها لقرارات الأمم المتحدة وهي تمتلك أسلحة دمار شامل. فـازدواجيـة المعـايير في التـعـاطي الدولي تزيد من الإحساس بالغبن وهو أمر يتـعدى المرتبطين بالقضايا لينسحب على مجموعات كبيرة من الرأي العام.

تؤكد مع بونيـفاس أن إعلان الحـرب على العراق قد كـشف الوضع الحالي للنظام العالمي. فـقد تبين أن الولايات المـتـحـدة تسـتطيـع أن تمارس نفـوذها السيـاسي والاقتـصادي والعسكري. ولكـن بالمقابل ونظراً إلى أنشطة الاحـتجـاج على الحـرب، وكيـفيـة تعـامل الفرقـاء معـها تكونت نـقطة انطلاق للتفكيـر الفعـلي في كيفـية التـعاطي مع الـهيمنة الأمـيركـية. فمـعارضـة فرنسـا للحرب ومـعهـا ألمانيا وروسـيا والصين أسـقطت رهانات أمـيركـا على الاصطفـاف الكامل وراء خطـوتهـا باسـتـثنـاء الحليف الأوروبي الكبيـر بريطانيا. كـما برز في تلك المرحـلة من الأزمة عامل جـديد قديم هو الرأي العام العـالمي الذي كشف حـجم الاعتـراض على الحـرب من خـلال التظاهرات والتي لم تؤيد صدام حسين ولكنها عـبرت عن كونها ضـد هيـمنة الولايات المتـحـدة، وذلك سـيكون ربما إيذانا ببدء الاحتجاج بقوة على النظام الدولي الحالي.

يتسـاءل بونيفاس عن المقـصد من دخول أميـركا العـراق فعـلاً أهو البـترول أم ١١ ايـلول أم الشعـور بالتـهديد أم سلوك نظـام صدام حـسين والرغبـة في توليـة نظام ديمقراطي أم مـجمـوعة هذه الأسـباب؟ والحصيلة أن إسرائيل كانت إحدى البلدان القليلة التي رأت في الحـرب على العـراق إيـجـابيـة؛ فـبـحـسب استطلاع للرأي تمحور حول سؤال:

هل للولايات المتحدة الحق باجتياح العراق؟

أجـاب ٦٨ في المئـة من الإسرائـيليين نعم وهي – أكبـر نسبـة مؤيدة مـقابل ١٦في المئة الـيابان ١١في المئة كوريا الجـنوبية ١٣في المئة أسبانـيا ١٨ في المئة فرنسا ٢٤ في المئة كندا ١٠في المئة المكسيك. ..

ماذا تعني هذه النـسبة العـالية من التأييـد لحرب العــراق من الإسـرائـيليين وهل نسـتطيـع أن ننفي تخطيط المحافظين الجـدد مع الليكود لاجتيـاح العراق بدوافع ذاتيـة وأيديولوجـيـة؟ أية ديمقـراطيـة تأتي بواسطة السـلاح حين يقـول منتـنـغتـون نفـسـه أن الديمقـراطيـة لا تصدر بل يجب ان تـولد في أرضـهـا وتنمـو بمناخها. أمـيركا لا تحكم على النظام بنسـبة دمقرطته، إنما بدرجـة ولائه لها والمثل بالنظام الليبي فهل أن نظام الرئيس معمر القذافي ديمقراطي؟

يخـبـر بونيـفـاس أنه قد الـتقى رئـيسـة إحـدى المؤسسـات الاجتـماعـية الرئيـسية في تـونس خلال مشـاركتـه بمؤتمر عام ٢٠٠٤ وتحادث مـعهـا خلال الغذاء وهي كما يصفها غربيـة الثقافة وعلمانية، تعمل كـمدرسة طب في إحـدى الكليات المتخـصصـة، وقد أخبرتـه انه في اليوم التالي لبدء القـصف على العراق جاءت عشرات الفتيات إلى الكليـة محتجبات وهو أمر يمنعه النظام الإداري. عوقبت الفتيات وهددن بمنعهن من إجـراء الامـتـحـانات وإلغـاء فـرصـة مـتـابعـة تخصصهن في فرنسا كي تعدن عن حجابهن إلا أنهن رفضن وأصررن قائلين "إنها مسألة هوية".

ثم يذكر أن استطلاعاً للرأي بعـد حرب العراق قام به مركز بيو للأبحاث لقياس شعبية الإدارة الأميركية بعد شن الحرب عـلى العراق، أظهر شعوراً بـالعدائية كان مسيطراً على أكثـرية المستطلعين والنسبة اختلفت من ٨٣ في المئة في كل من تركـيا وأندونيسـيا ٩٩في المئة في الأردن.

ويختم الفـصل بقول لونستون تشـرشل "عندما تكون في قـعر حـفـرة يجب أن نتـوقف عن الحفـر" ويتمنى بألا يحفر الأميـركيون حفرة إيران أو سوريا أو غـيـرهـا وأن يبـادروا إلى الاهتـمـام بالمسـألة الإسرائيلية الفلسطينية.

سادساً: في المجتمع المدني الإسرائيلي

أمل في المجتمع المدني الإسـرائيلي هو آخر عنوان لآخر فـصل في الكتاب، وهو عبارة عن دراسـة جدية لحركات ومنـظمات متخصـصـة غير حكومـية ناشطة داخل المجـتمع الإسـرائيلي بعـضهـا يهودية صـرف والبعض الآخـر مختلط إسرائيلي – عـربي. وقد رأيت أنه من المفيد تسميتها لإبراز أهمية ما يأمل به الكاتب:

شـالوم أكشـاف السـلام الآن(Shalom Akshav) ، شجاعة الرفض (Ometz Lesarev)، هنالك حدود(Yesh Gvul) ، مـركـز المعلـومـات البـديل (Alternative Information Center)، مـن أجل السـلام (Gush

Shalom)، بيت سلم Beit Selem) ، تعايش (Taayush).

ذكرنا لبعض الحركات الداخلية الناشطة يغني الموضوع كما سنذكر بعض الشخصيات اليسارية الناشطة والملتزمة حقوق الإنسان التي ذكرها بونيفاس مثل الوزير يوسف لابيد، وأبراهام بورغ، وشولاميت ألوني...

أما المتطرفون من اليهود الإسرائيليين فليسوا قلة في المجتمع وللتدليل على مدى عنصريتهم يذكر الكاتب ما جاء على لسان نائب ليكودي في تصريح له بالكنيست "إن العرب دود الأرض أينما وجدوا تحتها أو فوقها..." ويسأل ما الذي كان ليحصل لو أدلى أي نائب من أي برلمان من ١٩٠ دولة يمثلون العالم لو أدلى بتصريح مماثل عن اليهود؟

سابعاً: في السيناريوهات المحتملة للتحالف الإسرائيلي - الأميركي

يستخلص بونيفاس ثلاث سيناريوهات لما ستؤول إليه الأوضاع. الأول أن تمضي الولايات المتحدة ومعها حليفتها إسرائيل في المكابرة والمفاخرة بنسبة القوة التي تمتلكها فتتابع سياستها إياها التي تفترض انه لا يجوز التنازل دون نصر محقق مئة بالمئة يراهن على أن يضعف الشعب الفلسطيني وينزح للتفتيش عن فرص أفضل للعيش في غير بلده. إن التصريحات الإسرائيلية عن الفرق العددي ١٦ مليون يهودي مقابل ١,٣ مليار مسلم هو سيف ذو حدين إذ إن السياسة الواقعية تقتضي الأخذ في الحسبان أهمية أعداد المسلمين الغاضبين من تسلط إسرائيل واستبدادها بمقدرات الشعب الفلسطيني. وإن ارتكاب غلطة استراتيجية أخرى تقوم بها الحليفتان تنذر بعواقب وخيمة، إذ إن عليهما أن تدركا انه في عصر العولمة لم تعد القوة العسكرية تكفي لتحقيق النصر فعليهما احتساب نسبة التدني في شعبيتهما ونسبة التحالف الدولي معهما، وإلا وجدتا نفسيهما أمام عدو طاقته الكاملة كامنة في شدة يأسه. على الحليفتين أن تعلما أن التغيير في السياسة ليس تغييراً في الهوية وأن انتقاد سياسة جورج بوش ليس كرها لأميركا وانتقاد شارون ليس مناهضة للسامية أو عنصرية.، فغالباً ما كان المحتل مكروها حتى لو أوجد له معاونين لاحتلاله.

الثاني وهو بمنزلة حلم، وهو أن يتحقق السلام قريبا في الشرق الأوسط وذلك ليس بالمستحيل لأن أطر السلام قد وضعت وباتت معروفة:

١ - اعتراف الدول العربية بإسرائيل وهذا جاء بمبادرة من الملك عبدالله خلال القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ بحدود واضحة ومعروفة

٢ - إنشاء دولة فلسطينية قابلة للعيش بحدود ١٩٦٧.

٣ - عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

٤ - القدس عاصمة للدولتين كونها تضم مقدسات الطرفين مع تفاصيل ما جاء في الاتفاقات المعقودة سابقاً في كامب ديفيد وأوسلو وما وضع في ورقة الطريق.

٥ - إزالة جدار الفصل وخصوصاً في المناطق التي يتعرض فيها لتقطيع المناطق الفلسطينية.

هذه الحلول ليست بجديدة وقد جرت عدة مباحثات حولها وبرعاية أميركية ولكن المخيف وهنا ننتقل إلى السيناريو الثالث أن يكون الانسحاب من غزة بمنزلة ذر الرماد في العيون، وتقطيعاً للوقت ومراهنة على إضعاف الأمل عند الفلسطينيين بحلول قريبة والضرب بعرض الحائط ما جرى التباحث فيه حتى الآن وسير إسرائيل بما كان قد صرح به مناحيم بيغن سابقا بأن إسرائيل لا تخضع لأحد وليست بمدينة لأحد وأن المساعدات الأميركية ليست بمنة أو بأعمال خيرية إنما هي استثمار بعيد الأمد عائداته مؤكدة من النواحي الاستراتيجية، أو سير الولايات المتحدة بما جاء على لسان رئيسها الأسبق رونالد ريغن حين قال بأنه ليس لأميركا رباط أخلاقي فقط مع إسرائيل إنما مع رابط استراتيجي، فإسرائيل دولة قوية في الشرق الأوسط وهي ورقة رابحة لنا فإن لم تكن هنالك لوجب علينا إيجادها بأنفسنا. أو أن تسير الحليفتان بوجهة شارون التي تقول بأن هناك بن لادن لأميركا وبن لادن إسرائيل... فتضع أميركا

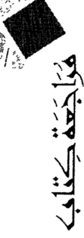
جنودها وأسلحتها مجدداً بخدمة إسرائيل باتجاه إيران أو سوريا. هذا هو الكابوس الحالي وعندها سيكون العصر عصر مآسي وتكون الحرب العالمية الرابعة حرب حضارات.

خاتمة

نختم مع بونيفاس ونرد معه على أندريه غلوكسمان بأن البحث في أسباب الإرهاب ليس تبريراً أو تشريعاً له كما جاء في رده عبر مجلة بوليتيكس عدد نيسان/ابريل ٢٠٠٥ فقد احترم بونيفاس تاييد غلوكسمان للمقاومة الشيشانيةوسأل كيف يُمنع هذا الحق عن الفلسطينيين؟ هل تخضع نظرية الإرهاب إلى النسبية فتكون إرهاباً نسبة إلى الفلسطينيين ومقاومة بالنسبة إلى الشيشان؟

من يمنع عنا حرية التفكير والبحث عن الاسباب بحجة أن البحث هو تبرير لايريد لنا سوى الوقوع في حرب خططها لنا.

كتاب بونيفاس يستطيع أن يكون مرجعاً أكاديمياً لتسلسل أحداث ومفاعيل قضية الشرق الأوسط، ليس لفهم ما يدورفي هذه المنطقة فقط إنما لفهم الفلك الذي يدور فيه النظام العالمي اليوم. ولتكشف حقائق سير الأمور ليس بالتنظير فقط إنما بوضع البراهين والاثباتات الدامغة لتكوين النظرية العلمية والموضوعية، الأمر الذي نحتاجه كباحثين عرب وسياسيين ومجتمع مدني. والحل؟ مع بونيفاس نقول، يجب مساعدة المنظمات الأهلية الداخلية في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني ليكون لها التأثير الفعلي على القرارات الخاصة بالحكومة الإسرائيلية. وهو أمر يرتبط أيضاً بمساعدة أنفسنا ومنظماتنا الأهلية داخل مجتمعاتنا العربية وتفعيل أو إيجاد دور لنا مشابه لفاعلية اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. ◇



محمود حدّاد (*)

كيفن فيليبس

التيوقراطية الأميركية: مخاطر وسياسات الراديكالية الدينية والنفط والديون

أولاً: علاقة الدين بالسياسة

كتب ستانلي سلون، الأستاذ الأميركي الزائر في كلية ميدلبوري، مقالاً عن "الدين والسياسة وحقائق الرئيس بوش" في صحيفة **هيرالد تريبيون** في نهاية شهر أيار/ مايو الماضي قال فيه:

على الرغم من الحصار المضروب حول الرئيس بوش نتيجة استطلاعات الرأي العام التي تشير إلى تناقص التأييد له والتحديات الداخلية والخارجية؛ فإن الرجل احتفظ بإيمانه المطلق وقناعته بسلامة تصرفاته. ففي خطاب له في كاليفورنيا الشهر الماضي قال الرئيس بوش "إنني أستند في كثير من قراراتي السياسية إلى بعض الأشياء التي أظنها حقيقية. القناعة الأولى، أنني أؤمن بوجود الإله الكلي القدرة... وثانياً، إن إحدى أكبر هبات وعطايا الرب القدير لبني البشر رغبة كل نفس إنسانية في أن تكون حرة". إن هذا الموقف سيزيد من انزعاج كثيرين من أصدقاء الولايات المتحدة، الذين سيتأكدون من أن كثيراً من القرارات الخاطئة التي يتخذها الرئيس، تسببت بها تلك الأفكار الإيمانية. إن الانزعاج المذكور سيكون سببه اقتناع الرئيس الذي لا يتزعزع، أنه ينفذ "إرادة الله"، وبذلك لن يستطيع القيام بأي مبادرات عندما تكون هناك حاجة شديدة إليها لأن "إرادة الرب" لم تقتض ذلك!

لقد اعتاد الأوروبيون الاستغراب والانزعاج من طرائق الرؤساء الأميركيين في إدخال العناية الإلهية من أجل دعم سياسات الولايات المتحدة. فالرئيس بوش لم يخترع ذلك، لكنه استخدم الأمر بأساليب أكثر وضوحاً واقتناعاً من كل الرؤساء السابقين. وقد عبّر عن تلك المخاوف الأوروبية خبير السياسة الخارجية الفرنسي، فرانسوا هايسبورغ، الذي قال: "الإشارات التوراتية في السياسة، وقسمة العالم إلى معسكر للخير وآخر للشر، أمور لا نستطيع فهمها. وأنا أشعر أحياناً حين أسمع الرئيس بوش أننا لا ننتمي إلى الحضارة نفسها"!

يعني ذلك أنه بخلاف التجربة الأميركية، حيث الكنيسة كانت إلى جانب الحرية، فإن التجربة الأوروبية تظهر أن الكنيسة لم تكن إلى جانب الديمقراطية، بل تسببت في نزاعات بقدر ما كانت أداة للسلام. وهكذا، تأسست أوروبا الحديثة على أفكار تنوير القرن الثامن عشر الذي وضع العقل ومنتوجاته في الصدارة وهمّش الكنيسة ودفاعاتها الميتافيزيقية.

ولا ينكر أحد من الأوروبيين أن الإيمان الديني المبني على الانفتاح قد أورث قيماً للتسامح يشترك فيها الأوروبيون والأميركيون. ثم إن حرية العبادة ضمن ديانة يختارها الإنسان بكل اقتناع صارت

(*) رئيس دائرة التاريخ في جامعة البلمند، لبنان.

(**) Kevin Phillips, *American Theocracy: The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the 21st Century* (New York: Viking, 2006).

أساساً للتماسك والتضامن في مجتمعاتنا. بيد أن أوروبيين كُثُراً لاحظوا في السنوات الأخيرة تشابهاً شديداً بين الأصولية الإنجيلية الثائرة وبين الأصولية الراديكالية الإسلامية. وقد قالت لي صديقة أوروبية حديثاً: "في أوروبا تشهد قيمنا الأساسية تحدياً من جانب المهاجرين والقادمين الجدد. أما في الولايات المتحدة فإن الثائرين على التأسيس الليبرالي والديمقراطي هم مجموعات من الفئات الرئيسية في الشعب الأميركي". وهذا الأمر يثير مخاوف أكبر!

ثانياً: المأزق الأميركي بين الدين والنفط والدَين

يصلح هذا الجزء من مقال سلون مقدمة لكتاب كيفن فيلبس عن **الحكم الإلهي الأميركي المعاصر**، لكن من الخطأ التصور أن الكتاب يتحدث عن المزج الأميركي للسياسة والدين معاً وحسب. فهو يعلمنا في عنوانه الفرعي أنه مهتم أيضاً بأخطار وسياسة النفط واقتراض المال من الخارج، إلى جانب الموضوع الأساسي في تصرفات أميركا في القرن الحادي والعشرين. لذلك، فالكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام هي النفط والدين والمال أو المديونية المالية.

١- النفط

في ما يتعلق بالنفط يعطينا الكتاب فكرة واضحة عن زيادة اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط من الخارج.

أ- زيادة الاستهلاك

استوردت الولايات المتحدة في السبعينات نحو ثلث حاجاتها الكلية في حين تبلغ هذه النسبة ٦٠ في المئة اليوم، وهي مستمرة في الارتفاع. ولم تحاول الإدارة بصورة جدية تشجيع الأميركيين على التوفير في استهلاك النفط والطاقة عموماً. ويعتقد فيليبس أن سياسة الرئيس بوش الابن حول الطاقة هي نموذج صارخ لفشل أميركا في مواجهة أصعب تحدياتها. ومع أن الولايات المتحدة نجحت في تقليص نسبة استخدام النفط كجزء من الناتج القومي الإجمالي خلال العقود الثلاثة الماضية، فهي لا تزال أكبر مستهلك لهذه المادة إذ يبلغ استهلاكها ربع مجموع الإنتاج العالمي من النفط، كما أنها تمتلك ٤٠ في المئة من مجموع السيارات العاملة في العالم في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ ٥ في المئة من سكان الكرة الأرضية. وبسبب تراجع الاحتياطيات النفطية في العالم وفي أميركا بخاصة، فإن المؤلف يتوقع أن يصل سعر البرميل الخام إلى أكثر من ١٠٠ دولار في السنوات القليلة المقبلة.

ب- العامل النفطي في إضعاف الولايات المتحدة

يرى فيلبس أن عدم جعل الإدارة الأميركية التوفير في استهلاك الطاقة أمراً رئيسياً، إنما هو تابع من علاقتها الوثيقة بشركات النفط التي تفضل الاستثمار في عمليات استكشاف جديدة بدلاً من خفض استخدام النفط، كما أنه مرتبط بشركات صناعة السيارات التي تحارب أية قوانين تسعى لإجبارها على زيادة فاعلية الوقود المستخدم في سياراتها. لماذا يعطي المؤلف هذه الأهمية للنفط ولزيادة اعتماد أميركا على هذا المورد الذي يأتيها معظمه من الخارج؟ لأنه يعتقد أنه أحد العوامل الرئيسية التي ستفسر، إلى جانب عامل زيادة المديونية المالية العامة، وسيطرة الأيديولوجية الدينية المحافظة، أُفولَ القوة الإمبراطورية الأميركية. وهو في هذا التحليل، أو في الجانب الاقتصادي منه تحديداً، يسير على خطى الأستاذ الأميركي المعروف بول كنيدي الذي كتب قبل عقدين من الزمن كتابه الشهير **صعود وسقوط القوى العظمى**، الذي حلل فيه دور العوامل الاقتصادية في تحديد حظوظ الدول الكبرى والمصاعب التي تواجهها إذا ما قامت بتوسيع نطاق سيطرتها بصورة أبعد من إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية.

٢- ارتفاع نسبة الدَين

هنا يجدر بنا الانتقال مباشرة إلى اهتمام المؤلف بمسألة ارتفاع الدَين الخاص والدَين العام في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة خلال العقدين الماضيين. وقد بدأ التسارع في هذا المضمار في أثناء ولاية الرئيس رونالد ريغن حين أخذت الحكومة الفيدرالية والمستهلكون ومالكو المنازل ورجال

الأعمال يقترضون بنسبة تفوق نسبة نمو مداخيلهم. وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون استطاعت تحقيق فائض في الميزانية الفيدرالية في نهاية التسعينات، فإن زيادة الاقتراض في القطاع الخاص ظل على وتيرة نموه السابقة. أما الآن، فقد وصل مستوى الدين الأميركي إلى أعلى نقطة له منذ قرن تقريباً، وهو يبلغ الآن ثلاثة أضعاف الناتج القومي السنوي المحلي (للمقابلة بلبنان، لم تصل هذه النسبة بعد إلى ضعفي الناتج القومي السنوي المحلي!).

أ- أبعاد أزمة المديونية الخارجية

يتخوف المؤلف من احتمال حدوث ركود، ولو غير رئيسي، في الاقتصاد الأميركي، لأن المستهلكين مديونون بشدة للبنوك، الأمر الذي سيجعلهم عاجزين عن تسديد أجزاء صغيرة من هذه الديون، الأمر الذي سيساهم في خلق أزمة نقدية ويُعرض المؤسسات التمويلية التي موّلت القروض في الأساس إلى أخطار كبيرة واحتمال الانهيار. في الوقت نفسه تعتمد الحكومة الفيدرالية على نحو متصاعد على الحكومات الأجنبية، كالصين مثلاً، لشراء السندات المالية التي تصدرها، لأن الحكومة الأميركية لا تدخر ما يكفي من المال لشراء ديونها نفسها. ومع أن هذه الحكومات، كالصين، ترغب في شراء الديون الأميركية لأن الدولار يبقى العملة الاحتياطية الرئيسة في العالم، فإن تغيّر هذا الوضع وبدء الحكومات غير الأميركية ببيع الديون الأميركية (من خلال بيع السندات)، إذا ما طلبت البلدان المصدرة للنفط مثلاً دفع قيمة صادراتها باليورو الأوروبي أو الين الياباني، أو إذا ما قررت الصين تنويع احتياطاتها النقدية الهائلة، سيؤدي ذلك إلى زيادة الفائدة على الدولار من جهة، وإلى انخفاض قيمته من جهة ثانية، وهما أمران سيزيدان بدورهما من حدة التضخم بسبب ارتفاع قيمة المستوردات.

ب - تفشي الفساد وعلاقته بالدَين

إن ما هو أهم بالنسبة إلى مؤلف الكتاب هو النسب العالية جداً التي أصبحت تجنيها البنوك ومؤسسات التمويل. فهي تحصل مجتمعة اليوم على كمية من الدخل تفوق تلك التي تحققها مجموع الصناعات الأميركية، الأمر الذي أعطى مؤسسات التمويل قدرة فائقة على ممارسة التأثير في السياسيين وفي الصحافة والتلفزيون. وخلال العقود القليلة الماضية انتهجت الحكومة الفيدرالية سياسة إضعاف الوسائل التي تحارب المضاربات، وكذلك تلك التي تضع حداً لتضارب المصالح العامة والخاصة، الأمر الذي زوّد المؤسسات المالية المذكورة قدرة أكبر على زيادة نفوذها ورفع المديونية كذلك. وهذا قد يفسر موجة الفساد والسرقة التي شهدتها شركات أميركية عملاقة، مثل أنرون و ورلد كوم، والكثير من شركات أسهم الاستثمارات، وهي كلها نتيجة تخلي الحكومة عن دورها الرقابي الذي شجعه الكثير من السياسيين، سواء من الحزب الجمهوري أم في الديمقراطي وكذلك رئيس لجنة الاحتياطي الفيدرالي السابق، ألن غرينسبان.

٣- دور الدين في تراجع النفوذ الأميركي

ما يربط بين نموذج فشل سياسة أميركا النفطية وبين نموذج إضعاف مركزها المالي داخلياً وعالمياً، بحسب الكتاب الذي بين أيدينا، هو أيديولوجية المحافظين الجدد وانتشار المسيحية الأصولية. وإذا كان كيفن فيليبس لا يقول ذلك بصورة مباشرة، فهو يوحي به بصورة غير مباشرة. وهو يتحدث عنه كأحد أسباب تراجع دور أميركا العالمي وتراجع ثقافتها في الوقت الذي زاد فيه تدخلها السياسي والعسكري في الخارج.

أ - توسع ظاهرة الأصولية المسيحية

يعتقد المؤلف أن زيادة دور الأصولية البروتستانتية جاء على حساب الكنائس المعتدلة. فقد خسرت هذه الأخيرة، طبقاً لحساباته، بين نصف مليون ومليوني عضو لكل من هذه الكنائس الأربع أو الخمس، بينما زادت الكنائس المتطرفة مثل الكنيسة المعمدانية الجنوبية ٦ ملايين عضو وطائفة المورمون ٣،٣ ملايين عضو والتجمعات الخمسية (Pentecostal) مليوني عضو وزادت كذلك كنيسة الرب في ولاية تنيسي نحو ٦٠٠ ألف عضو.

ويعتقد فيليبس أن واحداً من كل أربعة أميركيين ينتمون اليوم إلى كنائس تصف نفسها بأنها إنجيلية

أو ما شابه ذلك، وهو رقم لا يتضمن الأعداد المتزايدة من المورمون وأعضاء المذاهب الأصولية الأخرى. كما لا يتضمن الإحصاء نفسه اتجاهاً مماثلاً بين الكاثوليك.

وتشير هذه الأرقام، إن صحّت، إلى انتشار الإيمان بالحقيقة الحرفية لما ورد في الكتاب المقدس. ويقول المؤلف إن الكثير من الدراسات تكشف عن أن معجزة شق البحر الأحمر أمام اليهود الآتين من مصر حصلت تماماً مثلما تصفها التوراة. كما أن ٧٠ في المئة من الإنجيليين الأميركيين يعتقدون أن العالم سينتهي في هرمجدون في أثناء معركة هائلة بين المسيح والمسيح الدجال، في حين لا يعتقد ذلك ٣٠ في المئة من باقي المنتمين إلى المذهب البروتستانتي.

ب- ارتباط الدين بالسياسة الأميركية

ما يعطي أهمية لافتة للنظر لهذا التحول الديني في أميركا هو ارتباطه بالسياسة. فمعظم الولايات التي تعطي أصواتها للحزب الجمهوري المحافظ تحتوي على نسب عالية من المقيمين الإنجيليين. ومن الصحيح أيضاً أن الدعم الرئيسي للرئيس جورج بوش الابن يأتي من أصوات الإنجيليين بوجه خاص، ومن أصوات المسيحيين الممارسين بوجه عام. ومن بين الأميركيين الذين يذهبون إلى الكنيسة أكثر من مرة أسبوعياً، فإن نحو ٧٠ في المئة قالوا إنهم سيصوتون لبوش قبل انتخابات ٢٠٠٤ في حين انخفضت النسبة إلى ٤٠ في المئة لدى الذين يذهبون إلى الكنيسة بضع مرات في السنة. ويعتقد فيليبس أن الحزب الجمهوري قد تحول إلى أول حزب ديني أميركي وهو ينزع نحو سياسات تعكس توجهات دينية متطرفة وتضع الإيمان الديني فوق العقلانية وتدعو إلى تعاون وثيق بين الكنيسة والدولة ولديها عقلية غزو صليبي. وفي هذا الجو الديني الجديد يعتقد المؤلف أن هناك استعداداً قائماً للدخول في الحرب وإرساء دعائم "ظلامية أميركية" معاكسة لتطور "حركة التنوير" التي قامت في أوروبا ثم انتقلت إلى أميركا. ومن بين الأمثلة التي يتوقف عندها المؤلف بوصفها حرباً على العقل هي الدعوة لتدريس قصة الخلق الواردة في الكتاب المقدس كحقيقة علمية ورفض نظرية النشوء والارتقاء الداروينية تماماً، فضلاً عن رفض القيام بأبحاث حول الخلايا الإنسانية ورفض القبول بما توصل إليه العلم الحديث حول تزايد حرارة الأرض ...الخ.

ج – الدين والسياسة الخارجية الأميركية

إذا تصفحنا الكتاب بدقة بدت لنا أمور ذات صلة بالسياسة الخارجية البريطانية والأميركية في علاقتها بالعرب وبقضية فلسطين على وجه الخصوص. فلويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في فترة الحرب العالمية الأولى، يذكر في مذكراته أنه نشأ في مدرسة تعلم فيها عن تاريخ اليهود أكثر بكثير مما تعلم عن تاريخ إنكلترا نفسها؛ وخلال مسار الحرب أطلق على بلاده تسمية "فاعل الخير" وهي التي كانت في أوج نشاطها الاستعماري في آسيا وأفريقيا؛ وكان يحلو له مناقشة ودراسة أسماء وأماكن في الأراضي المقدسة في فلسطين لتأثره، بطبيعة الحال، بالتوراة؛ وقد وفر دعماً أساسياً للوطن القومي اليهودي في فلسطين تحت الرعاية البريطانية بعد الحرب ولاحتلال بريطانيا تلك البلاد في نهاية عام ١٩١٧.

من ناحية أخرى، يشير فيلبس إلى أن توفير الدعم الدائم لإسرائيل هو جزء من أيديولوجية المحافظين الجدد والإنجيليين الأصوليين في الولايات المتحدة. وكانت هذه البصمة الدينية القوية في السياسة الخارجية الأميركية قد أتت من صفوف هذه الفئات من البروتستانت، وبخاصة مذهب الإنجيليين الخمسينيين (Pentecostal Evangelical) الذين آمن الكثير منهم بقرب اندلاع معركة هرمجدون، إضافة إلى أقلية أصغر من الكاثوليك الذين يشاركونهم التفكير نفسه، أي بين ٢٥ و٣٠ في المئة من المواطنين الأميركيين و٥٠ إلى ٦٠ في المئة من التحالف المؤيد للرئيس بوش الابن. وقد أدّى هذا، في أحد جوانبه، إلى الالتزام بجعل السياسة الأميركية ذات تصور إنجيلي للعالم، وبرز ذلك في إحصاءات الرأي عام ٢٠٠٤ ليعطي شكلاً واضحاً للتفاعل بين الدين والسياسة الخارجية. فالمحافظون المسيحيون والأصوليون البروتستانت كانوا إلى جانب الحرب الأميركية على العراق وأفغانستان مستعدين للذهاب إلى أبعد من ذلك إذا دعت الضرورة.

ثالثاً: نظرة نقدية لدور الدين في السياسة الأميركية

هنا يكمن الاختلاف مع الكاتب، على أساس أن السبب الرئيسي للحرب على العراق لم يكن بالضرورة الأيديولوجية الأصولية البروتستانتية بقدر ما كان رغبة أميركا في تأكيد وجودها بعدما تلقت ضربة موجعة بسبب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، التي جعلتها تبدو أقل قدرة على الدفاع عن نفسها أمام هجمات انتحارية لمجموعة صغيرة من المتشددين الإسلاميين، فكانت الحرب محاولة تصحيح صورة أميركا في العالم وإعادة الصورة إلى الأصل القائم على فرضية أنها القوة الأقوى التي لا يمكن قهرها ومن الجنون التفكير في مواجهتها[١].

أما بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية الأميركية إن كان الأمر يتعلق بزيادة الاعتماد على النفط المستورد أو زيادة المديونية فهذه سمات ربما تكون قد زادت في أثناء حكم الجمهوريين إلا أنها لم تكن غائبة تماماً في أثناء حكم الديمقراطيين الليبراليين. وبالتالي، فإن الأزمة في هذين المجالين هي أزمة بنيوية في الاقتصاد الأميركي ولا يمكن ربطها كلياً بأيديولوجية معينة واحدة.

وفي ما يتعلق بنزوع هذه الأيديولوجية إلى الحرب الخارجية، فإن التاريخ، ولو الآني، أخذ يسخر من اتجاهاتها هذه. فالحرب على العراق التي اعتقد الكثيرون أنها ستكون مجرد نزهة أميركية على ضفاف دجلة والفرات تحولت بعد ثلاث سنوات من شنها إلى أحد أهم الأسباب في تراجع شعبية الرئيس الأميركي وشعبية الحزب الجمهوري. فلم يكن أحد يحسب أنها ستتحول إلى حرب استنزاف بين أقوى قوة عالمية وبين بلد صغير نسبياً لا يملك أي تحالف مع قوة خارجية ذات شأن وإن كان يحارب بتكتيكات غير مألوفة سابقاً.

ولعل أيديولوجية المحافظين الجدد والأصوليين البروتستانت نفسها قد بدأت تتلقى هجمات أيديولوجية مضادة يمثل كتاب كيفن فيليبس أحد نماذجه، كما يمثل كتاب الصحافي الأميركي جيم واليس، **سياسة الله: لماذا يخطئ اليمين الأميركي ولماذا لا يصيب اليسار**[٢]، نموذجاً آخر له.

يبقى أن نسأل إلى أين ستتجه أميركا مستقبلاً؟ ربما لا تكون سياسة العزلة المؤيدة من قطاع لا بأس به من الأميركيين خياراً واقعياً في ظل الوضع العالمي الحالي، ولكن من الممكن التصور أن الاحتكار الأميركي للسياسة العالمية يلفظ أنفاسه الأخيرة وإننا في سبيلنا نحو سياسة أكثر توازناً بين عدة مراكز قوى عالمية.

ولا ندري بالطبع إذا كانت الولايات المتحدة ستغير مسارها الحالي ومتى ستفعل ذلك إذا وعت أن سياستها التي تصفها بـ"الإلهية" هي في واقع الأمر "وحشية مقنعة". ولكن من المؤكد أن تصرفات واشنطن في العقود القليلة الماضية أضرت بقوتها الخشنة وقوتها الناعمة – على حد قول المفكّر السياسي الأميركي جوزيف ناي. وقد تكون هذه القوة الناعمة الممثلة بالقيم الأميركية ونمط الحياة الأميركي الجذاب لدى العديد من شعوب العالم قد تلقى ضربة مؤلمة جداً أكثر من القوة الخشنة. فصورة الولايات المتحدة الكونية اليوم تختلف إلى حد بعيد عن صورتها قبل انهيار الاتحاد السوفياتي واندفاعها إلى استغلال ذلك الانهيار بصورة أخذت تخيف العالم بدلاً من أن تطمئنه إلى أن انتصارها كان كافياً بحد ذاته إلى تأكيد هويتها ومُثلها. فالصور التي خرجت من سجني غوانتانامو وأبو غريب تختلف كثيراً عن صورة العائلة الأميركية السعيدة في مسلسلات التلفزيون التي كان يعجب بها الملايين في العالم. وإذا ما استمرت هذه الحال، فإن الانهيار السوفياتي يبشر – ويا للمفارقة – بتراجع أميركي كذلك وبتزايد ما يسمى الحروب الصغيرة أو الحروب الإقليمية في أرجاء كثيرة من المعمورة. والنظام العالمي الجديد الذي كنا ننتظر بدأ فعلاً يتحول إلى فوضى عالمية جديدة تتحدث كثيراً عن المثل العليا إلا أنها لا تمارس سوى أدنى الغرائز الساعية وراء القوة والسيطرة دون حساب. ◇

(١) *Helald Tribune*, 19/5/2006, p. 8.

(٢) Jim Wallis, *God's Politics: Why the American Right Gets it Wrong and the Left Doesn't Get it* (San Francisco; Harper, 2005).

أبعـاد مجلـة فصليـة تعنى بالشؤون اللبنانيـة والعربيـة، وهي تصدر عن المـركز اللبناني للدراسـات، وهو مـؤسـسـة خـاصـة لا تبغي الـربح، ويهتم بقـضـايا الإنماء السياسي والاقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم أبعـاد بالشؤون السياسـية والاقتصادية والتربوية والبيـئية والفكرية وبكل ما يتفـرع من العلوم الانسانية، المتعلقة بلبنان والـعالم العربي، دون ان يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببـعديها الإقليـمي والعالمي، في حدود مـا يكون لها علاقـة أو تأثير على المستـويين اللبناني والعربي على ان تركز المقـالات والدراسات المعدّة لها على مـحاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والإشكاليات المطروحة.

وفي هذه المناسبـة تتشرف أبعـاد بالتوجه إلـى مختلف الباحثين والـكتّاب العرب للمسـاهمة في نشر أبـحاثهم ودراساتهم في الأعـداد المقبلة منها، عـلى أن تتوافق تلك الأبحاث والدراسات والنصوص مع اهتمامات المجلة وشروطها المنهجية والعلمية.

أما الأبواب التي يمكن أن يساهم الباحثون والكتاب فيها فهي التالية:

المحور: يضم هذا البـاب عدداً من الدراسات تتمحـور حول موضوع مـحدد يجري تناوله بأبعـاد مختلفـة ومن زوايا أو حقـول معرفـية مـتعددة، بحـيث تقدم حـصيلة الدراسـات التي يتضـمنها قـراءة متـكاملة عن الموضوع المدروس. وعـادة ما يجـري استكتاب البـاحثين في المحور بناء على عناوين مُعـدّة سلفاً من قبل هيئـة تحرير مجلة أبعـاد، على أن يكون حجم البحث المُعَد للمحور في حدود ٥٠٠٠ كلمة.

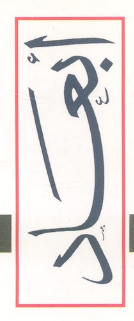
دراسات: تنـشر أبعـاد في هذا البـاب دراسات تكون موضـوعاتهـا مستـقلة عن موضوع المحـور، وهي ترحّب باقتراحات الباحـثين والكتاب حول اختيـارهم موضوع البحث، كما يمكن أن تتلقى الدراسات والأبحاث المعـدة سلفاً من قبل الباحثين أنفسهم، على ألاّ تكون تلك الدراسـات قد سبق نشـرها في مجلة أخرى أو في كـتاب. ويجب أن تتوافر في الدراسـة شروط البحث العلمي، وأن تقدم جـديداً في الموضوع الذي تعالج، وأن يكون حجمها في حدود ٨٠٠٠ كلمة.

مراجعات الكتب: تهتم المجلة بتقديم مراجـعات لكتب عربية وأجنبية صادرة حديثاً حول قضايا عربية وعالمية. ويفترض أن تقـوم مراجعة الكتاب بعرض مضمون الكتاب ومناقشتـه ونقده، مع محاولة تحديد البنيـة المنهجية للكتاب موضـوع المراجعة. يكون حجم المراجعة في حدود ٢٠٠٠ كلمة.

تُعـرض الدراسات والمواد المرسلة إلى المجلة علـى اللجنة العلميـة فيـها لبت مـدى توافقهـا مع شروط النشر التي تضـعها أبعـاد. وفي حال الموافقـة على نشر المادة في المجلة يبلغ الباحث قرار الموافقة، مع احتمال الطلب إليه إدخال بعض التعديلات عليها إذا كان هناك ضرورة إلى ذلك.

وإذ ترحب أبعـاد بمساهمـات جمـيع الكتّاب والبـاحثين والمفكرين العـرب، نرجو إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

المركز اللبناني للدراسات
بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل
بيروت– لبنان
تلفون: ٦/٤٩٠٥٦١ – ١ – ٩٦١
فاكس: ٤٩٠٣٧٥ – ١ – ٩٦١
E-mail: abaad@lcps-lebanon.org



Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box: 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel: (01) 490561 / 6 - Fax: 961 - 1 - 490375
E-mail: abaad@lcps-lebanon.org
Web Site: www.lcps-lebanon.org

العنـــوان

المركـز اللبناني للدراسات - بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ - سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون: ٤٩٠٥٦١/٦ - ١ - ٩٦١
فاكس: ٤٩٠٣٧٥ - ١ - ٩٦١